العـــراق
عـقـدان ملـتـهـبـان
تناسـل الازمـات.. امـتـنـاع الحـلـول

المجلّد الخامس

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي — أ.د. أحمد سامي المعموري

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض — م.م. عمـار كريـم حميد

الباحثون

أ.د. حسن لطيف الزبيدي
أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض
أ.د. مجيد حميد الحدراوي
أ.د. نبيل جعفر المرسومي
أ.د. فلاح خلف الربيعي
أ.د. وليد خشّان زغير
أ.م.د. سعد سلوم
أ.م.د. محمّد جبّار العبدلي
د. جواد كاظم الشمري
م. ساجدة فرحان حسين

أ.د. كامل علاوي الفتلاوي
أ.د. أحمد سامي المعموري
أ.د. اسعد كاظم شبيب
أ.د. اياد مطشر صيهود
أ.د. حسين عليوي الزيادي
أ.د. خالد عليوي العرداوي
أ.د نصر محمد علي
أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين
د. عماد علّو الربيعي
د. خالد هاشم محمد
م. م. عمّار كريم حميد

أ.د. ماجد نجم الجبوري
أ.د. عدنان عاجل عبيد
أ.د ابتسام محمّد العامري
أ.د. عاصم حاكم الجبوري
أ.د. ستّار جبّار الجابري
أ.د. صدّام فيصل المحمدي
أ.د. سلام عبد علي
أ.م.د. رنا مولود شاكر
د. علي عبد الحسين العنزي
د. ثائر صاحب الحسني
م.م. ضحى مهند الحمداني

مركز الرافدين للحوار

العراق: عقدان ملتهبان
تناسل الازمات.. امتناع الحلول

العراق: عقدان ملتهبان
تناسل الازمات.. امتناع الحلول
(المجلّد الخامس)

هيأة التحرير:

أ.د. حسن لطيف الزبيدي/ أ. د. أحمد سامي المعموري

أ. د. مقدام عبد الحسن الفياض/ م. م. عمار كريم حميد

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 204 - 6

ديسمبر/كانون الأول 2023

العراق: عقدان ملتهبان

تناسل الازمات.. امتناع الحلول

المجلّد الخامس

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الباحثون

أ.د. حسن لطيف الزبيدي	أ.المتمرس.د. كامل علاوي الفتلاوي
أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي	أ. د. أحمد سامي المعموري
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	أ.د. اسعد كاظم شبيب
أ.د. مجيد حميد الحدراوي	أ.د. اياد مطشر صيهود
أ. د. نبيل جعفر المرسومي	أ.د. حسين عليوي الزيادي
أ.د. فلاح خلف الربيعي	أ.د. خالد عليوي العرداوي
أ. د. ماجد نجم الجبوري	أ.د. عدنان عاجل عبيد
أ.د ابتسام محمّد العامري	أ. د. عاصم حاكم الجبوري
أ.د. ستّار جبّار الجابري	أ.د. صدّام فيصل المحمدي
أ.د. وليد خشّان زغير	أ.د نصر محمد علي
أ.د. سلام عبد علي	أ.م.د. سعد سلوم
أ.م. د. وسام صالح عبد الحسين	أ. م. د. رنا مولود شاكر
أ.م.د. محمّد جبّار العبدلي	اللواء الركن المتقاعد د. عماد علّو الربيعي
د. علي عبد الحسين العنزي	د. جواد كاظم الشمري
د. خالد هاشم محمد	د. ثائر صاحب الحسني
م. ساجدة فرحان حسين	م. م. عمّار كريم حميد
م.م. ضحى مهند الحمداني	

الفهرس

قائمة الجداول 13
قائمة الأشكال 13

القسم السابع
العلاقات الدولية.. خيارات توازن المصالح

الفصل السابع والعشرون: العراق والأمم المتحدة في عقدين: مسارات العلاقة وجدليّة الدور/م. م. عمّار كريم حميد 17
أولاً: التمهيد 17
ثانياً: ماضٍ قريب.. عقدٌ ونيف على العقوبات الأمميّة وتداعيتها على العراق 19
1. الغزو العراقي للكويت وموقف الأمم المتحدة ممثَّل في مجلس الأمن الدولي 19
2. بداية وانتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء 22
ثالثاً: الأمم المتحدة وعراق ما بعد 2003.. يونامي ويونيتاد التأسيس والأدوار 27
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي: الهياكل والأدوار 28
رؤساء بعثة «يونامي» والمبعوثون الخاصون للأمين العام للأمم المتحدة (2003-2023) 28
1. سرجيو دي ميلو (27 أيار/مايو–19 آب/أغسطس 2003) 29
2. الأخضر الابراهيمي 30
3. أشرف قاضي (2004-2007) 31
4. ستافان دي ميستورا (2007–2009) 31
5. آد ميلكرد (2009–2011) 32
6. مارتن كوبلر (2011-2013) 32
7. نيكولاي ملادينوف (2013-2015) 33
8. يان كوبيتش (2015-2018) 34

9. جينين بلاسخارت (2018– إلى الان) 34
مكاتب وأقسام «يونامي» والأدوار التي تضطلع بها 35
1. مكتب الشؤون السياسيّة والتحليل التابع لـ «يونامي» والأدوار التي يضطلع بها 35
2. مكتب حقوق الإنسان التابع لـ «يونامي» والأدوار التي يضطلع بها 40
3. مكتب الدعم الانمائي ودوره في دعم عملية التنمية في العراق 43
4. المكتب الإعلامي لـ «يونامي» ودوره في مجال الاتصالات والتواصل 44
بعثة فريق التحقيق التابع للأمم المُتّحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد): ضرورة تشكّل الأدوار 45
فريق الأمم المتحدة القطري ودوره في عملية التنمية المستدامة 48
ثالثاً: قرارات مجلس الأمن بشأن العراق في عقدين 50
1. القرار رقم 1472 لسنة 2003 50
2. القرار رقم 1476 لسنة 2003 51
3. القرار رقم 1483 لسنة 2003 52
4. القرار رقم 1490 لسنة 2003 52
5. القرار رقم 1500 لسنة 2003 53
6. القرار رقم 1511 لسنة 2003 53
7. القرار 1518 لسنة 2003 54
8. القرار رقم 1538 لسنة 2004 54
9. القرار رقم 1564 لسنة 2004 55
10. القرار رقم 1557 لسنة 2004 56
11. القرار رقم 1619 لسنة 2005 56
12. القرار رقم 1637 لسنة 2005 57
13. القرار رقم 1700 لسنة 2006 57
14. القرار رقم 1723 لسنة 2006 58
15. القرار رقم 1762 لسنة 2007 58
16. القرار رقم 1770 لسنة 2007 59
17. القرار رقم 1790 لسنة 2007 60

18. القرار 1830 لسنة 2008 61
19. القرار رقم 1859 لسنة 2008 62
20. القرار رقم 1883 لسنة 2009 63
21. القرار رقم 1905 لسنة 2009 63
22. القرار رقم 1936 لسنة 2010 64
23. القرار رقم 1956 لسنة 2010 64
24. القرار رقم 1957 لسنة 2010 65
25. القرار رقم 1958 لسنة 2010 66
26. القرار رقم 2001 لسنة 2011 66
27. القرار رقم 2061 لسنة 2012 67
28. القرار رقم 2107 لسنة 2013 67
29. القرار 2110 لسنة 2013 67
30. القرار رقم 2169 لسنة 2014 68
31. القرار رقم 2199 لسنة 2015 69
32. القرار رقم 2233 لسنة 2015 70
33. القرار رقم 2299 لسنة 2016 70
34. القرار رقم 2367 لسنة 2017 71
35. القرار رقم 2379 لسنة 2017 72
36. القرار رقم 2390 لسنة 2017 73
37. القرار رقم 2421 لسنة 2018 74
38. القرار رقم 2470 لسنة 2019 74
39. القرار رقم 2522 لسنة 2020 75
40. القرار رقم 2621 لسنة 2022 76
41. القرار رقم 2631 لسنة 2022 77
رابعاً: انتهاء ملف التعويضات 78
خامساً: خاتمة 79

الفصل الثامن والعشرون: العلاقات العراقيّة الأمريكيّة: من الاحتلال إلى التبعيّة/د. خالد هاشم محمد 83
أولاً: التمهيد 83
ثانياً: تطورات العلاقة من منظور تأريخي 85
ثالثاً: واقع الاحتلال (جدليّات التحرير والاحتلال) 88
رابعاً: سلطة الائتلاف المؤقّتة 91
خامساً: الواقعيّة الأمريكيّة والتفكير بالانسحاب 96
سادساً: واقع الانسحاب الأمريكي من العراق 103
سابعاً: التداعيات والآثار المترتّبة على الانسحاب الأمريكي من العراق 109
ثامناً: الدور الأمريكي بعد العام 2014 117
تاسعاً: الجدلية حول بقاء القوات الأمريكيّة وقواعدها في العراق 124
عاشراً: الأساس القانوني لوجود القوات الأمريكيّة 124
نقطة الجدال والخلاف العراقي 125
جولات الحوار الاستراتيجي 127
معوقات الانسحاب الأمريكي من العراق 129
حادي عشر: العراق ما بين التبعية والشراكة 132
ثاني عشر: الخاتمة: السيناريوهات المحتملة لآفاق العلاقات العراقيّة الأمريكيّة 134
التوصيات 137
الفصل التاسع والعشرون: العلاقات العراقيّة – الخليجيّة/د. ثائر صاحب شندل الحسني 139
أولاً: التمهيد 139
ثانياً: الدور الخليجي في احتلال العراق 140
ثالثاً: الجفاء في العلاقات العراقيّة – الخليجيّة 145
رابعاً: عودة الانفتاح والتقارب للعلاقات العراقيّة – الخليجيّة 162
خامساً: الخاتمة 185
الفصل الثلاثون: العلاقات العراقيّة – العربيّة: العودة إلى المحيط العربي/أ.د ابتسام محمّد العامري 189

أولاً: التمهيد 189
ثانياً: العراق والجامعة العربيّة 190
ثالثاً: العلاقات مع سوريا.. التأرجح بين الاختلاف والتوافق 193
الموقف من الأزمة السورية 195
مشاكل الحدود بين البلدين بعد هزيمة داعش 198
رابعاً: علاقات العراق مع الأردن ومصر 200
التقارب العراقي – الأردني 200
التقارب العراقي – المصري 202
مشروع الشام الجديد 206
خامساً: العلاقات مع لبنان 207
سادساً: علاقات العراق مع دول عربيّة أخرى 212
سابعاً: إعادة العراق إلى عمقه العربي 214
ثامناً: الخاتِمة 217
التّوصيات 218
الفصل الحادي والثلاثون: العلاقات العراقيّة الإيرانيّة: جدليّات التّدخل/أ. د. عاصم حاكم عاصم الجبوري 221
أولًا: التّمهيد 221
ثانياً: الموقف الإيراني من حرب العراق عام 2003 223
ثالثاً: الدور الإيراني في صعود بعض القوى السياسيّة الشيعيّة العربيّة والكرديّة 229
رابعًا: التحول إلى الدعم العسكري للفصائل المسلّحة (الشيعيّة والسُّنيّة 2004-2008) 238
خامساً: إيران وحكومتي المالكي الأولى والثانية 243
سادسًا: الموقف الإيراني من الأحداث السياسيّة 2014-2022 249
سابعًا: الأبعاد الاقتصاديّة للعلاقات الإيرانيّة 255
وضع التجارة بين العراق وإيران 258
أبرز نقاط النشاط الاقتصادي الإيراني مع العراق 260
مراجعة اقتصاديّة تحليليّة 261

ثامناً: الخاتمة 263
الفصل الثاني والثلاثون: العلاقات العراقيّة – التركيّة.. تقاطعات وتفاهمات/أ.م. د. وسام صالح عبد الحسين 265
أولاً: التّمهيد 265
ثانياً: موقف تركيا من حرب العراق 2003 وتداعياته 267
ثالثاً: الموقف من العنف الطائفي والقوى السياسيّة في العراق 274
رابعاً: حزب العمال الكردستاني والوجود العسكري التركي في شمال العراق 281
خامساً: العراق والعثمانية الجديدة 288
سادساً: الملف المائي في العلاقات العراقيّة-التركية 293
سابعاً: الأبعاد الاقتصادية للعلاقات العراقيّة-التركيّة 300
ثامناً: الخاتِمة 305
الفصل الثالث والثلاثون: العلاقات العراقيّة مع الدول الكبرى/أ.د. ستّار جبّار الجابري 307
أولاً: التّمهيد 307
ثانياً: العلاقات العراقيّة - البريطانيّة 308
1- العلاقات السياسيّة العراقيّة البريطانيّة بعد العام 2003 309
العلاقات بين البلدين في عهد توني بلير حتى عام 2007 309
العلاقات بين البلدين في عهد جوردن براون (2007-2010) 310
العلاقات بين البلدين في عهد ديفيد كاميرون (2010-2016) 312
2- العلاقات الاقتصادية بين العراق وبريطانيا 317
ثالثًا: العلاقات العراقيّة الفرنسيّة 322
1- إطلالة على تاريخ العلاقات العراقيّة – الفرنسية 322
2- العلاقات السياسيّة العراقيّة الفرنسيّة بعد العام 2003 323
3. العلاقات الاقتصاديّة العراقيّة الفرنسية بعد العام 2003 327
رابعاً: العلاقات العراقيّة - الألمانيّة 330
1- إطلالة على تاريخ العلاقات العراقيّة الألمانية حتى العام 2003 331
2- العلاقات السياسيّة ما بعد العام 2003 336

3- العلاقات الاقتصاديّة 2003-2020 346
خامساً: العلاقات العراقيّة الصينيّة 354
1- العلاقات السياسيّة 354
2- العلاقات الاقتصاديّة 358
سادسًا: العلاقات العراقيّة الروسيّة 361
1- اطلالة على تاريخ العلاقات بين البلدين قبل العام 2003 361
2- العلاقات السياسيّة ما بعد العام 2003 363
3- العلاقات الاقتصاديّة 367
سابعًا: الخاتِمة 369

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
(30 – 1) قيمة التبادل التجاري بين العراق ولبنان للمدة ما بين (2003 - 2021) القيمة (مليون دولار)	208
(30 - 2) حجم الصادرات اللبنانية إلى العراق في عام 2021	209
(30 - 3) حجم الصادرات العراقيّة إلى لبنان في عام 2021	210
(31 - 1) الميزان التجاري الإيراني مع العراق 2015 - 2022	258
(31 - 2) مجموعة من السلع الإيرانية المصدرة إلى العراق سنة 2022 بملايين الدولارات	259
(32- 1) حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة 2003 - 2022	302

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
(28-1) عدد القتلى الأمريكيون بين عامي 2010-2003	98
(28-2) مستوى عدد القوات الأمريكيّة بين آذار/ مارس 2003-كانون الأول/ ديسمبر 2011	109

القسم السابع

العلاقات الدولية.. خيارات توازن المصالح

الفصل السابع والعشرون

العراق والأمم المتحدة في عقدين: مسارات العلاقة وجدليّة الدور

م. م. عمّار كريم حميد[1]

أولاً: التمهيد

بدأ مسار العلاقة بين العراق والأمم المتحدة منذ انتمائه لها كعضو مؤسس في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، وتأديته لدور دولي مسؤول، إذْ شارك في أعمال مجلس الأمن بوصفه عضوا غير دائم لمرتين الأولى في (1957-1958) والثانية في (1974-1975). إلا أن الأمر لم يستمر على هذه الوتيرة، إذْ تصدعت العلاقة بين العراق والأمم المتحدة في السنوات الثلاثين التي سيطر فيها حزب البعث على السلطة في العراق وما نتج عن ذلك من سياسات داخليّة تتمثل بالاستبداد والديكتاتورية، وخارجيّة تتمثل بالدخول في حروب عبثية لم يجنِ منها العراق سوى التراجع على الصعد كافة. كان نتيجة ذلك ابتعاد العراق عن أداء دوره كعضو فعال في المجتمع الدولي، فضلاً عن خضوعه في بداية العقد الأخير من القرن الماضي إلى عدد غير قليل من قرارات مجلس الأمن الدولي وفقاً للفصل السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة كانت تداعيتها على الشعب والسيادة أكثر من تداعيتها على النظام الحاكم.

بعد سقوط النظام الديكتاتوري في 9 نيسان/ابريل 2003، سلكت العلاقة بين العراق والأمم المتحدة مساراً جديداً تطلّع العراق من خلاله إلى استعادة دوره كعضو مسؤول في المجتمّع الدولي سعياً إلى ممارسة دور فعّال يستطيع من خلاله محو الماضي القريب الذي خلفه النظام السابق. ومن ثمّ، شهدت العلاقة تطوراً ملحوظاً، إذْ ركّزت منظمة الأمم المتحدة

(1) كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة، مدير شعبة البحوث والدراسات/مركز الرافدين للحوار

في «**العراق الجديد**» على أداء أدوار مختلفة عمّا كانت عليه في السابق، إذْ سعت إلى مأسسة عملها في العراق من خلال تأسيس بعثتها «**يونامي**» (UNAMI) وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1500 لسنة 2003، بناءً على طلب من العراق. وبدأ هذا الوجود الأممي يأخذ أدواره والاستمرار فيها من خلال بناء الهياكل التابعة للبعثة وتأسيسها للاضطلاع بما يناط بها من تكاليف على أكثر من صعيد، فضلاً عن المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة في العراق.

لم يأخذ دور الأمم المتحدة في عراق ما بعد العام 2003 مساراً واحداً أو يركّز على مجال بعينه دون باقي المجالات، بل عملت الأمم المتحدة من خلال بعثتها في العراق على التركيز على المرحلة وما تتطلب من إصلاح وتوجيه، فبُعيد الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق، سعت الأمم المتحدة من خلالها ممثليها في العراق إلى أداء أدوار إنسانية بهدف إبعاد المدنيين عن تداعيات الأعمال العسكريّة وما تبعها من فوضى آنذاك. وسعت من ثمّ إلى دعم التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق من خلال دعم أحد دعائمها: الانتخابات، ناهيك عن أداء أدوارها السياسيّة والاجتماعيّة والإنمائيّة. وبعد الحدث الأبرز الذي مرّ به العراق في العقد الثاني من هذا القرن، وهو اجتياح تنظيم «داعش» الإرهابي لمساحات غير قليلة من الأراضي العراقيّة، عمدت الأمم المتحدة إلى العمل أثناء وبعد عمليات التحرير التي اضطلعت بها القوات العراقيّة بكافة صنوفها وبدعم ممّا عُرف بـ «التحالف الدولي».

وعلى الرغم من الدور الأممي الذي تسعى الأمم المتحدة لأدائه في العراق، إلا أن الجدل حول هذا الدور يسير بشكلٍ موازٍ معه، فمسار العلاقة الذي شهد تطوراً بعد بدء فترة «العراق الجديد» رافقه جدل حول هذا الدور، إذْ تمّحور هذا الجدل حول أسئلة من قبيل: ما مدى ايجابية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في العراق، وما مدى مساهمة ذلك في إرساء السلام والأمن والاستقرار، ومدى استقلال الأمم المتحدة في تحركاتها، وهل تعد هذه التحركات بعيدة عن قوى النفوذ داخل المنظمة؟

سنحاول في هذا الفصل الإجابة عن هذه الأسئلة، من خلال مناقشة العلاقة بين العراق والأمم المتحدة في العقدين الذين أعقبا التغيير في العراق عام 2003، إذْ سيتمّ تخصيص **المحور الثاني** لتناول السنوات التي سبقت التغيير ومدى تأثيرها في العراق من حيث العقوبات والحصار المفروض عليه، ونشاطات الأمم المتحدة إبان تلك المدة، فضلاً عن استعراض ملف النفط مقابل الغذاء. وسيتمّ تخصيص المحور الثالث إلى تشكّل الأدوار الجديدة لبعثة الأمم

المتحدة بعد عام 2003 ومأسسة هياكلها وأبرز الأدوار التي اضطلعت بها في العراق. وسيتمّ في **المحور الثالث** استعراض كل قرارات مجلس الأمن الدولي التي أصدرها حول العراق في العقدين موضوع الدراسة، إذْ شكلت هذا القرارات مسار العلاقة بين العراق والأمم المتحدة وخلقت، في الوقت نفسه، جدلاً حول مدى شرعية بعضها دون البعض الآخر. ومن ثمّ، سيتمّ التطرق في **المحور الرابع** إلى ملف التعويضات الذي يعدُّ أحد الأمور الرئيسة التي شكلت مسار العلاقة بين العراق والأمم المتحدة.

ثانياً: ماضٍ قريب.. عقدٌ ونيف على العقوبات الأمميّة وتداعيتها على العراق

يعدُّ العقد الأخير من القرن الماضي أشد العقود التي مر بها العراق وأكثرها فتكاً بشعبه منذ تأسيس دولته عام 1921، إذْ أُخرج العراق من الكويت بالقوة بعد ضمه لها، وفرض عليه حصار قاس وعقوبات رادعة كان الشعب هو الأكثر تضرراً منها. وكمحاولة لتخفيف وطأة هذه العقوبات، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 986 لسنة 1995 الذي أسس من خلاله ما عرف بـ «برنامج النفط مقابل الغذاء» لهذا الغرض، لكن في الوقت نفسه، كان هذا البرنامج وسيلة ضرورية لقدرة العراق على تمويل نشطات الأمم المتحدة في تلك الفترة.

1. الغزو العراقي للكويت وموقف الأمم المتحدة ممثَّل في مجلس الأمن الدولي

أحدثت العقوبات الاقتصاديّة المفروضة من قبل الأمم المتحدة، مدفوعةً من بعض القوى المؤثرة في القرار بؤساً عاش في ظله العراقيين لمدة أكثر من عقد، إذْ لحقت العقوبات أضراراً غير قليلة بسكان العراق، فهم تحملوا عواقب أعمال لم يشاركوا حتى في اتخاذ القرار بشأنها. ومن ثمّ عانوا العراقيين، كشعب، من عقوبات مختلفة الخلفيات ومتباينة الآثار. ولكن السؤال الذي يُطرح ها هُنا، ما مدى تحقيق هذه العقوبات للأهداف الآنية التي نوى مجلس الأمن تحقيقها، أي مدى إرغام دولةٍ ما انتهكت المعايير الدوليّة على اتخاذ إجراءات معيّنة وفقاً لمعايير مجلس الأمن الدولي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ما مدى تأثير هذه العقوبات على الأمن والسلم في النظام الدولي اللذان ينشد ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدوليّة الأخرى تحقيقها[1]. إن قياس مدى فائدة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة بضغط من

(1) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق – ليبيا – السودان، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001)، ص 13.

الدول المسيطرة على القرار في مجلس الأمن التابع لها يكون من خلال طرح السؤال التالي: هل أدت العقوبات دوراً في استقرار النظام الدولي، أو النظام الإقليمي التي تقع ضمنه الدولة المعاقَبة؟

يأتي سطوع بريق العقوبات الاقتصاديّة، كإجراءات رادعة للفواعل الدوليّة التي ترتكب - ما يعد وفقاً للمواثيق الدوليّة - انتهاكاً للسلم والأمن الدوليين، في سياق التحول الذي طرأ على النظام بعد انتهاء الحرب الباردة وانفراد الغرب بالأسبقية العالمية، إذْ بفضل النظام الذي أفرزه هذا التحول أصبح مجلس الأمن قادرا من الناحيتين، النظرية والعملية، على فرض هذا التدبير. إن القوى المتحكمة فيما سُمّي آنذاك بـ «النظام العالمي الجديد» لم تتمكن من فرض وسيلة العقوبات فحسب، بل مكّنت من يفرضها من تحديد طبيعتها ومحتواها واستمراريتها أيضاً. ولم يكن العراق بمعزل عن كل ذلك، فالحدث الأبرز الذي كان برعايته (احتلاله للكويت) والذي تلا هذا التطور الحاصل في النظام أنتج بيئة وجواً مناسباً لاختبار قدرة الفعل الدولي على فرض العقوبات على من يزعزع الأمن والسلم الدوليين[1].

في 2 آب/أغسطس 1990، في جلسة مجلس الأمن المرقمة (2932)، صدر القرار الأممي رقم 660 لسنة 1990، يقضي هذا القرار بإدانة الغزو العراقي للكويت ويطالبه بالانسحاب منها دون قيد أو شرط، وقرر «أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين»[2]. وعند عدم امتثال العراق لهذا القرار، أصدر مجلس الأمن في 6 آب/أغسطس 1990 القرار رقم 661 لسنة 1990، أكد القرار أن العراق لم يمتثل إلى القرار 660، كما أكد على «الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً، رداً على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، وفقاً للمادة 51 من الميثاق». وقرر أيضاً اتخاذ تدابير رادعة ضد العراق أبرزها منع استيراد السلع والمنتجات التي تصدر عن العراق والكويت المحتل من قبلها، وقطع جميع التعاملات وجميع التحويلات الماليّة التي يمكن أن تكون كعائدات من ذلك، كما طلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل وفقاً لهذا القرار[3].

وفي 9 آب/أغسطس 1990، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 662 لسنة 1990. وكرر، من خلال هذا القرار، استنكاره بضم العراق للكويت ومطالبته بالانسحاب. كما قرر

(1) المصدر نفسه، ص ص 14 – 15.

(2) S/RES/660(1990).

(3) S/RES/661(1990).

أمورا أبرزها إن ضمّ العراق للكويت ليس له أية صلاحية قانونية ويعد باطلاً ولاغياً، كما طالب المجلس جميع الدول والمنظمات الدوليّة والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو الاقدام على أي معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم»، كما طالب العراق بإلغاء كل الإجراءات التي ادعى بها ضمّ الكويت[1]. ومن ثمّ، جاء القرار رقم 664 لسنة 1990 والذي صدر في 18 آب/أغسطس ليؤكد على أمور أبرزها سلامة رعايا الدول الأخرى المتواجدين في الكويت إبان عملية الضم غير القانونيّة[2]. وفي 25 آب/ أغسطس صدر قرار مجلس الأمن رقم 665 لسنة 1990، ركز هذا القرار على ضرورة استعادة السلطة الشرعية للكويت، وشجبه لتعرض الأبرياء لخسائر في الأرواح والمعدات بسبب عملية الغزو. كما طالب المجلس الدول إيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بهدف تفتيش حمولاتها والتعرف على وجهاتها لغرض الصرامة في انفاذ الأحكام الصادرة عنه. كما دعا الدول إلى استخدام التدابير السياسيّة والدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن وفقاً لهذا القرار[3].

إن هذا التيار من القرارات الذي تدفق على العراق بعد عزوه للكويت كان إيذاناً ببدء حقبة جديدة بين العراق والعالم بشكل عام والعراق والأمم المتحدة بشكل خاص. إذْ مع بدء صدور هذه القرارات، لا سيما القرار رقم 661 لسنة 1990، بدأت قصة العقوبات الاقتصاديّة التي فُرضت على العراق وفقاً لبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كانت هذه القرارات ذات تأثير قوي إلى حد بعيد وأدخلت العراق (كشعب أكثر من النظام) في دوامة الحرمات والجوع، وبقيت أثارها ماثلة لكل العراقيين، وتداعياتها مؤثرة إلى يومنا هذا.

وفي 13 أيلول/سبتمبر 1990، وفي جلسته المرقمة (2939)، وبأغلبية 13 صوتاً، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 666 لسنة 1990. اقتضى هذا القرار بتحمل العراق كامل المسؤولية، بموجب القانون الدولي الإنساني بما فيه اتفاقية جنيف[4] المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. كما جاء في هذا القرار الإبقاء على اللجنة المشكّلة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 661 لسنة 1990 والمتعقلة بالمواد الغذائية في العراق والكويت، ويطلب من الأمين العام للأمم

(1) S/RES/662(1990).

(2) S/RES/664(1990).

(3) S/RES/665(1990).

(4) عقدت هذه الاتفاقية في 13 آب (أغسطس) من العام 1949.

المتحدة، بصورة عاجلة ومستمرة، أن يلتمس معلومات من الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات العاملة في المجال الإنساني عن مدى توفر الأغذية في العراق والكويت وأن ينقل ذلك إلى اللجنة المشار إليها أعلاه. وأن يتمّ توزيع المواد الغذائية تحت إشراف الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدوليّة لضمان وصولها إلى المستحقين، فضلاً عن أن هذا القرار يوصي بتصدير الامدادات الطبية تحت أشراف وتدقيق حكومة الدولة المصدرة أو بواسطة الوكالات الإنسانيّة التي يناط بها ذلك[1]. لم تخرج القرارات الأممية اللاحقة التي صدرت حول حالة العراق عن إطار ترسيخ منظومة العقوبات المفروضة على العراق الذي يجب، بحسب وجهة النظر التي سادت في تلك الفترة، أن يبقى ضعيفاً غير قادر على التحرك سعياً لردعه عن أي تحرك آخر.

بقي الأمر كذلك حتى جاء التحول المهم المتمّثل بـ «ببرنامج النفط مقابل الغذاء» الذي شعر مجلس الأمن بضرورة تطبيقه لما له أهمية، ليس لانتشال العراق من الوضع الإنساني الذي كان فيه، بقدر ما يوفر عوائد مالية تساعد على استمرار نشاطات الأمم المتحدة في العراق.

2. بداية وانتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 54 قراراً خاصاً بالعراق في العقد الأخير من القرن المنصرم (1990-2000)، كان أبرزها ما يتعلق بمسألة إخراجه من الكويت بوصفه غازياً ومحتلاً لها بكافة الوسائل بما فيها العسكريّة، وفرض الحصار عليه، والقرارات الخاصة بـ «برنامج النفط مقابل الغذاء»[2]. كانت حصة «برنامج النفط مقابل الغذاء» 17 قراراً أُممياً، بدأ

(1) S/RES/666(1990).

(2) S/RES/660(1990); S/RES/661(1990); S/RES/662(1990); S/RES/664(1990); S/RES/665(1990); S/RES/666(1990); S/RES/667(1990); S/RES/669(1990); S/RES/670(1990); S/RES/671(1990); S/RES/674(1990); S/RES/677(1990); S/RES/678(1990); S/RES/686(1991); S/RES/687(1991); S/RES/688(1991); S/RES/689(1991); S/RES/692(1991); S/RES/699(1991); S/RES/700(1991); S/RES/705(1991); S/RES/706(1991); S/RES/707(1991); S/RES/712(1991); S/RES/715(1991); S/RES/773(1992); S/RES/778(1992); S/RES/806(1993); S/RES/833(1993); S/RES/899(1994); S/RES/949(1994); S/RES/986(1995); S/RES/1051(1996); S/RES/1060(1996); S/RES/1111(1997); S/RES/1115(1997);S/RES/1129(1997);S/RES/1134(1997); S/RES/1137(1997); S/RES/1143(1997); S/RES/1153(1998);S/RES/1154(1998);S/RES/1158(1998);S/RES/1175(1998);S/

أولها في عام 1995، وتحديداً قرار مجلس الأمن رقم 986 لسنة 1995، ومن ثمّ توالت القرارات الصادرة عن المجلس حول هذا البرنامج.

يشير «**برنامج النفط مقابل الغذاء**» (Iraq Programme Oil-for-Food) إلى البرنامج الذي بدأه مجلس الأمن من أجل السماح للعراق ببيع ما يكفي من النفط لدفع ثمن الغذاء والدواء والأشياء الضرورية لسكانه في خضم معاناتهم من الظروف القاسية التي أفرزتها العقوبات المفروضة بعد غزو العراق للكويت والذي عُرف بـ «**حرب الخليج**»، وجاء ذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 986 لسنة 1995[1]. وعلى الرغم من أن البرنامج أُسس في نيسان /ابريل 1995، إلا ان تنفيذه بدأ في كانون الأول/ديسمبر 1996، وذلك بعد التوقيع على مذكرة تفاهم بين العراق والأمم المتحدة في 20 أيار/مايو 1996. ومن ثمّ، تمّ تصدير النفط العراقي لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 1996، وقد وصلت الشحنات الأولى من المواد الضرورية إلى العراق في آذار/مارس 1997[2].

يعد قرار مجلس الأمن رقم 986 الذي صدر في 14 نيسان/ابريل 1995، أول القرارات الأممية المتعقلة بـ «برنامج النفط مقابل الغذاء»، وهو أيضاً إحدى محاولات مجلس الأمن لوضع إطار يمكّن العراق من خلاله بيع بعض الكميات من نفطه للحصول على عائدات يمكن من خلالها تمويل عمليات الأمم المتحدة في العراق ودفع التعويضات والسماح باستيراد المنتجات المسموح بها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 687 لسنة 1991. تمّت صياغة القرار بأسلوب أخذ بالحُسبان الاعتراضات العراقيّة على القرارات السابقة بهذا المجال وهما القرارين 706 و712 لسنة 1991. ان أبرز ما جاء في القرار رقم 986 هو الالتزام بسيادة العراق وسلامته الإقليميّة، وعدّ المناطق الكردية ضمن السيادة العراقيّة، وضرورة تأمين الحاجات الإنسانيّة للشعب العراقي، والأهم من كل ذلك، سُمح للعراق

RES/1194(1998); S/RES/1205(1998);S/RES/1210(1998);S/RES/1242(1999); S/RES/1266(1999); S/RES/1275(1999);S/RES/1280(1999);S/RES/1281(1999);S/RES/1284(1999);S/RES/1293(2000); S/RES/1302(2000); S/RES/1330(2000).

(1) S/RES/986(1995);S/RES/1051(1996); S/RES/1111(1997);S/RES/1129(1997);S/RES/1143(1997); S/RES/1153(1998);S/RES/1158(1998);S/RES/1175(1998);S/RES/1210(1998);S/RES/1242(1999); S/RES/1266(1999); S/RES/1275(1999); S/RES/1280(1999); S/RES/1281(1999); S/RES/1284(1999); S/RES/1293(2000); S/RES/1302(2000);

(2) Office of the Iraq Programme Oil-for-Food: https://www.un.org/Depts/oip/index.html

أن يصدّر نفطه بقيمة تصل إلى 2 مليار دولار لفترة 6 أشهر مع تفصيلات تتعلق بكمية تصديره[1].

ونظراً إلى إن القرار الأممي رقم 986 يغطي فترة 6 أشهر فقط، فقد اعتمد استمرار «برنامج النفط مقابل الغذاء» على سلسلة القرارات الأممية التي أصدرها مجلس الأمن الدولي فيما بعد، ولكن بقيت هذه القرارات مستندة وخاضعة ولم تخرج عن إطار القرار رقم 986 لسنة 1995. وشكّل كل قرار صدر من مجلس الأمن متعلق بهذا البرنامج مرحلة جديدة من المراحل التي قسّمت عليها فترة البرنامج (قُسّم البرنامج على 7 مراحل حتى عام 2000). وفي 4 حزيران/يونيو، صدر القرار رقم 1111 لسنة 1997 ليمدد البرنامج لـ 6 أشهر، وخوّل انفاق 2 مليار دولار من مبيعات النفط العراقي[2]. وجاء قرار مجلس الأمن الصادر في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1997 ليعطي تمديداً آخر لـ 6 أشهر لتصدير المنتجات النفطية بالقيمة نفسها: 2 مليار دولار، كما قرر استمرار خطة توزيع المواد الغذائية والصحية منتظِراً موافقة الأمن العام للأمم المتحدة على خطة جديدة تقدّمها الحكومة العراقيّة[3].

أشار تقرير الأمن العام المقدّم إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير 1998 إلى أن قيمة 2 مليار دولار لا تسد حاجة العراق من كميات السلع والحاجات الإنسانيّة. استجاب مجلس الأمن لهذا التقرير بإصداره القرار رقم 1153 في 20 شباط/فبراير 1998، وسمح من خلاله للعراق بتصدير منتجاته النفطية بقيمة 5.26 مليار دولار لمدة 6 أشهر التي مُدّد بها القرار البرنامج، وسمح هذا القرار للعراق، وللمرة الأولى بعد فرض الحصار والعقوبات عليه، بإنفاق جزء من عائدات النفط على إصلاح وتحسين قطاعي الطاقة: النفط والكهرباء[4]. كما خوّل القرار رقم 1175، الصادر في 19 حزيران/يونيو 1998، العراق استيراد قطع غيار ومعدات بقيمة 300 مليون دولار بهدف تمكينه من زيادة الانتاج النفطي لغرض التصدير، إلا أن هذا المبلغ لم يمكّن العراق من الحصول على قطع الغيار المطلوبة، ومن ثمّ، لم يحقق زيادة على المدى القصير. لم يُحدِث القرار رقم 1215 لسنة 1998 الذي يمثل المرحلة الرابعة من البرنامج والقرار رقم 1242 لسنة 1999 الذي يمثل المرحلة الخامسة أي تغيير ملحوظ في الترتيبات

(1) S/RES/986(1995).

(2) S/RES/1111(1997).

(3) S/RES/1143(1997).

(4) S/RES/1153(1998).

التي كانت سارية المفعول وفقاً للقرارات السابقة المتعلقة بالبرنامج، ماعدا ما سمح به القرار رقم 1210 المتخذ في المرحلة الخامسة من البرنامج للعراق بأن يسحب مبالغ معقولة من أجل الانتقال من «حساب صك التنفيذ» ولذلك على أساس طلبات محدّدة تقرها «لجنة التعويضات»[1].

شهدت المرحلة السادسة من البرنامج تطوراً ملحوظاً، إذْ أحدث ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية تغييراً على مستوى قيمة صادرات العراق، حيث تجاوز العراق عتبة 5.2 مليار دولار من الصادرات المسموح بها في فترة 6 أشهر من دون أية زيادة في الإنتاج الفعلي. ومن ثمّ، كانت رؤية الأمين العام آنذاك مفادها زيادة الإيرادات المسموح بها من صادرات النفط للمرحلة السادسة. بناءً على ذلك، حصل العراق على عوائد نفطية في هذه المرحلة بلغت 7.4 مليار دولار. اشتملت هذه الفترة على تمديدين: أحدها لمدة أسبوعين وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1275 الذي صدر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1999[2]، وثانيهما لمدة أسبوع واحد وفقاً للقرار 1280 الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1999[3]. وبشكل عام، لم تكن حكومة العراق راضية عن كل ذلك وعدّته آتٍ من دوافع وأهداف سياسيّة تكمن وراء التمّديدات تتمثل بكونها أداة لممارسة الضغط على العراق لإرغامه على قبول قرارات جديدة تصيغها الدول ذات نفوذ داخل مجلس الأمن تهدف إلى ربط العقوبات بالقبول بعملية جديدة للمراقبة والتفتيش عن الأسلحة.

لم تأتِ الفترة السابعة من البرنامج والتي كانت برعاية القرار الأممي رقم 1281 الذي صدر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1999 بتقدّم ملحوظ ويتمّيز عن المرحلة السادسة، إذْ كانت بالأطر والشروط نفسها التي اشتملت عليها المرحلة السادسة، ففضلاً عن أنها مدّدت البرنامج لفترة 6 أشهر أخرى، فقد تمّ الحديث عن زيادة المبالغ المخصصة للمعدات وقطع الغيار من صيانة الحقول والمنشآت النفطية، وتمّ ربط ذلك بالمبلغ المشار إليه في البرنامج الإنساني المطبق في تلك الفترة[4]. وجعل القرار مجلس الأمن الدولي رقم 1293

(1) تيم نبلوك، المصدر السابق، ص 56.

(2) S/RES/1275(1999).

(3) S/RES/1280(1999).

(4) S/RES/1281(1999).

الصادر في 31 آذار/مارس 2000 التخصيصات التي قُدرت ب 600 مليون دولار أمراً واقعاً في المرحلة السابعة[1].

تعد القرارات التي تمّ الإشارة إليها والمراحل التي صُنفت على أساسها مرتبطة بالقرار الأساسي لمجلس الأمن حول «برنامج النفط مقابل الغذاء» وهو القرار 986 لسنة 1995 الذي رسم إطار هذا البرنامج. مثّل هذا البرنامج تحولاً مهماً - بصرف النظر عن مدى تطبيقه بشكل صحيح وفائدته للشعب العراقي - في برنامج العقوبات المفروضة على العراق جرّاء «حرب الخليج». انتهى العمل بـ «برنامج النفط مقابل الغذاء الإنساني» مع بدء العمليات العسكريّة للغزو الأميركي للعراق في 20 آذار/مارس 2013، وانتهت صادرات النفط العراقي التي كانت مؤطرة في إطار هذا البرامج[2]. وصدر آخر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عن البرنامج في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وركز من خلاله على التحسينات والقصور والصعوبات التي اكتنفت الوضع الإنساني في العراق.

تعرّض «برنامج النفط مقابل الغذاء» إلى الانتقاد، ولعلّ أبرز الأهداف التي جاء بها البرنامج والتي تعرّضت للنقد والتشكيك هو الهدف المتعلق بالحالة الإنسانيّة: «توفير الاحتياجات الإنسانيّة للشعب العراقي..»، إلا أن الشعب العراقي لم يحقق فائدة مرجوة، وكانت أقل ممّا كان يتوقع منه عندما تمّ إقرار البرنامج. وفيما يتعلق بالجدل الذي دار حول من الذي الكان مسؤولاً عن «فشل» البرنامج، يرى فريق من النقاد بأن المشكلة تكمن في بيئة القرار؛ ويسوق هذا الفريق حجته على النحو التالي: إن الأموال التي أُتيحت لتلبية احتياجات العراق غير كافية، فضلاً عن أن الآليات التي يفترض أن تسيّر الأموال بطيئة جداً. ويرى فريق آخر، يمثل الغرب، أن المشاكل التي اعترت البرنامج كانت بسبب عدم امتثال الحكومة العراقيّة ومحاولاتها لإحباط «التطبيق الفعّال» للبرنامج؛ أي أن العراق فعل ذلك للاحتفاظ بسلاح يستطيع من خلاله استجلاب الدعم الدولي ضد نظام العقوبات المفروضة بالكامل انطلاقاً من انعكاساته الإنسانيّة على الشعب العراقي. أما بالنسبة للحكومة العراقيّة آنذاك، فإن القيود التي فُرضت على البرنامج من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي هي من قوّضت فعالية البرنامج، ومن ثمّ، أثرت سلباً في الظروف المعيشية للشعب العراقي[3].

(1) S/RES/1293(2000).

(2) Office of the Iraq Programme Oil-for-Food, Op. cit.

(3) تيم نبلوك، المصدر السابق، ص 65.

بناءً على ما أوردناه في هذا الجزء من الفصل، يمكن القول إن نظام العقوبات الذي فُرض على العراق، بكل ما يتضمنه من قرارات أممية وبرامج ولجان.. الخ، لم يأت بنتائج واضحة ومثمرة تدل على إرساء السلم والأمن الدوليين. فعلى المستوى المحلي، أدت العقوبات المفروضة على العراق إلى كوارث إنسانية على الشعب العراقي، ومن ثمّ، شهد العقد الأخير من القرن المنصرم شعب عراقي يعاني على كل الصعد كافة، بل إن العقوبات أضرت بالشعب أكثر من ردع النظام الذي ارتكب الخطأ الاستراتيجي المتمّثل بغزوه للكويت. وعلى المستوى الإقليمي، لم تكن هنالك نتائج إيجابية واضحة منعكسة على الأمن والسلم الإقليميين ذات صلة بفرض العقوبات على العراق. أما على المستوى الدولي، فلم تتضح النتائج التي ترتبت على النظام الدولي جراء التعامل مع العراق وفرض الحصار والعقوبات عليه سوى أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأميركية استغلت ذلك لاستعراض قوتها في خِضم اللحظة الأبرز في تاريخها السياسي الدولي: «لحظة الأحادية القطبية». ومن جانب آخر، سيبقى الدور الذي أدته منظمة الأمم المتحدة بعد العام 1990، كمنظمة دولية مسؤولة عن إرساء الأمن والسلم، بإزاء العراق مثار تساؤل، وأحياناً شك، بوصفها منظمة دولية يجب أن تكون قائدة وليس مُقادة من قبل قوى النفوذ داخلها. ان هذا الأمر لطالما كان مغذياً للنقاش الدائر في أدبيات العلاقات الدوليّة حول أهمية المؤسسات العالمية ودورها في السياسة الدوليّة بوصفها جزءاً أساساً من النظام الدولي القائم على القواعد.

إن دور الأمم المتحدة في العراق سيخضع لتغيير مهم يقوده التحول في مسار العلاقة بين العراق والأمم المتحدة، ولكن في الوقت نفسه، لن يسلم من الجدل الذي سيدور حول الأدوار الذي ينبغي للمنظمة الأممية أن تضطلع بها في بلد مثل العراق.

ثالثاً: الأمم المتحدة وعراق ما بعد 2003.. يونامي ويونيتاد التأسيس والأدوار

عمل العراق بعد التغيير على الذي طرأ على نظامه السياسي في عام 2003، وما ترتب على ذلك من تغيير على الصعد كافة، استعادة دوره كعضو فعّال ومسؤول في المجتمّع الدولي وفتح صفحة جديدة تكون مغايرة لتلك التي فُتحت أمام العالم بعد 2 آب/أغسطس 1990، وكان ذلك عبر بوابة الأمم المتحدة. وفي مقابل ذلك، كانت الأمم المتحدة، ممثَّلة في مجلس الأمن الدولي التابع لها، راغبة بلعب دور حيوي في «العراق الجديد»، وتجلى ذلك في قرار مجلس الامن رقم 1483 الصادر في 22 أيار/مايو 2003؛ إذْ أشار: «عقد [مجلس الأمن]

العزم على أن تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في توفير الإغاثة الإنسانيّة، وإعادة بناء العراق، وإعادة انشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل للشعب..»[1]. وفي 14 آب/أغسطس 2003، صدر قرار مجلس الأمن رقم 1500 لسنة 2003، والذي جاء فيه: « **يقرر [مجلس الأمن] إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لمساندة الأمين العام في أداء مهمته المقررة بموجب القرار 1483 بما يتفق والهيكل والمسؤوليات... وذلك لفترة مبدئية قوامها اثنا عشر شهراً**»[2]. ومن ثمّ، بدأت مأسسة الوجود الأممي في العراق بعد العام 2003 من خلال هذه البعثة، فضلاً عن الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، التي تعمل على مستوى المجتمّع، والمحافظة، والمستوى الوطني، في جميع أنحاء العراق والتي تمثل ما يُعرف بـ (الفريق القطري). وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي **رقم 2379 لسنة 2017**، الذي تكوّن بموجبه **فريق التحقيق التابع للأمم المُتّحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش**، أو ما يعرف بـ «يونيتاد»(UNITAD)، أصبح للأمم المتحدة بعثتين ميدانيتين في العراق: **يونامي ويونيتاد**.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي: الهياكل والأدوار

تتكون الهيكلية التنظيمية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» (UNAMI)[3] من رئيس البعثة وهو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ونواب رئيس البعثة، فضلاً عن الأقسام والمكاتب التي تتكون منها البعثة. وتكون رئاسة البعثة لمدة زمنية يحددها الأمين العام للأمم المتحدة ويصادق عليها مجلس الأمن الدولي.

- **رؤساء بعثة «يونامي» والمبعوثون الخاصون للأمين العام للأمم المتحدة (2003-2023)**

اقتضت مهام وأدوار الأمم المتحدة في العراق بعد العام 2003 إرسال مبعوثون دوليون وممثلون خاصين للأمين العام للأمم المتحدة، فهنالك من أتى بمهام محددة كُلف بها وانتهت المدة بانتهاء هذه المهام، وهنالك من أُسندت إليه مهمّة رئاسة البعثة وفقاً للولاية القانونيّة

(1) S/RES/1483 (2003), p. 1.

(2) S/RES/1500 (2003).

(3) يمثل هذا الاختصار العبارة الآتية:

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)

المعطاة لبعثة «يونامي». يقدم رئيس البعثة وممثّل الأمين العام تقاريره بشكل دوري حول نشاط البعثة والمهام الموكلة إليها وفقاً لتوجيهات الأمين العام المصادق عليها من قبل مجلس الأمن. وتتراوح أبرز الأعمال التي يؤديها، سواء أكانوا المبعوثون الخاصون من الأمين العام مباشرةً أو أولئك الذين أسندت إليهم مهمّة رئاسة البعثة بحسب الولاية القانونيّة، بين مساعدة الحكومة العراقيّة ودعم العملية السياسيّة القائمة على التجربة الديمقراطية في العراق وبين المهام الإنسانيّة والتنموية والاجتماعيّة الأخرى. وتختلف طريقة وأداء وموقف ورؤية كل من تعاقب على رئاسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» أو أولئك الذين تمّ ارسالهم كمبعوثين خاصين، ويعود ذلك إلى طبيعة المرحلة التي عملوا خلالها في العراق والأوضاع التي يمر بها، فضلاً عن أن كل ممثل خاص أو رئيس بعثة لدية خلفيته السياسيّة ومنطلقاته التي ينطلق منها[1]. وسيتمّ التطرق في هذا الجزء من الفصل، وبشيء من التفصيل، إلى الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة البعثة بوصفهم هيكلية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» إلى رؤساء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» والممثلين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، فضلاً عن باقي هيكلية وأبرز الأدوار التي تضطلع بها.

1. سرجيو دي ميلو (27 أيار/مايو–19 آب/أغسطس 2003)

في 27 أيار/مايو 2003، أرسل الأمن العام للأمم المتحدة كوفي عنان السيد **سيرجيو فييرا دي ميلو** كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق لمدة أربعة أشهر، يرافقه فريق متكون من موظفين من: «إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسيّة، وإدارة شؤون الإعلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومن مكتب ممثل الأمين العام الخاص كمفوض سام لحقوق الإنسان»، وفي 2 حزيران/يونيو توجه الفريق بقيادة دي ميلو إلى بغداد[2]. يعد دي ميلو أول ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق بعد عام 2003، وتعد المدة التي تواجد فيها في العراق صعبة للغاية؛ فهي مرحلة دخل إبانها العراق في مستنقع الفوضى

(1) محمد عدنان محمود، دور الأمم المتحدة في العراق: دراسة في الأداء السياسي والانساني في ظل الولاية القانونية لبعثة الأمم المتحدة (يونامي)، (دار الرافدين، بغداد، 2021)، ص ص 46 – 47.

(2) يُنظر: الفقرة (2) من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 15 تموز (يوليو) 2003، تمثله الوثيقة: (715/S/2003)

والعنف وانعدام الأمن، إذْ كان العراق يعاني من مخلفات الحرب ولم يكن قد بنى دولته الجديدة بعد، ولم تأخذ حتى العملية السياسيّة مسارها. وعلى الرغم من ذلك، أدى دي ميلو دوراً بارزاً في «العراق الجديد»؛ إذْ استطاع الصمود في ظل الظروف القاسية في العراق على الصعد كافة والتواصل مع الأطراف، الداخليّة والخارجيّة، المؤثرة في العراق، وعمل كوسيط بين هذه الأطراف، المتضادة في كثير من الأحيان، سعياً لصياغة حاضر ومستقبل العراق[1]. قدم دي ميلو المشورة لسلطة الائتلاف المؤقتة بوصفه متمّرساً وخبيراً في الأمم المتحدة فيما يتعلق بشؤون مناطق ما بعد الحرب والصراع، وسعى دائماً إلى فتح أبواب الأمم المتحدة، وجعلها منصة، للعراقيين من أجل إسماع صوت أكبر قدر منهم إلى سلطة الائتلاف[2].

لم يُكتب لمهمّة سيرجيو دي ميلو الاستمّرار في العراق، وانتهت نهاية مأساوية؛ إذْ لقى حتفه في التفجير الذي طال مقر بعثة الأمم المتحدة في 19 آب/أغسطس 2003 (تفجير فندق القناة)، هو و22 من الموظفين الأمميين العاملين في مقر البعثة[3].

2. الأخضر الابراهيمي

مارس الابراهيمي مهامه في العراق بوصفه مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق، وتمّثلت مهمته، التي بُعِث من أجلها، بالتنسيق والتفاوض مع كل الأطراف والقوى الفاعلة في العراق انذاك من أجل تشكيل حكومة انتقالية (مؤقتة) تكون مهمتها التحضير والإعداد للاستفتاء على الدستور، واقتضت مهمّة الابراهيمي هذه أن يقوم، فور وصوله إلى العراق في شباط 2004، بعقد لقاءات ومباحثات نتجت عنها صياغة حكومة انتقالية تستلم مقاليد الأمور في العراق إلى حين مجيء حكومة منتخبة تضع العراق، أو يفترض أن تكون كذلك، في أول خطوة من مشواره الديمقراطي الجديد وتجربته الناشئة[4].

(1) يُنظر: محمد عدنان محمود، المصدر السابق، ص ص 47 – 48.

(2) Elizabeth Sellwood, The role of the United Nations in Middle East conflict prevention, (Center on International Cooperation- New York University,), (Jul 2009), p. 15.

(3) Sergio Vieira de Mello, UN Human Rights..: https://www.ohchr.org/en/about-us/high-commissioner/past/sergio-viera-de-mello

(4) يُنظر: الأخضر الإبراهيمي يواصل مهمته الحالية في العراق ويلتقي ممثلين عن مختلف شرائح المجتمع العراقي، أخبار الأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2004/05/22652

3. أشرف قاضي (2004-2007)

على الرغم من المشاكل والعقبات التي كانت تعيق انسيابية عمل الأمم المتحدة في العراق وتحركاتها، إلا أن الممثل الخاص للأمين العام في العراق **أشرف قاضي**، وفريق العمل الذي يعمل معه، حاول عملية تعزيز الحوار مع كل الأطراف داخل العملية السياسيّة وخارجها؛ إذْ استطاع أن يلتقي بالجهات والأطراف العراقيّة الفاعلة في والتي تملك القدرة والتأثير في الواقع العراقي، والتي يستطيع البعض منها التحكم في مستوى العنف، إبان تلك الحقبة. واستطاعت الأمم المتحدة ممثلة في بعثتها ورئيس البعثة أشرف قاضي قيادة الجهود الأممية لدعم مفوضية الانتخابات وتسهيل عملية وضع الدستور والتصويت عليه، وإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة وزيادة الثقة بها بوصفها مصدرا للمشورة السياسيّة والتقنية وأيضاً جهة محايدة تقود الجهود والوساطة بين الأطراف الفاعلة في العراق[1].

4. ستافان دي ميستورا (2007–2009)

قبل أن يتمّ تعيينه ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيساً لبعثة «يونامي»، كان دي مستورا نائباً لأشرف قاضي في المدة (2005 - 2006)، فضلاً عن مهامه في العراق قبل عام 2003، إذْ تولى منصب منسق الشؤون الإنسانيّة عام 1779، وعضو في فريق مجلس الأمن المعني بالشؤون الإنسانيّة في العراق عام 1999، ناهيك عن المهام والمناصب التي أُسندت إليه خارج إطار مهام الأمم المتحدة في العراق. مارس دي ميستورا، بوصفه ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، مهامه الموكلة إليه في العراق ورفع التقارير إلى مجلس الأمن حول أبرز القضايا الجدلية والمهمّة في العراق أثناء وجوده. ولا سيما فيما يتعلق بقضية المناطق المتنازع عليها، لا سيما محافظة كركوك، وكل ما يتعلق بها في المجال السياسي والإداري والقانوني والتشريعي انطلاقاً من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

بذل دي مستورا جهوداً مميزة وواضحة فيما يتعلق بقضية كركوك؛ إذْ كانت أولى الخطوات التي اتبعها بعد توليه المنصب كخليفة لأشرف قاضي، هي زيارة إقليم كردستان العراق ومتابعة إجراءات المادة (140) من الدستور العراقي الخاصة بالمناطق المتنازع[2] عليها مع

(1) Elizabeth Sellwood, Op. cit, p. 15.

(2) نصّت المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ على ما يلي: "أولًا: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة

الأطراف المعنية في بغداد وأربيل؛ إذْ أشركهم واستكشف معهم أهم القضايا الخلافية، سعياً لنزع فتيل التوتر الحاصل حول محافظة كركوك، وقام بقناع الكُرد بعدم عمل استفتاء عام 2008. وهكذا تمّكن دي مستورا من التخفيف من حدة التوتر الحاصل بين الأطراف المتنازعة على محافظة كركوك[1].

5. آد ميلكرد (2009–2011)

تميّزت الفترة التي تواجد فيها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة آد ميلكرد في العراق باستقرار نسبي، لا سيما على الصعيد السياسي والأمني، قياساً بمن سبقه لهذا المنصب، إذْ تمّ التمهيد في تلك الفترة إلى خروج قوات الاحتلال أو ما يُعرف بـ «القوات متعددة الجنسيات» وفقاً لمددٍ تمّ الافاق عليها بين الحكومة العراقيّة والولايات المتحدة[2]. مارس ميلكرد مهامه بوصفه ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة وانخرط في نقاشات مع صناع القرار في أكثر من مجال مثل المصالحة الوطنيّة والحوار السياسي، وناقش أبرز الملفات مع صناع القرار في مجال دعم العملية السياسيّة، وملف الهجرة والاغتراب، والانتخابات، وحقوق المرأة وغيرها. فضلاً ذلك، قاد جهود الأمم المتحدة في دعم العراق في أكثر من مجال لا سيما دعم وترسيخ المؤسسات الديمقراطية.

6. مارتن كوبلر (2011-2013)

لم يكن العراق مكاناً غريباً على مارتن كوبلر، إذْ عمل سفيراً لجمهورية المانيا الاتحادية في العراق للمدة (2006 - 2007)، وعلى الرغم من قُصر المدة التي عمل فيها كسفير في العراق، إلا أنه كان على دراية بأهم الملفات العراقيّة. وتزامنت الفترة التي شغل بها مارتن كوبلر منصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق باستقرار سياسي واقتصادي نسبي، جعلته يركز إبان فترة عمله في العراق على ملفات مهمّة وحيوية كملف النفط والغاز والقانون الذي ينظم

الانتقالية، بكل فقراتها. ثانياً: (المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملة (التطبيع الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة 2007".

(1) Elizabeth Sellwood, Op. cit., p. 16.

(2) محمد عدنان محمود، المصدر السابق، ص ص 47 – 48.

توزيعها بوصفهما الثروة الأبرز في العراق، وقضية المناطق المتنازع عليها مثل مدينة كركوك، وتمّيزت سياسته بأنها واعية للاعتبارات الجيوسياسيّة التي يقع العراق ضمن نطاقها[1]. فضلًا عن ذلك، دعمت «يونامي» برئاسة كوبلر تنفيذ الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة، والمساعدة في عودة اللاجئين[2]. وانخرط كوبلر بلقاءات مع صناع القرار والقوى السياسيّة سعياً إلى حلّ الأزمات التي تشكل عائقاً لنضوج التجربة العراقيّة الديمقراطية المؤسساتية.

7. نيكولاي ملادينوف (2013-2015)

اتسمت الفترة التي تواجد فيها نيكولاي ملادينوف في العراق بوصفه ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة بكونها فترة مضطربة ممتلئة بأحداث حوّلت الهدوء النسبي الذي عاشه العراق في سنوات قليلة إلى صخب العنف، إذْ اندلعت الاحتجاجات في بعض المحافظات العراقيّة وشكلت ما عُرف بـ «ساحات الاعتصام»، رافقها تصاعد وتيرة الخطاب الطائفي الممزوج بالسخط على الحكومة المركزية في بغداد. ومن ثمّ، جاء الحدث الجلل: احتلال تنظيم «داعش» الإرهابي لعدد من مُدن العراق. شكلت هذه الأحداث مرحلة صعبة مرّ بها ملادينوف، وجعلت من مهمته في العراق أصعب في ظل تصاعد الأزمات السياسيّة والأمنيّة وما ترتب عليها من تداعيات. ركّز ملادينوف في أداء مهامه في العراق على قضايا أبرزها اللجوء إلى حوار ينتج عنه عملية سياسيّة شاملة لكل الأطراف (كان يعتقد بتهميش بعض المكونات)[3]. فضلًا عن ذلك، دعا إلى تدخل مجلس الأمن بشكل حازم لمنع الجرائم التي يرتكبها «داعش» بحق العراقيين، كما دعا العالم إلى الوقوف إلى جانب العراق في محنته. لم يؤدِّ ملادينوف دوراً مميزاً في خضم تلك المرحلة العصيبة التي عمل بها في العراق، ومن ثمّ لم يسلم من المؤاخذات التي وجهت له في أثناء تواجده في العراق[4].

(1) SRSG Kobler: UN «More Needed Than Ever» in Iraq, International Peace Institute (IPI), November 27, 2012: https://www.ipinst.org/201211//srsg-kobler-un-more-needed-than-ever-in-iraq

(2) Martin Kobler to head UN mission in Iraq, Federal Foreign Office, October 1, 2011: https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/111001-martin-kobler/247318

(3) Iraq: UN envoy sees inclusive political process as critical to resolving crisis, UN News, November 20, 2014: https://news.un.org/en/story/2014484282/11/

(4) محمد عدنان محمود، المصدر السابق، ص 51.

8. يان كوبيتش (2015-2018)

شهدت بداية تسلم يان كوبيتش منصبه كممثل خاص للأمين العام في العراق بتصاعد وتيرة العنف جرّاء العمليات الإرهابيّة بكل ما حملته من وحشية ودمار. وفي مقابل ذلك، شهد معارك التحرير التي قادتها القوات العراقيّة بكافة صنوفها لتطهير الأراضي العراق من دنس الإرهاب. ولعلّ أبرز ما أداه كوبيتش من دور في العراق هو تعريف العالم، بموضوعية، بالانتهاكات التي ارتكبها تنظيم « داعش» بحق العراقيين من خلال المنصات العالمية، لا سيما كلمته التي ألقاها أمام جلس الأمن الدولي في شباط/فبراير عام 2017. وتمّيزت التقارير التي كان يرفعها كوبيتش إلى مجلس الأمن عن الوضع العراقي والخطابات بالإيجابية؛ إذْ ثمّن دور القوات العراقيّة في النصر على عصابات «داعش» الإرهابيّة وحسمها لمعارك التحرير ضد هذه العصابات[1]. فضلًا عن ذلك، عمل كوبيتش على تسخير جهود البعثة إلى العمل والتركيز على البعد الانساني في ظل الظروف الإنسانيّة السيئة التي مرت بها المناطق التي شهدت معارك التحرير.

9. جينين بلاسخارت (2018- إلى الان)

في 31 آب/أغسطس 2018، عُينت جينين بلاسخارت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة انطوينو غوتيريش كممثلة خاصة له ورئيسة لبعثة «يونامي» في العراق، وتسلمت مهامها في العراق، كأول امرأة يتمّ تعيينها في المنصب، في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018[2]. تمّيزت الفترة التي بدأت بلاسخارت فيها العمل في العراق بأنها تقع بين حدثين مهمين هما احتلال تنظيم «داعش» لبعض المدن العراقيّة وبين اندلاع الاحتجاجات في عدد غير قليل من المحافظات العراقيّة، فضلاً عن الأزمات التي كانت قائمة وعصيّة على الحل. ومن ثمّ، لا يمكن القول إن الفترة التي عملت بها بلاسخارت في العراق تمتاز بالهدوء والاستقرار التام.

أصبح دور الأمم المتحدة في العراق في المدة التي خدمت بها بلاسخارت أكثر جدلاً من ذي قبل، فتحركاتها ولقاءاتها التي تعقدها، سواء أكانت على مستوى القمة أم على المستوى

(1) Special Representative for Iraq of the United Nations Secretary-General, Mr. Ján Kubiš, farewell message, Relief web, December 12 , 2018: https://reliefweb.int/report/iraq/special-representative-iraq-united-nations-secretary-general-mr-j-n-kubi-farewell

(2) يُنظر: قيادة يونامي، موقع الأمم المتحدة – العراق: https://2u.pw/d2813Z

الشعبي، وخطاباتها عن الوضع السياسي في العراق وتقارير الإحاطة[1] التي تقدّمها جعلت المراقبين والمنتقدين يدعون إلى إعادة النظر بالوجود الأممي في العراق وإعادة قراءة النصوص التي منحته هذه الصلاحيات. ومن ثمّ، تعد بلاسخارت الممثل الخاص المثير للجدل في العراق لا سيما في خضم الظروف التي رافقت الاحتجاجات في العراق. ولبلاسخارت نائبان هما: كلاوديو كوردوني نائب الممثل الأممي الخاص للشؤون السياسيّة والمساعدة الانتخابية وغلام محمد إسحاق زى نائب الممثل الخاص، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانيّة في العراق.

- **مكاتب وأقسام «يونامي» والأدوار التي تضطلع بها**

من الناحية العملية، تؤدي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» أدوارها الأممية في العراق من خلال الأقسام والمكاتب التابعة لها، والتي تعمل في ظل ولايتها، فضلاً عمّا يعرف بالمكاتب القطرية وفروع الوكالات المتخصصة التي تعمل بالتنسيق مع «اليونامي» وسيتمّ تناول ذلك تباعاً:

1. مكتب الشؤون السياسيّة والتحليل التابع لـ «يونامي» والأدوار التي يضطلع بها

يفوض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2522 لسنة 2020 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» لأداء أدوار سياسيّة عن طريق تقديم المشورة والدعم والمساعدة للعراق حكومةً وشعباً[2]. يتمثل الدور الذي يضطلع به هذا المكتب الذي يعنى بالشؤون السياسيّة بالتنسيق مع الحكومة ومجلس النواب العراقيين والجهات والقيادات السياسيّة التابعة لمختلف مكونات الشعب العراقي، ويتمّ العمل في هذا المجال من خلال كادر خاص بهذا المكتب يتضمن موظفين وطنيين ودوليين يعملون في مكاتب موزّعة على بغداد، وأربيل، وكركوك، والموصل، والبصرة، فضلاً عن موظفي الارتباط بالمحافظات والذين يتواجدون في كل محافظات العراق. إن المهمّة الأساسية لهذا المكتب تتمثل بتقديم الاستشارات السياسيّة والفنية للمؤسسات العراقيّة، فضلاً عن القيام بطرح النقاشات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف مع الجهات الحكومية ممثلة بمسؤوليها والقادة السياسيين وصياغة الوثائق الاستشارية. كما يقوم هذا المكتب بتقديم الدعم لرئاسة البعثة في

(1) ينظر: تقارير الإحاطة الدورية التي ترفعها بلاسخارت إلى مجلس الأمن: https://2u.pw/1yela5

(2) S/RES/2522 (2020).

المجالات التي تضطلع بها لا سيّما في مجال الحوار السياسي وكل ما يقع ضمن ولايتها في هذا المجال[1].

يتضمّن عمل قسم الشؤون السياسيّة في «يونامي» برنامج (المصالحة الوطنيّة والحوار الوطن)، ويعمل المكتب في هذا المجال مع المبادرات الحكومية التي تُعنى بالحوار الوطني بين جميع شرائح المجتمع العراقي سعياً لإعطاء زخماً أكثر للمشاركة السياسيّة. ويعمل قسم الشؤون السياسيّة التابع لـ «يونامي» مع اللجنة العليا الدائمة للتعايش والسلم المجتمعي (CSPC) التابعة لمكتب رئيس الوزراء لدعم وتنفيذ الانشطة والبرامج التي تهدف إلى إرساء الحوار الوطني الشامل. وتقوم «يونامي» من خلال مكتبها السياسي، بما يتناسب مع تفويضها وأولوياتها الاستراتيجيّة في العراق، بالانخراط في مثل هذه البرامج والمبادرات[2].

وعلى مدى العقدين الماضيين الذين أعقبا التغيير في العراق، لن تغفل الأمم المتحدة عن أهمية المصالحة والحوار الوطنيين، إذْ أظهرت أحداث العنف الطائفي التي توالت بعد العام 2003 مدى تهديدها للعراق ومستقبل شعبه وتجربته الناشئة. فعلى سبيل المثال، أظهر تفجير مرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء في 22 شباط/فبراير 2006 وما تلاه من تفاقهم العنف الطائفي كيف أصبح هذا العنف تهديداً رئيساً لأمن العراق واستقراره أبناء شعبه، وفي هذا الصدد أكد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق آنذاك على أن إقامة الثقة المتبادلة والمصالحة الوطنيّة يجب أن تظل أولوية رئيسة في توجيه العراق نحو مستقبل سلمي وديمقراطي، وأن القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني العراقيين بحاجة إلى تعزيز التزامهم بالاحترام غير المشروط لحقوق الانسان الفردية وإرساء سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد، وتعهد في ذلك الوقت بتقديم دعم دولي طويل الأجل لهذا المسعى. وأكد على ان أفضل الآفاق لتحسين الوضع الأمني العام في العراق، وتوطيد الديمقراطية وتعزيز رفاهية العراقيين، هو تعزيز عملية سياسيّة شاملة وتشاركية وشفافة يمكن ان تلبي تطلعات جميع فئات المجتمّع العراقي[3].

(1) محمد عدنان محمود، ص 55.

(2) يُنظر: قسم الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، موقع الأمم المتحدة/ العراق: https://iraq.un.org/ar/138098-qsm-alshwwn-alsyasyt

(3) Alexander Ramsbotham, Peacekeeping Mission Updates: January–March 2006, International Peacekeeping, Vol.13, No.4, (December 2006), pp.598–599.

إن الوضع إبان العنف الطائفي كان يحتّم اللجوء إلى الحوار بين الطوائف وإجراءات بناء الثقة لتعزيز المصالحة الوطنيّة، والتي بقيت الأمم المتحدة حريصة على ترسيخها. وسعياً لدعم هذا المسعى الأممي في العراق، أشار كوفي عنان، آنذاك، إلى أن الأمم المتحدة ستواصل السعي لتنفيذ التفويض الممنوح لها من خلال قراري مجلس الأمن الدولي رقم 1546 لسنة 2004 ورقم 1637 لسنة 2005 من أجل الحفاظ على أنشطتها السياسيّة الأساسية، فضلاً عن الانشطة في المجالات الأخرى مثل إعادة الإعمار والتنمية والانشطة الإنسانيّة وأنشطة حقوق الإنسان. كانت استراتيجيته الأمم المتحدة طويلة الأمد فيما يتعلق بدورها السياسي في العراق تتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العمليات داخل العراق، وتعزيز الحوار الوطني والمصالحة[1].

يدعم مكتب الشؤون السياسيّة المساعي الحميدة لقيادة البعثة مع الجهات السياسيّة الوطنيّة من أجل المساعدة في تهيئة البيئة والظروف المناسبة لإجراء عمليات الانتخابات الوطنيّة. بعبارة أخرى يعمل المكتب السياسي على تقديم المساعدة في الشؤون الانتخابية والدستوريّة. ويتمّثل دور «يونامي» في مجال العملية الانتخابية في العراق في مشروع (دعم العملية الانتخابية في العراق)، وهو مشروع يعمل باستمّرار وفي جميع المحافظات العراقيّة ضمن أحد أهم أهداف التنمية المستدامة و(السلام والعدل والمؤسسات القوية). يتمّ دعم هذا المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)/مكتب المساعدة الانتخابية الذي تمّ انشاؤه من قبل «يونامي» عام 2003 من أجل تقديم الدعم الفني للهيأة العليا المستقلة للانتخابات بهدف بناء القدرات وتبادل المعرفة في هذا المجال. ويقدم هذا البرنامج دعماً فنياً متخصصاً من خلال تعيين خبراء فنيين تكون مهمتهم التعامل مع أنظمة إدارة الانتخابات وقواعد البيانات والتخطيط وتقديم التدريب للمؤسسات العراقيّة ذات الصلة بالعملية الانتخابية. عمل هذا المشروع على تقديم الدعم لوضع استراتيجية للهيأة العليا المستقلة للانتخابات، وتحسين التواصل بين وحدات الهيأة نفسها عبر عقد اجتماعات بشكل دوري وتقديم التوصيات لتحسين إدارة النتائج وقواعد البيانات لدى الهيأة ودعم وتحسين مواقع الاعلام العام للهيأة من أجل تشجيع الشفافية[2].

(1) Ibid, p. 599.

(2) يُنظر: دعم العملية الانتخابية في العراق، برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP): https://n9.cl/ttz8b

اتخذت الأمم المتحدة مساراً مميزاً بإزاء العمليات الانتخابية منذ بداية الدور الجديد الذي اضطلعت به من خلال بعثتها في العراق بعد العام 2003؛ إذْ ساهمت البعثة في إحدى عشرة عملية انتخابية[1]، بدأت في مساهمتها في دعم الأحداث الانتخابية الثلاثة التي حدثت عام 2005 (انتخابات الجمعية الوطنيّة، والدستور العراقي لعام 2005، والانتخابات النيابية). وكانت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005 (الانتخابات النيابية) التي انبثق عنها أول مجلس نواب عراقي بعد العام 2003 هي ثالث حدث انتخابي وطني يعقد في العراق خلال ذلك العام لها أهمية خاصة بوصفها أول انتخابات شاركت فيها جميع الفئات العراقيّة بأعداد كبيرة كمرشحين وناخبين. استوفت عملية الاقتراع بشكل عام المعايير الدوليّة وحظيت بإقبال كبير، على الرغم من حدوثها في وقت حرج مرّ به العراق وفي خضم بيئة سياسيّة وأمنية شديدة التعقيد. وخلال العمليات الانتخابية المختلفة المشار اليها في العام 2005، تمّ التأسيس للعمليات الانتخابية اللاحقة. ومن ثمّ، واصلت الأمم المتحدة من خلالها بعثتها في العراق «يونامي» تقديم الدعم الانتخابي سعياً إلى ترسيخ التجربة الديمقراطية، بالتوافق مع طلب من الحكومة العراقيّة[2].

بقيت الأمم المتحدة ممثَّلة في بعثتها «يونامي» بالاستمرار في تقديم المساعدة في مجال الانتخابات وضرورة سير العملية الانتخابية على قدمٍ وساق بوصفها أحد أعمدة التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق بعد العام 2003، وبقت «يونامي» على هذا النهج بوصفه أحد أبرز المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العراق، ويشير التقرير الصادر في 17–18 تشرين الأول/أكتوبر 2022 عن بعثة «يونامي» (مكتب «يونامي» للمساعدة الانتخابية) في العراق في الأدوار التي اضطلعت، وتضطلع، بها الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية ممثَّلة في فريق موظفيها الذين يتوزعون على مكاتب المحافظات سعياً لدعم الاستعداد للعمليات الانتخابية، والعمل على ملأ الثغرات من أجل الاستمرار في تحسين العمليات الانتخابية في العراق[3]. والجدير بالذكر أن هذه الجهود والأدوار

(1) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق: حقائق سريعة عن الأمم المتحدة في العراق (UNAMI)، مجلة من أجل العراق، (المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بغداد، 2019)، ص 9.

(2) Alexander Ramsbotham, Op, cit, p. 599.

(3) يُنظر: التقرير الخاص بموظفي فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية العاملين في مكاتب المحافظات (موظفي الارتباط)، (مكتب المساعدة الانتخابية، السليمانية، 17 – 18 تشرين الأول/أكتوبر، 2022).

المتنامية للأمم المتحدة في العراق في مجال الشؤون الانتخابية آتية ضمن سياق التفويض الموسع في مجال المساعدة الانتخابية الذي مُنح عام 2021 لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» من أجل دعم الانتخابات النيابية تحسباً للدروات الانتخابية من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2576 لسنة 2021 إلحاقاً بالقرار 1500 لسنة 2003 والقرار رقم 1546 لسنة 2004 [1].

وفي مجال الشؤون الدستوريّة، تقع مسألة إصلاح الدستور ضمن مهام قسم الشؤون السياسيّة. فعلى سبيل المثال، قدمت «يونامي» الدعم الفني للجان التي شُكلت من قبل رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة الوزراء عقب اندلاع احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 كاستجابة للمطالب الشعبية بهياكل ومؤسسات ونظام سياسي أكثر فاعلية وتلبية للتطلعات الشعب. عمل المكتب السياسي بشكل دؤوب مع هذه اللجان وقدّم تقريرا تضمن تحديد توصيات وخيارات للإصلاح الدستوري والمؤسساتي (في طور المراجعة) تركّز على خمس مجالات رئيسة هي: طبيعة النظام السياسي، والعلاقة بين المركز والاقليم، وإصلاح النظام القضائي، وحماية الحقوق والحريات التي كفلها الدستور العراقي لعام 2005 النافذ، والصيغ الإجرائية للتعديلات الدستوريّة[2].

ينفذ المكتب السياسي برامج وأنشطة تعنى بالشباب وعملية اسماع صوتهم وانخراطهم في القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة وإعطاؤهم دور أكبر في صناعة القرار والتمّكين الاقتصادي وتحسين وتوفير فرص العمل. كما يهتمّ أيضاً بقضية الأقليات وكل ما يتعلق بهم لا سيما بعد الهجمة الوحشية التي تعرّض لها العراق من قبل تنظيم داعش الإرهابي والتي نالت الأقليات منها ما نالت من التهجير والابادة، ويهدف المكتب إلى وضع برامج حقيقية لمعالجة هذه البرامج. يهتمّ مكتب الشؤون السياسيّة التابع لبعثة «يونامي» في العراق بقضية المناطق المتنازع عليها، إذْ يضع قرار مجلس الأمن رقم 1770 لسنة 2007 مسألة المناطق المتنازع عليها في صميم التفويض المناط بالبعثة، وتتركز مهمّة «يونامي» في هذا المجال بالعمل مع الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق لإرساء السلام والاستقرار في المناطق المتنازع عليها، والعمل على إجراء دراسات وأبحاث ونشاطات أخرى في مجالات مثل الحكم

(1) يُنظر قرارات مجلس الأمن مجلس الأمن الدولي:
S/RES/2576 (2021); S/RES/1500 (2003); and S/RES/1564 (2004).

(2) قسم الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، المصدر السابق.

والإدارة والتغيرات الديمغرافية وحرية السكان وغيرها والعمل بوساطات حميدة وفقاً للدستور العراقي لعام 2005 النافذ[1].

ويقع ضمن مهام وأدوار المكتب السياسي دعم المساعي الحميدة التي تقوم بها قيادة البعثة لتيسير الحوار والتعاون الإقليميين بشأن قضايا تشمل أمن الحدود والطاقة والتجارة والبيئة والمياه والبنية التحتية والصحة العامة والنزوح. وفي السياق ذاته، تسخر «يونامي» حضورها في الموزّع على كل انحاء العراق، أيضاً مكتب الارتباط الخاص بها في العاصمة الإيرانية طهران، للاضطلاع بهذه المسؤولية. وتسافر قيادة «يونامي» بشكلٍ متكررٍ لعقد لقاءات مع أصحاب الشأن الإقليمي والدولي في البلدان المجاورة، سعياً إلى تعزيز الدعم للعراق وتمكين البلاد من التركيز على المسائل المحليّة الملحة بدلاً من تحمل آثار التوترات الإقليميّة[2].

2. مكتب حقوق الإنسان التابع لـ «يونامي» والأدوار التي يضطلع بها

يعد مكتب حقوق الإنسان أحد المكاتب التي تشكّل هيكلية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، ويعد هذا المكتب أيضاً ممثلاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في العراق. يضع هذا المكتب استراتيجية شاملة لضمان وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العراق، ويخضع لمبدأ «جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوون في الكرامة والحقوق...»[3]، ووفقاً لولاية البعثة الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2576 لسنة 2021[4]، يعمل المكتب على دعم الحكومة العراقيّة لتعزيز حقوق الانسان وسيادة القانون. ويعد هذا المكتب مسؤولاً عن ولايتين من ولايات الأمم المتحدة اللتان تتعلقان بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية الطفل. ومن نشاطات هذا المركز أيضاً تنفيذ أنشطة بالتنسيق مع حكومتي المركز والإقليم، ويعمل على دعم ومساعدة منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنيّة لحقوق الإنسان. ويعد مدير مكتب حقوق الإنسان ممثلاً قطرياً لمكتب المفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق

(1) قسم الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، المصدر السابق. يُنظر أيضاً: S/RES/1770 (2007.

(2) يُنظر: قسم الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي، المصدر السابق.

(3) المادة (1) من الإعلام العالمي لحقوق الانسان لعام 1948.

(4) S/RES/2576 (2021).

الإنسان في العراق لتخطيط وتنفيذ برامج حقوق الإنسان التابعة لأمم المتحدة في العراق. ولهذا المكتب كادر خاص من الموظفين الوطنيين والدوليين موزعين على بغداد والبصرة وكركوك والموصل وأربيل[1].

وضمن ما تضطلع به البعثة من انشطة في مجال حقوق الإنسان هو المراقبة والابلاغ وتبنّي القضايا والمشورة وتقديم المساعدة للسلطات العراقيّة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات العراقيّة في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن إنهاء الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان وتوفير وإنصاف الضحايا وتمكين العراقيين من الحصول على كامل حقوقهم ونشر هذه الثقافة[2]. كما يقوم مكتب حقوق الإنسان برصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في العراق وإصدار تقارير عنها. إذْ نشر المكتب منذ تأسيسه مجموعة من التقارير عن حالة حقوق الإنسان في العراق في مختلف المجالات[3].

تابعت الأمم المتحدة حالة حقوق الإنسان في العراق من خلال بعثتها «يونامي» منذ بداية مأسستها بعد العام 2003، إذْ شدد أحد تقارير حقوق الإنسان التي الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» على القلق المستمر بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق، وسلط التقرير الضوء على قضايا أبرزها العنف الطائفي والعمليات العسكريّة[4]. وشدد الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك على أن القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقيّة يتحملان مسؤولية خاصة للعمل بما يتفق تماما مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان، ويجب استكمال الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الوضع بتدابير إضافية من أجل ضمان التعامل مع الانتهاكات السابقة والحالية على أساس

(1) يُنظر: مكتب حقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، موقع الأمم المتحدة - العراق: https://iraq.un.org/ar/133805-mktb-hqwq-alansan

(2) حقائق سريعة عن الأمم المتحدة في العراق، مجلة من أجل العراق (المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بغداد، 2020)، ص 9.

(3) ينظر في ذلك التقارير الصادرة عن مكتب حقوق الانسان التابع ليونامي ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في العراق.

(4) تقرير حقوق الانسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» (1 آذار/مارس – 30 نيسان/أبريل 2006):
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/IQ/HRReportMarApr2006AR.pdf

سيادة القانون ووفقًا للالتزامات الدوليّة، وعدّ تحسين حالة حقوق الإنسان ضرورة ملحّة وعاملاً أساسياً في تنمية الثقة المتبادلة والمصالحة الوطنيّة[1].

يتتبع مكتب حقوق الإنسان التابع لـ «يونامي» باستمّرار تطورات أوضاع حقوق الإنسان في العراق على مدى العقدين الذي أعقبا عملية التغيير ويقارن بين المُدد التي تقع ضمن فترة هذين العقدين. فعلى سبيل المثال لاحظ مكتب حقوق الإنسان بقيادة السيدة **دانييل بيل** أن هنالك تطورات إيجابية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان إذا ما قورنت بالسنوات الأولى التي أعقبت سقوط النظام؛ فعلى سبيل المثال اتسمت الفترة التي أعقبت الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي بأنها أقلُّ عدداً بالنسبة للضحايا، إذْ انخفض عدد الضحايا المرتبط بالنزاعات انخفاضاً ملحوظاً. ففي عام 2017 بلغ عدد الضحايا (8.079)، وفي عام 2018 بلغ (2.396). أما في عام 2019، فلقد بلغ عدد الضحايا المدنيين (907)، بحسب ما أُعلن من قبل مكتب حقوق الإنسان[2].

يراقب ويرصد مكتب حقوق الإنسان، بقدر تعلق الأمر بالمهام الإنسانيّة المناطقة به، الأحداث المهمّة والمفصلية في العراق مثل احتلال تنظيم داعش واندلاع احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019، ففيما يتعلق بالاحتجاجات، مارس المكتب دوره من خلال مراقبة ورصد الأحداث الإنسانيّة التي رافقت الاحتجاجات وأجرت مقابلات مع الضحايا والشهود والأُسر والسلطات الحكومية إبان مدة بقاء الاحتجاجات. وفي إطار ذلك، وثّق المكتب أعداد القتلى والمُصابين وحالات (التعذيب، والاختطاف، والاعتقال، والاحتجاز التعسفي). وفي سياق متابعته ورصده للبعد الإنساني إبان الاحتجاجات، نشر المكتب ثلاثة تقارير عن الوضع الإنساني[3].

يمارس المكتب أدواره التي يضطلع بها من خلال تقديم الدعم إلى مؤسسات الدولة العراقيّة المعنية بمجال حقوق الإنسان لا سيما بعد انتهاء حقبة تنظيم «داعش»، إذْ يتعاون المكتب مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ومفوضية العليا لحقوق الانسان، سعياً لإرساء

(1) Alexander Ramsbotham, Op, cit, p. 599.

(2) سؤال وجواب مع رئيسة مكتب حقوق الإنسان السيدة دانييل بيل، مجلة من أجل العراق، (المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، بغداد، 2019)، ص 18.

(3) ينظر على سبيل المثال التقرير الآتي: انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، (بعثة «يونامي»/مكتب حقوق الانسان بالاشتراك مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، بغداد)، (آب/أغسطس 2020).

مبادئ حقوق الإنسان. فضلاً عن وضع برامج لمراقبة المحاكمات وعمل زيارات دورية لأماكن الاعتقال. وفي هذا الصدد، نشر مكتب حقوق الإنسان التابع لـ «يونامي» بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)[1]. فضلًا عن تقديم الدعم لجهود الحكومة العراقيّة بشأن حالات الاختفاء القسري للأفراد، إذْ قدم ملاحظاته حول مشروع القانون الذي عُرض في مجلس النواب العراقي في 29 حزيران/يونيو 2019.

فضلاً عمّا ذُكر أعلاه، يتابع مكتب حقوق الإنسان التابع لـ «يونامي» العديد من القضايا التي تدخل ضمن مجال حقوق الانسان، ومن ثمّ، ضمن مهامه التي يضطلع بها، مثل العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، وحقوق الأفراد والأقليات العراقيّة والدينيّة، وتعزيز حماية حقوق المرأة، وتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان (في الماضي والحاضر)، وتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات، ومتابعة قضية النازحين من خلال توثيق وتقديم المعلومات عن الأفراد والعوائل الذين عاشوا في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم «داعش»[2].

3. مكتب الدعم الانمائي ودوره في دعم عملية التنمية في العراق

يضطلع مكتب الدعم الانمائي (DSO)، تحت رعاية رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، بدور مهم، يتمثل بتقديم الدعم إلى نائب رئيس البعثة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانيّة في العراق بأداء دوره ومهام عمله، والعمل على الدمج بين تلك المهام والمهام المنوطة بـ «يونامي». ويقوم هذا المكتب بالتنسيق بين الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة العاملة في العراق من خلال تصميم السياسات ومراجعتها، ووضع آليات التخطيط والتنسيق، وإدارة البرامج والعمليات، وتوجيهات السياسة العامة، وإدارة المعرفة، والمناصرة والتواصل، ويعمل أيضاً على تحسين الأثر الناجم عن تنفيذ البرامج سعياً

(1) حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والآثار المترتبة على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب مرحلة «داعش»، تقرير صادر عن (بعثة «يونامي»/ مكتب حقوق الانسان بالاشتراك مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بغداد)، (كانون الثاني/ يناير 2020)، متوفر باللغتين العربية والانجليزية:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Report_HRAdministrationJustice_Iraq_28January2020_AR.pdf

(2) سؤال وجواب مع رئيسة مكتب حقوق الإنسان السيدة دانييل بيل، المصدر السابق، ص ص 19 – 21.

لتحقيق النتائج المرجوة. وفي سياق دعمه للحكومة العراقيّة، يأخذ المكتب على عاتقه مسؤولية العمل كأداة ربط بين منظمة الأمم المتحدة وجهود التنسيق التي تبذلها الحكومة العراقيّة لتنفيذ استراتيجياتها الوطنيّة المختلفة المتعلقة بالتنمية، ويعمل على تسهيل التنسيق بين «يونامي» والفريق القطري للأمم المتحدة، بما في ذلك الانشطة المتكاملة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واستراتيجيات بعثة «يونامي»؛ وتعزيز العلاقات بين الجهات المانحة والحكومة والأطراف المعنية الأخرى بشأن أولويات إعادة الإعمار والتنمية[1].

فضلاً عن دعمه لكل الأطراف المعنية بعملية التنمية في العراق، يقوم مكتب الدعم الانمائي بتقديم الدعم إلى الجهود إلى الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم «داعش» الإرهابي، وتسهيل العودة الطوعية والآمنة للنازحين، ويتولى أيضاً التنسيق بين المنظمات غير الحكومية (NGO) ومنظمات المجتمع المدني المحليّة، والجهات المانحة، لضمان الاستجابات المنسقة فيما بينها على مستويات المحافظة والقضاء والناحية. يعمل هذا المكتب في عددٍ من المحافظات العراقيّة هي: بغداد والأنبار وكركوك وديالى وصلاح الدين ونينوى واربيل والنجف وواسط والقادسية والمثنى والبصرة[2].

4. المكتب الإعلامي لـ «يونامي» ودوره في مجال الاتصالات والتواصل

في سياق اهتمام «يونامي» في مجال الاتصالات وعدّها «مجال عمل ذا أولوية لتعزيز صورة الأمم المتحدة كشريكٍ مُحايدٍ للشعب العراقي وتعزيز الحوار بشأن الموضوعات الهامة للمجتمّع العراقي». وتتمثل المهمّة الرئيسة للمكتب الإعلامي التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في تقديم المشورة والتخطيط والتنفيذ لأنشطة الاتصالات التي تستهدف الجمهور العراقي (السكان العراقيين ووسائل الإعلام العراقيّة والسلطات العراقيّة ووسائل الإعلام الدوليّة والدول المانحة وموظفي الأمم المتحدة) وأصحاب الشأن الداخليين والخارجيين بهدف تعزيز فهمِ دورِ الأمم المتحدة في البلاد. كما يهدف المكتب الإعلامي التابع لـ «يونامي» إلى تعزيز دور الأخيرة في مساعدة العراق في «تحقيق المصالحة الوطنيّة وحل النزاعات الحدودية الداخليّة وتقوية مؤسسات البلد الحكومية وإشراك البلدان المجاورة

(1) يُنظر: القسم الخاص بمكتب الدعم الانمائي، موقع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»: https://2u.pw/fTQc9e

(2) المصدر نفسه.

وتعزيز حماية حقوق الإنسان ومساعدة الفئات الضعيفة وتحقيق الإصلاحات القضائية والقانونيّة». ويأخذ المكتب على عاتقه « تنفيذ الاستراتيجيّة الإعلامية المتكاملة للبعثة»[1].

يأخذ المكتب الإعلامي لـ «يونامي» صفة «المتحدث الرسمي والعلاقات الإعلامية ورصد وسائل الإعلام والفيديو والصور ووسائل التواصل الاجتمّاعي والتوعية والمنشورات والموقع الإلكتروني للأمم المتحدة في العراق». ونظراً للدور الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي في التطورات التي طرأت وتطرأ على المحيط الإقليمي لا سيما العالم العربي وتأثيرها في هذا المحيط، فإن «يونامي» تعزز وجودها على منصات ومواقع مثل «تويتر» و«فيسبوك» و«يوتيوب»، بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الجمهور المستهدَف ضمن استراتيجية البعثة لوسائل التواصل. يدير المكتبَ الإعلامي لـ «يونامي» مدير ونائب مدير، فضلاً عن 15 موظفاً دولياً ووطنياً. ويتواجد المكتبُ في عددٍ من المحافظات العراقيّة هي: بغداد وأربيل وكركوك الموصل[2].

- **بعثة فريق التحقيق التابع للأمم المُتّحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد): ضرورة تشكّل الأدوار**

في إطار حضور ومواكبة الأمم المتحدة لكل ما يحدث في العراق، وفي إطار اعتراف العراق بأهمية الوجود الأُممي فيه، ومساندته ودعمه في أصعب الظروف والأزمات، ولأن احتلال تنظيم «داعش» الإرهابي لمساحات غير قليلة من الأراضي العراقة يعدُّ حدثاً جللاً، ولأن هذا الاحتلال خلّف وراءه جرائم نكراء بحق الإنسانيّة يرتقي بعضها إلى جرائم حرب، حيث الانتهاكات التي ارتكبها هذا التنظيم ضد كل فئات المجتمع العراقي في المناطق التي احتلها، لا سيما عمليات الإعدام، والتعذيب، والاغتصاب، والمُثلى، والاسترقاق الجنسي الذي تمّ فرضه على الفتيات والنساء، وغيرها من الانتهاكات التي لم ينج منها حتى الأطفال، ناهيك عن المقابر الجماعية التي زادت عن (200) مقبرة تمّ اكتشافها في المناطق التي رزحت تحت وطأة التنظيم الإرهابي[3]. تأسيساً على كل ذلك، كان من الضروري أن تتمّ محاسبة هذا

(1) يُنظر: القسم الخاص بالمكتب الإعلامي لـ «يونامي»، موقع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»: https://2u.pw/2PJiKH

(2) المصدر نفسه.

(3) ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المُتّحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)، موقع الأمم المتحدة – العراق: https://2u.pw/xy8T0d

التنظيم الإرهابي على كل الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها ضد الشعب العراق وبمساعدة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام.

وبعد الهزيمة التي مُني بها تنظيم «داعش» الإرهابي على يد القوات العراقيّة بصنوفها كافة، وبدعم من «التحالف الدولي»، دعا العراق، ممثَّلاً في حكومته، المجتمّع الدولي إلى مساعدته في محاسبة تنظيم داعش على كل ما اقترفه من جرائم وانتهاكات بحث الشعب العراق، وذلك من خلال الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة من وزير الخارجيّة الأسبق إبراهيم الجعفري في 14 آب/أغسطس 2017[1]. واتساقاً مع رغبة العراق في هذا المجال، خلص المجتمع الدولي إلى ضرورة إلا تمر كل هذه الجرائم والانتهاكات الي اقترفها التنظيم من دون محاسبة أو مساءلة، وأن يكون ذلك ضمن الجهود التي ترمي إلى تقويض الإرهاب العالمي على كافة الصعد لا سيما على الصعيد الأيديولوجي.

وكاستجابة لطلب العراق في رسالته الموجهة إلى المجتمّع الدولي بشكل عام والى مجلس الأمن بشكل خاص، أصدر الأخير، في 21 أيلول/سبتمبر في جلسته المرقمة (8052)، قراره رقم **2379** لسنة 2017 والذي تمّ تبنيه من قبل المجلس بالإجماع. وأبرز ما جاء في هذا القرار هو الفقرة (2) التي نصّت على»: «**يطلب إلى الأمين العام انشاء فريق تحقيق برئاسة مستشار خاص لدعم الجهود المحليّة الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانيّة والإبادة الجماعية التي ترتكبها جماعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابيّة في العراق، مع التقيد بأعلى المعايير الممكنة، التي ينبغي أن تتناولها الاختصاصات المشار إليها في الفقرة 4، لضمان استخدام تلك الأدلة على أوسع نطاق ممكن أمام المحاكم الوطنيّة، واستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقيّة، أو التحقيقات التي تضطلع بها السلطات في بلدان ثالثة بناء على طلبها..**»[2].

بناءً عليه، وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي المشار إليه أعلاه، قام الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش بإنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن

(1) (S/2017710/).

(2) S/RES/2379 (2017), (Para 2), p. 2.

الجرائم المرتكبة من جانب داعش، والذي يُعرف اختصاراً بـ (يونيتاد)[1]. وبذلك، تشكّلت البعثة الميدانية الثانية للأمم المتحدة في العراق (إلى جانب بعثة «يونامي»). وتطرق القرار، الذي تشكّلت بموجبه هذه البعثة، إلى تفاصيل تتعلق بعمل الفريق وأدواره مثل ضرورة ان يكون فريق التحقيق محايداً ويتمّتع بالاستقلالية والنزاهة، كما دعا القرار جميع الدول والمنظمات الإقليميّة والدوليّة الحكومية وغير الحكومية إلى تقديم الدعم إلى العراق ظل الجهود التي يبذلها مع الأمم المتحدة لملاحقة ومساءلة عناصر تنظيم داعش الإرهابي[2].

ويتمثل الدور الذي يضطلع به فريق «يونيتاد» بالتعاون الفعّال مع الحكومة العراقيّة من أجل استمّرار نشاطات فريق التحقيق، وكذلك العمل مع نظرائه في العراق ليكوّنوا سلسلة تكمل بعضها البعض من أجل المهمّة المتمثلة في تعزيز المساءلة عن جرائم وانتهاكات التي ارتكبها عناصر التنظيم الإرهابي. قامت الحكومة العراقيّة بتعيين (لجنة التنسيق الوطنيّة) التي تعد المُحاور الرئيسة مع فريق «يونيتاد» سعياً إلى ضمان أن يتلقى عمل الفريق الدعم والإرشاد باستمّرار، وتتألف هذه اللجنة من نظراء محليين رئيسيين، «من ضمنهم ممثلون رفيعو المستوى من مكتب رئيس الوزراء، الذي يُعدّ جهة التنسيق الرئيسة، ومن وزارة الخارجيّة، ومُستشارية الأمن القومي، ووزارة العدل، إلى جانب تمثيلٍ من حكومة إقليم كردستان»، ويحرص المستشار الخاص، الذي يقود فريق «يونيتاد» في العراق، الدخول في العديد من المناقشات بشكل دوري مع صناع القرار في الحكومة العراقيّة من أجل دعم عمل الفريق وإحراز التقدّم[3].

وفي الحقيقة، لم يقتصر نشاط «بعثة يونيتاد» على النشاط المحلي في العراق بل بدأت البعثة تتحرك باتجاه النطاق الإقليمي والدولي في سياق التعريف بجرائم «داعش» والدعوة للمحاسبة عليها، إذْ نظّم فريق « يونيتاد» في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 فعّالية خاصّة في مدينة القاهرة - مقرّ جامعة الدّول العربية، استضافتها كُل من البعثة الدّائمة للعراق لدى جامعة الدّول العربية والأمانة العامّة لجامعة الدّول العربية، وهي فعالية تُعدّ الأولى

(1) Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da'esh/ISIL (UNITAD)

(2) S/RES/2379 (2017), (Para 6 - 16), pp.. 34-.

(3) التعاون مع حكومة العراق، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش، موقع الأمم المتحدة – العراق: https://2u.pw/vMPNH1

من نوعها في على المستوى الإقليمي والعالم العربي، وسِمت هذه الفعالية بـ« نحو محاكمة مرتكبي الجرائم الدوليّة من عناصر «داعش» في العراق: مسؤولية القيادة وتحديد القادة ودور المقاتلين الأجانب في التنظيم»، إذْ تمّ من خلالها استعراض الهيكل الإداري لتنظيم «داعش» ودور المُقاتلين الأجانب الذين انتموا للتنظيم[1].

- **فريق الأمم المتحدة القطري ودوره في عملية التنمية المستدامة**

يُشير فريق الأمم المتحدة القطري في العراق إلى الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. ويتكون هذا الفريق القطري من (26) وكالة وصندوق وبرنامج، ويترأس هذا الفريق في العراق نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانيّة وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات التنمية في البلاد[2]. ويعمل هذا الفريق في العراق على مستوى المجتمّع المحلي والمحافظة، وكذلك على مستوى الوطني. ويتوزع الموظفون التابعين لهذا الفريق على كل أنحاء البلاد بالتعاون مع مؤسسات الدولة العراقيّة ذات الصلة بعمل الفريق أو أحد أعضائه[3].

على مدى العقدين الذين أعقبا سقوط النظام في العراق، عمل فريق الأمم المتحدة القطري وأدى دوراً ملحوظاً قدر تعلق الأمر بالمهام المناطق بأعضاء هذا الفريق، إذْ عملوا مع الحكومة العراقيّة ومؤسساتها على تنفيذ الخطط الوطنيّة للتنمية المستدامة، ففي أيار/مايو 2010، وقع العراق مع الفريق القطري على (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائيّة في العراق) للمساعدة في تنفيذ خطة التنمية الوطنيّة للمدة(2010 - 2014)[4]. وينفذ الفريق القطري التابع للأمم المتحدة حالياً أنشطته في إطار عام هو «إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للأعوام (2020 – 2024) الذي يمثل الأهداف الإنمائيّة الرئيسة للأمم المتحدة في البلاد والذي كان يسمّى سابقاً (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائيّة). وفي سياق الدعم المستمر من قبل «أسرة» الوكالات المتخصصة هذه للعراق،

(1) يُنظر: الفعالية الخاصّة الأولى لفريق التحقيق (يونيتاد) في الوطن العربي تستعرض الهيكل الإداري لتنظيم داعش ودور المُقاتلين الأجانب، موقع الأمم المتحدة – العراق: https://2u.pw/a1I97Y

(2) تقرير النتائج القطري السنوي لعام 2021، صادر عن فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، (آذار/مارس 2022)، ص 5.

(3) محمد عدنان محمود، المصدر السابق، ص 57.

(4) المصدر نفسه. ص ص 57 – 58.

يتمّ دعم العراق للالتزام بتحقيق (أجندة 2030) وكل ما يتعلق بهذه الأجندة من أهداف التنمية المستدامة وتوظيف أحدث الخبرات التخصصية والإجراءات التي تسند إلى الأدلة، سعياً إلى عدم جعل العراق «متخلفاً عن الركب»، وهو المبدأ الذي يقود عمل الفريق القطري التابع لأمم المتحدة في العراق. فضلاً عن ذلك، ويسعى الفريق القطري إلى تلبية احتياجات الفئات الأكثر هشاشة في المجتمّع العراقي والمحرومين ومن هم معرضين لخطر التهميش والاستبعاد[1].

بناءً على ما أوردناه في هذا الجزء المهم من الفصل، يمكن القول إن الوجود الأممي الحقيقي في العراق تشكّل بدء حقبة «العراق الجديد»، وتحديداً بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1500 لسنة 2003 الذي تشكّلت وفقه بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» وتأسيس هياكلها والأدوار الذي اضطلعت بها، إذْ ساهمت مأسسة البعثة في رسم مسار جديد مختلف عن المسار الذي سبق تغيير النظام في العراق والذي استمّر لأكثر من عقد من الزمان؛ إذْ تحول مسار العلاقة بين العراق والمنظمة الأممية نحو ما يمكن أن نسمّيه «المسار الإيجابي». توزعت دور الأمم المتحدة في العراق على هياكل بعثتها، إذْ اضطلع الممثلون الخاصون للأمين العام للأمم المتحدة – رؤساء البعثات الذين تعاقبوا على قيادتها بمهام مختلفة بحسب ما مُنح لهم من صلاحيات جزء من الولاية القانونيّة للبعثة وبموجب توجيهات الامن العام وقرارات مجلس الأمن. أمّا الأقسام والمكاتب التي تشكل، عملياً، هيكلية البعثة فهي الأذرع التي تقوم بعها البعثة بأدوارها على كافة الصعد لا سيما السياسيّة والإنسانيّة والإنمائيّة. وفي سياق الوجود الأممي في العراق، أدى الفريق القطري التابع لأمم المتحدة دوراً ملحوظاً في مساندة الجهود الأممية على مدى العقدين الماضيين، بقدر تعلق أجزاء هذا الدور بكل عضو من أعضاء «الأسرة القُطرية». وبعد إنشاء فريق «يونيتاد» بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2379 لسنة 2017، أصبح المجال القانوني والتحقيق عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها داعش بحق العراقيين جزءاً أساسًا من مهام الأمم المتحدة في العراق.

إن هذا الدور الواضح والجلي الذي مارسته الأمم المتحدة في العراق إبان العقدين الملتهبين بالأزمات السياسيّة الاقتصاديّة الاجتماعيّة وغيرها من الأزمات التي مر بها العراق، لم يكون من دون رد فعل وجدل حول ما تقوم به الأمم المتحدة من دور ونشاط، إذْ أثار هذا

(1) تقرير النتائج القطري السنوي لعام 2021، المصدر السابق.

الدور النشاط الذي اضطلعت به المنظمة الأممية خلال هذين العقدين حفيظة البعض، إذْ عُدّ من قبلهم تدخلاً سافراً في الشؤون الداخليّة، وذهب البعض الآخر إلى أن النفوذ التي تملكه بعض الدول الكبرى على منظمة الأمم المتحدة يقدح بحيادتيها واستقلالها داخل العراق، وأنها لن تكون بعيدة عن التأثير والنفوذ الذي يُمارَس على المنظمة وقراراتها من قبل المتنفذين. وبشكل عام، لا يمكن التغاضي أو انكار الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في العراق في الفترة موضوع الدراسة، لكن في الوقت نفسه، يجب أن نُشير إلى ان احتياج العراق المستمر إلى الدعم الأممي يوحي إلى أنه لا يزال يعاني من الثغرات والأزمات التي تُبطئ من تقدّمه نحو التعافي التام ممّا حلّ ويحل به.

ثالثاً: قرارات مجلس الأمن بشأن العراق في عقدين

رُسِم مسار العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق بعد العام 2003، وتحديداً بعد العمليات العسكريّة التي قادتها الولايات المتحدة وأدت إلى سقوط نظام صدام حسين، من خلال القرارات التي يصدرها مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، أو ما يعرف بالقرارات الأممية. تناولت هذه القرارات عدة قضايا تراوحت بين التعامل مع القضايا الإنسانيّة التي رافقت الحرب وهي الفترة التي كان العراق لها أحوج لمعالجة هذا النوع من القضايا جرّاء الغزو العسكري. كما تناولت مسائل أبرزها تنظيم وتعديل وجود القوات المتعددة الجنسيات في العراق، وما يتعلق بتنظيم طبيعة الاستلام المتدرج لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «**يونامي**» مهماتها في العراق كبعثة أُممية تتمّتع بكافة الحصانات من أجل أداء دور أممي أكبر في بلد يخضع لمرحلة مهمّة جداً في تاريخه المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقيّة عام 1921. فضلاً عن القرارات التي تلت ذلك والتي واكبت التطورات التي طرأت على الوضع العراقي على الصعد كافة، لا سيما على الصعيد السياسي والأمني والاجتمّاعي والانساني، وسيتمّ الولوج بشيء من التفصيل في هذه القرارات الأممية المتعلقة بالعراق في العقدين الذين أعقبا حدث التغيير في العراق:

1. القرار رقم 1472 لسنة 2003

في خِضم خضوع العراق للعمليات العسكريّة التي شنتها الولايات المتحدة، ومن تحالف معها، على العراق عام 2003، صدر قرار مجلس الأمن رقم 1472 في 28 آذار/مارس 2003. دعا هذا القرار الأممي كل الأطراف إلى احترام قواعد القانون الدولي الانساني أثناء عمليات الغزو

وفقا للاتفاقيات المعمول بها دولياً في هذا المجال وأبرزها اتفاقية جنيف لعام 1949. فضلاً عن ذلك شدد القرار على أهمية تقديم الإغاثة الإنسانيّة إلى الشرائح المتضررة من العمليات العسكريّة وتداعياتها والحرص على تقديم ما يمكن تقديمه من الموارد الأساسية (العلاج والغذاء). وتطرق القرار أيضاً إلى ضرورة احترام حق الشعب العراقي في تقرير مصيره ورسم مستقبله السياسي وإقامة سيادته على أرضه والتمتع بموارده الطبيعية. كما دعا القرار أيضاً الأمن العام إلى إنشاء مواقع وأماكن بديلة داخل وخارج العراق بالتشاور مع حكومات الدول المعنيّة بالأمر سعياً لتزويد بالإمدادات والمعدّات الإنسانيّة وكل ما يتصل بذلك[1].

2. القرار رقم 1476 لسنة 2003

بعد شهر تقريباً من صدور قراره رقم 1472، أصدر مجلس الأمن في 24 نيسان /ابريل 2003 قراره رقم 1476. تمّ إصدار هذا القرار للتأكيد على أهمية قرارات مجلس الأمن الصادرة في فترة ما قبل الغزو الأميركي للعراق، والمقصود هي تلك القرارات التي عُنيت بالبعد الإنساني وإغاثة الشعب العراقي إبان فترة الحصار الاقتصادي في تسعينات القرن المنصرم، وشدد على ضرورة استمرار المساعدة المقدمة وفقا لتلك القرارات وأن تستمر في سريان مفعولها إلى أن تعود الحياة الطبيعية إلى العراق وتلاشي الظروف الاستثنائية التي يمرّ بها. والأمر المهم الآخر الذي تطرق إليه القرار يتمثل بحماية وأمن الموظفين الأمميين العاملين في مكاتب الأمم المتحدة إبان الحرب، وضرورة إيجاد مواقع بديلة أكثر أماناً من أجل ضمان أن يؤدوا دورهم على أتمّ وجه. وبناءً عليه، تمّ نقل مقرات الموظفين الأمميين إلى إقليم كردستان العراق وبعض الدول المجاورة توخيا للسرعة في أداء مهماهم وأدوارهم الإنسانيّة في تلك الفترة الحرجة على العراق[2].

إن هذين القرارين (1472 و1476) جيء بهما في سياق الظروف التي كان يمرّ بها العراق بُعيد بدء عمليات الغزو في الربع الأول من العام 2003 والإسراع من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في إسقاط النظام السياسي في العراق في ذلك الوقت، ومن ثمّ، كانت المهمّة الأبرز لأمم المتحدة في العراق هو أداء دور إنساني من خلال تقديم مساعدات الإغاثة المتمثلة في الغذاء والدواء للفئات المتضررة من العمليات العسكريّة لإسقاط نظام صدام حسين.

(1) S/RES/1472(2003).

(2) S/RES/1476(2003).

3. القرار رقم 1483 لسنة 2003

وفي 22 أيار/مايو 2003، صدر قرار مجلس الأمن رقم 1483 لسنة 2003 وهو من أبرز القرارات الأممية التي تمّ اتخاذها من قبل مجلس الأمن. أشار هذا القرار في أولى فقراته إلى جملة من القضايا مثل تشجيعه للجهود التي يبذلها الشعب العراقي من أجل تشكيل حكومة تمثّله استناداً إلى مبدأ سيادة القانون، وعزم المجلس على أن «تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في توفير الإغاثة الإنسانيّة، وإعادة بناء العراق، وإعادة إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل للشعب»، وترحيبه باستئناف المساعدات الإنسانيّة، ومواصلة جهود الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من أجل توفير الغذاء والدواء للشعب العراقي. إن أبرز ما جاء به هذا القرار هي الفقرة الخاصة التي تشير إلى طلب المجلس من الأمين العام تعيين ممثل خاص له في العراق: «يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للعراق تشمل مسؤولياته المستقلة تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن أنشطته بموجب هذا القرار وتنسيق انشطة الأمم المتحدة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع في العراق، والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدوليّة المشاركة في أنشطة المساعدة الإنسانيّة وأنشطة إعادة البناء في العراق وتقديم المساعدة لشعب العراق، بالتنسيق مع السلطة، عن طريق ما يأتي: «(أ) تنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الإنسانيّة وأغراض إعادة البناء من جانب وكالات الأمم المتحدة وبين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية...»[1].

4. القرار رقم 1490 لسنة 2003

في 3 تموز/يوليو 2003، صدر قرار مجلس الأمن رقم 1490 لسنة 2003، يُعنى هذا القرار بمتابعة الوضع بين العراق والكويت. وهذا القرار إذْ يشير إلى التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالسيادة العرقية والكويتية وسلامة أراضي كل منهما، فإنه لم يغفل الدور الذي أدته بعثة حفظ السلام في الفترة (1990 - 2003) واتمام ولايتها بنجاح. كما جاء في هذا القرار الأممي أيضاً البدء في تسوية الملفات القائمة والمتراكمة بين البلدين، العراق والكويت، والعمل على بداية جديدة من العلاقات الودية لا سيما بعد خضوع العراق لتغيير جذري على مستوى النظام السياسي[2].

(1) S/RES/1483 (2003).

(2) S/RES/1490 (2003)

5. القرار رقم 1500 لسنة 2003

يعد هذا القرار، الذي أصدره مجلس الأمن في 18 آب/أغسطس 2003 في جلسته المرقمة (4808)، أحد أهم القرارات التي صدرت بُعيد الحرب وتغيير النظام، وشكّل بداية مأسسة عمل الأمم المتحدة في العراق، فهو الوثيقة الرّسميّة التي تقرَّر من خلالها إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» لمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة في أداء مهامه وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1483، ووفقاً لما أشار إليه التقرير الصادر بتاريخ 5 تموز يوليو 2003[1]. وجاء في هذا القرار أيضاً ترحيب مجلس الأمن «بإنشاء المجلس الحاكم [الحكم] في العراق الذي يمثل القطاع العريض من البلاد، كخطوة هامة نحو تشكيل شعب العراق حكومة معترف بها دولياً تمّثله وتتولى مستقبلاً ممارسة السيادة في العراق[2].

6. القرار رقم 1511 لسنة 2003

صدر هذا القرار في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2003 في جلسة مجلس الأمن الدولي المرقمة 4844. أكد هذا القرار على، فضلاً عن تأكيده على سيادة العراق وسلامة أراضيه، على الطابع المؤقت لسلطة الائتلاف المؤقتة (CAP) والمسؤوليات والالتزامات المناطة بها. وأشار القرار إلى أن الإدارة في العراق ستنتقل تدريجياً إلى الهياكل الناشئة المقامة من قبل الإدارة المؤقتة. كما أشار القرار ورحّب بقرار مجلس الحكم في العراق القاضي بتشكيل لجنة دستورية تحضيرية من أجل الإعداد لعقد مؤتمّر دستوري يقوم بوضع دستور جديد يجسد طموحات الشعب العراقي وحث على الإسراع في إنجاز هذه العملية بسرعة. وتطرق القرار، من بين أمور أخرى، إلى دعم مجلس الحكم، بوصفه سلطة سياسيّة عراقية جديدة، إقليمياً ودولياً بهدف تمكنها من أداء دورها في إدارة شؤون البلاد. كما جاء في القرار: «يدعو [مجلس الأمن] الدول الأعضاء والمنظمات المعنية إلى المساعدة في تلبية احتياجات الشعب العراقي عن طريق توفير الموارد اللازمة لإصلاح الهياكل الأساسية لاقتصاد العراق وإعمارها». وجاء في هذا القرار أيضاً، سماح مجلس الأمن «بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحّدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الإسهام في صون الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك تأمين الظروف الضرورية لتنفيذ

(1) S// 715. (2003)

(2) S/RES/1500 (2003).

الجـدول الزمـني والبرنـامج، فضلاً عن الإسهـــام في كفالـة أمـن بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المسـاعدة إلى العـراق، ومجلـس الحكـــم في العراق والمؤسسات الأخـرى التابعـة لـلإدارة العراقيّة المؤقتـة، والهيـاكل الإنسانيّة والاقتصاديّة الرئيسة»[1].

7. القرار 1518 لسنة 2003

صدر قرار 1518 في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2003. استهلّ هذا القرار فقراته بالإشارة إلى ما أتى به القرار رقم 1483 لسنة 2003 من انهاء عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 661 لسنة 1990. وقرر مجلس الأمن، ضمن هذا القرار، وفقاً للمادة 28 من نظامه الداخلي المؤقت تشكيل لجنة تابعة له تضم جميع أعضائه تكون مهمتها تحديد هويّات الأفراد والكيانات المشار إليها في الفقرة 19 من القرار 1483 لسنة 2003. ان من ضمن أسباب اصدار قرار 1518 عن مجلس الأمن هو للتقصي عمّا تمّ تداوله من معلومات حول الصفقات المرتبطة باتفاق «النفط مقابل الغذاء» من خلال اللجنة التي قام مجلس الأمن بتشكيلها من خلال هذا القرار، وسيحتوي القرار رقم 1538 على تفصيلات أكثر حول هذه القضية[2].

8. القرار رقم 1538 لسنة 2004

في جلسته المرقمة (4946) والمنعقدة في 21 نيسان /ابريل 2004، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1538 لسنة 2004. جاء هذا القرار ليؤكد رغبة مجلس الأمن في إجراء تحقيق شامل ونزيه حول تصدير النفط قبل عام 2003 من قبل النظام السابق، والتحايل على أحكام القرار رقم 661 لسنة 1990 الصادر في 6 آب/أغسطس 1990. أشار أيضاً إلى ما دار من ملابسات حول اتفاق «النفط مقابل الغذاء» المعمول به وفقاً للقرار 986 لسنة 1995. ونفى القرار ان يكون للموظفين والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أي انشطة غير مشروعة في هذا الصدد. ويؤكد القرار 1538 رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة في 31 آذار/مارس 2004 التي رحب فيها بقرار الأمين العام انشاء هيأة تقصي مستقلة رفيعة المستوى للتحقيق في إدارة البرنامج، ودعا سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها سلطاتها الوطنيّة، إلى التعاون التام وبجميع الوسائل المناسبة مع هيأة التقصي وشدد على التطلع إلى تقرير نهائي بهذا الشأن[3].

(1) S/RES/1518(2003).

(2) محمد عدنان محمود، ص 27.

(3) S/RES/1538 (2004).

إن هذا القرار جاء ليوضح الملابسات التي حدثت حول اتفاق النفط مقابل الغذاء وما اتصل به من العمولات غير المشروعة وما يرتبط بها من رسوم إضافية على مبيعات النفط والتي وجهت فيها اتهامات إلى موظفين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة عُرفت فيما بعد العام 2003 بسرقة كوبونات النفط في عهد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان[1].

9. القرار رقم 1564 لسنة 2004

في 8 حزيران/يونيو 2004، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1546 لسنة 2004. مثل هذا القرار الأممي تطوراً جديداً في سياق العلاقة بين العراق والأمم المتحدة، إذْ تضمن هذا القرار إقراراً صريحاً بإنهاء الاحتلال في العراق وكذلك سلطة الائتلاف المؤقتة والتأكيد على استقلال العراق وسيادته، وحرية الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي وحقه في السيطرة على كامل أراضيه وموارده. كما أقرَّ هذا القرار بالانتقال السياسي للحكم من خلال تشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة تتولى مهامها ومسؤولياتها ومقاليد الحكم في 30 حزيران/ يونيو 2004. كما أشار إلى «العمل على إقامة عراق اتحادي ديمقراطي تعددي موحّد، يتوافر فيه كامل الاحترام للحقوق السياسيّة وحقوق الإنسان». وشدد «على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف تراث العراق الأثري والتاريخي والثقافي والديني وأن تحمي هذا التراث». وتطرّق القرار إلى أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» ينبغي أن تؤدي دوراً رئيساً في تقديم المساعدة للشعب العراقي والحكومة العراقيّة في تشكيل المؤسسات اللازمة للحكم التمثيلي. أشاد القرار بجهود المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي في مساعدة العراق على التواصل إلى تشكيل حكومته المؤقتة على النحو المبين في رسالة الأمن العام للأمم المتحدة في 7 حزيران/يونيو 2004. تمّثل دور الأخضر الابراهيمي في خوضه وممارسته لمفاوضات مهمّة مع الأطراف العراقيّة المتعددة، وأشرف بنفسه على اتفاق نقل السلطة من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة أول وزراء عراقي بعد عام 2003: إياد علاوي[2].

(1) للمزيد حول موضوع المدفوعات غير المشروعة (Illicit Payments) التي شابت برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء: يُنظر (تقرير لجنة التحقيق المستقلة:

Paul A. Volcker, Richard J. Goldstone, and Mark Pieth, Report of The Independent Inquiry Committee into the United Nations «oil-for-food» programme, (October 27, 2005), p.p. 45-.

(2) S/RES/1546 (2004), p.p. 19-.

أشار القرار أيضاً، وضمّن، الرسالتان الموجهتان إلى رئيس مجلس الأمن الدولي من قبل رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي ووزير الخارجيّة الأميركي كولن بأول. تضمن الرسالة الأولى تقديم موقف إلى الأمم المتحدة/مجلس الأمن بشأن إكمال الحكومة المؤقتة وطلب الدعم الدولي لها. بينما تضمن الرسالة الأخرى استعداد القوات المتعددة الجنسيات في العراق مواصلة الإسهام في الملف الأمني العراقي[1].

10. القرار رقم 1557 لسنة 2004

صدر هذا القرار في جلسة مجلس الأمن المرقمة (5020) المعقودة في 12 آب/أغسطس 2004. أشار هذا القرار إلى القرارات السابقة ولا سيما القرار 1500. وأكد على استقلال العراق ووحدة وسلامة أراضيه وأشار إلى الدور المهم والرئيس الذي ينبغي أن تؤديه بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» في بناء عراق مؤسساتي قادر على حكم نفسه بنفسه. ورحب القرار أيضاً بتعيين الأمين العام ممثلاً خاصاً له في العراق وهو أشرف قاضي. كما أكد القرار على تجديد ولاية بعثة «يونامي» لفترة اثني عشر شهراً تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار[2].

11. القرار رقم 1619 لسنة 2005

صدر هذا القرار في جلسة مجلس الأمن المرقمة (5247) في 11 آب/أغسطس 2005. وأشار مجدداً إلى الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة متمّثلة في بعثتها في العراق «يونامي»، إذْ جاء لـ «يؤكد مجدداً أنه ينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيساً في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقيّة فيما يبذلانه من جهود لتطوير المؤسسات اللازمة للحكم النيابي وتشجيع الحوار الوطني والوحدة الوطنيّة». وأكد القرار «أن هذا الحوار الوطني العراقي الذي ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة إليه، يعتبر أمراً حيوياً للاستقرار السياسي للعراق ووحدته». وجاء هذا القرار أيضاً ليُعلن، مرة أخرى، تمّديد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» لفترة أخرى مدتها اثني عشر شهراً من تاريخ صدور القرار. وأبدى المجلس، من خلال القرار الصادر عنه، استعداده لاستعراض ولاية البعثة بعد سنة أو قبل ذلك الموعد إن طلبت الحكومة العراقيّة ذلك[3].

(1) Ibid, p.p. 10 – 15.

(2) S/RES/1557 (2004).

(3) S/RES/1619 (2005).

12. القرار رقم 1637 لسنة 2005

في جلسته المرقمة (3500) والمعقودة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1637 لسنة 2005. بدأ هذا القرار بالترحيب بالمرحلة الجديدة وهي مرحلة الانتقالية في العراق تمهيداً لإتمام عملية الانتقال السياسي وكذلك تمهيداً لأن تضطلع القوات العراقيّة بالمسؤولية التامة عن حفظ الأمن والاستقرار وإرساء السلام في البلد، ومن ثمّ، انتهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات. وهذا القرار الأممي إذْ يؤكد، كما سبقه من قرارات تتعلق بحالة العراق، على وحدة وسلامة أراضي العراق وحق أبنائه في تقرير مستقبلهم السياسي وإقامة عراق موحد ديمقراطي كامل السيادة فإنه يرحب بالخطوة المتمّثلة بتشكيل أول حكومة عراقية منتخبة في العراق برئاسة إبراهيم الجعفري؛ الحكومة التي جاء تشكيلها مستنداً إلى الدستور العراقي لعام 2005، الذي تمّ التصويت عليه في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005. ولم يخلو هذا القرار من الإشارة إلى الدور الذي تريده الأمم المتحدة لبعثتها «يونامي» في العراق، إذْ جاءت الفقرة الخاصة بهذا الصدد تؤكد «على الأهمية الخاصة للمساعدة التي تقدّمها البعثة من أجل الانتخابات المقبلة والمقرر أن تجري بحلول 15 كانون الاول/ديسمبر 2005 لانتخاب حكومة عملاً بالدستور المعتمّد حديثًا...».فضلاً عن ذلك، أكد القرار على «عدم السماح بأن تعطل الأعمال الإرهابيّة عملية التحول السياسي والاقتصادي»، وأكد على ضرورة «التزام الدول الأعضاء وبموجب القرار 1618 لسنة 2006 المؤرخ في 4 آب/أغسطس 2005 وغيره من القرارات ذات الصلة والالتزامات الدوليّة حيال أمور من بينها الانشطة الإرهابيّة في العراق أو الآتية منه أو الموجهة إلى مواطنيه[1].

13. القرار رقم 1700 لسنة 2006

صدر هذا القرار في آب/أغسطس 2006 عن جلسة مجلس الأمن المنعقدة في التاريخ نفسه والمرقمة (5510). جاء هذا القرار، الذي يعد باكورة القرارات الأممية المتعلقة بالعراق لعام 2006، ليؤكد على القرارات السابقة التي تتعلق بالعراق وتحديداً ما يتعلق بالدور الذي تؤديه «اليونامي» في مساعدة العراق شعباً وحكومة لتعزيز التجربة الديمقراطية وبناء مؤسسات الحكم التمّثيلي وكذلك في التشجيع على الحوار والوحدة الوطنيين وأهمية كل ذلك لاستقرار العراق وسلامة تجربته الناشئة. ورحب القرار بموافقة الأمين العام للأمم

(1) S/RES/1637 (2005).

المتحدة على طلب الحكومة العراقيّة بان تقوم الامم المتحدة بوصفها رئيسًا مشاركاً بتوفير الدعم قوي للاتفاق الدولي للعراق والذي أعلن في 27 تموز/يوليو 2005 في بيان مشترك صادر عن الحكومة العراقيّة والأمم المتحدة[1].

14. القرار رقم 1723 لسنة 2006

في جلسته المرقمة (5574) والمنعقدة في 28 تشرين الثاني 2006، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراه رقم 1723 لسنة 2006. أبرز ما يميز هذا القرار هو أنه جاء مرحّباً بعمل الحكومة المتواصل على تعزيز التجربة الديمقراطية الاتحادية التعددية، وتعزيز الحوار والمصالحة الوطنيّة سعياً إلى تمّهيد وتحضير بيئة نابذة للطائفية من أجل استئصالها تماماً مع إشارة إلى خطة المصالحة التي طُرحت إبان حكومة رئيس الوزراء الأسبق **نوري المالكي**، واستعداد المجتمّع الدولي ان يعمل بشك جدي من أجل تنفيذ ذلك. إن هذا القرار صدر بعد أول حكومة برلمانية منتخبة تشكلت برئاسة نوري المالكي، وهي أول حكومة عراقية دائمة منتخبة وفق الدستور العراقي الجديد لعام 2005. رحب القرار بهذا التطور السياسي الحاصل في العراق. فضلاً عن ذلك، تطرق القرار إلى مسائل مهمّة أخرى على مختلف الصعد لا سيما السياسيّة والاقتصاديّة[2].

15. القرار رقم 1762 لسنة 2007

صدر هذا القرار في 29 حزيران/يونيو 2007 عن جلسة مجلس الأمن المرقمة (5710). تناول هذا القرار مسألة أسلحة الدمار الشامل والتطرق إلى الجهود الدوليّة المبذولة من قبل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش، وللوكالة الدوليّة للطاقة الذرية والثناء عليهما لما قدماه من مساهمات مهمّة في هذا المجال. كما رحب القرار وأثنى على موقف الحكومة العراقيّة فيما يتعلق بتأييدها لنظام منع الانتشار الدولي لأسلحة الدمار الشامل والخطوات الملموسة التي تقدّمت لها الحكومة في ها الاتجاه مثل الالتزام الوارد في الدستور العراقي لعام 2005[3]، إذْ أشار الأخير في المادة (9)/أولًا/هـ «تحترم الحكومة العراقيّة، وتنفذ، التزامات العراق الدوليّة الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية

(1) S/RES/1700 (2006).

(2) S/RES/1723 (2006).

(3) S/RES/1762 (2007).

والبيولوجية، ويُمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وانظمة اتصال»[1]. وكذلك إنشاء مديرية الرقابة الوطنيّة التي تضطلع بمسؤولية مراقبة الواردات والصادرات.

16. القرار رقم 1770 لسنة 2007

في خطوة نحو توسيع مهام بعثة «يونامي» في العراق، أصدر مجلس الأمن في جلسته المرقمة (5729) قراره المرقم 1770 في 10 آب/أغسطس 2007. تضمن هذا القرار تقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى حكومة العراق وشعبه سعياً إلى تحقيق تقدّم في مجال الحوار السياسي والمصالحة الوطنيّة، ودعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن وضع الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات والاستفتاءات، ودعم إجراءات مجلس النواب العراقي بشأن عملية مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستوريّة، والعمل مع الحكومة العراقيّة لحل المشاكل وتسوية مسائل الحدود الداخليّة المتنازع عليها. فضلاً عن إرساء حوار إقليمي شامل حول المسائل التي تتعلق بالحدود الداخليّة التي يدور النزاع حولها. وكذلك العمل على تخطيط وتمّويل وتنفيذ برامج إعادة إدماج الأفراد الذين كانوا ينتمّون سابقاً إلى الجماعات المسلحة، فضلاً عن دعم الحكومة العراقيّة في وضع التخطيط الأولي لإجراء الإحصاء السكاني[2].

تضمن هذا القرار الأممي، إلى جانب دعم الحكومة العراقيّة في المجالات المذكورة انفاً وتجديده لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لسنة إضافية، إجراءات ومهام تنفذ مع الحكومة العراقيّة من قبيل تنسيق المساعدة الإنسانيّة وإيصالها وعودة اللاجئين والمشردين طوعاً وبشكل مؤمن ومنظم، وتنفيذ العهد الدولي مع العراق، بما في ذلك التنسيق مع المانحين والمؤسسات، وتنسيق وتنفيذ برامج لتحسين قدرة الدولة العراقيّة على تقديم الخدمات الأساسية لشعبه والعمل على مواصلة التنسيق الفعلي بين المانحين الذين يدعمون البرامج المهمّة ذات الصلة بالإعمار والمساعدة عن طريق مدقق الصناديق الدوليّة لتعمير العراق، والعمل على الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة، واستحداث خدمات مدنية واجتماعيّة وأساسية فعّالة بوسائل منها تنظيم التدريب وعقد المؤتمّرات في العراق كلما كان ذلك ممكناً، ودعم وتيسير إسهامات الوكالات التابعة للأمم

(1) المادة (9) أولًا/هـ من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(2) S/RES/1770 (2007), p.p. 13-.

المتحدة وصناديقها وبرامجها في بلوغ الأهداف المبينة في القرار تحت قيادة موحدة من قبل الأمين العام من خلال ممثله الخاص في العراق[1].

إن هذا القرار يعد تحولاً بارزاً في المهام المناطة ببعثة «يونامي» في العراق، لا سيما المهام السياسيّة والإنسانيّة والإنمائيّة، إذْ تمّ تحديد هذه المهام وتشكيل أساس تستند إليه البعثة في تعاطيها مع المؤسسات العراقيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة. ومن ثمّ، فان القرار رقم 1770 جعل مسار الـ «يونامي» فيما يتعلق بتعاملها بمؤسسات الدوليّة العراقيّة أكثر وضوحاً واستقامة، وأصبحت تؤدي نشاطاتها داخل العراق وتصدر ما تعتقد به صحيحاً عبر منشوراتها المتنوعة انطلاقاً من الولاية القانونيّة المعطاة لها من قبل مجلس الأمن. كما أعطى هذا القرار، من خلال فقراته، تفصيلاً عن منهاج عمل «يونامي» والوكالات التنموية الأممية العاملة في العراق[2].

وبالطبع لم يسلم هذا القرار من الجدل الذي دار حوله بوصفه قراراً متناولاً لدور الأمم المتحدة في العراق، إذْ أشكلت جهات عراقية، ومنها مؤسسات رسمية، على عمل «يونامي» وأشارت إلى تجاوزها لحدود صلاحياتها بموجب هذا القرار، مدعين بان الولاية القانونيّة لا تبيح لـ «يونامي» أن تأخذ بعداً سياسياً وموقفاً لصالح جهة سياسيّة دون أخرى، وان التعاطي الأساس يكون مع الجهات الرّسميّة فقط (الحكومة العراقيّة) بصفتها ممثلة لجميع مكونات الشعب ومنتخبة من قبله[3].

17. القرار رقم 1790 لسنة 2007

صدر هذا القرار في 18 كانون الأول/ديسمبر 2007 في جلسة مجلس الأمن المرقمة (5808)، وأشار إلى ترحيب مجلس الأمن «بالتقدّم المطرد في تدريب وتجهيز وبناء قدرات قوات الأمن العراقيّة، بما في ذلك الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي، وتولي قيادة القوات البرية العراقيّة قيادة جميع فرق الجيش العراقي والإشراف عليها، ونقل المسؤولية عن الأمن في محافظات النجف وميسان والمثنى وذي قار ودهوك وأربيل والسليمانية وكربلاء والبصرة، وإذ يرحب أيضاً بالجهود المبذولة لإتمّام تلك العملية خلال عام 2008»[4].

(1) S/RES/1770 (2007), p.p. 34-.

(2) محمد عدنان محمود، المصدر السابق، ص ص 33، 34.

(3) المصدر نفسه، ص 34.

(4) S/RES/1790 (2007), p.1.

قرره مجلس الأمن في هذا القرار تمديد القوة المتعددة الجنسيات وفقاً لما حُددت في القرار رقم 1546 لسنة 2004 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2008، واستعداده لنهاية ولاية هذه القوات إذا ما طلبت الحكومة العراقيّة ذلك. كما قرر «أن يمدّد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2008 الترتيبات المحددة في الفقرة 20 من القرار 1483 لسنة 2003 بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة 12 من القرار 1483 لسنة 2003 والفقرة 24 من القرار 1546 لسنة 2004 بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق التنمية للعراق ويقرر كذلك ان تظل أحكام الفقرة 22 من القرار 1483 لسنة 2003 سارية حتى ذلك التاريخ، رهنا بالاستثناء المنصوص عليه في الفقرة 27 من القرار 1546 لسنة 2004 بما في ذلك فيما يتعلق بالأموال والأصول الماليّة والموارد الاقتصاديّة الوارد بيانها في الفقرة 23 من القرار نفسه[1].

قرر كذلك «استعراض أحكام الفقرة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأحكام الفقرة 22 من القرار 1483 لسنة 2003 عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز 15 حزيران/يونيو 2008. كما طلب ان تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله هذه القوة من جهود وما تحرزه من تقدّم[2].

18. القرار 1830 لسنة 2008

أشار هذا القرار، الذي صدر في 7 آب/أغسطس 2008، إلى عدة قضايا أبرزها ضرورة استمّرار المصالحة الوطنيّة والحوار السياسي، ودعم المؤسسات العراقيّة، كما أشار إلى وجوب مراعاة القضايا الإنسانيّة، وحقوق الإنسان، واللاجئين. كما رحّب القرار بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً خاصاً له في العراق هو السيد ستفان دي ميستورا[3]. كما «سلّم بالأدوار الهامة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة وحكومة العراق في الاستعراض الوزاري

(1) Ibid, p. 5.

(2) Ibid.

(3) S/RES/1830 (2008), p. 2.

للعهد الدولي مع العراق في ذكراه السنوية الأولى المعقـودة في سـتوكهولم في 29 أيار/مايو 2008، وكـــذلك مـــؤتمّر دول الجـــوار الموســـّع المعقـــود في الكويـــت في 22 نيسان/ ابريل 2008 وأفرقته العاملة، وآلية الدعم المخصصة التابعـة لـه»، وأكد على «أهميـة استمّرار الدعم الإقليمي والدولي لتنمية العراق. ورحب المجلس برسالة وزير الخارجيّة العراقي المؤرخة في 4 آب/أغسطس 2008 والموجهة إلى الأمـين العـام التي طلـب من خلالها أن تواصـل بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى العـراق، لمـا تـسديه مـن مـساعدة للعـراق في جهـوده الرامية إلى بناء دولة منتجة ومزدهرة تعيش في وئام مع نفسها وفي سلام مع محيطها الإقليمي[1].

19. القرار رقم 1859 لسنة 2008

أكد هذا القرار، الذي صدر في 22 كانون الأول/ديسمبر 2008، على أهمية الدعم الإقليمي والدولي لإرساء الأمن والاستقرار للشعب العراقي واستمرار التقدّم، ولتمكين الأطراف المعنية، ولا سيما الأمم المتحدة، من الاضطلاع بأدوارها لخدمة الشعب العراقي. وجاء في القرار أيضاً: «إذْ يهيـب [مجلس الأمن الدولي] بالمجتمع الـدولي، ولا سـيما بلـدان المنطقـة وجـيران العـراق، دعـم الـشعب العراقي في مساعيه لتحقيـق الـسلام والاسـتقرار والأمـن والديمقراطيـة والازدهـار، وإذ يرحـب بالمؤتمرات الموسعة لجيران العراق التي عقدت في شرم الـشيخ واسـطنبول والكويـت، وبـدورها في دعـم الجهـود الـتي تبـذلها حكومـة العـراق مـن أجـل تحقيـق الأمـن والاسـتقرار في العـراق، وبنتائجها الإيجابية على السلام والأمن علـى الـصعيدين الإقليمـي والعـالمي»[2].

وقرر مجلس الأمن في هذا القرار أن يمدّد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2009 الترتيبات المحددة في الفقرة 20 من القرار 1483 لسنة 2003 فيما يتعلق إيداع العائدات المتأتية مـن مبيعـات صـادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العـراق، والترتيبـات المـشار إليهـا في الفقرة 12 من القرار نفسه، والفقرة 24 من القرار 1545 لسنة 2004 بشأن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق تنمية العراق. وقرر أيضاً أن تبقى أحكام الفقرة 22 من القرار 1483 لسنة 2003 سارية حتى ذلك التاريخ رهنـا بالاسـتثناء

(1) Ibid, p.p. 23-.

(2) S/RES/1859 (2008), p.p. 12-.

المنصوص عليه في الفقرة 27 من القرار 1546 لسنة 2004، بما في ذلك فيما يتعلق بالأموال والأصول الماليّة والموارد الاقتصاديّة الواردة في الفقرة 23 من القرار نفسه[1].

20. القرار رقم 1883 لسنة 2009

أشار هذا القرار، الذي تمّ التصويت عليه بالإجماع وصدر في 7 آب/أغسطس 2009، إلى أمور أبرزها تجديد ولاية البعثة لمدة 12 شهراً، مواصلة الممثل الخاص للأمين العام وبعثة «يونامي» متابعة ولايتهما الموسّعة بناءً على طلب حكومة العراق والمنصوص عليها في القرارين 1770 لسنة 2007 و1830 لسنة 2008، وتوسيع دور الممثل الخاص في تعزيز الحوار الإقليمي، فيما يتعلق بقضايا أمن الحدود والطاقة واللاجئين. وأشار القرار إلى أن أمن موظفي الأمم المتحدة أمر أساس لأداء البعثة لأدوارها، كما دعا المجلس، من خلال هذا القرار، الحكومة العراقيّة والدول الأعضاء الأخرى إلى مواصلة توفير الدعم الأمني واللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق.، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد البعثة بالموارد الماليّة واللوجستية والأمنيّة والدعم الذي تحتاجه[2].

21. القرار رقم 1905 لسنة 2009

صدر هذا القرار في 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، وأبدى مجلس الأمن، من خلاله، تسليمه بالرسالة الواردة من رئيس الوزراء العراقي التي تتضمن الالتزام بتسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق[3]. كما قرر المجلس في هذا القرار «أن يمدد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2010 الترتيبات المحددة في الفقرة 20 من القرار 1883 لسنة 2003 بشأن إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق....»، وطلب من الأمن العام للأمم المتحدة «أن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير خطية مرة كل ثلاثة أشهر، على أن يقدم التقرير الأول في موعد أقصاه 1 نيسان /ابريل 2010 وأن يشمل تفاصيل عن التقدّم المحرز في تعزيز الرقابة الماليّة والإدارية للصندوق الحالي لتنمية العراق، فضلاً عن المسائل القانونيّة والخيارات التي يتعيّن النظر

(1) Ibid, p. 3.

(2) S/RES/1883 (2008).

(3) S/RES/1905 (2009), p. 1.

فيها لتنفيذ ترتيبات الخلف وتقييماً لما أحرزته حكومة العراق من تقدّم في الإعداد لترتيبات الخلف لصندوق التنمية»[1].

22. القرار رقم 1936 لسنة 2010

في جلسته المرقمة (6369) في 5 آب/أغسطس 2010، أصدر مجلس الأمن هذا القرار رقم 1936 لسنة 1020. أعاد مجلس الأمن بهذا القرار التأكيد على أهمية الوجود الأممي في العراق من خلال بعثة «يونامي» في أداء أدوارها المتمّثلة في تقديم المشورة والدعم والمساعدة للعراق حكومةً وشعباً لترسيخ المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنيّة، وتيسير الحوار الإقليمي، وتقديم المساعدة الفئات الضعيفة بما في ذلك اللاجئين والنازحين، وتعزيز حماية حقوق الانسان، وتعزيز الإصلاح القضائي والقانوني، وإعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة للعراقيين لتحقيق هذه الأهداف[2].

فضلاً عن ذلك، هنّأ مجلس الأمن شعب وحكومة العراق على إجراء الانتخابات البرلمانية في 7 آذار/مارس 2010، ومصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائجها، ودعا إلى تشكيل حكومة تمّثل كافة فئات الشعب العراقي في أسرع وقت ممكن وفقاً للدستور العراقي النافذ. وأشاد بجهود «يونامي» في مساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والحكومة العراقيّة في تطوير إجراءات عقد هذه الانتخابات النيابية الوطنيّة، وأكد على أهمية الشفافية والحياد والاستقلال للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وحث الحكومة العراقيّة على مواجهة التحديات لا سيما المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك النظر في خطوات إضافية لدعم المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق[3]. وقرر مجلس الأمن في هذا القرار أمور أخرى أبرزها تمديد ولاية بعثة «يونامي» لسنة أخرى، والتشديد على ضرورة دعم البعثة من قبل أعضاء الأمم المتحدة والاهتمام بسلامة وأمن موظفيها[4].

23. القرار رقم 1956 لسنة 2010

أشار هذا القرار، الصادر في 15 كانون الأول 2010، بشكل صريح إلى التحول الذي يشهده

(1) Ibid, p. 2.

(2) S/RES/1936 (2010), p. 1.

(3) Ibid, p. 2.

(4) Ibid, p. 3.

العراق «والتطورات الإيجابية» التي طرأت عليه، والتي «**تختلف اختلافاً كبيراً عمّا كان قائماً في وقت اتخاذ قرار مجلس الأمن رقم 661 لسنة 1990**». وأشار إلى أن المؤسسات العراقيّة تتعزّز، وأن العراق يكتسب أهمية ومكانة دولية كما تلك التي كان يمتلكها قبل القرار 661 لسنة 1990. ورحّب المجلس أيضاً بالرسالة المرسلة من رئيس وزراء العراق [نوري المالكيٍ] الذي يعيد تأكيد التزام حكومة العراق بعدم طلب أي تمديدات أخرى لترتيبات صندوق تنمية العراق؛ والاعتراف بأن هذه الرسالة تؤكد من جديد التزام الحكومة بضمان استمرار استخدام عائدات النفط بشكل عادل ولصالح الشعب العراقي، وأن الترتيبات الانتقالية ستكون متوافقة مع الدستور[1].

ووفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قرر مجلس الأمن الدولي، في هذا القرار، أن ينهي في 30 حزيران/يونيو 2011 الترتيبات المنصوص عليها في الفقرة 20 من القرار 1483 لسنة 2003 المتعلقة بإيداع عائدات مبيعات النفط العراقي في صندوق تنمية العراق من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي والترتيبات التي تمّ ذكرها في الفقرة 12 من القرار 1483 لسنة 2003 والفقرة 24 من القرار 1546 لسنة 2004[2].

24. القرار رقم 1957 لسنة 2010

في جلسته المرقمة (6450) في 15 كانون الأول/ديسمبر 2010، أصدر مجلس الأمن هذا القرار، وأشار ورحب من خلاله بالتقدّم الذي أحرزه العراق في الامتثال لالتزامات عدم الانتشار ونزع أسلحة الدمار الشامل وموقفه منها، وسعيه لتحقيق العراق المكانة الدوليّة التي كان يحتلها قبل القرار 661 لسنة 1990، وإذ يرحب بالرسالة التي بعث بها وزير خارجية العراق في 18 كانون الثاني/يناير 2010 والتي تؤكد أن حكومة العراق تدعم نظام عدم الانتشار الدولي وتمتثل لمعاهدات نزع السلاح والصكوك الدوليّة الأخرى ذات الصلة وتلتزم باتخاذ خطوات إضافية في هذا الصدد للامتثال لمعايير عدم الانتشار ونزع السلاح، والالتزام بإبلاغ مجلس الأمن والوكالة الدوليّة للطاقة الذرية والوكالات الأخرى ذات الصلة بالتقدّم المحرز نحو تنفيذ تلك التدابير وفقاً للإجراءات الدستوريّة والتشريعية للحكومة العراقيّة وفي الامتثال مع القواعد الدوليّة والالتزامات الأساسيّة[3].

(1) S/RES/1956 (2010), p. 1.

(2) Ibid, p.p. 12-.

(3) S/RES/1957 (2010).

25. القرار رقم 1958 لسنة 2010

صدر هذا القرار في 15 كانون الأول/ديسمبر 2010، وطلب فيه مجلس الأمن، استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء كل الأنشطة المتبقية في إطار «برنامج النفط مقابل الغذاء»، ولاحظ قيام حكومة العراق بتقديم شهادات وصول البضائع المحفوظة لدى الأمم المتحدة اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار، ويدعو العراق إلى القيام، دون تأخير، بالتسديد بشكل مباشر إذا اتصل به المستفيدون أو ممثليهم. فضلاً عن ذلك احتوت فقرات القرار على تفاصيل أكثر فيما يتعلق بالبرنامج وتسديد المبالغ وتمّويل نشاطات الأمم المتحدة في العراق[1].

26. القرار رقم 2001 لسنة 2011

صدر هذا القرار في 28 أيلول/سبتمبر 2011، في الجلسة المرقمة (6594). أكّد القرار إلى تأمين المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة العراقيّة، وعلى الدور الرئيس الذي يمكن أن تؤديه المرأة في إعادة بناء نسيج المجتمع، كما أشار إلى ضرورة مشاركتها في تطوير الاستراتيجيات الوطنيّة ومراعاة وجهات نظرها. وأشار القرار إلى أهمية معالجة القضايا الإنسانيّة التي يواجهها الشعب العراقي ودعم المفوضية العليا لحقوق الإنسان. ودعا القرار حكومة العراق إلى مواصلة التعاون المستمر مع الحكومة الكويتية لتسوية القضايا المعلّقة والوفاء بالالتزامات بموجب قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع والمتعلقة بالحالة بين العراق والكويت، كما أكد على أهمية التصديق على البروتوكول الإضافي لحمايته الشاملة الاتفاق[2].

كما قرر مجلس الأمن في هذا القرار أمور أبرزها تمديد ولاية «يونامي» لسنة جديدة، وأن أمن موظفي الأمم المتحدة أمر أساسي لقيام البعثة بعملها لصالح العراق، ويدعو حكومة العراق والدول الأعضاء الأخرى إلى مواصلة توفير الدعم الأمني واللوجستي للوجود الأممي في العراق، ورحّب بمساهمات الدول الأعضاء في تزويد البعثة بالموارد الماليّة واللوجستية والأمنيّة والدعم الذي تحتاجه للاضطلاع بمهمتها، ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد البعثة بالموارد والدعم الكافيين، وطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن كل أربعة أشهر حول التقدّم المحرَّز نحو الوفاء بجميع مسؤوليات البعثة[3].

(1) S/RES/1958 (2010).

(2) S/RES/2001 (2011), p.p. 12-.

(3) Ibid, p. 3.

27. القرار رقم 2061 لسنة 2012

صدر هذا القرار في 25 تموز/يوليو 2012 في جلسة مجلس الأمن الدولي المرقمة (6815). إذْ جاء هذا القرار ليشير إلى القرارات السابقة، وليعرب عن امتنانه العميق لجميع موظفي الأمم المتحدة في العراق على جهودهم الشجاعة والدؤوبة، ويشيد بقيادة **مارتن كوبلر** الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ويقرّر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة جديدة، ويؤكد على ضرورة تقديم العراق دعماً مستمّراً لبعثة يونامي على كافة الصعد من أجل أداء أدوارها في العراق[1].

28. القرار رقم 2107 لسنة 2013

صدر هذا القرار في 27 حزيران/يونيو 2013 في جلسة مجلس الأمن المرقمة (6990). جاء هذا القرار مرحِّباً بما يبديه العراق من التزام مستمر بالتنفيذ الكامل للالتزامات المتبقية في إطار قرارات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهي مواصلة دفع مبلغ التعويض غير المسدد الذي تديره لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، وبما يبذله العراق والكويت من جهود لتعزيز الاستقرار الإقليمي، ويرحب أيضاً بكافة الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة العراقيّة للوفاء بقرار مجلس الأمن 833 لسنة 1993. فضلاً عن التعاون القائم بين لعراق والكويت فيما يتعلق بملف المفقودين ورعايا البلدان الثالثة في «إطار اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدوليّة»[2]. كما قرر المجلس في هذا القرار، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، انهاء التدابير المنصوص عليها في الفقرات 2/ج و2/د و3/ج من القرار 686 لسنة 1992، والفقرة 30 من القرار 687 لسنة 1991، والترتيبات المنصوص عليها في الفقرة 14 من القرار 1284 لسنة 1999[3].

29. القرار 2110 لسنة 2013

في جلسته المرقمة (7008) في 24 تموز/يوليو 2013، أصدر مجلس الأمن الدولي هذا القرار، إذْ أشار من خلاله إلى أهمية استقرار العراق بالنسبة لشعبه، والمنطقة، والمجتمّع

(1) S/RES/2061 (2012).

(2) S/RES/2107 (2013), p. 1.

(3) Ibid, p. 2.

الدولي. وشجّع الحكومة العراقيّة على «مواصلة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين الوضع الأمني والنظام العام ومكافحة الإرهاب والعنف الطائفي في جميع أرجاء البلد، وإذ يكرر تأكيد دعمه للعراق شعبا وحكومة في جهوده من أجل بناء بلد آمن ومستقر واتحادي ومتحد وديمقراطي، على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان». وأكد على «ضرورة أن تشارك جميع الطوائف في العراق في العملية السياسيّة وفي حوار سياسي لا يستبعد أي طرف، وأن تمتنع عن إصدار بيانات والقيام بأعمال قد تزيد من حدة التوترات، وأن تتوصل إلى حلّ شامل بشأن توزيع الموارد، وأن تكفل الاستقرار وان تضع حلاً عادلاً ومنصفاً لمشكلة حدود البلد الداخليّة المتنازع عليها وأن تعمل من أجل الوحدة الوطنيّة». وإذ أشاد بدور الأمم المتحدة في العراق والأدوار التي تضطلع بها، فإنه مدّد ولاية البعثة «يونامي» لسنة جديدة. فضلاً عن تطرق القرار إلى قضايا عدة أبرزها حقوق الإنسان، والمرأة، ومواصلة الحوار الوطني وسلامة أراضي العراق وسيادته[1].

30. القرار رقم 2169 لسنة 2014

في جلسته المرقمة (7230)، أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في 30 تموز/يوليو 2014 أول قرار أممي بعد الحدث الأبرز في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين في العراق؛ وهو اجتياح **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام** والذي يعرف بالاختصار «**داعش**». عبّر مجلس الأمن من خلال هذا القرار عن قلقه البالغ بإزاء الحالة الأمنيّة التي كان يمرّ بها العراق في تلك الفترة والناجمة عن الهجمة الهمجية التي شنّها التنظيم الإرهابي والجماعات المسلحة المرتبطة به، والتصعيد الحاد للهجمات، والخسائر البشريّة الفادحة التي طالت مختلف الفئات لا سيما الأطفال والنساء، وتشريد أكثر من مليون من المدنيين العراقيين، وتوجيه تهديدات إلى جميع المكونات الدينيّة والعرقية. إذْ أدان الهجمات التي ترتكبها هذه الجماعات الإرهابيّة وما يرتبط بها من جماعات مسلحة، ولا سيما الأحداث التي وقعت في محافظة الأنبار في كانون الثاني/يناير 2014، وفي مدينة الموصل وغيرها من أنحاء البلد في حزيران/يونيو 2014 على يد تنظيم «**داعش**» الإرهابي[2].

(1) S/RES/2110 (2013), p.p. 14-.

(2) S/RES/2169 (2014), p. 1.

وأشار القرار إلى «أن السبيل الوحيد لمعالجة هذا الخطر يتمثل في أن يصل جميع العراقيين معا عن طريق تلبية الاحتياجات في الميدان الامني والميدان السياسي، وإذ يشدد على أن إيجاد حلّ طويل الأجل لعدم الاستقرار سيستدعي أن تتخذ القيادة السياسيّة في العراق قرارات من شأنها توحيد البلد، وإذ يؤكد أهمية دعم المجتمع الدولي للعراق في هذا الصدد»، ويعتقد «بأن العراق قادر، من خلال مؤسساته الديمقراطية وبالتعاون مع المجتمّع العراقي، على أن يتصدى للتحديات التي يواجهها البلد بما يعود بالنفع على العراقيين قاطبة». وإذ «يثين من جديد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، وعلى القوات الأمن العراقيّة والشعب العراقي والمرشحين والتحالفات لمساهمتها في إنجاح إجراء الانتخابات البرلمانية رغم التحديات الأمنيّة التي يواجهها العراق»، و«يشجع حكومة العراق على مواصلة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وتحسين الوضع الأمني والنظام العام، ومكافحة الإرهاب والعنف الطائفي، والتصدي للتحريض الذي تحركه دوافع عدم التسامح والتطرف في جميع أرجاء البلد»[1]. وحثّ مجلس الأمن في هذا القرار «جميع المعنيين بالأمر على الامتثال امتثالًا كاملاً للقانون الدولي الانساني بما في ذلك اتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي وفقا للمقتضى، والسماح بوصول موظفي المساعدة الإنسانيّة وصولا كاملا ودون عوائق إلى كل من هم في حاجة إلى المساعدة والقيام ما أمكن توفير جميع التسهيلات الضرورية لعملياتهم، والعمل على كفالة سلامة وأمن وحرية تنقل موظفي المساعدة الإنسانيّة وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وما لديهم من أصول واحترام وحماية العاملين في حقل الرعاية الصحية ووسائط النقل الطبي والموافق الطبية»[2].

31. القرار رقم 2199 لسنة 2015

جاء هذا القرار، الذي صدر في 12 شباط/فبراير 2015، في سياق المهمّة الأولى لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، لكنه تضمن إشارة إلى العراق، إذْ أشار إلى «تأكيد استقلال جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية وسيادتهما ووحدتهما وسلامة أراضيهما، وإذ يعيد كذلك تأكيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه..»، فضلاً عن تخصيص عدد من الفقرات في القرار لمعالجة تهريب النفط من قبل التنظيمات

(1) Ibid, p. 2.

(2) Ibid, p. 4.

الإرهابيّة في العراق وسوريا. وأدان، في الفقرة 15 من القرار، «التدمير الذي تعرض له التراث الثقافي في العراق وسوريا لا سيما على يد تنظيم داعش وجبهة النصرة سواء كان هذا التدمير عرضياً أو متعمداً، ولا سيما فيما يتعلق بالتدمير الذي استهدف المواقع والممتلكات الدينيّة فيما يتعلق بالتدمير الذي استهدف المواقع والممتلكات الدينيّة[1].

32. القرار رقم 2233 لسنة 2015

جاء هذا القرار، الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي في 29 تموز/يوليو 2015، في إطار استنكار مجلس الأمن للهجمة التي تعرف لها العراق من قبل التنظيمات الإرهابيّة ومتابعته لتطور الأوضاع في خِضم ذلك، إذْ أشار إلى الفئات المتضررة من هذه الهجمات التي كبّدت العراق خسائر فادحة في صفوف المدنيين بمختلف الشرائح بين قتيل وأسير ونازح ومهجر، فضلاً عن الخراب والدمار الذي خلفه الإرهاب. كما أكد القرار على ضرورة مواصلة الجهود الإقليميّة والدوليّة لمساعدة العراق في التغلب الإرهاب وفي مجال المصالحة والحوار السياسي وغيرها من الوسائل التي تساعد على الاستقرار الأمني والسياسي في البلد[2].

33. القرار رقم 2299 لسنة 2016

صدر هذا القرار في 25 تموز/يوليو 2016، أي بعد مرور سنتين تقريباً على الهجمة الإرهابيّة التي تعرض لها العراق، وجاء في إطار استنكار مجلس الأمن وقلقه بإزاء ما تعرض له العراق، فضلاً عن الإشارة إلى قضايا أخرى لا تقل أهمية عن محاربة الإرهاب، إذْ شجع المجلس «حكومة العراق على مواصلة تعزيز الحوكمة والسعي إلى مزيد من الإصلاحات الجوهرية، لا سيما الإصلاحات الاقتصاديّة والمؤسسيّة من أجل الرفع من المستوى المعيشي لجميع العراقيين، بما في ذلك عن طريق مكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحسين حالة النساء والفتيات لا سيما المتضررات منهن من تنظيم الدولة «داعش»، وتحسين الأمن والنظام العام، بما في ذلك من خلال إصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الإرهاب والعنف الطائفي، وإذ يكرر تأكيد دعمه للعراق شعباً وحكومة في جهوده الرامية إلى بناء بلد آمن ومستقر واتحادي وموحد وديمقراطي، على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وإذ يشدد بقوة على ضرورة قيام حكومة العراق بإجراء تحقيقات كاملة وفورية تستوفي

(1) S/RES/2199 (2015).

(2) S/RES/2233 (2015).

شروط الحياد والفعالية والاستقلالية وبمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات أو التجاوزات الماسة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني..»[1].

وحثّ المجلس من خلال هذا القرار على مواصلة جهود تعزيز التعاون والإقليمي الدولي الهادفة إلى دعم العراق في معركته ضد الإرهاب ومنع الأخير، وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات مدرجة على قائمة جزاءات اللجنة المنبثقة عن القرارات (1267 لسنة 1999، 1989 لسنة 2011، 2253 لسنة 2015) من استخدام أراضي العراق والدول المجاورة للقيام بأعمال العنف أو أي أعمال غير مشروعة بغية زعزعة استقرار العراق والمنطقة[2]. فضلاً عن ذلك، شدد مجلس الأمن على «أهمية الجهود الرامية إلى دعم الاستقرار والتنمية المستدامة الطويلة الأجل، ولا سيما في المناطق المحررة من تنظيم «داعش»، وطالب حكومة العراق وشركاءها بتسريع وتيرة هذه الجهود لتهيئة الظروف التي تساعد على عودة اللاجئين والنازحين بطريقة طوعية ودائمة تصون كرامتهم وتؤمن لهم العودة إلى ديارهم، وشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم الاستقرار والتنمية في العراق[3].

34. القرار رقم 2367 لسنة 2017

في جلسته المرقمة (8003) المعقودة في 14 تموز/يوليو 2017 أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2376) لسنة 2017. وبعد الإشارة إلى مجموعة من القرارات التي صدرت حول العراق في المدة (2003 - 2013)، وتأكيده على أهمية العراق واستقراره لا سيما على الصعيد الأمني، كرّر مجلس الأمن قلقه البالغ بإزاء ما يعيشه العراق من عدم استقرار أمني جرّاء ما تقوم به العصابات الإرهابيّة من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والخسائر التي تسبّبت بها في صفوف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال؛ إذْ تمّ «تشريد أكثر من 5.3 ملايين من المدنيين بشكل تراكمي». كما كرّر المجلس ادانته لهذه الأفعال وأعرب عن تعاطفه مع الشعب العراقي. وعبر عن اعتقاده بالسبيل الوحيد للخلاص من ذلك هو من خلال «تلبية الاحتياجات القائمة في الميدانين الأمني والسياسي»[4]. لذا دعا إلى الاهتمام بتوحيد الجهود السياسيّة بوصفها مقدمة لحلّ الأزمات التي يمرّ بها العراق، ودعا أيضاً إلى: مراعاة حقوق الانسان

(1) S/RES/2233 (2015), p.p. 23-.

(2) Ibid, p. 3.

(3) Ibid, p. 4.

(4) S/RES/2367 (2017), p. 1.

من قبل الأطراف التي تخوض الحرب ضد الإرهاب، ومواصلة حكومة العراق على تعزيز الحوكمة والسعي إلى مزيد من الإصلاحات، ومواصلة جهود التعاون الإقليمي والدولي لدعم العراق، واعتبار الإرهاب مهدِّداً للأمن والسلم الدوليين، واتخاذ كل الخطوات الممكنة لحماية المدنيين، وضرورة مواصلة الجهود الرامية لدعم الاستقرار والتنمية طويلة الأجل، وضرورة معالجة التحديات الإنسانيّة التي يواجهها الشعب العراقي، وضرورة السماح من قبل جميع المعنيين بوصول موظفي المساعدة الإنسانيّة بشكل عام إلى من هم بحاجة إليها، وضرورة وقف الانتهاكات المستمّرة بحق الأطفال من قبل العصابات الإرهابيّة. كما أعرب المجلس عن استعداده لفرض المزيد من الجزاءات على الجماعات والمؤسسات التي تدعم الإرهاب. وكرّر مجلس الأمن أهمية الأمم المتحدة ممثلة في بعثتها «يونامي» في إزداء المشورة والدعم والمساعدة للعراق لتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحوار الشامل بين كل الأطراف[1]

وبعد قيام المجلس بسرد فقرات طويلة ضمن القرار، حاولنا توضيحها باختصار في أعلاه، قرر اعترافاً منه بأهمية الدور الذي تلعبه بعثة «يونامي»، تجديد ولايتها القانونيّة حتى 31 تموز/يوليو 2018، على أن يواصل الممثل الخاص للأمين العام - رئيس البعثة الاضطلاع بولاية البعثة المنصوص عليها في القرار رقم 2299 لسنة [2]2016.

35. القرار رقم 2379 لسنة 2017

بناءً على الرسالة المقدّمة من قبل وزير خارجية العراق الأسبق إبراهيم الجعفري إلى مجلس الأمن الدولي في 14 آب/أغسطس 2017، والتي تضمنت: « نتوجه إليكم بطلب المساعدة من المجتمع الدولي للاستفادة من الخبرات الدوليّة لمحاكمة كيان داعش الإرهابي، وأن تعمل جمهورية العراق والمملكة المتحدة على تقديم مشروع قرار واحد مع احتفاظ العراق بالسيادة الوطنيّة والولاية القضائية واحترام قوانينه من مراحل المفاوضات وتنفيذ القرار»[3]. وكاستجابة لهذا الطلب المقدّم من قبل العراق، أصدر مجلس الأمن الدولي في 21 أيلول/سبتمبر 2017 القرار رقم 2379 لسنة 2017، وفي هذا القرار طلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة «إنشاء فريق تحقيق برئاسة مستشار خاص لدعم الجهود المحليّة

(1) Ibid, pp. 2 – 7.

(2) Ibid, p. 7.

(3) (S/2017710/), p. 2.

الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانيّة والإبادة الجماعية التي ترتكبها جماعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابيّة في العراق، مع التقيد بأعلى المعايير الممكنة، التي ينبغي أن تتناولها الاختصاصات المشار إليها في الفقرة 4، لضمان استخدام تلك الأدلة على أوسع نطاق ممكن أمام المحاكم الوطنيّة، واستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقيّة، أو التحقيقات التي تضطلع بها السلطات في بلدان ثالثة بناء على طلبها..»[1]. ووفقاً هذا القرار، أصبح العراق يشهد بعثتين ميدانيتين هما» «يونامي» و«يونيتاد»[2].

يعد هذا القرار تحولاً ملحوظاً في تعامل مجلس الأمن مع ما يحدث في العراق بسبب الإرهاب، ووجهة نظره عن الإرهاب الدولي بشكل عام. كما أنه يعد انخراطاً إضافياً للأمم المتحدة فيما يحدث في العراق في تلك الفترة، إذْ أصبحت للمنظمة الأممية بعثتين ميدانيتين فضلاً عن الفريق القطري. ومن ثمّ أضيف مجال للمجالات التي تضطلع بها وهو المجال القانوني.

36. القرار رقم 2390 لسنة 2017

صدر هذا القرار في 8 كانون الأول/ديسمبر 2017 في جلسة مجلس الأمن المرقمة (8126). جاء هذا القرار مرحِّباً بتنفيذ الترتيبات المبرمة بين الأمين العام للأمم المتحدة والعراق وفق ما مطلوب في الفقرة (7) من قرار مجلس الأمن رقم 1958 لسنة 2010. كما جاء ليرحِّب أيضاً بتحويل الأموال المتبقية في «حساب الضمان» الذي تمّ انشائه بموجب الفقرات (3، 4، 5) من القرار 1958 إلى حكومة العراق عملاً بالقرار 2335 لسنة 2016. وخلص مجلس الأمن إلى «أن الطرفين قد نفّذا تنفيذاً تاماً جميع التدابير المفروضة بموجب قراري مجلس الأمن رقم 1958 لسنة 2010 بالقرار 2335 لسنة 2016 اللذان تمّ اتخاذهما بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[3].

(1) S/RES/2379 (2017), (Para 2), p. 2.

(2) تحدّثنا بشيء من التفصيل في بعثة «يونتاد» وتشكّلها وأهم الأدوار التي اضطلعت بها في المحور الثاني من هذا الفصل.

(3) S/RES/2390 (2017).

37. القرار رقم 2421 لسنة 2018

أبرز ما جاء في هذا القرار، الذي صدر في 14 حزيران/يونيو 2018، هو دعم مجلس الأمن للعراق «في التصدي للتحديات التي يواجهها في سياق انتقاله إلى مهمّة إعادة الاعمار وتحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع..»، وتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى: حكومة العراق، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ومجلس النواب، والدعم في مجال الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي بشأن مسائل منها الطاقة والبيئة والمياه، وضرورة إحراز تقدّم في إصلاح قطاع الأمن. فضلاً عن ذلك، جاء القرار ليؤكد على العمل مع الحكومة العراقيّة تعزيز ودعم وتيسير المساعدة الإنسانيّة وعودة اللاجئين، وتحسين قدرة العراق على تقديم الخدمات الإنسانيّة والاجتماعيّة، والجهود التي يبذلها العراق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن الإصلاح الاقتصادي وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة، ومساهمات فريق الأمم المتحدة القطري في بلوغ الأهداف المبيّنة في هذا القرار. فضلاً عن ذلك، قرر مجلس الأمن، وفقاً لهذا القرار، تمّديد بعثة «يونامي» حتى 31 أيار/مايو 2019[1].

يتجلى في هذا القرار تأكيد مجلس الأمن على مرحلة ما بعد «داعش» وضرورة ترتيب الأولويات التي ينبغي على العراق أخذها بالحُسبان على الصعد كافية، لا سيما السياسي والاقتصادي والأمني والانساني. كما يظهر المجلس استعداده لتقديم الدعم من خلال «يونامي» لمساعدة العراق على النهوض من جديد بعد الحقبة التي مر بها.

38. القرار رقم 2470 لسنة 2019

صدر هذا القرار في 21 أيار/مايو 2019، وأبرز ما جاء في هذا القرار هو ترحيب مجلس الأمن بالجهود المبذولة من قبل العراق في المدرجة في البرنامج الحكومي للمدة (2018 - 2022) والذي يتضمن «التصدي للفساد وتعزيز المؤسسات الحكومية التي تملك مقوّمات البقاء وتلبّي الاحتياجات»، وأن يواصل المجتمع الدولي دعم العراق سعياً لتحقيق الاستقرار وإرساء التنمية. كما جاء هذا القرار ليمدّد ولاية «يونامي» حتى 31 أيار/مايو 2020[2].

يعترف مجلس الأمن أنّ مكافحة الفساد بكل أنواعه يعدّ من أهم الخطوات التي يجب اتباعها لوضع الدولة العراقيّة على المسار الصحيح بعد خروجها من حروبها ضد الإرهاب التي

(1) S/RES/2421 (2018).

(2) S/RES/2470 (2019)

حاربته بالنيابة عن العالم، ومُني على يد أبنائها بهزائم نكراء اجبرته على التراجع أمام إصرار العراق وأبنائه على تطهير أراضيهم من دنس هذه العصابات.

39. القرار رقم 2522 لسنة 2020

صدر هذا القرار في 29 أيار/مايو 2020، وهو أول قرار يصدره من مجلس الأمن الدولي بعد اندلاع الاحتجاجات في العراق في تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ إذْ أشار القرار بشكل غير مباشر إلى ضرورة تلبية مطالب المحتجين: «يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة العراق للإسراع بتنفيذ إصلاحات مجدية تهدف إلى تلبية المطالب المشروعة للشعب العراقي في التصدي للفساد، وتقديم الخدمات الضرورية والأساسية، وتنويع اقتصاده، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الإدارة، وتعزيز مؤسسات الدولة من حيث مقومات بقائها وقدرتها على التجاوب»[1]. وأشار إلى دعمه لـ «تخطيط وتنفيذ انتخابات حرة ونزيهة فعليا، يقودها العراقيون ويتولون زمام الأمور فيها، وتكون شاملة للجميع وذات مصداقية وتشاركية..»، ورحَّب أيضاً «بطلب حكومة العراق الحصول من الأمم المتحدة على مزيد من المشورة والدعم والمساعدة التقنية في مجال الانتخابات..»[2]. في هذا القرار، وبناءً على رسالة الوكيل الأقدم السابق لوزارة الخارجيّة العراق عبد الكريم هاشم[3]، قرر المجلس تمديد ولاية البعثة «يونامي» حتى 31 أيار/مايو 2021. فضلاً عمّا ذُكر أعلاه، تطرق القرار إلى قضايا أبرزها الدعم الذي يجب أن يستمر للمؤسسات العراقيّة السياسيّة والدستوريّة مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومجلس النواب، وترسيخ ثقافة المساءلة وحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني، وضرورة العودة الطوعية للنازحين وإعادة ادماجهم في المجتمّع.

إن هذا القرار جاء شاملاً ومغطياً لكل الخطوات تقريباً التي تدخل ضمن مشروع الإصلاح في العراق؛ هذه السردية «الإصلاح» التي أصبحت تتداول بكثرة، لا سيما بعد اندلاع احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019، وفي الوقت ذاته، جاء هذا القرار في سياق استمرار العراق للدعم المؤسساتي الدولي في خضم أزماته التي يمرّ بها، ويتجلى هذا من رسالة وكيل وزارة الخارجيّة الموجهة إلى مجلس الأمن.

(1) S/RES/2522 (2020), p. 1.

(2) Ibid, p. 2.

(3) S/2020448/

40. القرار رقم 2621 لسنة 2022

أصدر مجلس هذا القرار في 22 شباط/فبراير 2022 في جلسته المرقمة (8972). إذْ بعد أشارته إلى قراراته السابقة الصادرة بشأن الحالة بين العراق والكويت - لا سيما القرار 686، 687، 692، 1483 – وبناءً على التقرير النهائي المقدّم من قبل مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات[1] إلى مجلس الأمن، ونظراً لوفاء العراق بالتزاماته كافة التي تتعلق بالتعويضات المقدمة إلى الكويت والبالغ قدرها (52.4 مليار دولار)، قرر مجلس الأمن، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، «أن اللجنة قد أوفت بالولاية المنوطة بها بموجب القرارين: 687 لسنة 1991 و692 لسنة 1991 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة». ومن ثمّ يؤكّد «أن العراق أوفى بالتزاماته الدوليّة القاضية بتعويض جميع أصحاب المطالب الذين منحتهم اللجنة تعويضا عن الخسارة المباشرة أو الضرر المباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستفاد الموارد الطبيعية، أو الضرر الواقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها، نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت..»، وأن الحكومة العراقيّة «لم تعد مطالبة بإيداع نسبة مئوية من عائدات المبيعات من صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق»، و«أن عملية المطالبات التي تشرف عليها اللجنة قد اكتملت الآن ووصلت إلى نهايتها..»، ومن ثمّ قرر مجلس الأمن «إنهاء ولاية اللجنة»[2].

ووفقاً لهذا القرار، انتهت مسيرة التعويضات التي دامت قرابة 30 عام والتي كانت حافلة بالخسائر التي تكبدها العراق جرّاء الخطأ الذي ارتكبه النظام السابق. كان العراق على مدى العقدين الماضيين ملتزماً بدفع التعويضات، وبسبب هذا الالتزام تمّكن من سداد كامل المبالغ المترتبة عليه. ويُشير ذلك إلى التحول الذي طرأ على سلوك العراق على المستوى الدولي بعد العام 2003؛ إذْ حاول الانخراط في المجتمّع الدولي وأداء دور مسؤول من شانه ان يُمحي الصورة التي تمّ تصديرها عنه بسبب سياسات النظام السابق. ومن ثمّ، فهو مدعو إلى استغلال هذا الانجاز وتوظيفه لصالحه بهدف أداء دور أكثر مسؤولية واتزان في المجتمّع الدولي.

(1) S/2022104/

(2) S/RES/2621 (2022).

41. القرار رقم 2631 لسنة 2022

يعد هذا القرار، الذي صدر في 26 أيار/مايو 2022، آخر قرار يصدر من مجلس الأمن حول العراق لحد الآن، إذْ جاء متناولاً لقضايا متنوعة شكّلت أبرز الأحداث في الشأن العراق، إذْ أشار، كبقية أغلب القرارات الصادرة بشأن العراق، إلى أهمية العراق واستقراره وسلامة أراضيه. وعبر، من ثمّ، عن دعمه المتواصل للعراق في مواصلته للجهود التي يبذلها لتحقيق الاستقرار على الصعد كافة.

أما أبرز ما جاء في هذا القرار، فهو إدانة المجلس لمحاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي في 7 تشرين الأول/نوفمبر 2021[1]، وأشار القرار أيضاً إلى ضرورة حماية المباني الدبلوماسية والقنصلية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدوليّة (مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963). أشار بإجراء العراق «انتخابات جيدة الإدارة من الناحية التقنية وسلمية عموما في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021». وأشار إلى أهمية تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات في الوقت المناسب ومحاسبة مرتكبي العنف الجنسي. فضلاً عن ذلك، أشار القرار إلى قضية مهمّة ومحورية وهي الآثار الضارة المترتبة على تغيّر المناخ من التصحر والجفاف وضرورة ان تتعاون الأمم المتحدة مع العراق لدرء هذه الأخطار والتخفيف من حدتها. كما أعرب المجلس، من خلال هذا القرار، عن قلقه من تأثير جائحة كورونا وضرورة الحصول بشكل منصف على علاجات ولقاحات مضادة لهذه الجائحة[2]. كما تضمن هذا القرار تمديد لولاية بعثة «يونامي» في العراق حتى 31 أيار/مايو 2023، والتطرق إلى قضايا سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وإنسانية، فضلاً عن التطرق إلى قضايا تخص علاقة المركز والإقليم[3].

بناءً على ما تقدّم من سرد وتحليل لقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة حول العراق في العقدين الماضيين اللذين أعقبا عملية التغيير في العراق، يمكن القول إن كل هذه القرارات جاءت مواكبة لما حدث ويحدث في العراق، وتبيّن بما لا يدع مجالاً للشك، أن للأمم المتحدة حضوراً لا يمكن إنكاره، بصرف النظر عن مدى تأثير هذا الدور وتأثر العراق

(1) S/RES/2631 (2022), p. 1.

(2) Ibid, p. 2.

(3) Ibid, p. 34-.

به سلباً أو إيجاباً. وإن العراق كان بحاجة إلى دعم كل الأطراف وفي مقدمتها الأمم المتحدة للتغلب على الصعاب التي حلّت به. وهذه السيل من القرارات الأممية، كان بعضها حاسماً وشكل تحولاً ملحوظاً في أدوار ومهام المنظمة الأممية وكان البعض الآخر لا يعدو عن كونه تكراراً لمواقف دبلوماسية بإزاء قضايا مختلفة.

رابعاً: انتهاء ملف التعويضات

بعد مضي عدة أشهر من العملية العسكريّة التي نفذتها القوات العراقيّة لضم الكويت، أصدر مجلس الأمن الدولي في 3 نيسان/ابريل 1991 قراره رقم (687)، إذْ جاء في هذا القرار، بعد أن أشار للقرارات الثلاث عشر التي أصدرها حول الحالة بين العراق والكويت، ليعلن بان العراق مسؤول، بموجب القانون الدولي الإنساني، عن الخسائر والأضرار المباشرة بما في ذلك الأضرار البيئية ونضوب المصادر الطبيعية، فضلاً عن الأخطار التي لحقت بالحكومات الأجنبية سواء أكانوا أفراداً أم كيانات اعتبارية جرّاء العمليات العسكريّة العراقيّة غير القانونيّة لضمّ الكويت. ووفقاً للقرار نفسه، تمّ إنشاء لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة (UNCC)، كهيأة فرعية لمجلس الأمن، لتكون مهمّتها معالجة، وبشكل مباشر، المطالبات ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت كنتيجة مباشرة لغزو العراق للكويت، يوكون مقرها في قصر الأمم داخل مكتب الأمم المتحدة في جنيف – سويسرا[1].

تمّ تقديم ما يقارب (2.7) مليون مطالبة بالتعويض وصلت قيمتها إلى (352.2) مليار دولار إلى لجنة التعويضات. وفي عام 2005 انتهت اللجنة من التأكد من الطالبات الصحيحة، ومن ثمّ، قدّرت التعويضات التي ينبغي على العراق دفعها بـ(52.4) مليار دولار كتعويض لـ (1.5) مليون مطالبة صحيحة، على لا يتجاوز المبالغ التي يدفعها العراق، كتعويضات للكويت، (30 %) من قيمة صادرته النفطية للسنة الواحدة.

استمر العراق بدفع التعويضات المقررة وفقاً لقرارات مجلس الأمن بهذا الصدد ولم يتخلف عن ذلك، إذْ أظهر التزاماً واضحاً جعل مجلس الأمن الدولي يثني على ذلك في قراراه رقم 2107 لسنة 2013 الصادر في 27 حزيران/يونيو 2013 في جلسة مجلس الأمن المرقمة (6990)؛ إذْ جاء في هذا القرار «.. يرحب [مجلس الأمن] بما أظهره العراق باستمرار من التزام

(1) S/RES/687(1991).

بالتنفيذ الكامل للالتزامات المتبقية في إطار قرارات الفصل السابع ذات الصلة، وهي مواصلة دفع مبلغ التعويض غير المسدد الذي تديره لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة..»[1]. إلا أن العراق قد توقف عن تسديد التعويضات للكويت في عام 2014 ولمدة ثلاث سنوات بعد تقديمه طلباً بهذا الشأن إلى مجلس الأمن حينها بسبب تكاليف الحرب على «داعش» في المدة (2014 - 2017) والتي أثقلت كاهل العراق. ومن ثمّ، عاد العراق لدفع التعويضات في عام 2018[2].

ومع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2631 لسنة 2022، أعلن من خلال هذا القرار أن العراق أوفى بكامل التزاماته المتعلقة بملف التعويضات، وأن اللجنة التي تشكلت لهذا الغرض قد تمّ إنهاء ولايتها. وبذلك أغلق العراق ملفاً دام قرابة 30 عاماً. وقد وصف السفير مايكل غافي رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتعويضات انتهاء عمل اللجنة بـ «إنجاز تاريخي للأمم المتحدة ولتعددية الأطراف الفعالة»[3]. أبدى العراق التزاماً ملحوظاً بشأن دفع التعويضات المترتبة عليه، وهو ما يعدّ مظهراً من مظاهر رغبة العراق بأداء دور مسؤول ضمن الأسرة الدوليّة ويتطلع إلى الانخراط أكثر كعضو فعّال في النظام العالمي.

خامساً: خاتمة

تمّيز مسار العلاقة بين العراق والأمم المتحدة بانه مسار غير خطي؛ إذْ مرت هذه العلاقة بمحطات مختلفة كان العراق في بعضها محط ّغضب المنظمة الأممية، ومحل مساعدتها في بعض الآخر. بالطبع، تحكّمت متغيّرات عدة بتوجيه هذا المسار كانت أحدها أكثر تأثيراً من الأخرى بحسب السياق والمرحلة التي احتوت هذه العلاقة. وبعد بدء حقبة «العراق الجديد» في نيسان/ابريل 2003، وجد العراق نفسه في علاقة جديدة مع الأمم المتحدة تختلف عن سابقتها التي امتدت لأكثر من عقد من الزمان. تميّزت هذه العلاقة في البدء في المهام الإنسانيّة ومحاولة تأسيس وجود مختلف في العراق وممارسة نشاط يختلف عن نشاط عقد

(1) S/RES/2107 (2013), p. 1.

(2) لجنة تعويضات غزو الكويت من وجهة نظر عراقية، موقع شبكة الجزيرة الإعلامية، 27 شباط (فبراير) 2022: https://2u.pw/1GY4i8

(3) مجلس الأمن يعلن انتهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن غزو العراق للكويت، أخبار الأمم المتحدة، شباط/فبراير 2022: https://news.un.org/ar/1094702/02/story/2022

التسعينيات، فتأسست البعثة وفقا للقرار 1500 لسنة 2003 في ظل ظروف حرجة وفوضى ودمار. وعلى الرغم من ذلك واصلت الأمم المتحدة أداء دورها في أكثر من مجال. وإلى جانب مسار العلاقة بين العراق والمنظمة الأممية كان هناك مسار الجدل على الدور الأممي في العراق، والذي تطور تدريجياً ليصل إلى الانخراط شبه الكامل في القضايا العراقيّة في أكثر من مجال. وبشكل عام، أسست الأمم المتحدة على مدار العقدين السابقين وجوداً مهماً جعل العراق يطلب من مجلس الأمن تمّديد ولايات بعثة «يونامي»، بل سعى إلى تشكيل بعثة أخرى «يونيتاد»، ليستضيف العراق بعثتين ميدانيتين فضلاً عن الفريق القطري. ومن ثمّ، يدل كل ذلك على تطور العلاقة بين العراق والأمم المتحدة على العقدين الملتهبين اللذين احتضنا هذه العلاقة.

بناءً عليه، نرى من المفيد وضع التوصيات الآتية:

1 ـ على الجهات الحكومية العُليا أن تواصل تقييم مراقبة عمل البعثة في العراق من كافة الجوانب للتأكد من أنها لا تمارس سوى دورها ولا يتعدى هذا الدور التدخل في الشؤون الداخليّة العراقيّة. وأن يتمّ إعادة قراءة النصوص قرارات مجلس الأمن الدولي التي وسعت من صلاحيات البعثة والتركيز على الأدوار الإنسانيّة والأدوار التي تتعلق بالمشورة السياسيّة والدعم الفني لمؤسسات الدولة العراقيّة.

2 ـ ينبغي أن يكون هنالك توظيف حقيقي للعلاقة المتطورة بين العراق والأمم المتحدة، والدعم المستمّر لمجلس الأمن لأمن وسلامة واستقلال العراق (كما يرد في ديباجة القرارات التي يصدرها)، باتجاه انخراط العراق بشكل أكبر في المجتمع الدولي كعضو مسؤول وفعّال.

3 ـ بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2621 لسنة 2022)، أصبح العراق مُوفياً لكل الالتزامات الماليّة المتعلقة بالتعويضات التي يدفعها للكويت، وهذا يضيف مبلغًا مهمًا للعراق يمكن الاستفادة منه في الشروع بعملية تنمية مستدامة لكل المؤسسات العراقيّة، بكل ما يتضمنه ذلك من دعم وضخّ دماء جديدة وكفاءات وجهود لمكافحة الفساد والتطرف وغيرها.

4 ـ الاستفادة من الوجود الأممي المتمّثل بالبعثتين الميدانيتين «**يونامي**» و«**ويونيتاد**»

وكذلك **الفريق القطري التابع للأمم المتحدة**، في عملية إصلاح المؤسسات العراقيّة من خلال استجلاب الدعم والمشورة والخبرات التي يتمتع بها الموظفون الدوليون العاملون في العراق. ولا سيما عملية إعادة النظر بالدستور العراقي لعام 2005 النافذ، إذْ هنالك إشارات في بعض قرارات مجلس الأمن جاءت داعمة لهذه الخطوة.

الفصل الثامن والعشرون

العلاقات العراقيّة الأمريكيّة: من الاحتلال إلى التبعيّة

د. خالد هاشم محمد[1]

أولاً: التمهيد

يتميز مسار العلاقات العراقيّة الأمريكيّة بأنه مسار متغيّر وغير ثابت، ويتضح ذلك بعدم وضوح أو استقرار العلاقة ما بين الطرفين، التي تمر على الدوام بتحديات تمّنع عنها صفة الاستقرار والدوام. فتاريخياً، غالباً ما يتمّ توصيف العلاقات العراقيّة الأمريكيّة بصفتي «الحرب والأزمة»، ويرتبط ذلك مباشرة بموقع الولايات المتحدة الأمريكيّة العالمي وهيمنتها ومستقبل هذه الهيمنة، إذْ يتطلب تحقيق مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجيّة سيطرة من نوع ما على منطقة الشرق الأوسط، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية تتمثل بعامل الطاقة وطرق إمداداتها، وبدأت هذه السياسة الهادفة إلى السيطرة على المنطقة بأسلوب السيطرة غير المباشرة والتحالف مع دول تشاطر الولايات المتحدة مصالح محددة، ولا تخرج عن سياقها السياسي المرسوم والنظرة المحددة سلفاً إلى المنطقة.

إلا أن توجّهات العراق بعد الحرب العراقيّة الإيرانية واحتلاله الكويت عام 1990 أثر في السياسة الأمريكيّة في المنطقة لجهة الحاجة إلى وجود عسكري على الأرض يضمن هذه المصالح. لكن الوجود العسكري الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وانتشاره في عدد من دول المنطقة لم يلبِّ طموحات إدارة بوش الأبن، ما استدعى تطوير مقاربة السيطرة على المنطقة من خلال آليات جديدة تبناها تيار المحافظين الجدد داخل إدارته انتهت باحتلال العراق واخضاعه للسيطرة التامة.

---

(1) باحث في المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية

ولاستعراض مسار العلاقة بين العراق والولايات المتحدة طوال العقدين الماضيين (منذ الاحتلال ولحد الآن) وأبرز القضايا والأحداث التي شكلت هذه العلاقة، يمكن تقسيمها على خمس مراحل رئيسة، وهي[1]:

- **المرحلة الأولى:** من 2003 (بداية الاحتلال) إلى 2011 (تفعيل الانسحاب الكامل للقوات الأمريكيّة)، إذْ هيمنت الملفات العسكريّة والأمنيّة على طبيعة العلاقة، وانتهت هذه الحقبة بانسحاب القوات الأمريكيّة من العراق مع تكبدها خسائر مادية ومعنوية كبيرة.
- **المرحلة الثانية:** من 2011 إلى 2014 (مع انتهاء حكومة نوري المالكي الثانية)، كانت عملية انسحاب القوات الأمريكيّة قد تمّت وشهدت العلاقة الثنائية انخفاضاً واضحاً رافقها غياب التعاون العسكري والأمني ونتج عن هذا الغياب نمو داعش والإرهاب المتطرف.
- **المرحلة الثالثة:** من 2014 (تسلّم حيدر العبادي للحكومة) إلى 2017 (مع تحرير مدينة الموصل)، ازداد التعاون الثنائي في مكافحة تنظيم داعش عن طريق قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة ورافق هذه الزيادة تعاون سياسي لا سيما في السعي لتطبيع علاقات العراق مع دول الخليج.
- **المرحلة الرابعة:** من 2018 إلى تسلم جو بايدن مقاليد السلطة (أثناء إدارة الرئيس ترامب)، نرى في المرحلة أن دور الولايات المتحدة في العراق محوره أمني ومعني بمتابعة فلول داعش من جهة، ومراقبة الوضع الإقليمي لا سيما مع تطبيق استراتيجية «الضغط الأقصى» ضد إيران من جهة أخرى، وانتهت هذه المرحلة بقرار مجلس النواب العراقي الذي طلب من الحكومة ترتيب جدولة خروج القوات الأجنبية (ومن ضمنها الأمريكيّة) من العراق.
- **المرحلة الخامسة:** من 2021 (تسلم جو بايدن السلطة) وإلى الآن، شهدت هذه المرحلة في البداية تراجع واضح للدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل

(1) لقمان الفيلي، العلاقات العراقية الأمريكية بين المد والجزر، مركز رواق بغداد، بغداد، 2021، متاح: https://rewaqbaghdad.org

عام والعراق بشكل خاص، فلم يكن العراق حاضراً في ذهن أو أجندة الولايات المتحدة الأمريكيّة، ولكن بدأنا نشهد، وتحديداً مع زيارة بايدن للمنطقة وزيارته للسعودية في 13-16 تموز/يوليو 2022، عودة للدور الأمريكي مرة أخرى. وهذا ما اتضح من خلال مقال لبايدن في الواشنطن بوست أشار فيما يتعلق بالعراق إلى أنه أصبح اليوم أكثر أمنا واستقراراً، وهو ما انعكس على دوره «كمنصة للدبلوماسية»، بحسب تعبيره، ترعى وساطة في المنطقة ما بين السعودية وإيران.

ثانياً: تطورات العلاقة من منظور تأريخي

لم يكن الاهتمام بالتدخل في العراق وليد قرار سياسي اتخذته إدارة بوش، بل كان ذلك ضمن مرتكزات السياسة المعلنة لإدارة بيل كلنتون، إذْ أقرَّ الكونغرس في عام 1998 «قانون تحرير العراق» وخُصصت (97) مليون دولار لتمويل برنامج يهدف إلى انهاء نظام صدام حسين، من خلال دعم المعارضة العراقيّة. يمثل العراق أهمية جيوسياسيّة فائقة بالنسبة إلى المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ولم تبدأ هذه الأهمية مع مشروع «الشرق الأوسط الجديد» أو في إثر أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، قبل ذلك بكثير، إذْ كانت الولايات المتحدة الداعم الأساس للعراق خلال الحرب العراقيّة الإيرانية، وتمّ شطب العراق من قائمة الدول الداعمة للإرهاب في عام 1982 أثناء إدارة رونالد ريغن، وما تخلل هذه الفترة من توافق أمريكي عراقي للوقوف بوجه إيران بهُويّتها وسياستها الخارجيّة الجديدة المعلن عنها مع انتصار الثورة الإسلامية فيها، وقد بلغت تلك العلاقة ذروتها عام 1988 عندما دعمت الولايات المتحدة العراق ببرنامج أسلحة ومعلومات استخباراتية في خضم حربه ضد إيران[1].

شكّل احتلال العراق للكويت، في 2 آب/أغسطس 1990، تحولاً في النظرة الأمريكيّة للعراق، وأدركت إدارة بوش الأب أن الخطر لا يقتصر على احتلال العراق للكويت فحسب، وانما أبرز استيلاء القوات العراقيّة على المنابع النفطية في الخليج نّية مخيفة عن إمكانية سيطرة قوة معادية على تدفق النفط في المنطقة، وما يستتبع ذلك من آثار مدمرة على الاقتصاد الأمريكي، وطالما عدّت الولايات المتحدة أن منع حدوث هذا الأمر هو في قمة

(1) Seymour M. Hersh, U.S. Secretly Gave Aid to Iraq Early in Its War Against Iran, The New York Times, January 26, 1992, At: https://www.nytimes.com.

أولوياتها في المنطقة[1]. لكن القلق الأمريكي تجاه سيطرة العراق على منابع النفط في المنطقة تلاشى بعد حرب عام 1991 وإخراج القوات العراقيّة من الكويت، وسلسلة العقوبات التي تعرض لها العراق جراء ذلك، لكن العراق ظل يمثل أولوية لدى الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة، نتيجة الاهتمّام الأمريكي بإعادة ترتيب العالم بعد الحرب الباردة وترسيخ القيادة الأمريكيّة العالمية، فكان العراق من ضمن أولويات إدارة بيل كلنتون التي تبنّت تغيير النظام من خلال خطوات سياسيّة، واقتصاديّة، وعمليات سرية استخباراتية، نتيجة قناعة تلك الإدارة الديمقراطية بسياسة العقوبات الذكية والضغط الاقتصادي والضربات العسكريّة المحدودة، وعدم التورط في حرب شاملة[2].

في كانون الثاني/يناير 1998 وجه «مشروع قرن أمريكي جديد» الذي تبناه عدد من المحافظين الجدد، رسالة موقعة من دونالد رامسفيلد وبول ولفوويتز وريتشارد ارميتاج إلى كلينتون، بان «السياسة المعول عليها حالياً تجاه العراق هي سياسة غير ملائمة على الإطلاق وثمّة حاجة ماسة لتغيير النظام في العراق»[3]. ومع تولى بوش الأبن مقاليد السلطة في كانون الثاني/يناير 2001، أصبحت هذه المجموعة المحرك للسياسة الخارجيّة التي اتبعتها الولايات المتحدة بإزاء الشرق الأوسط، واحتل العراق قمة الهرم في ذلك الاهتمّام لتلك الإدارة الجديدة[4].

جاءت هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001، لتعطي مزيد من الزخم والاهتمّام الأمريكي بالحالة العراقيّة والدفع بها إلى مزيد من التصعيد، بعد أن وجهت تلك الإدارة اتهامات مباشر للنظام العراقي بوقوفه وراء تلك الهجمات، ومع عجز تلك الإدارة في إظهار البعد القانوني أو الأخلاقي للحرب على العراق، بدأ التوجه المحافظ بالعزف على المشاعر الدينيّة لدى المجتمع

(1) يتجلى ذلك في أهمية أمن الخليج للولايات المتحدة منذ عقود القرن الماضي ضمن ما يعرف بـ «عقيدة كارتر» والتي تجعل الولايات المتحدة مستعدة للتدخل بكافة الوسائل بما فيها العسكرية لحماية مصالحها في الخليج، وهو الأمر التي كان ينبغي أن يؤخذ بالحُسبان من قبل صانع القرار العراقي قبل أن يتخذ قراره لغزو الكويت. (المحررون).

(2) Richard N. Haass, U.S. Policy Toward Iraq, Brookings, Monday, August 26, 1996, https://www.brookings.edu.

(3) 1998 Letter on Iraq, The New York Times, Dec. 3, 2001, At: . https://www.nytimes.com

(4) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015)، ص159-161.

الأمريكي، وتثبيت فكرة «محور الشر» التي أطلقها بوش في خطابه في كانون الثاني/يناير 2002 عن حالة الاتحاد، جنباً إلى جنب مع تسويغ أفكار تهديد العراق لجيرانه، وشيطنة نظام «صدام حسين»، والزعم بسعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ومعاناة الشعب العراقي جراء وقف النظام بوجه تطلعاته في الحرية والديمقراطية. كما رافقت تلك الخطوات محاولة حثيثة لإظهار عجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن معالجة الحالة العراقيّة، وتهيئة المجتمّع الأمريكي للقيام بعمل منفرد ضد العراق تدعمه دول حليفة تتقاسم المصالح الأمريكيّة في المنطقة[1].

لقد كان المحافظون الجدد المأخوذون بالنجاح الواضح للولايات المتحدة في إسقاط المنظومة الشيوعية من خلال الاعتماد على سياسة القوة يريدون إعادة الكرة مرة أخرى مع أنظمة يصفونها بأنها «أنظمة شريرة» وأن من حق الولايات المتحدة وواجبها أن تفرض النظام في مختلف دول العالم، لأنها البلد الوحيد الذي يمتلك القوة والسلطة الأخلاقية للقياد بهذا الدور. وكان العراق يبدو المرشح المثالي ليكون النموذج الذي تطبق من خلاله أفكار المحافظين الجدد، إذْ كان النظام العراقي ضعيف عسكرياً وشبه معزول دولياً، ومن ثمّ انشاء نظام بديلاً عنه يكون موالياً للسياسة الأمريكيّة ونقطة انطلاق لنشر القيم والمفاهيم الديمقراطية في المنطقة[2].

تعدّ حالة الحرب على العراق من أكثر الحالات تعقيداً وأشدها تأثيراً في أمن منطقة الشرق الأوسط، نتيجة توجهات إدارة بوش الأبن التي طورت «طموحات إمبريالية» أخافت العالم، إذْ ساهم احتلال العراق في زيادة موجة العداء للولايات المتحدة في المنطقة، وحول العراق إلى ساحة أخرى أكثر شعبية في مواجهة الولايات المتحدة بعد الساحة الموجودة أصلاً في أفغانستان.

وكانت أولى المشكلات التي واجهتها تلك الإدارة هي الاعتراض على هدف تغيير النظام، إذْ عارضت فرنسا وروسيا ذلك، ما أوجد حالة من الاستقطاب الدولي. أما على مستوى الداخل الأمريكي، فكان هناك حالة من الانقسام بين أقطاب السياسة في الولايات المتحدة، وشكلت

(1) المصدر نفسه، ص162-163.

(2) Patrick Corscadden, The Neoconservative Influence on US Foreign Policy and the 2003 Iraq War, E-International Relations, January14, 2014, at: https://www.e-ir.info/201414/06//the-neoconservative-influence-on-us-foreign-policy-and-the-2003-iraq-war/

نقطة خلاف جمهوري- ديمقراطي بعد التوافق الذي أدى إلى تخويل الكونغرس بوش الأبن شنّ الحرب على العراق وهو ما تمّ في 19 آذار/مارس 2003.

مثلت الحرب على العراق واحتلاله نموذجاً للمفهوم الأمريكي القائم على ثنائية «الخطر» و«الفرصة»، حيث عدت إدارة بوش الخطر الذي يحمله التهديد «الإرهابي» للولايات المتحدة أنه يحمل في الوقت ذاته فرصة أعاد ترسيخ الهيمنة الأمريكيّة عبر استخدام وسائل القوة لفرض هذه الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، ومنع المنافسين الدوليين من الوصول إلى نقاط ارتكاز لهم في المنطقة، وأن السيطرة على العراق ستمّكن الولايات المتحدة من إعادة ترتيب المنطقة بما يضمن مصالحها وأمنها. كما أنها ستطلق موجة تفاعلات داخلية تساهم في تبنّي دول المنطقة للمفهوم الأمريكي في شأن الديمقراطية والمثل العليا التي تتبناها الولايات المتحدة وفي مقدّمتها الشعب العراقي الذي عاش عقوداً تحت حكم تسلطي، لكن تلك الإدارة اصطدمت بحقائق على الأرض أرغمتها على تغيير في حساباتها[1].

ثالثاً: واقع الاحتلال (جدليّات التحرير والاحتلال)

إن السؤال الذي لطاما أثار جدلاً واسعاً حول تغيير النظام في العراق بالقوة من قبل الولايات المتحدة هو: هل التغيير الذي قامت الولايات المتحدة بفرضه على العراق احتلال أم تحرير؟، يعود إلى أيام المعارضة العراقيّة التي انقسمت على قسمين: قسم قليل مثل أحزاب وتنظيمات امتلكت قاعدة لها في الداخل، وهذه المجموعة كانت تقف بعيداً بعض الشيء عن التعاون مع استعدادات الحرب على العراق، وقسم كبير من الشخصيات التي ارتبطت بالخارج ووفرت له الدعم المطلوب في شنّ تلك الحرب، وذهبت إلى تعزيز الحجج والروايات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل المزعومة لتبرير السياسة الأمريكيّة والبريطانية في شنّ الحرب، بل وحاولت هذه المجموعة استغلال الأجهزة الإعلامية الكبيرة والمقتدرة في الغرب كي تجعل ما يصدر عنها منشوراً ومذاعاً ومتلفزاً، كجزء من الحرب الإعلامية على النظام السابق من أجل إسقاطه، حتى دون تقديم مشروع بديل عنه كما ظهر فيما بعد. ومن ثمّ، جعلت هذه المجموعة من إسقاط النظام هدفاً وحيداً لها، ولم تفكر بأيّة نتيجة لهذا العمل، حتى وإن كان احتلالاً، وحاول بعض

(1) عبادة محمد التامر، المصدر السابق، ص171.

منها ان يقنع العراقيين بأن الاحتلال أفضل من الانظمة القائمة، وأنه الطريق الوحيد الذي سيوفر الديمقراطية والرفاه للبلد والمنطقة.

وفيما يتعلق بجدلية «الاحتلال والتحرير»، عبرت بعض القوى والتيارات السياسيّة المعارضة للنظام العراقي عن ترحيبها بالتدخل العسكري الأمريكي بوصفه عاملاً مهماً في عملية اسقاط النظام، فيما عارضت ونددت أخرى بذلك التدخل. وفي خضم ذلك، ظهرت مجموعة من الأحزاب السياسيّة ذات الاتجاهات المتعددة، والولاءات المختلفة التي تمّلك آراءً مختلفة في هذا الصدد، منها الأحزاب الجماهيرية مثل حزب الدعوة الإسلامي، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والحزب الإسلامي العراقي، والحزب الشيوعي العراقي، والأحزاب ذات الجذور التاريخية العميقة كالحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس عام 1946، والأحزاب التي ساهمت في تشكيل جبهة المعارضة ضد النظام العراقي في الخارج، ومنها حركة الوفاق الوطني العراقي التي تشكلت عام 1991، والمؤتمّر الوطني العراقي الذي عقد اجتماعه الأول عام 1992، والأحزاب ذات التوجه القومي، كالحزب الاشتراكي الناصري، والأحزاب الكردية كالحزبين الكرديين الكبيرين: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وكذلك أحزاب الأقليات مثل الحركة الديمقراطية الآشورية، والجبهة التركمانية العراقيّة. وقد مثلت أبرز تلك الأحزاب والتيارات السياسيّة في مجلس الحكم العراقي الانتقالي الذي عيّنته سلطة الاحتلال ليقوم بمهام تقديم النصح للإدارة المحتلة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة، وهذا يدل على أن مجلس الحكم لم يضمّ كافة التيارات والأطياف السياسيّة الموجودة في الساحة السياسيّة العراقيّة في ذلك الوقت.

أمّا على بالنسبة لجدلية «الاحتلال والتحرير» على مستوى الرأي العام العراقي، فقد كان هناك استقطاب واسع خلال الأعوام الأولى للاحتلال، وسادتْ وجهتا نظر متقابلتين من داخل العراق، واحدة تعارض التغيير وتعدّه احتلالاً، فيما تتحدث الأخرى بروح متفائلة بجوانب إيجابية وتعدّه تحريراً من دكتاتورية النظام السابق.

وتتمثل حجج الفريق المناهض للاحتلال بال**سلبيات** التي أفرزها الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق، إذْ تحصر أبرز جوانبها في تدمير البنية التحتية للدولة العراقيّة التي كانت حصيلة كفاح دائم وعمل مضن طيلة أكثر من 80 عاماً تعاقبت على بنائها الأجيال العراقيّة، وفقدان الأمن الشخصي والوطني، وفتح أبواب العراق لكل أجهزة المخابرات العالمية، بما يجعل من العراق ساحة تنافس وصراع للجهات الاستخبارية ويعرض الشعب العراقي لأسوأ

المخاطر، وفقدان السيطرة على الثروات الوطنيّة ولا سيما النفط، أمّا أهم سلبية أفرزها الاحتلال وأوجدها بين العراقيين، فهي المحاصصة الطائفية والعرقية[1].

يسوق الفريق الآخر، الذي يعدّ عملية التغيير الذي فُرض على النظام «تحريراً»، إيجابيات مثل: إن تغيير النظام يعد تحرراً من الطغيان على الصعد كافة، وعمل على ترتيب ثقافة الحوار بين العراقيين، والتي لم تكن موجودة بينهم، وذلك عبر المنابر الديمقراطية القائمة، ومنها مجلس الحكم. فعلى المستوى الاقتصادي، حصلت زيادة في المدخولات الشهرية لبعض الموظفين، وأصبح هنالك نوعًا من الانتعاش الاقتصادي الذي يُـمكن أن يزداد في حال دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. وعلى الصعيد الاجتماعي، حصل إعادة تأهيل المدارس وتنقية الأجواء التعليمية من المواد المفروضة، وإيجاد بدائل ديمقراطية، ونشوء منظمات المجتمّع المدني[2].

وبعد استعراض جدل التحرير والاحتلال، نرى ضرورة التمييز بين أمرين مهمين: الأول هو اسقاط نظام صدام حسين بصرف النظر عن تداعياته، والثاني هو تبعات الاحتلال الأمريكي بصرف النظر عن سقوط النظام. فالموضوعان منفصلان عن بعضهما، والتوقيتات مختلفة، فالولايات المتحدة لم تعلن عن نفسها كقوة احتلال في 9 نيسان/ابريل بل جاء ذلك بعد أيام، فضلاً عن ذلك، ليس من المنطق أن نقيّم نظام صدام حسين وفق ما حصل بعد سقوطه، فسلبيات الحكومات التي جاءت بعده لا تبرئه ونظامه ولا تلغي أخطائه. من جانب آخر، أن المشهد السياسي العراقي اليوم وبعد عقدين على سقوط بغداد، لا يحتاج إلى الكثير من الجدل والجهد لتوضيح الحال الذي آلت إليه البلاد، إذْ تُعزى مسؤولية ما مر به العراق خلال العقدين الماضيين على الولايات المتحدة والقوى السياسيّة التي سيطرت على المشهد السياسي العراقي بعد العام 2003، إذْ بات السواد الأعظم من العراقيين يرى أن الاحتلال الأميركي لبلادهم لم يجلب سوى الموت والخراب وتفكيك البلاد، حتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا يتمنّون الخلاص من حقبة النظام السابق، فما خلّفه الاحتلال الأميركي من مآسٍ كبيرة إلى

(1) عراقي في ظل الاحتلال: رؤيتان متقابلتان، موقع (swissinfo.ch.)، نيسان/أبريل 2004: https://2u.pw/6NTB1m

(2) Rebuilding Iraq: U.S. Achievements Through the Iraq Relief and Reconstruction Fund, United States Department of State, February 2006, at: https://20012009-.state.gov/p/nea/rls/rpt/60857.htm

درجة دفعت بمن تسلّم السلطة في البلاد لإلغاء قرار اتخذه عام 2005 إبان مجلس الحكم الانتقالي (وهو اعتبار يوم 9 نيسان /ابريل يوماً وطنياً) واستبداله بيوم 3 تشرين الأول/أكتوبر كيوم وطني، وهو اليوم الذي انضمّ به العراق إلى عصبة الأمم المتحدة عام 1932[1].

رابعاً: سلطة الائتلاف المؤقّتة

تعاملت إدارة الرئيس بوش الابن مع العراق وكأنّه جزيرة معزولة، متجاهلة واقعه الجغرافي وتركيبته الديمغرافية، إذْ كانت هذه الإدارة واثقة من قدرتها، إلى حد أنها تجاهلت كل النصائح الأخرى، معتمّدة في هذا المخطط على مرحلتين: تمثلت المرحلة الأولى بالردع المتمثل بالانتصار الحاسم والسريع في العراق والتهديد بحملات انتقامية، الأمر الذي يرعب الجيران ويشلّ تأثيرهم. وفي المرحلة الثانية يصبح العراق بعد دخوله الفلك الأمريكي قاعدة أو محطة لتعميم التأثير في الجيران وفق النموذج العراقي، وتبنى المحافظون الجدد في ذلك نظرية قائمة على قدرة الولايات المتحدة على خوض الحروب لوحدها.

تأسيساً على ذلك، اتسمت العلاقات العراقيّة الأمريكيّة في هذه المرحلة من احتلاله بإحكام مطلق من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، وسادها الكثير من التخبط والارتجال في اتخاذ القرارات على المستويات كافة من قبل الإدارة الأمريكيّة. ففي المرحلة التي أعقبت سقوط النظام، اتضح أن الأوضاع على الأرض مختلفة تماماً عما توقعه المخططون الأمريكيون. ويمكن تقسيم ذلك على ثلاث مراحل[2]:

1. مرحلة الحاكم العسكري المباشر: أوكل لوزارة الدفاع الأمريكيّة في هذه المرحلة مهمّة إدارة العراق، ومثّل الجنرال «جاي غارنر» وزارة الدفاع، وقيادة القوات المشتركة المنضوية تحت إمرة القوات الأمريكيّة لمدة شهر، وعلى الرغم من قصر مدة هذه المرحلة، إلا أن وقعها كان شديداً على العراقيّين، لأنّ الصدمة الفعلية فيها كانت وقوع البلاد تحت الاحتلال، فالرغبة في نوع من التغيير لم تكن تعني بالنسبة إليهم احتلال بلادهم على الإطلاق[3].

(1) عثمان المختار، 14 عاماً على احتلال العراق: الخراب بالأرقام، تقارير عربية، العربي الجديد، 9 نيسان/ أبريل 2017: https://www.alaraby.co.uk

(2) للاطلاع على تفاصيل وافية عن الموضوع يُنظر: الفصل الأول من هذا الكتاب المعنون: العملية السياسية. (المحررون)

(3) حيدر سامي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق2001-2009، رسالة ماجستير (جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص84.

2. مرحلة الحاكم المدني (بول بريمر): حددت مهمّة الحاكم المدني، لحظة وصوله للعراق في 12 أيار(مايو) 2003، بمدة زمنية (90) يوماً، ولكنها استمرت لأكثر من (14) شهراً. واتسمت تلك الفترة بعدد من الإخفاقات، استدعت إجراء تعديلات تكتيكية مستمرة على السياسة الأمريكيّة في العراق. وأبرز تلك الإخفاقات اعتماد نموذج يعود للحرب العالمية الثانية في إدارة دولة بعد احتلالها، وتطبيق نموذج التعامل مع ألمانيا النازية على الحالة العراقيّة. فكانت أولى قراراته حلّ الجيش والشرطة العراقيّة، وتسريح جميع الموظفين البعثيين من الدولة، ما أثار استياءً واسعاً بين المسرحين وعوائلهم، ساهم في تنمية المشاعر المعادية للوجود الأمريكي في العراق[1].

3. شرعنة احتلال العراق: تقدّمت الولايات المتحدة، في هذه المرحلة، بمشروع قرار لمجلس الأمن تطلب فيه رفع العقوبات الاقتصاديّة عن العراق من أجل أن تضفي شرعية دولية لاحتلال العراق، على أساس أن المسوِّغ القانوني لتلك العقوبات قد انتفى، بعد زوال التهديد الذي كان يمثله النظام السياسي السابق في العراق أولاً، ولإضفاء الشرعية الدوليّة على الاحتلال للعراق، حتى يتسنى لقوات الاحتلال الانفراد والسيطرة على موارد العراق من خلال إصدار القوانين والقرارات التي تراها مناسبة لضمان مصالحها ثانياً، وهذا هو الجانب المهمّ في هذا القرار. وبعد ضغط أمريكي لإصدار هكذا قرار، أصدر مجلس الأمن في 22 أيار/ مايو القرار رقم (1483) لسنة 2003، بأغلبية (14) صوتاً وتغّيب ممثّل سوريا في المجلس عن التصويت، إلا ان سوريا أعلنت لاحقاً موافقتها من القرار. ليضع نهاية لثلاثة عشر عاماً من العقوبات الاقتصاديّة المفروضة على العراق[2]. وأبرز ما جاء في القرار المُشار إليه هو[3]: إضفاء شرعية الاحتلال الأمريكي للعراق واعتراف الدول الأعضاء الـ (15) في مجلس الأمن بذلك، رفع العقوبات الاقتصاديّة، إعادة الإعمار وعلى نفقة العراق المحتل.

ظل وجود بريمر بصفته حاكماً مدنياً وممثلاً شخصياً للرئيس بوش، والتعارض بينه وبين

(1) Rajiv Chandrasekaran, Who Killed Iraq, Foreign Policy, October 15, 2009, at: https://foreignpolicy.com/200915/10//who-killed-iraq/

(2) باسم كريم سويدان، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003، دراسة وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، (دار زهران للتوزيع والنشر، عمان، 2006)، ص 210.

(3) ازهار محمد عيلان، قرارات مجلس الأمن في ظل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الدولية/بغداد، 2004)، العدد 36، ص158.

وزارة الدفاع التي يمثلها قائد القوات المشتركة في العراق، الميزة الأهم لفترة حكمه العراق، ما أسهمَ في إضعاف السياسة الأمريكيّة، وتغيير قائد تلك القوات لأسباب عدة، وتغيير تكتيك العمليات العسكريّة على الأرض، وقلّل من مدى نجاح القوات الأمريكيّة في فرض الأمن نتيجة تصاعد أعمال العنف، وبروز ظاهرة الصراع الطائفي في العراق.

كان أبرز مظاهر هذا التعارض توقيت نقل السلطة إلى العراقيين، إذْ طرح الجنرال «غارنر» تأليف هيأة عراقية تحكم العراق في اليوم التالي لوصوله إلى بغداد، أما بريمر فتريث في تأليف هذه الهيأة والتي عرفت فيما بعد بمجلس الحكم العراقي، والتي أُلفت في 13 تموز/ يوليو 2003 وضمت (25) شخصية عراقية أغلبها من المعارضة السابقة لنظام صدام حسين، والتي كانت تعمل في الخارج، أما باقي الأعضاء، فهم ممّن اضطرت الإدارة الأمريكيّة إلى اختيارهم لأسباب سياسيّة. وأبرز هذا التأليف النواحي الطائفية والمذهبية والإثنية في تركيبة المجلس[1]، وعمل بريمر على ترسيخ وجودها لتستمّر بالعمل كرافعة للعمل السياسي في المستقبل أو لدى تأليف أي حكومة مقبلة، ما يمكّن الولايات المتحدة من العمل على التناقضات داخلها وفرض نفسها كوسيط لحل التوترات التي تنشأ بين تلك الأطراف المذهبية والعرقية في العراق[2]، وذلك بإبقاء كافة الصلاحيات الأمنيّة والإدارية بيد بريمر والفريق الذي يعمل معه.

ولم تكن لأعضاء هذا المجلس أية سلطات سياسيّة أو دستورية فعلية، لأن المستشارين الأمريكيين الذين كانوا بمعية بول بريمر، هم الذين لهم الحق والسلطة وحدها في إصدار القرارات والمراسيم الخاصة برسم السياسات العامة بكل الوزارات. لذلك أخذ الشعب العراقي ينظر إلى دور هذا المجلس بنوع من الريبة والقلق بشأن الغاية التي أسس من أجلها، فهل أُستخدم لأجل إضفاء الشرعية على الاحتلال، أم أنه كان حلاً لابدّ منه من خلال جعله وسيطاً بين الشعب وقوات الاحتلال؟ لذلك حاولت سلطة الاحتلال الأمريكي إشراك المجلس شكليّاً في بعض الاختصاصات، مثل الميزانية، والتمثيل الخارجي، والعلاقات الدوليّة، وغيرها من

(1) توزعت مقاعد مجلس الحكم على النحو التالي: (5) أعضاء من العرب السنة، (5) أعضاء من الاكراد، (13) عضو من الشيعة، عضو من التركمان، عضو من المسيحيين الاشور، ينظر: مجلس الحكم الانتقالي، الجزيرة نت، 3 تشرين الأول/أكتوبر: https://2u.pw/mGk0HU

(2) عبادة محمد التامر، المصدر السابق، ص174-175.

الأمور الشكلية التي لا تشكل تأثيراً مباشراً في إدارة شؤون الدولة[1]. أمّا الدوافع وراء تشكيل مجلس الحكم، فيمكن إجمالها بما يأتي[2]: محاولة الإدارة الأمريكيّة تخفيف الأعباء التي كانت تتحمَّلها، والتي نجمت عن الهجمات التي كانت تشنّ على قواتها المتواجدة في العراق، وذلك باستقدام قوات تكون مساعدة لها في حفظ الأمن والاستقرار فيه. وان تعيين مجلس الحكم في العراق يتطلب دعمه على المستوى الدولي، وبشكل خاص من قبل مجلس الأمن.

وخلال تلك المرحلة، بدأت القوات الأمريكيّة الموجودة في العراق تتكبد الكثير من الخسائر الماديّة والبشريّة، نتيجة تصاعد أعمال العنف والمقاومة. ولذلك بدأت تلك الإدارة تدويل القضية العراقيّة، بالركون إلى المنظمة الدوليّة، بعد ان كانت في السابق غير متحمسة لتوسيع دورها في العراق، بحجة عدم امتلاكها الإمكانات اللازمة للقيام بدور أكبر يتصل بالتدابير السياسيّة والأمنيّة في بلد مثل العراق، وفي الظروف الصعبة التي يعيشها. لذلك سعت الإدارة الأمريكيّة لاستصدار قرار دولي جديد يوسّع الدور الأُممي في العملية السياسيّة، بالشكل الذي لا يخلُّ بسلطات إدارة الاحتلال، التي نصّ عليها القرار (1483)، من جهة ويسمح بمساهمات الدول الأخرى الماليّة، والمشاركة في قوات حفظ الأمن والاستقرار، من جهة أخرى. فأصدر مجلس الأمن في 17 تشرين الأول/أكتوبر القرار رقم (1511) لسنة 2003، وطالب دولاً أخرى، راغبة ذاتياً، بتحمُّل الأعباء الناجمة عن الاجتياح الأمريكي- البريطاني للعراق. وهذا يعني أن المجلس، وبإجماع أعضائه، قد اختار مجدَّداً ان يتفادى تحدي الولايات المتحدة الأمريكيّة، وان يوفر لها (تغطية دولية) بالدعوة إلى تشكيل، ما تسميها واشنطن **(قوة متعددة الجنسيات)**، ومطالبة دول أخرى بمساعدتها ماليّا[3].

4. مرحلة تشكيل الحكومة الانتقالية: بعد تأليف مجلس الحكم العراقي، وضع دستور مؤقت للعراق فرضته الإدارة الأمريكيّة في 8 آذار/مارس 2004، سمّي بـ (قانون إدارة الدولة العراقيّة للمرحلة الانتقالية)، وفي محاولة لامتصاص النقمة على قوات الاحتلال، ومحاولة حصر أعمال العنف المستمرة في العراق ومع فشل هذه السياسة، فضلاً عن الدور الذي أدته المرجعية الدينيّة في النجف بقيادة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني من خلال الضغط

(1) حيدر سامي، المصدر السابق، ص87.

(2) ازهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص159.

(3) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006)، ص 482-483.

على سلطة الاحتلال المتمثلة بالحاكم المدني بول بريمر من أجل نقل السيادة للعراقيين. ومن ثمّ جرى تبنّي سياسة نقل السيادة إلى الشعب العراقي والإعلان عن حكومة عراقية[1]، لإدارة شؤون العراق، بإشراف قوات الاحتلال الأمريكي. وتمّ الاعتراف بهذه الحكومة من قِبَل الجامعة العربية وبعض الدول الأخرى، كممثل شرعي للعراق، ولكن سلطة الاحتلال الأمريكي احتفظت بصلاحيات واسعة في العراق، وكانت هي صاحبة القرار في أثناء فترة الحكومة الانتقالية.

لكن هذه الإجراءات لم تخفّف من الحالة المتردية للأمن في العراق، ولم تقلّل من استهداف الجنود الأمريكيين، رافقها الانتهاكات اللاأخلاقية من قبل قوات الاحتلال الأمريكي فيما عرف حينها بـ «فضيحة سجن أبو غريب»، ما أثر بشكل مباشر في شعبية الحرب في الولايات المتحدة، وضغط بشكل واضح على إدارة بوش وقلّل من شعبيتها الداخليّة. كما أن إجراء انتخابات تشريعية واختيار مجلس نواب عراقي ينتخب حكومة عراقية ويقرّ دستور دائماً للبلاد في عام 2005 لم يسفر عن نتائج واضحة في ما يخص الحالة الأمنيّة داخل العراق نتيجة مقاطعة فئات من الشعب العراقي للعملية السياسيّة. ولم تؤدِّ الخطوات السابقة إلى نتائج ملموسة تنعكس إيجاباً على حالة الشعب العراقي أو تحقيق الوعود التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكيّة للشعب العراقي وشعوب منطقة الشرق الأوسط، وهو ما زاد من عمق الأزمة نتيجة الخسائر البشريّة وارتفاع تكلفة الحرب إلى أرقام قياسية لم تكن متوقعة مسبقاً[2].

في هذه الفترة زاد التضارب وعدم الثقة بين الجهات المختلفة في الإدارة الأمريكيّة، كما جرى تبنّي سياسة وزارة الدفاع في معظم القضايا، وسياسة مكتب الأمن القومي ووزارة الخارجيّة في قضايا أخرى أقل شاناً أو تابعة لسياسات وزارة الدفاع، في إشارة واضحة إلى تصاعد موقع البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكيّة) في رسم السياسة الأمريكيّة، وما يعنيه ذلك من غلبة مفهوم القوة ومنطق العسكرة على منطق الدبلوماسية بشكل واضح، الأمر الذي أحدث حالة من الارتباك في القرار أدى إلى البحث عن بدائل عسكريّة لإدارة الأزمة في العراق.

(1) عبادة محمد التامر، المصدر السابق، ص175-176.

(2) حيدر سامي، المصدر السابق، ص89.

ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من العوامل، منها سيطرة المحافظين الجدد على وزارة الدفاع ومجلس السياسات فيها، وعسكرة السياسة الخارجيّة الأمريكيّة بشكل متزايد نتيجة حالة «الحرب على الإرهاب»، ومحاولة فرض الهيمنة الأمريكيّة في العالم. كما ساهمت شخصية الرئيس بوش في زيادة الفوضى وفقدان التخطيط على المستوى الكلي للدولة، إذْ اعتمد في قراراته على إيمان لاهوتي و«معرفة مسبقة للخير والشر تتجلى فيها إرادة الله»، فعلى سبيل المثال كرّر مرات عديدة أن واجب أمريكا هو «تخليص العالم من الشر، وإنهاء التهديدات الرهيبة للعالم المتحضّر»[1].

توافقت هذه الرؤية مع برنامج المحافظين الجدد فيما يخصّ العراق قبل الغزو، إلا أنها الأمر بعد الغزو تجلى بشكل مختلف عن طموحات الإدارة الأمريكيّة بقيادة بوش الأبن، وتداخلاتها العميقة وتأثير البيئة المحليّة والإقليميّة فيها، ما ساهم كل ذلك في إعادة ضبط التفكير اليميني المحافظ الذي ميّز التعاطي الأمريكي مع هذه الأزمة، وإنتاج خيارات سياسيّة أخرى توفق بين الرؤية الأيديولوجية (الدينيّة)، والواقعية السياسيّة في سبيل تحقيق توافقية معقولة بين البعد البراغماتي والبعد الأيديولوجي لتصورات هذه الإدارة.

خامساً: الواقعيّة الأمريكيّة والتفكير بالانسحاب

تميّزت الفترة التي أعقبت الحرب بتردّي الأوضاع في العراق بشكل خطير، وزادت الخسائر في صفوف الجيش الأمريكي، فضلاً عن ضعف الحكومة العراقيّة الجديدة في معالجة أي من الملفات التي عرضت عليها، نتيجة الانهيار الشامل للدولة العراقيّة بعد احتلالها، وقرارات الإدارة الأمريكيّة الاعتباطية. وتمثلت المسألة الأكثر إرباكاً للإدارة الأمريكيّة في الاستخفاف المستمر بالطبيعة الملحة للمأزق العراقي ورفض تلك الإدارة الإقرار بأزمتها هناك[2].

نتيجة لذلك، حاولت إدارة بوش في ولايتها الثانية الخروج من المأزق العراقي بالاستعانة بعدد من المستشارين والخبراء بشؤون المنطقة. فكان تأليف «مجموعة دراسة العراق»، أو ما عرف بلجنة بيكر- هاملتون التي قدّمت توصياتها للإدارة الأمريكيّة في تقرير فصّل أسباب

(1) مادلين اولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2007)، ص151.

(2) أيفو دالدر وآخرون، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية – الأوربية حيال الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، (الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006)، ص155.

الاخفاق الأمريكي في العراق، إذْ تمّ اقتراح اقترح (79) توصية، بدأت بخطة لتعاون إقليمي لحلّ المشاكل في العراق، وانتهت بضرورة تطوير البيئة الخدمية والتحتية، وتحسين فرص العمل، كما تضمنّت ضرورة تغيير مهمّة القوات الأمريكيّة في العراق وطريقة استجابتها للتحديات هناك من خلال تطوير الجيش العراقي والاضطلاع بدور الدعم والإسناد، فضلاً عن المقترح الأهم وهو ضرورة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكيّة من العراق)[1](.

لكن إدارة بوش لم تأخذ بتلك التوصيات كلها، بل طوّرت نمط مقاربة لحل الأزمة يعتمد على تبني بعضها، ومقاربة بعضها الآخر بشكل شكلي، وتبنّت سياسة جديدة للخروج من الأزمة العراقيّة، تمثلت فيما أعلنه بوش في خطابه عن حالة الاتحاد 10 كانون الثاني/يناير 2007، والذي جاء فيه أن المهمّة الجديدة للقوات الأمريكيّة في العراق تنحصر في تأهيل وتدريب الجيش العراقي للقيام بمهام إنهاء العنف الطائفي والحفاظ على أمن البلاد، وإسناد هذه القوات في حال حاجتها إلى دعم أميركي قتالي. كما طالبت لجنة بيكر- هاملتون طلب مساعدة من سوريا وإيران لتحقيق الاستقرار في العراق، الأمر الذي لم تعطيه إدارة بوش الاهتمام المطلوب، بل تبنت السياسة الأمريكيّة في هذه المرحلة زيادة عديد القوات الأمريكيّة في العراق[2].

أدخلت الإدارة الأمريكيّة بعض التعديلات على سياستها في العراق تحت وقع الخسائر الكبيرة في القوات والفشل في تنفيذ خطتها في إحلال الديمقراطية في العراق وفقدان تلك الحرب للدعم الداخلي في الولايات المتحدة وانخفاض شعبية تلك الإدارة إلى مستويات قياسية. لكن سياسة الخروج من المأزق العراقي جوبهت بعدد من العقبات داخل دوائر صنع القرار في واشنطن، إذْ أقرَّ مجلس الشيوخ الأمريكي في 26 أيلول/سبتمبر 2007 خطة غير ملزمة لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم للحكم الذاتي، كان النائب عن الحزب الديمقراطي جو بايدن، رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ انذاك، قد قاد الحملة داخل مجلس الشيوخ لتمّرير مشروع تقسيم العراق[3]. وصوت للقرار (75) عضوا في المجلس من

(1) James A. Baker, Lee H. Hamilton, The Iraq Study Group Report: December 2006, at: https://online.wsj.

(2) عبادة محمد التامر، المصدر السابق، ص179.

(3) Helene Cooper, Biden plan for 'soft partition' of Iraq gains momentum, The New York Times, July 30, 2007, at: https://www.nytimes.com.

أصل (100)، وصوت ضده (23)، وكان اللافت أن يصوّت (26) عضوا من الحزب الجمهوري، حزب الرئيس بوش، لمصلحة القرار، على الرغم من أن إدارته أبدت معارضته العلنية للقرار، ما أظهر انقساماً جمهورياً عميقاً في شأن السياسة الأمريكيّة في العراق[1]. وكانت معارضة بوش لذلك القرار قد أتت على خلفيّة خشية الولايات المتحدة من تنامي الدور الإيراني في العراق الجديد بعد تقسيمه، ما يؤثر في دور الولايات المتحدة الأمريكيّة في المنطقة.

شكل (28 - 1) عدد القتلى الأمريكيين بين عامي 2003-2010

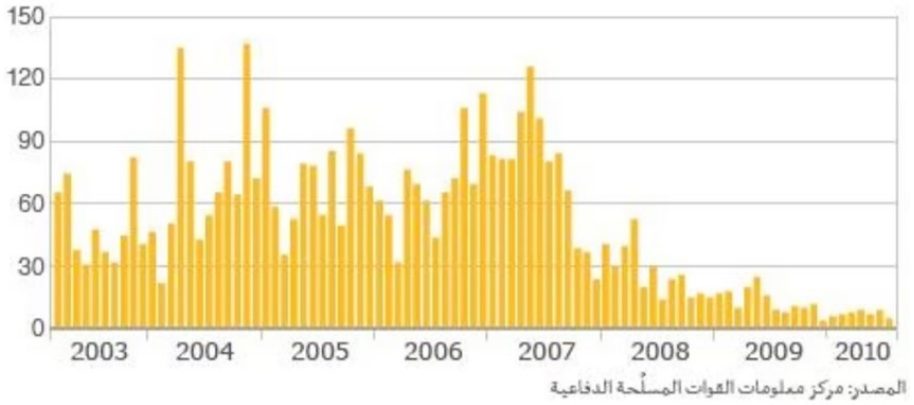

المصدر: حرب العراق بالأرقام موقع BBC عربية، على الرابط، https://bbc.in/3A67o5D

نمت أثناء هذه الفترة داخل الإدارة الأمريكيّة قناعة تؤكد ضرورة إيجاد إطار سياسي للخروج الآمن وبأقل الخسائر من الورطة العسكريّة والسياسيّة في العراق. فقد ظهرت إشارات، في تصريحات الرئيس بوش الابن والقيادة الأمريكيّة توضح صعوبة الموقف في العراق، وتردد المسؤولون في الحديث عن الانسحاب، وتأرجّح الموقف الأمريكي بين ترتيبات ما بعد الانسحاب، والإقرار بالفشل. وفي ظل تلك التطورات كانت هناك ثلاثة آراء تتمايز في رسم صورة مستقبل الوضع في العراق يمكن توصيفها على النحو الآتي[2]:

(1) Greg Bruno, Plans for Iraq's Future: Federalism, Separatism, and Partition, Council on Foreign Relations, October 17, 2007, At: https://www.cfr.org/backgrounder.

(2) سرمد أمين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الأمريكي في العراق على المستوى الأمني، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد)، 2008، العدد36، ص 112- 113.

- **الرأي الأول:** يذهب إلى أن احتلال العراق لم يكن دافعه الأساس ما أعلن في حينه (وباعتراف كبار المسؤولين في البيت الأبيض)، أي القضاء على الدكتاتورية في العراق، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل التي كان يسعى النظام في العراق لامتلاكها، أو الكشف عن الصلات المفترضة بين هذا النظام وتنظيم القاعدة، وإنما كان تعبيراً جوهرياً عن متطلبات الهيمنة للقوة العظمى الأولى في العالم في منطقة الشرق الأوسط والتي يمثل العراق قلبها ومركز الفعل والحركة فيها على المستويات كافة. ومن ثمّ لا يمكن تصوّر أو قبول فكرة تخلّي الولايات المتحدة الأمريكيّة عن العراق، مهما تكن النتائج التي سيسفر عنها الإصرار على البقاء في هذا البلد، لارتباط ذلك بحقيقة استمرار الدور المتفرّد للولايات المتحدة الأمريكيّة في العالم، ونهاية الحلم الأمريكي بشرق أوسط جديد يتكامل مع حركة المناطق الإقليميّة الأخرى لتمثيل حقائق الهيمنة الجديدة في النظام العالمي القائم.
- **الرأي الثاني:** يذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكيّة تواجه مصاعب لا يمكن تجاهلها في العراق، مادياً ومعنوياً نتجت منها توترات إقليمية ودولية ومشكلات داخل البيت الأمريكي نفسه، خصوصاً على المستوى الاقتصادي. ومن ثمّ لا يمكن القطع باستعداد الولايات المتحدة الأمريكيّة لتحمل تكاليف هذا الوجود إلى ما لانهاية، ولكن ليس إلى حدود الانسحاب منه بشكل نهائي، وإنما التفكير في أهمية تصحيح الاختناقات الحاصلة في البلاد، خصوصاً على المستوى الأمني والسياسي.
- **الرأي الثالث:** يقطع بحتميّة الانهيار الأمريكي في وجه جِدية وضخامة المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق وطبيعتها التراكمية التي تجعل من الإصرار على استمّرار الوجود العسكري في العراق بمنزلة اختيار طوعي للانتحار، ومكابرة على الخطأ لا مبرر لها، فالمقاومة المسلحة لازالت تمتلك المبادرة وقوة الفعل، رغم التحولات المهمّة التي طرأت على علاقة القوات الأمريكيّة ببعض أطراف هذه المقاومة، ونجاح هذه الأخيرة في تحجيم نفوذ القاعدة في العراق، ورّبما تطهير مناطق كانت تُعَدَّ، حتّى وقت قريب جداً، معاقلَ نفوذ أساسية له، كما حصل في مدن الرمادي والحزام الدائري للعاصمة بغداد وأجزاء مهمّة من محافظتي صلاح الدين وكركوك.

وفي خضم تلك التطورات حرصت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن على تطبيق التقرير المشترك الصادر عن وزارتي الدفاع والخارجيّة، بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2003 الذي حدد المعالم والأسس الرئيسة لصورة الوجود العسكري الأمريكي في العراق، والذي أكّد أن الولايات المتحدة لم تقم بغزو العراق كي تنسحب منه، ولكّنها ذهبت من أجل مصالح وأهداف، يجب أن تحقّقها. وأوصى التقرير بعدد من الإجراءات لتحقيق هذه المصالح والأهداف، وأهمها وفقاً لنص التقرير[1]:

1 ـ أن تسهم الولايات المتحدة الأمريكيّة، بشكل مباشر في تحديد معالم النظام السياسي في العراق.

2 ـ عدم التسرّع في سحب القوات العراقيّة، قبل توفير الأوضاع السياسيّة، وقبل انتقال تلك القوات إلى قواعد دائمة في العراق.

3 ـ التعامل مع القواعد الأمريكيّة في العراق على أنها من أهم ضمانات النفوذ الأمريكي في العراق.

4 ـ ربط العراق بسلسلة من الاتفاقيات الأمنيّة والاقتصاديّة.

5 ـ توسيع السفارة الأمريكيّة في بغداد، بحيث لا يقلّ عدد العاملين فيها عن 3000 موظف في مختلف الاختصاصات، الأمنيّة والاستخبارية.

وبعد نقاش محتدم بين مؤيّد ورافض، جاء ما يُعرف بـ «الاحتلال التعاهدي» كغطاء قانونيّ لعلاقات الولايات المتحدة مع العراق، عبر ولادة **الاتفاقية الأمنيّة العراقيّة**، إذْ اتجهت الولايات المتحدة بعد استكمالها للعملية السياسيّة في العراق عبر حكومة منتخبة ودستور دائم، إلى عقد وتمرير سلسلة من الاتفاقات والقرارات مع الحكومة العراقيّة الجديدة لتنظيم العلاقة معها، والتي تخدم مصالحها[2].

(1) ضاري رشيد الياسين، احتلال العراق.. الأهداف – النتائج- المستقبل: مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، 2004، ص 278-279.

(2) Greg Bruno, U.S. Security Agreements and Iraq: Iraqi lawmakers approved new ground rules for the U.S. troop presence, including a U.S. withdrawal by 2011. But questions about the accords' legal longevity remain, Council on Foreign Relations, December 23, 2008, At: https://www-cfr-org.translate.goog.

وتمّ توقيع إعلان المبادئ في 26 آب/أغسطس 2007 بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والرئيس الأمريكي بوش الابن، والذي حدد ثلاثة مجالات (سياسيّة، اقتصاديّة، أمنيّة) يجب عقد اتفاق بشأنها والتركيز على مستقبل الوجود الامريكي في العراق والأوضاع التي تتيح للعراق الخروج من وطأة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة)[1](، ومَثل إعلان المبادئ الأساس الذي بُني عليه توقيع «**اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقات صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة**» و«اتفاقية انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم نشاطها خلال وجودها الموقت فيه» في 17 ترشين الثاني (نوفمبر) [2]2008، كما عُدّت الإطار القانوني والسياسي الذي يضمن الحد الأدنى من المصالح الأمريكيّة في العراق، ويوفر البيئة اللازمة للانسحاب التدريجي منه[3]. كان أبرز ما جاء بهاتين الاتفاقيتين، بحسب اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقات الصداقة والتعاون بين العراق والولايات المتحدة، التأسيس لإقامة علاقات طويلة الأمد في المجالات الاقتصاديّة والدبلوماسية والثقافيّة والأمنيّة، وتحديد مبادئ هذا التعاون.

أما الاتفاق بين العراق والولايات المتحدة بشأن انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق وتنظيم نشاطها فحدد تاريخاً نهائياً لوجود القوات الأمريكيّة في العراق ينتهي في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2011، وانسحاب هذه القوات من المدن وإعادة انتشارها خارجها في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيو 2009. كما حددت هذه الاتفاقية طبيعة مهام القوات الأمريكيّة في هذه الفترة وسندها القانوني، وإجراءات محددة لإنهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق، وأحكام تتعلق بأصول العراق وأمواله في الخارج لا سيما في الولايات المتحدة.

إلا أن الواقع كان يشير إلى أن هذه الاتفاقية وخاصة الجوانب الأمنيّة منها تعدّ تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخليّة، نظراً لوصاية القوات الأمريكيّة على العراق وإطلاق يدها في كل شبر من أرضه وعدم خضوع القوات الأمنيّة والمتعاونين معها إلى القانون العراقي الداخلي.

(1) Greg Bruno, U.S. Security Agreements and Iraq, Council on Foreign Relations, December 23, 2008, at: https://www.cfr.org.

(2) للمزيد عن اتفاقية الإطار الإستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة، انظر موقع الأمانة العام لمجلس الوزراء العراقي على الرابط: www.cabinet.iq/pageniewer

(3) عبادة محمد التامر، المصدر السابق، ص180.

فضلاً عن أن شمولية المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والتي تناولتها وتداعياتها على العراق والمنطقة يجعلها لا تعد بأيّ حال من الأحوال شأناً عراقياً[1]، وجعلها تحقق اهدافاً مباشرة للإدارة الأمريكيّة، وتقدّم لها نصراً مجانياً عجزت عن تحقيقه ميدانياً على ساحة القتال وتنسجم في النهاية مع الأهداف التي من أجلها شنّت الولايات المتحدة الأمريكيّة الحرب على العراق[2].

لقد كانت هاتان الاتفاقيتان نتاج مرحلة اتسمت بعوامل عديدة عجّلت في إنجازهما، وهذه العوامل هي[3]:

1. رغبة الإدارة الأمريكيّة الجمهورية (نسبة إلى الحزب الجمهوري) في تحقيق مكسب ما في العراق، يدفع باتجاه إنهاء النقمة الشعبية الأمريكيّة على التورط في الأزمة العراقيّة، سعياً من الحزب الجمهوري إلى كسبِ أصوات إضافية في المعركة الرئاسية التي دارت في أواخر آب عام 2008.

2. انتهاء الولاية والتفويض الممنوح من الأمم المتحدة للقوات الأمريكيّة والقوات المتحالفة معها (القوات متعددة الجنسيات)، بموجب القرار رقم (1790) الصادر عن مجلس الأمن الدولي استناداً إلى الفصل السابع، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2008.

3. تزايد الضغط العراقي باتجاه انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق، وجدولة انسحابها

(1) بالنسبة إلى كثير من نصوص الاتفاقية ومواردها التي مسّت العراق في أكثر من جانب، يمكن ذكر أكثر الملاحظات الدالة على ذلك بشكل مباشر اولاً: إن الاتفاقية جاءت في ظروف غير طبيعية وهو الاحتلال، ووفقاً القانون الدولي، يعد العراق بلداً محتلاً، واستناداً إلى ذلك، فإن مركزه القانوني غير متكافئ لاسيما طرفه الآخر دولة عظمى وهي الدولة المحتلة للعراق في الوقت ذاته لذلك يتوفر في هذه الحالة عنصر الاكراه في عقد وابرام المعاهدات الدولية من خلال تصريح مجموعة من المسؤولين الأمريكان منهم قائد القوات الأمريكية آنذاك ديفيد بترايوس قال «إذا لم توقع الاتفاقية فإن العراق سيواجه عواقب وخيمه. ثانياً: تعمدت الولايات المتحدة استخدام لغة مطاطة وكلمات تشير إلى أكثر من معنى لأجل التلاعب بنصوص الاتفاقية ممّا يتفق مع مصالحها. ثالثاً: استطاعت الولايات المتحدة من خلال الاتفاقية الأمنية أن تستبدل قوات الاحتلال بسفارة أمريكية في بغداد هي الأكبر في العالم، إذ قدر عدد الدبلوماسيين الذين يعملون فيها بعد بما لا يقل عن (12) ألف امريكي ومن جميع الاختصاصات الأمنية والاستخباراتية. للمزيد انظر: حيدر سامي، المصدر السابق، ص110-115.

(2) خالد هاشم، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق خلال الفترة» 2008-2016، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/القاهرة، 2018)، ص121.

(3) المصدر نفسه، ص181-182.

وفق مواعيد محددة بتأثير العامل الشعبي، وتنامي الدور الإيراني المؤثر في القرار السياسي العراقي.

ساعدت هذه العوامل في تعجيل عقد هاتين الاتفاقيتين، على الرغم من التصريحات المتضاربة عن إمكانية عقد الاتفاقيتين في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2008. وساهمت الحاجة الملحة في حسم الموقف لكل من الحكومة العراقيّة والإدارة الأمريكيّة في تقديم مخرج ما لحالة التوتر الأمني والإقليمي الدائم الذي ميّز مسار العلاقات بين الطرفين خلال تلك الفترة. كما وجدت إدارة بوش نفسها مضطرة إلى إجراء ترتيبات معيّنة في العراق نتيجة الحالة الضاغطة للملف النووي الإيراني الذي وصل في أوج تطوره في الفترة (2005 - 2008). لكن هذه الإدارة المحافظة كانت ضعيفة في التخطيط والتنفيذ، ولم يكن من منطقها التفاوض أو استخدام وسائل الدبلوماسية وسيلة للتعامل مع الأصدقاء أو الخصوم، بل كان منطقها أيديولوجي يتمثل باقتناعها أنها تعرف الحق والصواب، وكثيراً ما حدّدت دورها بأنه إعلام الآخرين وتلقينهم ما يجب عمله، ما أفرز إدارة سيئة للأزمات الدوليّة، انعكس على موقع الولايات المتحدة، وعلى الإدارات الأمريكيّة اللاحقة نتيجة حالة الفوضى في التفكير الاستراتيجي والانتقال غير المحسوب بين الأيديولوجيا والواقعية والتخطيط لإدارة العلاقات مع الآخرين.

سادساً: واقع الانسحاب الأمريكي من العراق

لا شكّ أن أبرز أسباب وصول الحزب الديمقراطي الأمريكي إلى البيت الأبيض، وتشكيل الإدارة الأمريكيّة الجديدة، آنذاك، برئاسة الرئيس باراك أوباما، يعود إلى الفشل الذريع لإستراتيجية الإدارة الأمريكيّة السابقة (للجمهوريين) برئاسة الرئيس السابق بوش الابن، فمنذ غزوه للعراق في نيسان /ابريل 2003، ومروراً بِستّ سنوات عجاف تلته، عاش فيها شعب العراق أسوء وضع كارثي في تاريخه الحديث، نال سوء الأوضاع فيه دولة العراق بكافة مؤسساتها، وتمّزق المجتمّع العراقي وسط فوضى سياسيّة أمنية عاصفة، أودت بمرتكزات الأمن الوطني العراقي كافة، وفي الوقت نفسه، أصبحت مكانة الولايات المتحدة موضع شكّ سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وبات مكوثها في قمة النظام العالمي موضع شك كبير.

وعليه أصبحت القضية العراقيّة إحدى أهم التحديات التي تواجهها الإدارة الجديدة بقيادة أوباما، فسعت بكل ما أوتيت من قوة من أجل إيجاد إستراتيجية عملية في مواجهة الوضع

العراقي الصعب والمعقد[1]، تتمحور حول الطريقة الأمثل لإنهاء الحرب في العراق والتي كانت خياراً سابقاً للإدارة السابقة، وليس خيار الضرورة بحسب وصف الرئيس الجديد أوباما في خطاب القاهرة الشهير في 4 حزيران/يونيو 2009. وهذه الاستراتيجيّة الجديدة رسمت لجنة بيكر- هاملتون، المشار إليها سابقاً، خارطة الطريق لها، والتي تمثّل الجزء المهم من العقل المفكّر لمؤسسات الأمن القومي الأمريكي والذي تعطل تحت الضغوط المعنوية لأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، فدفع العراق الثمّن.

تصاعد الجدل الفكري والسياسي الداعي إلى التفكير جدياً بإستراتيجية الانسحاب من العراق تجنّبًا للهزيمة العلنية، وذكرت مجلة التايم الأمريكيّة «بإن بوش مهد قبل مغادرة منصبه، الطريق أمام أوباما للانسحاب من خلال التفاوض على الاتفاقية الأمنيّة مع الحكومة العراقيّة والتي تتضمن موعداً نهائياً للانسحاب من العراق»[2].

ومن ثمّ دخلت العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق بعد فوز الرئيس أوباما برئاسة الولايات المتحدة، مرحلة أُريد لها، على ما يبدو، أن تكون مرحلة تسكين وتهدئة ومراقبة ومتابعة دون الانغماس الكبير والواضح في التفاصيل المختلفة للشأن العراقي بانتظار انضاج ظروف أكثر مؤاتاة داخل العراق في بيئته الإقليميّة للتعاطي معها، ولم يكن ذلك ليحصل إلا في إطار التعديلات التي أدخلت على الاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق في السنة الأخيرة لإدارة الرئيس بوش الابن، ومتابعتها من قبل إدارة الرئيس أوباما[3]. وأثناء مراسم تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، قال أوباما في خطاب له: «سوف نبدأ بإعادة العراق إلى شعبه»[4]. وحدّد أوباما لذلك جدول زمني مدته 16 شهراً من تاريخ توليه مسؤولية الحكم، ومن ثمّ وضعت الإدارة الأمريكيّة الانسحاب موضع التنفيذ ومن خلال ثلاث مراحل رئيسة[5]:

(1) غازي فيصل، السياسة الخارجية الأمريكية، ط1، (دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017)، ص 86-87.

(2) نقلًا عن: جاسم الحريري، السياسة الخارجية الأمريكية: سنة أولى من حكم أوباما، شؤون الأوسط، (مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت(، 2010، ص32.

(3) زيد عبد الوهاب، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط خلال فترة إدارة الرئيس أوباما، رسالة دكتوراه، (جامعة العلوم الإسلامية/عمان، 2015)، ص135.

(4) محمد تركي بني سلامة، أوباما: درس جديد في الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت)، العدد (361)، (آذار/2009)، ص15.

(5) باسل حسين، مستقبل العلاقات الأمريكية العراقية ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج (4-3)، (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان(، 2011-2012، ص131-132.

المرحلة الأولى: بدأت في عام 2008 وهي مرحلة «إعادة الانتشار» للقوات الأمريكيّة، بحيث تتمركز خارج المدن العراقيّة، ونفّذت هذه المرحلة في (18) مدينة، واكتمّلت في (حزيران) يونيو 2009.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي أُطلق عليها عملية «الفجر الجديد»، وبدأت في الأول من أيلول/سبتمبر 2010. وبموجب هذه المرحلة انخفض عدد القوات الأمريكيّة في العراق حتى 26 آب/أغسطس 2010 إلى 47.500 جندي، يدعمهم 1.2 مليون قطعة عسكريّة، فضلاً عن تمركز 28 ألف جندي في الكويت وقطر ومياه الخليج العربي لتقديم الدعم اللازم لتلك القوات المتواجدة على الأرض. وقد حدّد رالف بيكر قائد القوات الأمريكيّة في وسط العراق آنذاك مهام القوات المتبقية في هذه المرحلة بأربعة مجالات، وعلى النحو التالي[1]:

1. تطوير القدرة على جمع المعلومات لتحديد الهجمات المحتملة وخاصّة التي تعتمد على البلاغات التي يقدّمها المواطنون، وهو ما يتطلب كسب المواطنين ثقة الحكومة وقواتها وتدريب القضاة على استخدام الأدلة في المحاكمات بدلاً عن الاعتماد على الاعتراف.

2. المداهمات على مخابئ المسلحين لمكافحة التمرّد.

3. تطوير قدرات القوات العراقيّة في مجال الإمدادات، أي تزويد القوات العراقيّة بالمعدّات اللازمة عندما تحتاج إليها في أثناء العمليات العسكريّة، وذلك إلى جانب عمليات إصلاح وصيانة كافة المعدّات.

4. إخلاء الطرق من القنابل باستخدام تكنولوجيا الأجهزة الآلية.

المرحلة الثالثة: وفيها تمّ سحب 47.500 جندي متبقي من العراق، إذْ تمّ انسحاب آخر جندي من العراق في نهاية 2011.

جاءت وثيقةُ الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 الخاصة بالعراق لتؤكد على «سحب القوات العسكريّة في نهاية العام 2011، مع الإبقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الاستراتيجيّة، والحفاظ على الجهود السياسيّة والدبلوماسية والمدنية المبذولة

(1) Laura Rozen, Obama's Iraq withdrawal timeline, foreign policy, February 25, 2009, at: http://foreignpolicy.com.

لمساعدة الشعب العراقي)[1] (. هدف أوباما، من خلال إستراتيجيته الجديدة في العراق، إلى تحقيق جملة أهداف رئيسة منها[2]:

- إنجاح المشروع السياسي والإستراتيجي الأمريكي في العراق، بالتعويل على الحلول السياسيّة والدبلوماسية، وبأقل جهد عسكري ممكن.
- إصلاح النظام السياسي، وتقليص الصراع السياسي في العراق، من خلال تنشيط مشروع مصالحة حقيقي قدر الإمكان، ينهي الاصطفاف العنصري والطائفي، ويوسع المشاركة السياسيّة في الانتخابات البرلمانية القادمة في العراق.
- إنهاء الحرب في العراق رسمياً، وسحب القسم البشري الأكبر من القوات الأمريكيّة المتمركزة فيه، يرافق ذلك تطوير الكفاءات الأمنيّة والدفاعية العراقيّة، للتركيز على الهدف الإستراتيجي الخطير بالقضاء على تنظيم «القاعدة» في موطنه، وكل مصادر التهديد الأخرى، وفي الوقت ذاته، يبقى العراق في أسبقية متقدّمة على أفغانستان في السياسة الأمريكيّة، لأنّ درجة تأثيره الإقليمي أكبر بكثير من تأثير أفغانستان.
- تقليص النفوذ الإيراني في العراق من خلال توسيع الدعم العربي له.

لقد أدركت إدارة الرئيس أوباما، وربما حتى الإدارة التي سبقتها أنّ استمرار وجودها العسكري على ما هو عليه، فشل في فرض النموذج الذي أرادته الولايات المتحدة للعراق كما خطّط له منذ احتلالها للبلاد في 2003 وعلى مدى السنوات التي أعقبته، فلا هو أفضى إلى عملية سياسيّة يمكن التعويل عليها لإنضاج وبلورة الظروف الموضوعية للاستقرار الذي تريده، ولا هو أتاح المجال لبناء مؤسسات حقيقية قادرة على التعامل مع التحديات الكبيرة والخطيرة التي تواجهها البلاد في مجالات إعادة البناء كافة. كما لم يفضِ إلى القضاء على العنف والإرهاب الذي تسبّب به وجود هذه القوات بعدده وإمكاناته، ولا حمى البلاد وحال دون تدخل دول الإقليم لها في شؤونها الداخليّة وتهديد أمنها الوطني. لا بل إن وجودها كان سبباً رئيساً لهذه التدخلات، التي باتت تشكّل هاجساً مقلقا للمصالح الأمريكيّة وتلقي بظلالها الثقيلة في مدى استمرارها والحفاظ عليها بعد الانسحاب.

(1) US National Security Document 2010.

(2) رعد الحمداني، ملامح الإستراتيجة الأمريكية الجديدة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (365)، (مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت)، تموز/2009، ص142.

ناهيك عن الهواجس السياسيّة والأمنيّة التي خلفها وجودها لدى شعوب وحكومات دول المنطقة[1].

ويستتبع هذا الإدراك إدراك آخر مفاده أنّ خيار عدم الانسحاب يعني غرقها بشكل أكبر ومتزايد في ما آل إليه الوضع في العراق. والنتيجة هي: إما هزيمة تعيد شبح ما عانته الولايات المتحدة في حرب فيتنام، أو اندفاع أكبر لاستخدام القوة الماديّة المفرطة، وفي الحالتين سوف تكون احتمالات فشل أهدافها وتحقيقها قائمة إلى حد كبير يصعب تلافيه أو القبول به.

ولذلك حاولت الإدارة الأمريكيّة إبقاء جزء محدّد من قواتها في العراق؛ لأنّ جانباً مهماً ممّا تعدّه كفيلاً بالحفاظ على مصالحها سوف يعتمد على قوة لها من القدرات ما يكفي لتأمينها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإبقاء على عدد محدود قياساً بما كان موجوداً في السابق، وبقدرات وإمكانات نوعية ينظم وجودها، ويعود ذلك إلى الأوضاع التي كان يمرّ بها العراق والتحديات الداخليّة والخارجيّة التي يواجهها، والتي يمكن أن توظّفها الولايات المتحدة الأمريكيّة لزيادة نفوذها وتدخلها لتوجيه الأمور فيه، ومن أبرز الظروف الموضوعية التي تطلبت إبقاء العدد المحدود من القوات الأمريكيّة في العراق[2]:

1. عدم نضج العملية السياسيّة وتبلورها إلى الحد التي تحول فيه دون إعطاء الولايات المتحدة مبررات للتدخل فيها، أو حتى دون حاجة إلى الكثير من أطرافها لتدخلها من حين إلى آخر.

2. حاجة العراق إلى المساعدة في حماية أمنه من التهديدات والتحديات الخارجيّة ومكافحة الإرهاب، حتى يُعاد تشكيل وتنظيم وتجهيز وتدريب قواته الأمنيّة من الجيش والشرطة.

3. النفوذ الذي يتولد بالضرورة من السلع والخدمات (العسكريّة والمدنية) والاستثمّارات الأمريكيّة المباشرة وغير المباشرة، والموجودة فعلاً والتي يتوقع لها أن تدخل العراق في المستقبل القريب والمنظور ناهيك عن البعيد، وبإرادته أو بخلافها.

(1) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية-الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد(، العدد (47)، (2011)، ص50-51.
(2) المصدر نفسه، ص52.

4. عدم حسم البعض من المشاكل المهمّة التي يواجهها العراق، والتي لم يزل بمقدور الولايات المتحدة لعب دور مؤثر في مجرياتها، مثل قضايا الحدود مع دولة الكويت والتعويضات التي كانت تطالب بعض مؤسساتها وغيرها من الدول والشركات والمؤسسات.

5. أما الميزة الأهم التي يوفرها سحب القوات الأمريكيّة من العراق والاكتفاء بعدد محدود منها، هي أنه سوف يضمن للولايات المتحدة إلى حد بعيد الاستمرار في العمل على أساس التوجه العام لسياساتها الخارجيّة ورؤيتها الاستراتيجيّة، سواء ما تعلق منها بالعراق أو المنطقة أو العالم، والتي يعدّ العراق أحد الحلقات الأساسية لتحقيقها.

في يوم الثلاثاء 30 حزيران/يونيو 2011، انسحبت القوات الأمريكيّة من المدن العراقيّة وفقاً للاتفاق، ورفض العراق محاولات إدارة الرئيس أوباما الإبقاء على قوات أمريكية محدودة ما بعد الانسحاب، إذْ عمل صناع القرار في البيت الأبيض لفترة ثمانية عشر شهراً للتفاوض على اتفاقية مع العراقيين تسمح ببقاء عدد محدد من القوات الأمريكيّة لما بعد الانسحاب من العراق تلغي ما كان وقعه جورج بوش الابن. فقد نصّت الاتفاقية على انسحاب القوات الأمريكيّة في كانون الأول/ديسمبر 2011 انسحاباً كاملاً[1]، وكان هدف واشنطن من تكثيف جهودها لإبقاء عدد من قواتها في العراق يهدف إلى تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة ومنع طهران من استغلال ما تسميه الدوائر الأمريكيّة بالفراغ المحتمّل في العراق بعد سحب القوات الأمريكيّة منه[2]. ومن ثمّ، عدّت إدارة الرئيس أوباما إنهاء التورّط العسكري الأميركي في العراق وانسحابها منه أواخر عام 2011، هو أحد أهمّ انجازاتها.

بناءً عليه، يمكن القول إن العراق قد تراجعت أهمّيته ضمن سلم أولويات الإدارة الأمريكيّة لصالح قضايا وملفات أكثر أهمية وسخونة من وجهة نظر صانع القرار الإستراتيجي الأمريكي، لاسيّما بعد موجة التغيير التي اجتاحت أبرز بلدان الشرق الأوسط. فلم تعد الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس أوباما الأولى فاعلة في الملفات السياسيّة العراقيّة والأمنيّة. ومن ثمّ، رأت تلك الإدارة أن مصالح الولايات المتحدة تتركز أساساً في منطقة آسيا- المحيط الهادئ، حيث ثلثي التجارة الأمريكيّة في هذه المنطقة، ويبدو أن هناك شبه إجماع في إدارة الرئيس

(1) Janice J. Terry, Change or more of the same? Obama and Iraq, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 7 Number 1, 2013, P47.

(2) شريف شعبان مبروك، الانسحاب الأمريكي من العراق.. بين الثابت والمتغير، مجلة شؤون عربية، (جامعة الدول العربية، القاهرة)، العدد (147)، 2011، ص172.

أوباما، بأن انزلاق منطقة الشرق الأوسط في الصراعات العرقية والطائفية وتعدّد التنظيمات المتصارعة فيها، قد دفعت واشنطن للابتعاد عن التورط فيها بشكل عام والعراق بشكل خاص[1].

شكل (28 - 2) مستوى عدد القوات الأمريكيّة بين آذار/مارس 2003-كانون الأول/ديسمبر 2011

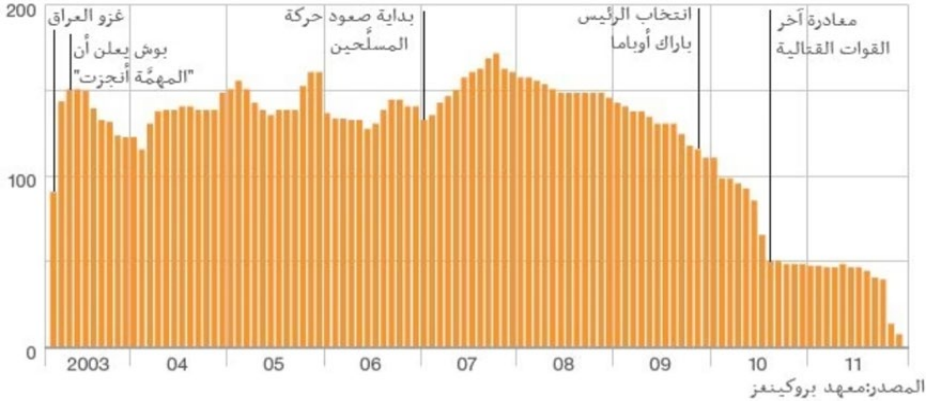

سابعاً: التداعيات والآثار المترتّبة على الانسحاب الأمريكي من العراق

شهد العراق يوم الخميس الموافق 15 كانون الأول/ديسمبر 2011 مراسم إنزال العلم الأمريكي في العاصمة بغداد، إيذاناً بانتهاء تواجد القوات العسكريّة للولايات المتحدة، وانسحابها رسمياً والذي استمر قرابة تسعة أعوام خسرت خلالها الولايات المتحدة حتى آخر يوم من الانسحاب حوالي (4487) جندي، قضى (3492) منهم خلال مشاركتهم في الأعمال القتالية، بينما بلغ عدد الذين أصيبوا جرّاء العمليات (32000) شخص[2].

لا شكّ في أن الانسحاب الأمريكي من العراق لم يكن نهاية الوجود الأمريكي فيه، بل ظلت الولايات المتحدة حاضرة وبقوة في المشهد السياسي العراقي من خلال قنوات عديدة؛ فوجودها العسكري الكثيف في الخليج، وسعة انتشار قواتها، وكثرة قواعدها في المنطقة، وقدراتها الاستخباراتية هي ضمانات لذلك، كما أنها خلال السنوات التي أعقبت احتلال العراق،

(1) أحمد سليم البرصان، مرحلة بداية سقوط الامبراطورية الأمريكية: مبدأ أوباما وافول النجم الأمريكي في الشرق الاوسط: متاح على الرابط التالي: http://araa.sa.com.

(2) حرب العراق بالأرقام، BBC عربي، 15 ديسمبر- كانون الأول 2011، متاح: https://www.bbc.com/arabic

قد أشرفت على صناعة عملية سياسيّة تستند إلى توازنات هشّة، من الصعب أدامتها دون وجود أمريكي وسيط وضاغط أحياناً أخرى، الأمر الذي ينتفي معه أي استقرار في العراق.

ومع أن قرار الانسحاب قد قُوبِلَ بارتياح لدى أوساط عديدة؛ لأنه ينسجم مع المواثيق الدوليّة، ويحرر الولايات المتحدة شكلياً من أي التزامات نحو العراق، فإن إدارة الرئيس أوباما وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ جميع الوسائل التي تبقي خيوط اللعبة في أيديها؛ لأنّ قرار الانسحاب لم يحظَ برضا العسكريين الذين يرون أن ترك الساحة العراقيّة لا يخدم أهداف تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[1]. لذا، مهّدت واشنطن لوضع إطار جديد من السياسات نحو العراق، من خلال الزيارة التي قام بها جو بايدن[2]، نائب الرئيس الأمريكي أوباما آنذاك، في ظل احتدام الجدل والصراع حول موضوع الانسحاب الأمريكي، ومشروعات الفيدراليات، ومستقبل العملية السياسيّة في العراق.

لقد بقيت طبيعة الوجود المادي الأمريكي بعد الانسحاب من العراق الأمريكي قائمة متمثلاً في السفارة الأمريكي في قلب بغداد، وهي أكبر سفارة أمريكية في العالم، يعمل فيها

(1) Mark Lander, U.S. Troops to Leave Iraq by Year's End, Obama Says, The New York Times, OCT. 21, 2011, at: http://www.nytimes.com

(2) يعد بايدن المنظّر لمشروع تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق أطلق عليها «فيدراليات» في عام 2007، إذ زار بغداد ثلاث مرات سبقت وأعقبت الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2010، الأولى كانت عقب إعلان قوائم الاجتثاث عشية الانتخابات لمنع بعض المرشحين، والثانية كانت عقب الانتخابات غير الحاسمة والاختلاف حول القائمة الفائزة أو الكتلة الأكبر، أما الثالثة، فجاءت متوافقة مع سيناريو المرحلة الأولى من الانسحاب الأمريكي من العراق، والتي أكد خلالها ان شراكة واشنطن مع بغداد هي شراكة إستراتيجية طويلة الامد، وأن واشنطن ملتزمة بذلك، حتى بعد انسحابها من العراق، وجاءت زيارته الرابعة لبغداد، لتحمل معها العديد من الدلالات السياسية في ضوء عدة اعتبارات، الأولى انها تأتي عشية اتمام الانسحاب الأمريكي من العراق، الذي ستترك تداعياته المختلفة أثراً في مستقبل العراق، وهو ما وعد به الرئيس الأمريكي أوباما، والاعتبار الثاني هو أن هذه الزيارة جاءت لوضع الأُطر الإستراتيجية الأمريكية الجديدة موضع التنفيذ، وتأمين البقاء الأمريكي في العراق، أي خروج الولايات المتحدة عسكرياً من العراق، والبقاء فيه تعاقدياً بموجب اتفاقية «الاطار الإستراتيجي». إذ نقلت تلك الاتفاقية التي تعد جزءا من منظومة اتفاقيات بما فيها الاتفاقية الأمنية لعام 2008، العراق من «الاحتلال العسكري» إلى «الاحتلال التعاقدي»، ومن «الاحتلال الخشن» إلى «الاحتلال الناعم»، ويتعلق الاعتبار الثالث بالرغبة الأمريكية في منح المدنيين الأمريكيين، الذين يقدر عددهم بثلاثة آلاف، إضافة إلى متعاقدين معهم وطواقم السفارة الأمريكية والشركات الأمنية الخاصة، حصانة قانونية، وهو أمر تصر عليه واشنطن، فضلاً عن ترتيب الملفات العراقية الأمريكية، وهي ملفات للتعاون الاقتصادي والثقافي والأمني في إطار اتفاقية التعاون الإستراتيجي. للمزيد انظر: نائب الرئيس الأمريكي يزور العراق: http://ara.reuters.com

ما يقارب من 10 آلاف عسكري ومدني، وفيها قاعدة جوية صغيرة ومركز استخباري متقدّم وقوات خاصة، والتي قال عنها الرئيس أوباما أنها ستملأ الفراغ بعد سحب القوات العسكريّة. أما القنصليات الأمريكيّة الخمس المنتشرة في شمال ووسط وجنوب العراق، فهي الأخرى قواعد ثابتة لكنها بحجم أصغر من قاعدة بغداد، إضافة إلى أن هناك قواعد عسكريّة صرف تخصص في السيطرة على الأجواء العراقيّة وعلى كل الأنشطة الرادارية وأخرى متخصصة في عمليات الكوماندز وأخرى في الإسناد وهي موزعة قرب مطارات المحافظات العراقيّة التي يوجد فيها القنصليات الأمريكيّة[1]. ومن ثمّ، فالانسحاب لا يعني التخلي عن الأهداف في العراق، وإنما سيكون عبارة عن نقل أو إعادة نشر القوات والعمل وفق استراتيجيات بديلة عن التواجد المباشر والعمل وفق استراتيجية النفاذ غير المباشر بدل التواجد العسكري المباشر (إستراتيجية السيطرة عن بعد).

وعلى الرغم من كل ذلك، فان الانسحاب الأمريكي من العراق قد أثار العديد من المخاوف والهواجس على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي هناك الكثير من الهواجس والمخاوف من الفراغ السياسي والأمني الداخلي والضعف العسكري وتداعياتها على الصعد كافة، أمّا على المستوى الخارجي (الإقليمي) فيثير الفراغ السياسي والأمني بانسحاب القوات الأمريكيّة من العراق شهية دول الإقليم لمحاولة ملء الفراغ واستثماره بعيداً عن مصالح الدولة العراقيّة.

وتتمثل التحديات التي شكّلها الانسحاب الأمريكي من العراق على **المستوى الداخلي** بالآتي:

1. **التحدي السياسي:** مثل العامل السياسي الاختبار الحقيقي الأول لأسس النظام الذي أسسته الإدارة الأمريكيّة في العراق بعد انسحاب قواتها، وتحديداً ما يتعلق منها بفكرة التداول السلمي للسلطة، وباحترام قواعد العملية السياسيّة التي تمّ إرسائها في الدستور العراقي عام 2005 بين مكونات المجتمع العراقي، إذْ تركت الولايات المتحدة العراق بنظام سياسي لا تحكمه قواعد مقبولة تتصرف وفقها القوى السياسيّة، كما لا تتوفر لدى تلك القوى القدرة على

(1) أحمد السيد تركي، أعراض ما بعد الإحتلال: التداعيات السياسية والأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق، السياسة الدولية، العدد (187)، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجة/القاهرة)، يناير2012، ص146-147.

بناء التوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدّم العملية السياسيّة في العراق. وهذا من شأنه أن يسهّل عملية الانقلاب على تلك القواعد، فضلاً عن استمرار وضع الأزمة بكل أشكالها والتي اتخذت شكل خلافات بينية، سنّي- شيعي، عربي- كردي، كردي- تركماني، وبكل ما له تداعيات أمنية على الوضع العراقي.

فمن **ناحية**، لا يوجد احترام لقواعد العملية السياسيّة على النحو الذي أقره الدستور والقانون، فلم يعدّ تقاسم المناصب السياسيّة مرتبطاً بنتيجة الانتخابات بقدر ارتباطه بضرورة وجود «ممثل» عن الطائفة أو الجماعة العرقية. وقد جاء في مذكرات الحاكم المدني في العراق بول بريمر: «الانقسامات العرقية التي سيطرت على الساسة العراقيين، كانت أقل وضوحاً بين العراقيين العاديين»[1]، وهذا يعني أن مشروع المحاصصة الطائفية هو مشروع نخبوي تفرضه النخبة السياسيّة، التي نشطت في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين. كما أن الممارسة العملية تكشف أيضاً عن أن العراقيين لا يقبلون الخروج عن هذه المحاصصة استناداً إلى نتائج الانتخابات. فعلى سبيل المثال، لم يتمّ الاعتراف بحقيقة فوز قائمة أياد علاوي بالأغلبية في انتخابات آذار(مارس) 2010. كما أن عدم احترام قواعد اللعبة كان مسؤولاً عن أزمة تشكيل الحكومة بعد تلك الانتخابات، وهي الأزمة التي نتجت بداية من عدم اتفاق القوى السياسيّة على تفسير المادة 76 من الدستور العراقي لعام 2005 التي تحدّد من له حق تشكيل الحكومة العراقيّة، هل هو من حصل على أكبر عدد من الأصوات (قائمة أياد علاوي) أم من شكل الكتلة الأكبر (قائمة المالكي)[2].

كما لم يعدّ هناك أي التزام من جانب القوى السياسيّة المشكلة للحكومة بأي اتفاق مع القوى السياسيّة الأخرى، مع تبرير ذلك ببعض مواد الدستور التي يتمّ انتقائها لذلك الغرض، إذْ عطّل السيد نوري المالكي تشكيل المجلس الوطني للسياسات، الذي تمّ الاتفاق عليه في11 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، والذي جرى بموجبه التوصل إلى حلّ الأزمة تشكيل الحكومة، استناداً إلى كونه غير دستوري، وهذا يطرح سؤال حول سبب القبول بالاتفاق ابتداءً، برغم احتوائه على بنود لا تتفق مع الدستور.

(1) بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، (دار الكتاب العربي/بيروت، 2006)، 375.

(2) ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (396)، (مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت)، شباط 2012، ص68.

ومن ناحية أخرى، شهدت الفترة المصاحبة لاكتمال الانسحاب الأمريكي من العراق، تزايد المطالبة بالتحول إلى أقاليم من قبل محافظات مثل صلاح الدين والأنبار وديالى، وربما يكون هذا التحرك رد فعل على سياسات السيد المالكي أيضاً[1]. وقد ظلت فكرة فيدرالية الدولة العراقيّة وتحوّل المحافظات إلى أقاليم، استناداً إلى المادة 115 من الدستور العراقي، من القضايا الشائكة التي توقع كثيرون أنها قد تفجر العراق، لا سيما أنها مرتبطة بصراع كامن حول النفط[2]، فثروات العراق النفطية تتركز في المحافظات الشمالية بنسبة 20 %، وفي المحافظات الجنوبية بنسبة 80 %، وهو ما يترك الوسط فقيراً نفطياً.

الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة، ومنذ احتلالها العراق عام 2003، تطرح مشاريع لتقسيم العراق على أسس مختلفة، لا يهمّ لديها إن كانت طائفية أو قومية أو عرقية. إذْ تتفق معظم آراء صناع الرأي والقرار الأمريكي على أن العودة لنظام مركزي كما كان وضع العراق قبل الاحتلال الأمريكي أمر لا يمكن حدوثه أو القبول به لأسباب عديدة، ولذلك فهم يطرحون صيغ عديدة لشكل الدولة أو النظام السياسي يتراوح ما بين الكونفدرالية إلى الفيدرالية إلى التقسيم على أُسس ولايات ثلاث شمالية ووسطى وجنوبية.

وقد أشارت دراسات متخصصة بتقسيم العراق والتي قامت بها مراكز البحوث الأمريكيّة المستقلة أو المرتبطة بجهات معيّنة إلى أن مستقبل العراق يجب إلا يخرج عن التقسيم، وما اختلف عندهم هو فقط شكل التقسيم، البعض ارتأى النظام الفيدرالي بإضعاف السلطة المركزية إلى أبعد حد وتقوية سلطة الأقاليم، والبعض الآخر تحدّث عن شكل كونفدرالي، والآخر فضل الاختراق الناعم للسياسيين العراقيين على أمل موافقتهم يوماً على التقسيم الناعم للعراق. وعندما طرح جوزيف بايدن فكرته لتقسيم العراق على ثلاثة أقسام على أساس القومية والمذهب، فإنه والمحلّلين الأمريكان عَنَوا واحداً من شيئين: أما أنهم غير عارفين بالتداخلات في المجتمع العراقي وتصوّروا أنه من السهولة الفصل على أساس المذهب والقومية وهو أمر غير دقيق بالمرّة وله تداعيات خطيرة، أو أنهم عارفون تماماً ما يمكن أن

(1) Emma Sky and Harith al-Qarawee, Iraqi Sunnistan?:Why Separatism Could Rip the CountryApart—Again, Foreign Affairs, January 23, 2013, at: https://www.foreignaffairs.com.

(2) ابتسام محمد عبد، الفيدرالية وإشكالية العلاقة بين المركز والإقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (51)، (كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد)، 2016، ص160.

يؤول إليه هكذا تقسيم وما يجرّه من مخاطر على العراق، لا سيّما أنهم ميّالون إلى جرّ العراق لتلك المخاطر لأجل إضعافه. ومن ثمّ في كلتا الحالتين، فإن إن أي تقسيم على أساس مذهبي أو قومي لن يخرج العراق إلى بر الأمان، بل سينشأ إمارات الطوائف التي ستبقى متحاربة ومتصارعة زمناً طويلاً[1].

لقد هندس الاحتلال قبل مغادرته العراق وبموافقة القوى السياسيّة الحاكمة، من حيث تعلم أو لا تعلم، نظاماً سياسياً يبقي العراق منقسماً على نفسه سياسياً واجتماعياً ودينياً وطائفياً وعرقياً ومناطقياً وهو أمر سيبقى لوقت طويل قادم، وليس في الأفق ما يشير إلى وجود رغبة حقيقية لتغييره.

2. التحدّي الأمني: أثار الانسحاب الأمريكي من العراق وجهتي نظر على المستوى الأمني، **أولهما** تقول إن الوضع الأمني تأزم أكثر من ذي قبل، لان الثقل الذي كان للقوات الأمريكيّة في مساندة القوات العراقيّة قد أُزيل، ومن ثمّ فإن مهمّة القوات الأمنيّة العراقيّة باتت صعبة ومربكة، ما يعطي مجالاً أكبر للجماعات الإرهابيّة والعصابات المسلحة لكي تتحرك بمساحة أوسع وبشكل أكثر حرية. في حين ترى وجهة النظر **الثانية** أن بقاء القوات الأمريكيّة في العراق هو العامل المؤثر في عدم قدرة القوات الأمنيّة العراقيّة على مسك زمام الأمور، وإثبات قدرتها على إدارة الملف الأمني في عموم البلاد، وأن من كان يؤثر في عملها هو التدخل من قبل القوات الأمريكيّة، الأمر الذي أربك عمل القوات الأمنيّة العراقيّة، ولم يعطها الفسحة الكاملة في إظهار مقدرتها على مجابهة الأمور.

ومهما كانت المبررات، فالذي لا شك فيه أن الانكشاف والفراغ الأمني الذي تتركه القوات الأمريكيّة سيعطي الجماعات الإرهابيّة والجماعات المسلحة مزيداً من الحرية، هذا من جانب. ومن جانب آخر، ثمّة تخوف كبير لدى الحكومة العراقيّة من وجود مخططات إقليمية لدعم جهات داخل العراق للقيام بأعمال إرهابية، قد تصل إلى مستوى الانقلابات العسكريّة والحكومية والتصفيات الجسديّة[2].

(1) أحمد فاضل وعامر هاشم عواد، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري، مجلة دراسات دولية، (كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد)، العدد (52)، 2012، ص95.

(2) أحمد السيد تركي، المصدر السابق، ص148.

لا شك في أن الملف الأمني يشكّل هاجساً مرعباً للعراقيين، لا سيّما أن المنظومة الأمنيّة آنذاك كانت تعاني من وهن شديد نتيجة لعوامل مجتمعة أبرزها[1]:

- عدم توفر الخبرة الكافية لمنتسبيها، مع عدم تجهيز هذه القوات بالقدرة الماديّة والمعنويّة لمواجهة التحديات والتهديدات.
- تمّ استبعاد الكثير من العناصر الكفوءة لأسباب واهية، وتمّ دمج مجاميع في قوات الأمن على أسس غير مدروسة.
- ضعف الجانب الاستخبارات.
- كما هو معلوم أن الأمن بات الآن صناعة حقيقية، ويمرّ في العادة بمرحلتين: الأولى: مرحلة صنع الأمن، ويتمّ فيها بناء الأمن كمنظومة شاملة سياسيّة وعسكريّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة حفظ الأمن. والواقع أن العراق كان في ذلك الوقت لا يزال يمرّ بمرحلة صناعة الأمن.

وقد عدّ ارتفاع منحنى العنف خلال الفترة الانتقالية لنقل السلطات والمسؤوليات الأمنيّة من القوات الأمريكيّة للقوات العراقيّة، مؤشراً خطيراً على هشاشة الوضع الأمني آنذاك، فخلال الفترة نيسان/ابريل 2010- آب/أغسطس 2010، عاد العنف بقوة في الموصل وبغداد وسامراء وكركوك والفلوجة وبعقوبة. وخلال الفترة تموز/يوليو 2011 – 18 كانون الأول/ديسمبر 2011، حين تمّ انهاء المهمات القتالية للقوات الأمريكيّة، زادت وتيرة العنف في بغداد والموصل والفلوجة، وارتفعت معدلات القتل خلال الفترة 18-27 كانون الأول/ديسمبر 2011 بصورة غير مسبوقة، فكانت عالية جداً في بغداد والموصل وبعقوبة وكركوك، وبلغ متوسط عدد الهجمات في بغداد وحدها (9) هجمات في اليوم. ويقدر معهد واتسون للشؤون الدوليّة إلى أن هناك ما يقرب بين (184382) و(207156) مدنياً عراقياً لقوا حتفهم بسبب أعمال عنف مباشرة مرتبطة بالحرب منذ وقت الغزو 2003 وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2019[2].

واستناداً إلى تقرير المحقّق العام الخاص بإعادة البناء إلى العراق، والمقدّم إلى الكونجرس

(1) باسل حسين، الانسحاب الأمريكي من العراق- نتائجه وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، 2010/8/29، متاح: http//www.aljazeera.net.

(2) Iraqi Civilians, The Watson Institute for International and Public Affairs, June 2021, At: https://watson.brown.edu.

في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2011، فإن القوات الأمريكيّة قدمت إلى القوات العراقيّة الدعم اللوجستي والجوي والمعلوماتي والاستطلاعي، في إثناء قيام تلك القوات بأية عملية مداهمة، أو في حال انخراطها في أية مواجهات مع الجماعات المسلحة، ولم يجر بناء هذه القدرات إلى حين اكتمال الانسحاب في نهاية عام 2011، وأكد التقرير أن تطوير هذه القدرات يستغرق سنوات عدة، وأكد أيضاً تواضع كفاءة القوات العراقيّة، سواء قوات الجيش أو قوات الشرطة، خاصة في مجال حماية البنى التحتية والحدود، ومكافحة الإرهاب[1].

هذه الحقائق تفسّر عدم وجود ثقة كاملة لدى السياسيين العراقيين، ولدى القيادات الميدانية الأمريكيّة والعراقيّة في جاهزية القوات العراقيّة لتأمين نفسها بعد انسحاب كامل القوات الأمريكيّة، وفي ضوء ذلك، يمكن أن نفهم حديث وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس عن احتمال «حدوث انهيار تام للقوات العراقيّة يستدعي تدخلاً من القوات الأمريكيّة»، وحديث مسؤولين في الجيش الأمريكي عن وجود «عمليات مشتركة» مع قوات الأمن العراقيّة في المواقف «الحرجة» وإمكانية دعم القوات العراقيّة في مجال التغطية الجوية باستخدام طائرات هليكوبتر عسكريّة ومقاتلات وطائرات من دون طيار[2]، ولعلّ هذا هو سبب الانقسام في الحكومة العراقيّة حول التمّديد لوجود القوات الأمريكيّة إلى ما بعد العام 2011، وحول إبرام اتفاق منفصل خاص بالمدربين الأمريكيين.

أمّا التحديات التي شكّلها الانسحاب الأمريكي من العراق على **المستوى الخارجي:** فتتمثل في أن انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق أتاح فرصة لبعض دول الجوار الإقليمي لتزيد من حجم نفوذها في العراق ومحاولة ملء هذا الفراغ واستثماره بعيداً عن مصالح الدولة العراقيّة ومن تلك الدول إيران وتركيا.

لقد أصبح العراق بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكيّة المقاتلة في نهاية 2011 التي شكلت عازلاً بين قوتين إقليميتين هما تركيا وإيران ساحة مواجهة بينهما، وغالباً ما يرتبط الحديث عن هذه المواجهة باختلاف الخيار السياسي لكل منهما في العراق، والذي اتضح خلال انتخابات 2010، إذْ راهنت تركيا على القائمة العراقيّة التي يتزعمها أياد علاوي في

(1) «Special Inspector General for Iraq Reconstruction,» Quarterly Report to U.S. Congress (30 October 2011), pp.5456-.

(2) «Measuring Stability and Security in Iraq,» Report to the American Congress (Mar 2010), p.47.

مواجهة قائمة دولة القانون التي يتزعمها المالكي، في محاولة منها لتقليص النفوذ الإيراني، من خلال دعم وصول نخبة أقل تناغماً مع إيران، ومع نجاح إيران في ضمان تمديد ولاية المالكي الثانية، تراجعت فرص تمدد تركيا اقتصادياً في بغداد وغيرها من المدن التي تتبع الحكومة المركزية في بغداد، وذلك مقابل تزايد استثماراتها في كردستان.

لا شك في أن المشهد العراقي، بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، لم يكن باعثًا على التفاؤل، فالنظام الذي تركه الاحتلال بعد انسحابه مبني على انقسامات داخلية عرقية وطائفية عميقة، مع غياب الديمقراطية الحقيقية. ومع استمرار تدخل جيران العراق، كل ذلك قوض عملية الاستقرار في العراق. وأصبح العراق على شفا انهيار ما بين المركزية المطلقة للسلطة وما بين خطر حرب أهلية قد تقود إلى التقسيم.

ثامناً: الدور الأمريكي بعد العام 2014

شملت المفاجأة التي فجرها تنظيم «داعش» في حزيران/يونيو 2014، بالتمّدد من سوريا إلى العراق والسيطرة على مساحات شاسعة في شمال العراق وغربه، واحتلال مدناً كبيرة مثل الموصل، ونزوح آلاف الأسر منها وصلت، بحسب تقديرات، أكثر من (846) ألف شخص منها[1]. وعلى الرغم من أن الضربات الجوية الأمريكيّة استطاعت أن تحدّ من تقدّم قوات «داعش» على الأرض، وأفقدتها كثيراً من عنصر المبادرة، فإنها لم تكن معنيّة بالقضاء عليها وهزيمتها كلياً، وبدا أن أوباما مرتاحاً إلى هذه المقاربة لتجنب تورط عسكري أميركي بريء جديد، وهو المبدأ الذي أمن به وساهم في وصوله إلى الرئاسة[2].

ولم يدفع ارتكاب تنظيم «داعش» للعديد من المجازر على الأراضي العراقيّة والسورية، الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها للتحرك الجاد للبحث عن سبيل لمواجهته، إلا أن قيام هذا التنظيم بإعدام صحفيين وعمال إغاثة أميركيين وغربيين، إلى خضوع أوباما لضغوط أميركية غير مسبوقة، سياسياً ثمّ شعبيا[3]. فقد تحول الرأي العام الأميركي هذه المرة لمصلحة

(1) Gengiz Yar, The Iraqis Who Fled Mosul, Foreign Policy, September_ October 2017, p.5.

(2) أسامة أبو ارشيد، هل تنساق الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب برية جديدة في الشرق الأوسط، سلسلة تحليل سياسات، (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات/الدوحة)، 2014، ص5.

(3) محمد سعد ابو عامود، الخيارات الصعبة: مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية/القاهرة)، العدد (199)، 2015، ص74.

فعل عسكري، رداً على قتل الصحفيين والموظفين الإغاثيين، ووجد أوباما المتردد نفسه مضطراً إلى تحديد استراتيجية لمحاربة داعش، وهو الذي كان قد قال قبل أسابيع قليلة من ذلك أن إدارته لا تمّلك استراتيجية لمحاربته، بل وصل به الأمر إلى أن يستهزئ به وبقدراته، مشبهاً إيّاه بفريق «كرة سلة من الهواة»، ولكنّه أهمل ذلك كله في خطابه الذي وجهه إلى الشعب الأمريكي، يوم 10 أيلول/سبتمبر 2014، وأعلن استراتيجية للحرب على تنظيم «داعش»[1].

ولكن هذه الاستجابة جاءت في سياق «مبدأ اوباما»[2]، ابتداءً مع إعلان الرئيس أوباما في7 آب/أغسطس 2014، وأمره بتوجيه ضربات جوية «محدودة» لمقاتلي التنظيم وبإلقاء

(1) Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, The Atlantic, April 2016, p 17. And see also: Derek Chollet, Op. Cit., p. 49.

(2) يسعى كل رئيس أمريكي لتبني مبدأ أو فكرة أساسية تنطلق منها سياسته الخارجية، ويسجلها التاريخ باسمه. وقد تجنّب الرئيس أوباما الحديث بشكل مباشر عن مبدئه في السياسة الخارجية طيلة أغلب سنوات رئاسته في البيت الابيض، ولكنّه قرر في العام 2015 أن يضع حدا للاجتهادات بخصوص ذلك، وأعلن صراحة في حواره مع الصحفي الأمريكي توماس فريدمان في العام 2015، أن مبدأه يتلخص في العبارة التالية: «الارتباط» (أو الانخراط) (Engagement) مع الحفاظ على القدرات الأخرى». الارتباط هنا يعني الدبلوماسية، أي أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية للأداة الدبلوماسية في التعامل مع الدول الأخرى وخاصة خصومها، مع الاحتفاظ بحق استخدام الأدوات الأخرى الاقتصادية والعسكرية في حالة فشل الخيار الدبلوماسي. يرتبط مبدأ أوباما بشكل أساس بمنطقة الشرق الأوسط والإعلان عنه توافق مع توصل مجموعة «5+1»، وعلى رأسها الولايات المتحدة لاتفاق أولي مع إيران بخصوص برنامجها النووي، ولكن مبدأ أوباما، في الواقع يتجاوز، موضوع التقارب مع إيران، ويتبنى رؤية أكبر للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط. وهذه الرؤية تقوم على محورين أساسيين:

المحور الأول: هو تخفيض التواجد والارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط ويرتبط ذلك بتجربة التدخل الفاشل في العراق، والتي جعلت الرأي العام الأمريكي حذراً من التورط مرة أخرى في مشاكل المنطقة، والتزام الرئيس الأمريكي بعدم الدخول في حروب جديدة، وإن لزم الأمر فإن دور الولايات المتحدة يكون داعمًا ومسانداً لتلك الدول عن طريق الاستشارة والتدريب والتسليح، كما يرتبط أيضاً بالانخفاض الكبير في حجم اعتماد الولايات المتحدة على واردات البترول من الشرق الأوسط، والتوجه نحو القارة الآسيوية التي يجب أن تحتل الأولوية الإستراتيجية بالنسبة لها، ومواجهة تصاعد النفوذ الصيني بها.

المحور الثاني: يتمثل هذا المحور في إنشاء نظام لتوازن القوى بالمنطقة، فعلى الرغم من سعي الولايات المتحدة لتخفيض تواجدها بالشرق الأوسط، إلا أنها تتخوف، في الوقت نفسه، من أن هذا الأمر قد يترتب عليه فراغ قد تملأه قوى معادية لها، أو قد يؤثر في تدفق النفط من المنطقة، ويؤدي إلى ارتفاع السعر العالمي لهذه المنتج، وما له من آثار سلبية في الاقتصاديات الرأسمالية ومنها الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن ان حلفاء الولايات المتحدة في أوربا وآسيا مازالوا في حاجة لبترول هذه المنطقة.

مساعدات على النازحين من المناطق التي هاجمها داعش، خصوصاً الأقليات الدينيّة «كالأيزيديين» الذين عدّهم التنظيم جماعة مشركة يحلّ له قتل أبنائها وسبي بناتها. وأضاف أوباما في إعلانه: «أنني كقائد عام للقوات المسلحة لن اسمح بجر الولايات المتحدة إلى حربٍ اَخرى في العراق». ويبرز هذا التصريح غلبة منطق ردة الفعل على منطق المبادرة في تلك الاستجابة، ومحاولة أوباما تأكيد أن أي جهد عسكري يجب أن يحصل بما لا يتناقض مع الخطوط العامة لمبدئه.

وقد تدرج موقف إدارة الرئيس أوباما في التعامل مع الأزمة العراقيّة ومواجهة صعود تنظيم «داعش» عبر ثلاث مراحل[1]:

المرحلة الأولى: ركزت إدارة أوباما خلال هذه المرحلة بشكل أكبر على الخيار السياسي والتعامل مع الأسباب التي أدت إلى صعود التنظيم على الساحة العراقيّة، وفي الوقت نفسه، كان الخيار العسكري مطروحاً كإحدى أدوات التعامل مع الموقف، ولكن بشكل محدود من خلال شنّ هجمات بطائرات من دون طيار أو مقاتلات عسكريّة إذا اقتضى الأمر. أمّا التحركات الفعلية التي قامت بها إدارة أوباما خلال هذه المرحلة، فشملت عدداً من الإجراءات تتمثل بالآتي:

1. الدعوة إلى أن تكون العملية السياسيّة في العراق شاملة وذلك من خلال ممارسة الضغوط على رئيس الوزراء، آنذاك، نوري المالكي لإحداث توافق وطني وتغير سياسة الإقصاء والتهميش التي انتهجها المالكي ضد الأطراف السياسيّة العراقيّة. لكن تلك الدعوات لم تلقَ استجابة من المالكي الذي ظل مستنداً إلى الدعم الإيراني القوي. وفي ضوء تطور الأوضاع على الأرض وزيادة خطورة وتهديدات تنظيم «داعش» على مصالح الولايات المتحدة الأمريكيّة، وصلت إدارة أوباما إلى قناعة أن حكومة نوري المالكي لن تكون قادرة على اتباع سياسة توافق وطني، لذا فقد أيدت تشكيل حكومة جديدة، وتمّ بالفعل تكليف حيدر العبادي بتولي تشكيل الوزارة الجديدة[2].

(1) حسام ابراهيم، أبعاد تغيير الموقف الأمريكي تجاه الوضع في العراق والتحرك لمواجهة داعش، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (64)، (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط/القاهرة)، 2014، ص107.

(2) حارث حسن، السياسة الأميركية تجاه تنظيم «داعش»، مجلة سياسات عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/الدوحة)، العدد (16)، 2015، ص40.

2. تقديم دعم ومساندة عسكريّة للعراق عبر التحرك لإرسال مستشارين عسكريين، إذْ كان العدد المقدر لهم في البداية 300 خبير ومستشار عسكري، زاد بعد ذلك حتى وصل إلى 1000، وتمّ انشاء قيادة عمليات مشتركة مع الجانب العراقي، بغرض جمع المعلومات الاستخباراتية وتقديم المساعدة للجيش العراقي من خلال تحديد الأهداف التي سوف يتمّ استهدافها في حال القيام بهجمات باستخدام الطائرات من دون طيار، لكن خلال هذه المرحلة لم يحدث القيام فعلياً بهجمات، واقتصر الأمر على قيام الطائرات من دون طيار بطلعات استكشافية لجمع المعلومات[1].

المرحلة الثانية: تمثلت التطورات المرتبطة بهذه المرحلة بتجاوز تنظيم داعش الخطوط الحمراء من خلال قيامه بشن هجمات استهدفت الطائفة الايزيدية وتهجيرها إلى جبار سنجار، واتباعه سياسة تهجير قسري بحقهم، وسيطرته على سد الموصل الإستراتيجي، واقترابه من استهداف أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق. وشملت التحركات الفعلية التي قامت بها إدارة أوباما خلال هذه المرحلة عددا من الإجراءات:

1. العمليات العسكريّة الاغاثية: أصدر الرئيس أوباما قرار بالقيام بضربات جوية باستخدام المقاتلات والطائرات من دون طيار ومقاتلات عسكريّة، وإرسال فريق من المستشارين والخبراء العسكريين إلى أربيل بلغ عددهم (130)، جزء منهم ذهب إلى سنجار لتقييم الوضع وتقديم المساعدات للنازحين، وجزء آخر تواجد في مركز العمليات العسكريّة المشتركة في أربيل. كانت مهمّة الخبراء العسكريين تتركز في تقييم قدرات قوات «البيشمركة» الكردية وتحديد الدعم لها. وعلى مستوى المساعدات الإنسانيّة، ألقت المقاتلات الأمريكيّة (140000) وجبة غذائية و(35000) جالون مياه إلى الأيزيديين الذين تمّ تهجيرهم على جبل سنجار. كما تمّ وضع البنتاجون خطط طوارئ لإجلاء النازحين في حال تطور الموقف[2].

2. حصول تحول في السياسة الأمريكيّة المتعلقة بتسليح القوات الكردية، والتي كانت تتبعها الإدارة الأمريكيّة في السابق، حيث كانت الإدارة الأمريكيّة تركز في السابق على بيع أسلحة ومعدات عسكريّة للحكومة المركزية في بغداد وهذه الأخيرة وفق الاتفاقيات المبرمة

(1) صباح عبد الرزاق كبة، سياسة الرئيس باراك أوباما الخارجية تجاه العراق، (دار الأحمدي للطباعة الفنية، بغداد، 2015(، ص77-79.

(2) حسام ابراهيم، المصدر السابق، ص108.

تقدّم جزءاً منها لحكومة أربيل، لكن حكومة المالكي في بغداد رفضت تسليم أربيل أي أسلحة، ومع تطور الأحداث المرتبطة بتقدّم «داعش» على الأرض، أعلنت إدارة أوباما أن واشنطن سوف تقدّم أسلحة لأربيل والتي ساهمت إلى حد كبير بصد تقدّم «داعش» نحو أربيل[1].

المرحلة الثالثة: خلال المرحلتين الأولى والثانية، ارتكز موقف إدارة أوباما على التعامل مع تطورات الموقف على الأرض، وكان أشبه برد فعل على تحركات تنظيم «داعش»، دون تطوير استراتيجية محددة للقضاء على التنظيم أو محاولة تحجيم خطره، وفي ظل محدودية النجاح الذي تحقق خلال المرحلتين، وقدرة التنظيم فعلياً على تطوير ذاته وتجنيد عناصر ومقاتلين جدد من دول أخرى، ووجود تقارير استخباراتية جمعتها أجهزة ووكالات أميركية وغربية، تقول بان التنظيم يعتزم القيام بعمليات إرهابية خارج العراق وسوريا، فرضت تطورات الموقف على إدارة الرئيس أوباما التحرك نحو وضع استراتيجية شاملة للتعامل مع تنظيم «داعش»، لا تتعلق بتوجيه ضربات للتنظيم في شرق العراق، وإنما وضع خطط لتوجيه ضربات للتنظيم في معاقله في سوريا وشمال العراق.

وقد اشتملت تلك الاستراتيجيّة على شقّين: شق عسكري وشق دبلوماسي سياسي[2].

1. **الشق العسكري**: تمثل في المحاور التالية:

أ. إقامة تحالف عسكري دولي وإقليمي لغرض مواجهة تنظيم «داعش»، بقيادة الولايات المتحدة، يضمّ أكثر من عشرين دولة، ومن أبرز الاجتماعات التي عقدتها دول التحالف كان اجتماع جدة يوم 11 أيلول/سبتمبر 2014 على مستوى وزراء الخارجيّة، إذْ اتفقت الولايات المتحدة والسعودية ومصر والعراق والأردن ولبنان وقطر والكويت والبحرين والإمارات وسلطنة عُمان على محاربة تنظيم الدولة[3]. وتضمنت هذه الخطة ضربات جوية ضد التنظيم، وذلك بالعمل والتنسيق مع الحكومة العراقيّة، وقد بدأت العمليات العسكريّة يوم الثلاثاء 23

(1) ريناد منصور، كيف ساعد الأكراد في إعادة الولايات المتحدة إلى العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط: متاح على الرابط: http://carnegie-mec.org.

(2) محمد عبد العال عيسى، الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على «داعش» وحدود الفاعلية، مجلة السياسة الدولية، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية/القاهرة)، العدد(305)، 2016، ص78_79.

(3) محمد السعيد ادريس، الحرب على طالبان العرب «داعش» وخرائط التحالفات المحتملة، مجلة افاق سياسية، العدد(11)، (المركز العربي للبحوث والدراسات/القاهرة)، 2014، ص59.

أيلول/سبتمبر 2014 ضد التنظيم، حين قامت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبدعم من بعض الدول العربية، بأول هجمات جوية في سوريا والعراق.

ب. محاولة إلحاق أكبر ضرر ممكن بتنظيم «داعش» وتقويض قدراته التنظيمية والعسكريّة والماليّة. من خلال زيادة وتيرة تسليح القوات البرية الحليفة، وتدريبها، وإسنادها، مثل الجيش العراقي، وقوات البيشمركة الكردية، وبعض قوى المعارضة المعتدلة السورية. وزيادة الاعتمّاد على التدخل العسكري المحدود الذي يقوم على الضربات الجوية، والنشاط الاستخباري، والعمليات الخاصة المحدودة، وتجنب التدخل البري الواسع[1].

ج. المرونة في التحركات والتحالف لمواجهة تنظيم «داعش»، هذه المرونة تتعلق في جانب كبير منها بالموقف من إيران، ومأزق التعامل مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد. فمن ناحية بات هناك تقارب وتنسيق واضح بين واشنطن وطهران في مواجهة تنظيم «داعش»، فأمام هذا الوضع المعقد الذي فرضه تنظيم «داعش» وجدت إدارة أوباما نفسها مضطرة إلى القبول بتحالف «ضمني» مع إيران على أرض العراق[2]. ومن ناحية أخرى، تطلب القيام بغارات وهجمات عسكريّة من طائرات من دون طيار ومقاتلات عسكريّة التنسيق مع الجانب السوري، وقد أشارت تقارير صحفية أميركية إلى أن إدارة أوباما قدمت معلومات إلى نظام الأسد عن قواعد وتحركات التنظيم في الأراضي السورية عبر طرف ثالث[3].

2. الشق الدبلوماسي والسياسي: تمثل في المحاور التالية:

أ. تبنت إدارة أوباما عدداً من قرارات مجلس الامن الدولي، ومن ضمنها القرار (2170) الذي صدر في آب/أغسطس 2014، والقرار (2178) في أيلول (أغسطس) 2014، لجعل العقوبات الدوليّة أكثر رصانة، وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب والأموال لتنظيم «داعش» وجبهة النصرة التي تنشط في سوريا بوصفها فرعاً من تنظيم «القاعدة»[4].

(1) تقدير موقف» حسابات واشنطن في معركة الموصل»، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ الدوحة)، 2016، ص2_4.

(2) ليليان أميل كامل، الإدراك كمصدر للسياسة الخارجية: دراسة في أثر إدراك أوباما على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016)، ص184.

(3) حسام ابراهيم، المصدر السابق، ص110.

(4) حارث حسن، المصدر السابق، ص37.

ب. عقدت إدارة أوباما في شباط/فبراير 2015 قمة عالمية لمواجهة التطرف، استهدفت جلب زعماء محليين ودوليين لمناقشة سبل مواجهة الايديولوجيات المتطرفة والقائمة على الكراهية التي تؤدي إلى نشر التطرف وتعبئة المتطرفين وإلى الممارسات العنيفة. وسعت الحكومة الأمريكيّة إلى الدخول في ائتلاف دولي وإقليمي يعكس مفهوم أوباما عن أولوية العمل الجماعي وضرورة ان يتحمل الشركاء مسؤولياتهم[1].

ج. قادة إدارة أوباما حملة دبلوماسية استهدفت العمل مع القادة العراقيين ودول أخرى في المنطقة من أجل المساهمة في استقرار العراق، وقد أمر أوباما وزير خارجيته، آنذاك، جون كيري التوجه إلى أوربا والشرق الأوسط من أجل عقد اجتماعات مع عدد من قادة دولها الحليفة لأميركا بغية التشاور معهم بشأن الوضع في العراق. وبيّن أوباما بانه يتوجب على جيران العراق احترام وحدة أراضيه باعتبار أن كل الدول المجاورة للعراق لديها مصالح حيوية في التأكيد على عدم جر العراق إلى حرب أهلية وأن لا يصبح ملاذاً آمناً للإرهابيين[2]. لكن هذا الجهد أعاقته حقيقة عدم اتفاق دول المنطقة الرئيسة على خيار موحد للخروج من الصراع في العراق وسوريا، وهو الصراع الذي خلق الظروف لصعود تنظيم «داعش».

يمكن القول، إذا كانت إدارة بوش مسؤولة بشكل مباشر عن الوضع المأساوي في العراق، فإن إدارة أوباما ليست معفية عن تحمل المسؤولية، وهي التي ما فتئت تراقب بسلبية الوضع هناك. لقد أعطت إدارة أوباما لقضية «الخروج من العراق» الأسبقية والأولوية على غيرها من القضايا، غير مهتمّة بتصحيح الأوضاع الداخليّة في العراق، وحتى بعد انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق، لم يحدث استقرار للبلاد، بل انتشرت المنظمات الإرهابيّة وعلى رأسها داعش، وبدا أوباما عاجزاً أمام الرأي العام الأمريكي في حلّ المشكلة العراقيّة مختزل الموضوع العراقي في مجرد الحرب على الإرهاب، ومن ثمّ، غادر أوباما منصبه من دون حسم نهائي للحرب ضد تنظيم «داعش»، الذي شهد صعوداً كبيراً خلال فترة حكمه، والتي يرى منتقدو سياساته أن شوكة التنظيم المسلح لم تقوَ إلا بعد مغادرة القوات الأمريكيّة للعراق، وهو في اعتقادهم مؤشر آخر على تضاؤل نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة[3].

(1) محمد عبد العال عيسى، المصدر السابق، ص79.

(2) صباح عبد الرزاق كبة، المصدر السابق، ص78.

(3) Michael Nelson, Barack Obama: Foreign Affairs, The Miller Center, At: https://millercenter.org/president/obama/foreign-affairs

تاسعاً: الجدلية حول بقاء القوات الأمريكيّة وقواعدها في العراق

في عام 2011، أعلن الرئيس باراك أوباما انسحاب القوات العسكريّة الأمريكيّة من العراق، وفاءً بوعده في حملته الانتخابية بإنهاء حرب العراق التي بدأها الرئيس جورج بوش الأبن في 2003، ولكن بعد ثلاث سنوات فقط من ذلك الانسحاب، عادت القوات الأمريكيّة إلى العراق مرة ثانية، استجابة للتقدّم السريع الذي حققه تنظيم «داعش»، على رأس تحالف دولي والذي سمّي بـ «قوة المهام المشتركة» ولدعم القوات العراقيّة، بما في ذلك القوات الكردية، ولعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في تحرير الأراضي العراقيّة من تنظيم «داعش».

بحلول عام 2017، لم يعد تنظيم «داعش» يسيطر على الأراضي العراقيّة، واستطاعت القوات العراقيّة بكامل صنوفها وبدعم من قوة المهام المشتركة من تحرير المواصل آخر معقل للتنظيم. ومنذ العام 2017، احتفظت الولايات المتحدة بوجود عسكري محدود في العراق لتدريب وتقديم المشورة ودعم القوات العراقيّة في مهامها لملاحقة فلول وخلايا ذلك التنظيم. وعلى الرغم من أن تنظيم «داعش» لم يعد يسيطر على الأراضي العراقيّة، بيد انه أظهر قدرته على الظهور مرة أخرى عبر تنفيذ هجمات ضد القوات الأمنيّة العراقيّة، ومن ثمّ، أظهرت الحكومة العراقيّة الرغبة في استمّرار وجود دعم عسكري أمريكي محدود ومتواصل في العراق، لكن بعض الجهات السياسيّة الفاعلة في الداخل العراقي، لا سيما تلك التي تربطها علاقات وثيقة مع ظهران، عارضت أي وجود عسكري أمريكي هناك بعد انحسار تهديد «داعش»، داعية الولايات المتحدة إلى مغادرة العراق أو طردها منه.

عاشراً: الأساس القانوني لوجود القوات الأمريكيّة

بالمقارنة بحالة غزو العراق عام 2003، فإن العمليات العسكريّة الأمريكيّة في العراق ضد «داعش» لها أساس قانوني، فقد كان موافقة الحكومة العراقيّة حجر الأساس القانوني لتلك العمليات. فضلاً عن دعم مجلس الأمن الدولي بموجب قرار رقم (2249) لعام 2015، والذي دعا الدول إلى «اتخاذ جميع التدابير اللازمة» لمنع وقمع الأعمال الإرهابيّة التي يرتكبها تنظيم «داعش». ومن ثمّ، وأصبحنا أمام أهداف تتعلق بالمجتمّع الدولي كله، وليس العراق فحسب، بل إن العراق قد أصبح طرفاً في هذا التحالف من دون أن يكون له القدرة على رفض شروطه، بسبب الوضع الصعب الذي كان يمرّ به، وحاجته الملحة إلى المساعدة الدوليّة لمواجهة خطر «داعش»[1].

(1) جدل الانسحاب الأمريكي من العراق بين الشعارات والاحتياجات، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020، متاحhttps://www.dohainstitute.org.

بناءً عليه، فإن العمليات التي أطلقتها الولايات المتحدة كانت تتمّ بدعوة من الحكومة العراقيّة، فقد عمل المسؤولون الحكوميون العراقيون والأمريكيون لعدة أشهر في مفاوضات مغلقة من أجل إرساء ذلك الاتفاق. ففي 25 حزيران/يونيو 2014، أرسل وزير الخارجيّة العراقي الأسبق هوشيار زيباري، آنذاك، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي جاء فيها «طلبنا في السابق مساعدة المجتمّع الدولي. وبينما نشعر بالامتنان لما تمّ انجازه حتى الآن، إلا أنه لم يكن كافياً. لذلك ندعو إلى الاعتراف بالتهديد الخطير الذي يواجه بلدنا والنظام الدولي... نحن بحاجة لدعمكم لهزيمة داعش وحماية أراضينا وشعبنا... الخ)، ثمّ في 20 أيلول/سبتمبر 2014، أرسل إبراهيم الجعفري (وزير الخارجيّة الجديد آنذاك) رسالة أخرى إلى الولايات المتحدة وأعرب عن امتنانه للمساعدة العسكريّة التي قدمتها للعراق. واستطردت الرسالة: «أبرم العراق والولايات المتحدة اتفاقية إطار عمل استراتيجية، وستساعد هذه الاتفاقية على جعل هذه المساعدة أكثر فعالية وتمكننا من إحراز تقدّم كبير في حربنا ضد «داعش». وأكدت الرسالة بعد ذلك على أن العراق «وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، ومع المراعاة الواجبة للسيادة الوطنيّة الكاملة والدستور العراقي، طلب من الولايات المتحدة الأمريكيّة أن تقود الجهود الدوليّة من أجل ضرب مواقع داعش ومعاقلها العسكريّة بموافقة صريحة عراقية[1]. وتعد هذه الرسائل، إلى جانب البيانات والاتفاقيات الأخرى، تعبيرًا لا لبس فيه عن موافقة العراق على استخدام الولايات المتحدة القوة العسكريّة على أراضيه ضد «داعش». ومن ثمّ، فإن العمليات العسكريّة الأمريكيّة في العراق قانونية، لأن الحكومة العراقيّة التي تعمل من خلال مجلس الوزراء، بالاعتماد على الصلاحيات المسموح بها بموجب القانون العراقي، دعت الولايات المتحدة للعمل على أرض العراق.

- **نقطة الجدال والخلاف العراقي**

شكل مقتل قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني ونائب رئيس هيأة الحشد في العراق أبو مهدي المهندس وآخرين في 3 كانون الثاني/يناير 2020 في غارة أمريكية بطائرة من دون طيار على محيط مطار بغداد التي وافق عليها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، انتهاك للشروط المكتوبة التي تمّ الاتفاق عليها مع الجانب العراقي، فلم يقتصر الأمر

(1) Crispin Smith, Still at War: The United States in Iraq, Just Security, May 18, 2022, At: justsecurity.org.

على أي من الأهداف التابعة لتنظيم «داعش»، ولكن الأمر اشتمل على أن العديد من القتلى، بما فيهم المهندس، الذين كانوا بموجب القانون العراقي، أفراداً في القوات المسلحة العراقيّة بحكم مناصبهم في قوات الحشد الشعبي التي تمّ دمجها بموجب القانون العراقي في قوى الأمن الداخلي في عام 2016[1]. وعلى الفور تمّ إدانة الغارة التي أمر بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رداً على سلسلة الهجمات المتصاعدة على المصالح الأمريكيّة في العراق، من قبل الطيف السياسي العراقي.

وفي 5 كانون الأول (يناير) 2020، أي بعد يومين من الضربة، أصدر مجلس النواب العراقي قراراً غير ملزم يدعو الحكومة العراقيّة إلى إنهاء تواجد جميع القوات الأجنبية على أرض العراق. وقد تمّت مقاطعة التصويت من قبل العديد من ممثلي المكونين السني والكردي (حضر التصويت فقط 168 نائب من أصل 329 نائب)، ولم يكن القرار ملزماً للحكومة العراقيّة التي كانت في حينها حكومة تصريف أعمال برئاسة عادل عبد المهدي، ومن ثمّ، لم تكن دستوريةً قادرة على اتخاذ قرارات مهمّة، فضلاً عن ذلك، في حين أن الدستور العراقي والقوانين تمّنح مجلس النواب سلطة التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدوليّة، فإن القانون لا يمنح مجلس النواب صراحة سلطة إلغاء الاتفاقيات. فهذه السلطة تقع على عاتق الحكومة العراقيّة والتي لم تقم بإلغاء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، ولم تسحب الموافقة على وجود القوات الأمريكيّة من العراق. ونتيجة لذلك، لم يكن للقرار، الذي أخذ طابعاً رمزياً، أي تأثير فوري في القوات الأمريكيّة المتواجدة على أرض العراق[2].

أصبحت الدعوات العراقيّة الداخليّة لانسحاب الولايات المتحدة أو طردها، لا سيّما من قبل الجماعات الشيعية التي تملك أجنحة مسلحة، صرخة سياسيّة وأساس للتعبئة، إذْ كثفت تلك الجماعات المسلحة هجماتها بالصواريخ والطائرات بدون طيار على الأفراد والمواقع الأمريكيّة في العراق، وكثيرا ما تبرر تلك الهجمات بمطالب الانسحاب الأمريكي من العراق وغالباً ما تستشهد بقرار مجلس النواب غير الملزم، كإشارة إلى أن الولايات المتحدة هي قوة احتلال غير شرعية في العراق. ومنذ أواخر عام 2019، قُتل خمسة مواطنين أمريكان، بينهم

(1) لمزيد من التفاصيل حول القانون الخاص بهيأة الحشد الشعبي: ينظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب. (المُحررون).

(2) مصطفى هاشم، إخراج القوات الأجنبية».. خبراء: لا أثر قانونيا لقرار البرلمان العراقي، قناة الحرة، 5/يناير 2020، متاح على الموقع: www.alhurra.com

ثلاثة جنود (إلى جانب جندي بريطاني واحد)، في هجمات لتلك المجاميع المسلحة على قواعد أمريكية في العراق[1]. وحتى عام 2022، أقرَّ البيت الأبيض بضربات جوية على المجاميع المسلحة المدعومة من إيران على الأراضي العراقيّة في أربع مناسبات، ثلاث مناسبات في (2019/12/29) و(2020/1/3) و(2020/3/13) في عهد الرئيس ترامب. ومرة واحدة في عهد الرئيس بايدن (2021/6/27).

وعلى عكس العمليات الأمريكيّة في العراق ضد تنظيم «داعش»، فان العليات الأمريكيّة ضد المجاميع المسلحة المرتبطة بإيران غامضة من الناحية القانونيّة، فليس من الواضح إطلاقاً ما إذا كانت الموافقة العراقيّة تشمل هذه الضربات. في الواقع أدان العراق علانية الهجمات الأمريكيّة على أراضيه بعد الغارة الأمريكيّة بدون طيار التي استهدفت سليماني والمهندس، ووصف رئيس الوزراء انذاك عادل عبد المهدي الاستهداف بانه «عمل عدواني على العراق وانتهاك لسيادته»، وأشار إلى انها «انتهكت شروط الوجود العسكري الأمريكي في العراق»[2].

وبينما تسمح شروط التعاون الأمريكي العراقي، الولايات المتحدة الدفاع عن نفسها من الهجمات، تشير التصريحات العراقيّة المعلنة إلى أن الحكومة العراقيّة ترفض التبريرات الأمريكيّة لتلك الضربات. وتجدر الإشارة إلى أن الكثيرين في الدولة العراقيّة متعاطفون خلف الأبواب مع الضربات الأمريكيّة، لكنّهم مضطرون لإدانة تلك الضربات علناً خوفاً من انتقام وردّة الفعل من تلك المجاميع المسلحة في العراق.

- **جولات الحوار الاستراتيجي**

في شهر حزيران/يونيو 2020، عقدت الحكومة العراقيّة برئاسة مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء السابق والإدارة الأمريكيّة برئاسة ترامب، الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي العراقي الأمريكي المخصص لمعالجة مستقبل الوجود الأمريكي في العراق. تضمنت الجولات اللاحقة من الحوار لقاء أيضاً بين الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء الكاظمي في شهر نيسان /ابريل 2021، أكد الطرفان أن مهمّة القوات الأمريكيّة انتقلت إلى مهمّة التدريب والمهام الاستشارية،

(1) Michael Knights, Deterring Militias in Iraq: What Works and What Doesn't,Washington Institute for Near East Policy, Jun 28, 2021, At: www.washingtoninstitute.org.

(2) عمر ستار، مواقف عراقية من الاغتيال... إدانات ودعوات لضبط النفس و«جهوزية المجاهدين»، عربية اندبندنت، 3 يناير 2020: https://www.independentarabia.com.

ما يسمح بإعادة انتشار أي قوات قتالية متبقية في العراق، مع تحديد موعد المحادثات التالية. وفي محادثات شهر حزيران/يونيو 2021، أعلنت الحكومتان العراقيّة والأمريكيّة، إن العلاقة الأمنيّة سوف تنتقل بالكامل إلى دور التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وإنه لن تكون هناك قوات أمريكية ذات دور قتالي في العراق بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر2021، وإن الولايات المتحدة ستواصل دعمها للقوات الأمنيّة العراقيّة، بما في ذلك قوات البيشمركة، لبناء قدراتها في التعامل مع التهديدات المستقبلية.

وجاءت الجولتان الثالثة والرابعة من الحوار مع الجانب الأمريكي، لتؤكد على ما سبقها من جولات وسط معطيات الداخل العراقي التي تزداد تأزماً وتعقيداً على المستوى السياسي والأمني كلما اقترب موعد الانتخابات التشريعية في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021 من ناحية، أو على مستوى المتغيرات الإقليميّة والدوليّة الناتجة عن تصاعد حالة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية المواقف الأمريكيّة من الاتفاق النووي مع إيران من ناحية ثانية، أو على مستوى السلوك الإقليمي الإيراني في العديد من الملفات التي يشكّل العراق إحداها وأهمها على الإطلاق من ناحية ثالثة، بخلاف ما يمثله معطى وجود رئيس جديد من التيار الديني المحافظ في سدة الحكم في إيران من ناحية رابعة

أن هذه التفاهمات الثنائية التي تمّت عبر جولات الحوار ما بين الطرفين، والتي انتهت إلى تحديد موعد نهائي للانسحاب الأمريكي تنطوي على مجموعة من الدلالات[1]:

1. إن حكومة الكاظمي كانت بأمسّ الحاجة إلى التوصل لاتفاق محدد ينهي التواجد الأمريكي في العراق، كي يستخدمه كسلاح معنوي ضد حالة الاستقواء التي تبديها الجماعات المسلحة المرتبطة بأجندات خارجية ضد الدولة ومؤسساتها الأمنيّة تحديداً وضد كل سياساته في معالجة أزمات العراق الداخليّة، وأيضاً في إدارة علاقات العراق الخارجيّة وتحديداً على المستوى الإقليمي، إذْ يمثل الوجود الأمريكي ذريعة لتلك المجاميع المسلحة لرفع سلاحها في مواجهة الدولة.

2. إن الإدارة الأمريكيّة ترغب في دعم مصطفى الكاظمي، بوصفه غير منتمٍ لأي من القوى

(1) صافيناز محمد أحمد، الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة.. معضلات الانسحاب والشراكة، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة(، 4 آب (أغسطس) 2021، متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg.

السياسيّة، لا سيما تلك القريبة من إيران، عبر سياسة «التوازن الخارجي»، في محاولة لإخراج العراق تدريجياً من دوائر التبعية لأي جهة خارجية، والعودة لممارسة دوره الإقليمي السابق كأحد الفواعل في المنطقة، وهو ما نال استحسان الإدارة الأمريكيّة وتشجيعها. ومثلت علاقات التعاون الاستراتيجيّة ما بين مصر والأردن والخليج العربي والعراق نموذج لتلك الحالة.

3. إن كلا الطرفين الأمريكي والعراقي قد رضَخَا، بصورة أو بأخرى، للضغوط التي تمارسها إيران ضدهما عبر وكلائها في العراق، وتحديداً تلك التي تضغط بها على المصالح الأمريكيّة عبر الاستهدافات العسكريّة المتكررة، ومن ثمّ، فإن تحديد الطرفين العراقي والأمريكي تأريخ معلن لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي، هدفه الأساسي التخفيف من حدة تلك الممارسات الإيرانية عبر وكلائها، وبما يحفظ ماء وجه الكاظمي الذي يبدو أمام حليفه الأمريكي عاجزًا عن حماية مصالحها. ومن ناحية أخرى، إعلان الطرفين لموعد نهائي لسحب القوات الأمريكيّة من العراق قد يدفع إيران إلى إبداء مرونة تجاه شروط ومطالب الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمحادثات النووية بينهما.

- **معوقات الانسحاب الأمريكي من العراق**

على ما يبدو، فإن الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين الجانبين العراقي والأمريكي بخصوص التواجد الأمريكي على أرض العراق، ما هو إلا إعادة تكييف الوجود العسكري الأمريكي الذي يتمثل في الـ (2500) جندي أمريكي على أرض العراق، وليس إنهاء الوجود أو الانسحاب الكامل، بحيث تتحول مهمات تلك القوات من مهام قتالية إلى مهام تدريب ودعم استراتيجي وإسناد لوجستي، والتركيز على عملية مكافحة تنظيم «داعش»، مع الإبقاء على هذه القوات في قواعد عسكريّة عراقية. ومن ثمّ، فان هذا التكييف للقوات الأمريكيّة على أرض العراق، يدل على الحاجة على بقاء تلك القوات في العراق. ما يعني أن هناك معوقات تفرض نفسها بقوة للإبقاء على الوجود الأمريكي على أرض العراق، وأهم تلك المعوقات هي:

1 ـ عدم استطاعة العراق بمؤسساته الأمنيّة الحالية توفير حماية أمنية فعالة للمصالح الأمريكيّة من قواعد وعتاد، ولا للمستشارين العسكريين الذين يتولون مهام التدريب والتسليح والعمل الاستخباراتي. من جانب آخر، فإن عملية تفكيك البنية العسكريّة الأمريكيّة في العراق بحيث تتحول إلى قواعد وطنية تحت القيادة والسيطرة العراقيّة هي مسألة صعبة في المدى المنظور، على الرغم من ان هناك سوابق في هذا الشأن،

حيث جرى تفكيك ما لا يقل عن (12) قاعدة عسكريّة أمريكية مع إخلاء ما يقارب من (147) ألف جندي أمريكي على مدار عشر سنوات[1].

2 ـ لن تسمح حكومة إقليم كردستان بأي نوع من الانسحاب الأمريكي، نظراً لطبيعة العلاقات التعاونية المتميّزة ما بين الإقليم والإدارات الأمريكيّة المختلفة. كما أن حكومة الإقليم لن تنسى مساندة القوات الأمريكيّة لها عندما وصل تهديد تنظيم «داعش» على تخومها واستطاعت بفضل تلك المساندة من إيقافه. وهذا الرفض من قبل الإقليم لسحب القوات الأمريكيّة كان سبباً مباشراً في استهداف جماعات مسلحة موالية لإيران القواعد العسكريّة الأمريكيّة في الإقليم عدة مرات كان أبرزها استهداف القاعدة الأمريكيّة في مطار أربيل. كما ان بقاء القوات الأمريكيّة في الإقليم مهم جداً، خصوصاً إذا ما قررت الولايات المتحدة في يوم من الأيام «استقلال» هذا الإقليم[2].

3 ـ على الرغم من موقف إيران وحلفائها الصريح في العراق من الانسحاب الأمريكي، فإنها تدرك تماماً، أن أي انسحاب أمريكي من العراق قد يؤدي إلى عقوبات أمريكية حقيقية عليه، خاصة مع عجز العراق عن الالتزام بالعقوبات الأمريكيّة (يحظى العراق باستثناء أمريكي مؤقت، يتمّ تجديده كل (90) يوم، فيما يتعلق بوارداته من الغاز والكهرباء الإيرانيين)، وهذا يعني أن إيران ستخسر شريانها الاقتصادي الرئيس الذي يمدها بالعملة الصعبة في ظل الظروف الاقتصاديّة الصعبة التي تعيشها بفعل العقوبات الغربية المفروضة عليها[3].

4 ـ ليس لدى الإدارة الأمريكيّة الحالية الرغبة في الانسحاب العسكري من العراق بوصفه أحد أوراق الضغط الأمريكي على إيران، وربطه بتطورات المباحثات الجارية في فيينا لإحياء خطة العمل المشترك (الاتفاق النووي)، لا سيما وأن هناك رغبة أمريكية أيضاً في تقويض التمّدد الإيراني في المنطقة كأحد استحقاقات عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي مع طهران.

---

(1) أحمد علية، سياسة «شد الأطراف» والحوار الاستراتيجي الأمريكي-العراقي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة(، 10 نيسان (أبريل) 2021، متاح: https://acpss.ahram.org.eg

(2) استفتاء حكومة إقليم كردستان العراق المزمع عقده، الخميس 21أيلول 2017، السفارة الأمريكية والقنصليات في العراق، متاح: https://iq.usembassy.gov

(3) جدلية الانسحاب الأمريكي من العراق بين الشعارات والاحتياجات، المصدر السابق.

5 ـ حتى مع الانسحاب الأمريكي من العراق والإبقاء على عدد محدود من القوات لغرض التدريب والاستشارة، فان الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران في العراق عدّت ذلك مجرد تغيير في المسمّيات، وليس تغييراً في مضمون وطبيعة البقاء العسكري الأمريكي داخل العراق، إذْ تهدف واشنطن من ذلك، وفقا لرؤية تلك الجماعات، إعادة انتشار قواتها لضمان استمّرار البقاء تحت مسميات أخرى. وفي هذا السياق، يشير المحللون إلى أن موقف إيران من قبول أو عدم قبول الانسحاب الأمريكي من العراق مرتبط بمعطيات المباحثات الأمريكيّة الإيرانية حول الملف النووي الإيراني وتتسع لتشمل كل الانخراط الإيرانية في الملفات الإقليميّة العديدة.

يبدو عدم الاجماع الوطني بخصوص موضوع سحب القوات الأمريكيّة من العراق واضحاً، فقد أعادت المواجهة الأمريكيّة - الإيرانية على أرض العراق ذلك الاستقطاب العراقي الداخلي، بعد أن حاول الجميع نكران هذا الاستقطاب لفترة طويلة. ومن ثمّ، كانت هنالك فوائد ومخاطر ستترتب على الوجود الأمريكي في العراق تتمثل بالآتي:

1. بينما تمّ هزيمة تنظيم «داعش» على الأرض، يمكن للتنظيم أن يعاود الظهور دون سابق إنذار مرة أخرى. وفي غياب الدعم الأمريكي المستمر، قد لا تتمكن قوات الأمن العراقيّة من التعامل بفاعلية مع عودة تنظيم «داعش» المحتمّلة.

2. إن استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق يهدد بالتصعيد مع إيران، لا سيما في ضوء الهجمات المتبادلة والمتكررة بين القوات الأمريكيّة والجهات المدعومة من إيران، والتي عجزت الحكومة العراقيّة نفسها عن السيطرة عليها بشكل كامل، فإن هنالك ضرورات سياسيّة قوية للحفاظ على وجود عسكري أمريكي محدود في العراق لضمان استقرار العراق ومواجهة النفوذ الإيراني.

3. على الرغم من أن هنالك قلة تعترف علناً بضرورة وجود القوات الأمريكيّة على أرض العراق، إلا أنه ونظراً للحساسيات السياسيّة التي يثيرها إعلان المواقف، فان العديد من مسؤولي الحكومة العراقيّة يدعمون بالخفاء استمرار الوجود الأمريكي في العراق، كثقل موازٍ للنفوذ الإيراني، وهم أيضاً لا يريدون أن يسيطر عليهم جيرانهم. إن هذا الخوف من الهيمنة الإيرانية قوي بين المكون السني والكردي، ولكنه أيضاً بدأ يظهر بشكل متزايد بين المكون الشيعي في الفترة الأخيرة، الذي دعم العديد منهم الاحتجاجات الشعبية المطالبة بخروج العراق من سيطرة أي قوة خارجية.

إن الدعم الأمريكي للاستخبارات العراقيّة وقوة نفاذ القانون وتعزيز سلطة القضاء العادل، هي أمر حاسم ومهم في منع انزلاق العراق إلى حالة اللادولة، على الأقل في الوقت الراهن.

حادي عشر: العراق ما بين التبعية والشراكة

كان من المؤمّل أن تنتقل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة بعد الانسحاب من حالة التبعية إلى حالة التعاون والشراكة بين طرفين متساويين في السيادة والاستقلال، ومن ثمّ، سيكون العراق قادراً، على الأقل من الناحية النظرية، على اتخاذ قرارات مستقلة غير خاضعة للضغط الأميركي. لكن السؤال الذي يُطرح ها هُنا: هل ستسمح الولايات المتحدة لمثل ذلك أن يحدث؟

ترى الولايات المتحدة، ان العراق الذي يتمّتع بإمكانات اقتصاديّة مهمّة، إذا ما ترك يمكن أن يستغل من قبل أطراف أخرى. والعراق من وجهة نظر الولايات المتحدة يجب أن يُعيد قوته لموازنة قوى إقليمية مناوئة للولايات المتحدة، وليس ان يكون جزءاً منها أو تابعاً لها. وتأسيساً على ذلك، فإن الولايات المتحدة تجتهد في البحث عن صيغة تمكن العراق من الوقوف بوجه إيران لتحرمها من التمدد أكثر في المنطقة واستخدام قدراتها ضد حليفها الاستراتيجي: «إسرائيل». وفي مقابل ذلك، فإن العراق سيبقى بحاجة للولايات المتحدة لدعم عوامل البناء والاستقرار. وبالتأكيد، فإن مسار العلاقات الأميركية - الإيرانية، والأميركية - الإسرائيلية، سينعكس على مسار وطبيعة العلاقات الأميركية - العراقيّة.

إن مقتضيات التحليل الواقعي تفرض علينا النظر إلى طبيعة العلاقات الأمريكيّة العراقيّة من منظور التبعية والحاجة، لا الشراكة والتعاون. ويمكن رسم ملامح تلك العلاقة من خلال اتجاهين يتجادلان حول مسار وطبيعة تلك العلاقة:

الاتجاه الأول: يميل هذه الاتجاه إلى أن شكل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة سيأخذ شكل علاقات شراكة وتعاون على المستوى الرسمي، ولكن على مستوى الواقع، ستكون هذه العلاقة في جوهرها علاقة تبعية. وسنجد فيه تراخياً عراقياً بإزاء الإرادة الأمريكيّة. ويستند أصحاب هذا الاتجاه على النظام السياسي العراقي والسياسيين الحاليين وعقلياتهم وتصرفاتهم، فحينما يجد هؤلاء الساسة في الإدارة الأميركية المُخلِص والمنقذ من أي اعتداء خارجي أو حتى داخلي، سيجعل ذلك بالتأكيد العلاقة بين البلدين علاقة التابع والمتبوع. وما

يمكن أن يعزّز هذا الشكل من العلاقات هو **أولاً:** الاتفاقيات السياسيّة الموقعة بين الطرفين في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، والتي تحكم شكل العلاقة بين الطرفين. **ثانياً:** الرغبة المستمّرة والدائمة التي تحكم قيادة إقليم كردستان والداعية إلى التمّسك بالوجود الأميركي والاستعداد لمنحه كل ما يطلب حتى وإن وصل الأمر إلى قبول قواعد أميركية جديدة في الإقليم. **ثالثاً:** لا يمكن أيضاً إخفاء الرغبات الأخرى المطالبة بإقامة أقاليم جديدة في المناطق العربية على غرار إقليم كردستان العراق، والتي سمح الدستور العراقي بإقامتها. وإذا ما نجحت هذه المحاولات فإن ضعف السلطة المركزية سيزداد وستكون بحاجة أكبر إلى الدعم الأميركي. **رابعاً:** فضلاً عن ان عدم الاستقرار السياسي وزيادة الصراعات حول المناصب سيوفر للولايات المتحدة أداة تستخدمها الأطراف لردع بعضها البعض. فالأطراف الخاسرة ستظل متمسكة بالحلول الأميركية، لا بل سوف تلجأ إلى النفوذ الأميركي لتجعل منه نفوذاً مستمراً في العراق. فالحضور الأمريكي في تشكيل الحكومات العراقيّة منذ 2003 حاضراً وبقوة، وإن خفّ دوره في الآونة الأخيرة في انتخابات 2021[1].

وهناك عامل آخر يدفع إلى جعل العراق بحاجة دائماً لتقوية علاقاته بالولايات المتحدة الأميركية في المستقبل، وهو ما يتعلق بتنظيم «داعش»، الذي يميل إلى تغيير إستراتيجيته في العراق بين فترة وأخرى، والذي سيدفع الحكومة العراقيّة إلى طلب الاستعانة بالولايات المتحدة الأميركية لتفعيل الاتفاقيات الأمنيّة المشتركة الموقعة بين الطرفين، الأمر الذي سيجعل الوجود الأميركي فاعلاً في العراق وسيُبقي علاقات التعاون بين البلدين في إطارها الحقيقي، وهو حاجة العراق للولايات المتحدة، وهو ما تدركه الولايات المتحدة جيداً.

الاتجاه الثاني: يذهب هذا الاتجاه إلى أن العلاقة ستكون متأرجحة ما بين الشراكة والتبعية. ولحصول ذلك، أن يكون العراق دولة قادرة على اتخاذ قراراتها بنفسها دون تدخل خارجي، وفي الوقت نفسه، يكون لديه حكومة شراكة وطنية تكنوقراطية بعيدة عن المحاصصة الطائفية تضع المصلحة القومية العراقيّة العليا كأساس لبناء سياسة خارجية متوازنة بإزاء كل القوى الإقليميّة والدوليّة، وضمن استراتيجية الحفاظ على الأمن القومي العراقي. وفي مثل هذه العلاقة، لن يكون هناك صراع أزلي ولا تعاون أزلي، وإنما هنالك مصالح واحترام

(1) سوسن إسماعيل العساف، العلاقات العراقية – الأمريكية: توازنات ما بعد الانسحاب، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011/12/4)، متاح: https://studies.aljazeera.net.

متبادل وحدود لا يمكن أن تتجاوزها الولايات المتحدة إلى جعل العراق قاعدة أميركية سياسياً وعسكرياً. ويستوجب هذا السيناريو عراقاً قوياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وذا استراتيجية واضحة المعالم والأهداف.

وهذا الاتجاه يحتمّ على العراق التقليل من الاعتمّاد على الولايات المتحدة الأميركيّة، فتلجأ الحكومة العراقيّة إلى فتح آفاق تعاون مع دول أكثر قدرة من الناحية الاقتصاديّة لزيادة استثماراتها في العراق، كالتوجه والانفتاح الاقتصادي مع الصين وروسيا في أكثر من مجال، لا سيما المجال الاقتصادي والعسكري. فضلاً عن ذلك، على العراق أن يحاول الانفتاح والتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) لغرض تقليل الارتكاز الكامل على الجانب الأميركي، فيما يخص تدريب وتسليح القوات العراقيّة، لتنمية القدرات والمهارات الأمنيّة والعسكريّة مع المساعدة في تقديم التدريب والاستشارة والدعم من أجل بناء قوات أمن عراقية فعالة، خاصة بعد أن أظهرت الولايات المتحدة تردداً كبيراً في تزويد الجيش العراقي بما يحتاجه من أسلحة استراتيجية[1]. ومن **الناحية السياسيّة**، هنالك مؤشرات تدل على أن الإدارة الأميركية بدأت تفقد قدرتها على فرض رأيها وسيطرتها على الحكومة العراقيّة، فالدور الأمريكي قل كثيراً في عملية تشكيل الحكومة العراقيّة الأخيرة بعد انتخابات 2021 قياساً بالحكومات السابقة التي كان الحضور الأمريكي فيها فاعلاً ومؤثراً، كما أشرنا في موضع سابق.

ويبقى الاتجاه الأول الأكثر احتمالاً للسنوات المقبلة القادمة؛ فجميع المؤشرات الحالية من منطلق النظرية الواقعية، تؤكد أن العراق لا يمكن ان يفك ارتباطه الإستراتيجي بالولايات المتحدة الأميركية، فالعلاقات التي يلوّح بها السياسيون الرسميون من الإدارتين العراقيّة والأميركية تؤكد أن المصلحة والصداقة ستكون المرتكز الفعلي الذي سيسيّر العلاقات بين البلدين، ولكنها في الأساس علاقة تحكمها الإرادة الأمريكيّة في فرض رؤيتها وهيمنتها على العراق.

ثاني عشر: الخاتمة: السيناريوهات المحتملة لآفاق العلاقات العراقيّة الأمريكيّة

عندما احتلت الولايات المتحدة العراق، أعلنت عن نيّتها البقاء فيه لعقود طويلة، وأن تجعل من العراق هو القاعدة في المنطقة لما يتمّتع به العراق من مكانة مهمّة في الإدراك

(1) Anna Borshchevskaya, The U.S. Should Take a Strategic View Towards Iraq, (The Washington Institute for Near East Policy), Dec 8, 2020, At: www.washingtoninstitute.org.

الإستراتيجي الأمريكي منذ وقت مبكر. ولم يكن هذا الاهتمام يرتبط بحقبة معيّنة، أو حدث معيّن، بل يعد في الأدبيات السياسيّة الأمريكيّة بلداً أساسياً، ومفتاحاً مهماً من مفاتيح الشرق الأوسط، إلا أن الخسائر التي تلقتها الولايات المتحدة في العراق عقب احتلاله أجبرتها على أن تغيّر في استراتيجيتها خوفاً من الوقوع في المستنقع العراقي، وانتهت باستراتيجية الخروج من العراق المتضمنة في المعاهدة الأمنيّة الاستراتيجيّة بين الطرفين. حققت الولايات المتحدة الهدفين اللذين شنّت من أجلهما هذه الحرب: **الأول،** الوجود في المنطقة من خلال القواعد المتقدّمة في العراق بحكم موقعه الجيوستراتيجي. **والثاني،** السيطرة على نفط العراق لما يمثله من أهمية اقتصاديّة للولايات المتحدة بحكم سيطرتها عليه.

وبذلك، كان من المفروض ان يشهد عام 2011 انسحاباً أمريكياً كاملاً من العراق، إلا أن ذلك الانسحاب لم يتحقق فعلياً وبشكل كامل، وإنما تمّت الاستعانة عنه بصيغ أخرى تضمن استمّرار النفوذ الأمريكي في العراق، وتحوّل الاحتلال الأمريكي من احتلال عسكري مباشر إلى سياسي دبلوماسي، بحكم بقاء عدد من القوات الأمريكيّة بحجة التدريب والاستشارة، منتشرين في عدد من القواعد الأمريكيّة في مختلف مناطق العراق، وبحكم وجود أكبر سفارة أمريكية في منطقة الشرق الأوسط في قلب بغداد.

وبعد مرور عقدين على احتلال العراق، كان من المفترض أن تنتقل العلاقة ما بين الولايات المتحدة والعراق من حالة التبعية إلى حالة الشراكة والتعاون بحكم وجود طرفين متساويين في السيادة والاستقلال، ومن ثمّ، فان يكون العراق قادراً على اتخاذ قراراته المستقلة غير الخاضعة للضغط الأمريكي، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، وأبرز دليل على ذلك ما يشهده العراق من تجاذبات قوية أثناء وبعد كل انتخابات يجريها، إذْ يكون الصوت الأمريكي وإن قل في الفترات الأخيرة، مسموعاً.

وكنتيجة ذلك، لم تتحول العلاقات العراقيّة الأمريكيّة بعد عام 2003 إلى شراكة استراتيجية قوية وعميقة، على الرغم من الدور الأمريكي الحاسم في إعادة صياغة النظام السياسي العراقي الجديد، ومع توقيع الجانبين لاتفاقية الإطار الاستراتيجي في عام 2008 التي لا يبدو أنها أوجدت ظروف تطبيق مثالية لبنودها التي تتضمن تحوّل العلاقة بين الطرفين من علاقة احتلال وتبعية إلى علاقة شراكة وتعاون استراتيجي، ودعم الوزارات والمؤسسات العراقيّة في المجالات الأمنيّة والاقتصاديّة والدبلوماسيّة والثقافيّة.

ويمكن نورد بعض السيناريوهات المستقبلية المحتمّلة التي ستحكم العلاقات الأمريكيّة مع العراق والوجود فيه، إذا ما اضطرت الولايات المتحدة، وتحت الضغط العراقي، إلى تغيير شكل العلاقة مع العراق:

- **سيناريو الفوضى:** يذهب هذا السيناريو باتجاه أن الولايات المتحدة من حيث المبدأ لا تريد الخروج من العراق في الوقت الحالي، ولكن إذا ما أُجبرت على ذلك، ربما تضع العراق أمام خيارات صعبة، ومن تلك الخيارات المرعبة، هو خيار «داعش» عام 2014، لمرحلة ما بعد الخروج الأمريكي، وهذا الخيار قد يمنح الجماعات المسلحة الأخرى فرصة لإقناع العراقيين بان وجودهم لا يزال مطلوباً في العراق كعنصر حماية وموازنة.
- **سيناريو التجزئة والتقسيم:** من المحتمل جداً إذا ما وجدت الولايات المتحدة نفسها مجبرة على انهاء وجودها بشكل كامل من العراق تحت ضغط تلك الأطراف المرتبطة بإيران، ان تلجأ إلى سحب قواتها ونقل قواعدها العسكريّة والمستشارين إلى شمال العراق وتحديداً إلى إقليم كردستان العراق، وحينها قد تغير الولايات المتحدة من قواعد اللعبة العراقيّة وتبادر، على سبيل المثال، إلى الاعتراف باستقلال إقليم كردستان الذي جمدته في فترة حكومة السيد العبادي، واستخدام نفوذها الدولي للاعتراف بالإقليم كدولة، وهنا ستصبح أربيل محور القيادة والتحكم، في مقابل تراجع دور بغداد، لا سيما إذا ما تبع ذلك خطوات مماثلة لإقامة أقاليم مماثل مناطق أخرى من العراق كإنشاء إقليم في غرب العراق يضم محافظات المكون السني.
- **سيناريو اليد الطولى لإيران في العراق:** يعطي هذا السيناريو إيران اليد العليا مرة أخرى لتشكيل مستقبل المشهد السياسي العراقي. فمنذ العام 2005، شجعت إيران ودعمت تشكيل قوى سياسيّة شيعية تصل للسلطة. كانت الدور الإيراني فاعلاً ونشطاً وحاسماً في معظم الحالات في العراق. وهذا سيعني قوة الجماعات المسلحة المرتبطة بها لمزيد من الهيمنة في عملية صنع القرار.
- **سيناريو الوضع القائم:** يميل هذا السيناريو إلى الواقعية في التعامل مع موضوع النفوذ والوجود الأمريكي في العراق، فالحكومات العراقيّة منذ العام 2003 إلى اليوم كانت تميل دائماً إلى التعامل مع الجانب الأمريكي، رغم كل الضغوطات التي تتعرض

لها من القوى المناوئة لذلك الوجود، وهي تدرك مدى أهمية الدعم الأمريكي للعراق في هذه الظروف ومدى الضرر الذي سيحلق بالمعادلة الدقيقة للقوى وتوزيع المصالح والثروات داخل البلاد. ولذلك يعد هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً في الوقت الحالي بسبب الظروف الداخليّة والإقليميّة والدوليّة المحيطة بالعراق.

التوصيات:

تظهر متابعة العلاقات العراقيّة الأمريكيّة فيما بعد الاجتياح الأمريكي للعراق، إنها علاقات هشة وضعيفة وهامشية، وعليه يحتاج العراق والولايات المتحدة إلى إعادة تقييم علاقتهم من أجل بناء علاقة استراتيجية قوية تساعد في إعادة التوازنات وتضمن تحقيق المصالح المشتركة بينهما. وهذا كلّه مرهون بما يأتي:

1. لن يتمّ بناء علاقات سليمة ما بين العراق والولايات المتحدة ما لم يتمّ مراجعة الاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق بشكل كامل، والتي جعلت من العراق مجرد ساحة للحرب وتصفية الخصومات مع الأطراف المعادية للولايات المتحدة.

2. لا تزال أهمية العراق الاستراتيجيّة للولايات المتحدة واضحة. إذْ إن استقرار العراق يعزز الاستقرار في المنطقة ويضمن تدفق الاقتصاد النفطي العالمي ويساعد على الحد من التوترات مع إيران. مع ذلك، فإن النظر إلى ما وراء العلاقات الأمنيّة يكمن في الحاجة إلى استكشاف سبل الشراكة الحقيقية في مجالات أخرى مثل التنمية الاقتصاديّة والبيئية، والتمويل، والطاقة، والتعليم.

3. من الضروري على العراق بذل جهود أكبر للمساعدة في حماية المصالح الأمريكيّة في العراق. وعلى الولايات المتحدة أن تحصر أي لجوء أحادي للقوة العسكريّة بالدفاع عن نفسها، ولا ينبغي القيام بأي تصرف آخر، مهما كان مبرراً إلا بعد التشاور والاتفاق مع الحكومة العراقيّة.

4. إن تنوع العراق لعلاقاته الخارجيّة مع القوى الكبرى الأخرى كالصين وروسيا، يمنحه مزيد من المرونة والحركة على الصعيد الخارجي ويخفف من وطأة وهيمنة الدور الأمريكي عليه.

5. لدى الولايات المتحدة مصلحة كبيرة وإلزامية بوجود عراق مستقر ومزدهر ومتوازن

سياسياً، خاصة بالنظر إلى سلبيات البديل. وإذا ما انسحبت الولايات المتحدة من العراق قبل تحقيق هذه الأهداف، ستكون مرغمة على التعامل مع كارثة عراقية قد تكبد الولايات المتحدة أثماناً أكثر بكثير مما هو ضروري.

6. إن مشاكل العراق لم تبدأ كلها مع غزوه عام 2003، فبعضها يعود إلى تاريخ قيام الدولة، وبعضها الآخر إلى تطورها منذ سقوط الحكم الملكي، والبعض الآخر يعود إلى النظام البعثي السابق، وجزء رئيس من تلك المشاكل يعود إلى طبقة السياسيّة التي حكمت العراق بعد العام 2003. بمعنى أن مشاكل العراق اليوم جزء كبير منها من نتاج قادة العراق، ومن ثمّ، يمكن العراق أن يساعد نفسه بنفسه بحل تلك المشاكل بعيداً عن الحلول والإملاءات الأمريكيّة.

الفصل التاسع والعشرون

العلاقات العراقيّة – الخليجيّة

د. ثائر صاحب شندل الحسني

أولاً: التمهيد

تحتلّ العلاقات العراقيّة – الخليجية أهمية متزايدة، لكونها تصب في مجال الأمن والاستقرار لمصلحة العراق ودول الخليج العربي من جهة، ونتيجة للعلاقات التاريخية والروابط العربية المشتركة بينهما من جهة أخرى، فضلاً عما تتمتع به المنطقة من أهمية سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة وعسكريّة، إلا أن هذه العلاقات اتسمت بعدم الاستقرار والثبات في أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى اليوم في ظل أزمات إقليمية، هدّدت أمن واستقرار المنطقة، تمثلت بالحرب العراقيّة – الإيرانية (1980-1988)، والغزو العراقي للكويت في آب/اغسطس 1990، وما تلاها من حرب الخليج الثانية على العراق عام 1991، وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مع تنامي مخاطر الإرهاب والعنف في المنطقة الذي مثّل مرحلة جديدة في واقع العراق والشرق الأوسط. ونلاحظ أن العلاقات العراقيّة – الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أخذت تتسم بالتقارب والانفتاح، انطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين، إلا أنها لم تتجه نحو التطور أو التحسن المطلوب، بسبب التداعيات الأمنيّة للاحتلال الأمريكي وما رافقه من متغيرات أمنية داخلية وإقليمية زادت من حدة الصراع وعدم الاستقرار بين دول المنطقة. وعلى الرغم من ان العراق يمثل جزءاً من دول الخليج العربي، يشاركها الدين والانتماء والعادات والتقاليد، إلا أن اختلاف الأيديولوجيات الحاكمة، وريبة بعض دول الخليج العربي من العراق خاصة عندما يمتلك أسباب القوة، فضلاً عن توجهات العراق، كانت دوماً العائق المباشر أمام الاندماج بين العراق ومحيطه الخليجي.

وحاولنا في هذا الفصل المعنون «**العلاقات العراقيّة – الخليجية**» تسليط الضوء على أبرز الإجراءات والتطورات السياسيّة التي جرت على العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي في المدة (2003-2023) عن طريق المحاور التي عالجها الفصل والتي تمثلت في أولاً: «**الدور الخليجي في احتلال العراق**»، وثانياً: «**الجفاء في العلاقات العراقيّة – الخليجية**»، وثالثاً: «**عودة الانفتاح والتقارب للعلاقات العراقيّة – الخليجية**» التي وجدنا أنها ستعطي القارئ صورة واضحة عن تلك العلاقات وإبراز أهميتها، فضلاً عن استعراض أهم الأحداث والمواقف التي عبّرت عن وجود نية حقيقية لبدء صفحة جديدة في العلاقة بين الجانبين تستند إلى العمق التاريخي والاجتماعي والمصالح التي تربط الطرفين.

ثانياً: الدور الخليجي في احتلال العراق

اتّسمت العلاقات العراقيّة-الخليجية بالتنامي تارة، والانحسار والتراجع تارة أخرى[1]، فنرى هذه العلاقات كانت مستقرة جداً في مدة الحرب العراقيّة الإيرانية (1980-1988)[2]، إذْ ساندت دول الخليج العربي العراق إثناء حربه ضد إيران مادياً ومعنوياً، وضمان كافة التسهيلات له من استعمال الموانئ الخليجية إلى الدعم المالي الذي وصل تقريباً إلى (38) مليار دولار[3]؛ بسبب التهديدات التي كان يطلقها حينها السيد الخميني[4] بتصدير الثورة ليس إلى دول الخليج العربي ولكن للعالم أجمع[5]. ويحق لنا أن نشير إلى ان ثورة 1979 [6]

(1) محمد غسان الشبوط، مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية، بحث في كتاب: السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، مجموعة مؤلفين، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص126.

(2) للتفاصيل عن الحرب العراقية الايرانية. ينظر: مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي- الإيراني، ترجمة: خالد أحمد حسن، (القاهرة: مكتبة مصر للمطبوعات، 2008)، ص101-103.

(3) ثائر صاحب شندل الحسني، الموقف الدولي من الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، 2014)، ص42.

(4) عن السيد الخميني. ينظر: عقيقي بخشايشي، فقهای نمدار شيعة، جاب سوم، (قم: كلية الحقوق، 1376ه)، ص518-542.

(5) شمسان بن عبد الله المناعي، العلاقات الخليجية - الخليجية مستقبل واعد، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 12913، 6 نيسان/أبريل 2014، ص1.

(6) للمزيد عن ثورة 1979. ينظر: وفاء عبد المهدي راشد الشمري، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقومات نشؤها (1979-1980) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 2015)، ص37-40.

في إيران، واندلاع الحرب العراقيّة الإيرانية كانا عاملين مهمّين في قرار قيام مجلس التعاون الخليجي[1] في عام 1981، ولولا هذه الحرب ما كان يمكن أن يقوم هذا التكتل الإقليمي[2]، لأنّ كلا الدولتين المتحاربتين تشكلان ثقلاً في المنطقة، فضلاً عن المخاوف من احتمّال تعرضهم لأخطار الحرب[3].

وبعد انتهاء الحرب استمّر التعاون بين دول الخليج العربي والعراق في أقصى مستوياته وتوج بالزيارة التي قام بها الملك السعودي فهد بن عبد العزيز[4] إلى العراق في 23 آذار/ مارس 1989، وتمّ التوقيع في ختام الزيارة على اتفاقية رسم الحدود بين العراق والسعودية واتفاقية عدم التدخل في الشؤون الداخليّة[5]، كما قام أمير الكويت جابر الأحمد الصباح[6] بزيارة العراق في 23 أيلول/سبتمبر 1989 لتعزيز العلاقات الكويتية - العراقيّة، وجرى الاحتفاء به بشكل كبير[7].

جاء غزو العراق للكويت في 2 آب/اغسطس 1990، في اعقاب اتهامات عراقية لدول الخليج العربي عامةً ودولة الكويت خاصةً بإغراق السوق النفطية العالمية وخفض الأسعار, وهو ما عبّر عنه الرئيس العراقي صدام حسين[8] في الجلسة المغلقة أمام الزعماء العرب

(1) عن مجلس التعاون الخليجي. ينظر: نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص127-153.

(2) جيفري مارتيني وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2016)، ص6.

(3) محمد نجاح محمد كاظم الجزائري، الإمكانات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي العربي بعد 2003، (بيروت: دار البصائر، 2016)، ص14؛ د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، مجلس التعاون الخليجي، رقم الملفة 6500, ص4.

(4) عن فهد بن عبد العزيز. ينظر: وداد سالم محمد، في ذكرى رحيل الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود استعراض لأبرز مواقفه تجاه القضايا العربية والدولية، مجلة الخليج العربي، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربي)، العدد 84، 2015، ص47.

(5) اسعد كاظم شبيب، أثر المتغير الأمريكي والإيراني في العلاقات العراقية - الخليجية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية: مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، ط1, (كربلاء المقدسة: جامعة كربلاء، 2019)، ج1, ص114-115.

(6) عن جابر الأحمد الصباح، ينظر: عبد الله يوسف الغنيم، صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح لمحات مشرقة من تاريخ حياته، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2006)، ص7-21.

(7) فراقد داود سلمان، العلاقات العراقية - الكويتية بعد عام 2003، مجلة دراسات تاريخية، (جامعة البصرة: كلية التربية للبنات)، العدد الثالث والعشرون، كانون الأول 2017، ص423.

(8) عن صدام حسين. ينظر: خليل احمد خليل، ملحق موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص338.

في قمة بغداد[1] للمدة (28-30 آيار/مايو 1990) بقوله: « **إن الحرب تحصل أحياناً بالجنود والإيذاء وبالتفجيرات والقتل وبمحاولات الانقلاب وأحياناً أخرى بالاقتصاد**»[2]، ومن أولى أضرار هذا الغزو على الصعيد الخارجي، دخول العراق عزلة دولية وفرض عقوبات اقتصاديّة دولية قاسية[3]، وانتهاء العلاقة الودية بين العراق ودول الخليج العربي، لاسيّما السعودية والكويت[4].

عجز مجلس التعاون الخليجي، الذي كانت من مهماته وأهدافه المحافظة على أمن الدول الأعضاء عن الاجتماع فور وقوع اجتياح الجيش العراقي، وعجز عن اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لردع القوات العراقيّة وإخراجها من الكويت[5]، ولهذا لجأت دول الخليج العربي إلى طلب المساعدة العسكريّة من الدول العربية والإسلامية والأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكيّة[6]، ومن هنا جاء التحالف الأمريكي- الدولي مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ليؤسس مرحلة جديدة من علاقة مجلس التعاون الخليجي بالعراق كمصدر للخطر[7]، وأدت هذه الحرب إلى خلق أضرار جسيمة في منطقة الخليج العربي، وإلى زيادة الاعتماد الأمني على القوى الخارجيّة، لتنعكس في خلق صورة سلبية في العلاقات العراقيّة - الخليجية والمستقبل السياسي للعراق[8].

(1) عن قمة بغداد 1990. ينظر: جريدة الحياة، لندن، العدد 13228، 27 آيار/مايو 1999.

(2) شيماء محمد جواد، انعكاسات دخول العراق للكويت على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاهه للمدة (1990-2003)، مجلة العلوم الإنسانيّة، (جامعة بابل: كلية التربية صفي الدين الحلي)، مجلد 1، العدد4، 2010, ص189.

(3) عن العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق. ينظر: غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، (بيروت: مطبعة كركي، 2013)، ص109.

(4) بيتر ارنيت، الإعلام وحرب الخليج رواية شاهد عيان، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص10-11.

(5) محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية - الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص157.

(6) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص303.

(7) محمد السعيد إدريس، تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، بحث في كتاب: عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق 2003-2013، مجموعة مؤلفين، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص412.

(8) زهراء عباس هندي الأسدي، العلاقات العراقية- الخليجية والآثار المترتبة عليها (دراسة في الجغرافية السياسية)، اطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، 2017)، ص114.

مرّت أعوام من القطيعة بين أغلب بلدان الخليج العربي والعراق في تسعينات القرن العشرين، وأسهمت الدول الخليجية في إحكام قبضة الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي[1]، وقدمت الدعم اللوجستي للطيران الأمريكي لفرض حضر الطيران على العراق، ولاسيّما الكويت والسعودية والبحرين، وللإنصاف لم تكن هنالك خيارات أمام الدول الخليجية لفرض إرادتها، لذا فضّلت أن تسير ضمن الاستراتيجيّة الأمريكيّة المتبعة تجاه العراق المتمثلة بالعقوبات الدوليّة والسعي إلى إضعافه وتدمير بناه التحتية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكيّة كانت دوماً تؤكد لدول الخليج العربي أن العراق ما يزال يحتفظ بقدراته العسكريّة وكانت هذه المعلومات تدفع الدول الخليجية إلى الريبة من توجهات العراق[2].

انخرطت دول الخليج العربي في التحضيرات الأمريكيّة لاحتلال العراق، فوضعت أراضيها ومياهها وأجوائها لصالح انجاح الاحتلال الأمريكي الذي اكتمل في 9 نيسان/أبريل 2003، وخاصة قطر، والكويت التي انطلقت القوات الأمريكيّة والبريطانية من أراضيها[3]، ورحّبت الكويت بسقوط نظام صدام حسين، ووقفت داعمة ومؤيدة للاحتلال وفتحت جميع موانئها وأراضيها وقواعدها الجوية العسكريّة (علي السالم وأحمد الجابر) لدخول القوات الأمريكيّة المتجهة للعراق، وكان الحضور الكويتي فاعلاً مع القوات الأمريكيّة على الأرض العراقيّة عن طريق المترجمين والمخبرين وتهيئة معسكرات التدريب، كما نقلت بعض الموجودات العراقيّة إلى الأراضي الكويتية، في حين أن السعودية عبّرت في 4 نيسان/أبريل 2003 بضرورة عدم شنّ الحرب وتقديمها مبادرة تقوم على حثّ الرئيس العراقي صدام حسين على التنحي من أجل تجاوز حالة الحرب، لكنها كانت متأخرة ورفضتها الإدارة الأمريكيّة والنظام العراقي السابق معاً، ثمّ عادت السعودية لكي تدعو إلى عدم تحويل الحرب إلى احتلال، وأن لا يتمّ تقرير مستقبل العراق السياسي بيد أي طرف من الأطراف العراقيّة دون سواها، وأن تقوم

(1) عن مجلس الأمن الدولي. ينظر: الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، على الموقع الالكتروني:
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

(2) ميثاق خير الله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، مجلة دراسات اقليمية، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية)، المجلد 7، العدد 21، 2011, ص54.

(3) ميثاق خير الله جلود، المصدر السابق، ص56.

الأمم المتحدة[1] بدورها الأممي في هذا الاتجاه[2]، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003 قال عادل الجبير الذي كان مستشاراً لولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز للشؤون الخارجيّة في ذلك الحين في مؤتمّر صحفي عقد في واشنطن: «**نحن قلقون لان الوضع في العراق يمكن أن يتدهور وأن يتعقد ما لم نتعامل معه بصورة إيجابية**»[3].

أكد البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المقامة في الكويت في 22 كانون الأول/ديسمبر 2003 على ثوابت مواقفه المعلنة المتمثلة في تعاطفه وتضامنه التام مع الشعب العراقي في محنته التي يعاني منها، بسبب الأوضاع الأمنيّة الراهنة، ورفض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تجزئة العراق، وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخليّة، وأكد على أهمية أن يكون للأمم المتحدة دور حيوي في العراق، تمّهيداً لتمكين الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي في أسرع وقت ممكن، وطالب المجلس سلطات الاحتلال بالقيام بمسؤولياتها وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وأكد على أهمية التعاون بين العراق ودول الجوار لمنع أي اختراقات لحدودها، وطالب الأمم المتحدة بالتعاون مع سلطة التحالف والجهات العراقيّة المعنية لبذل كل الجهود اللازمة لوضع حلّ نهائي لإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني لدولة الكويت، التي استولى عليها النظام العراقي السابق أثناء احتلاله للكويت[4].

يتضح أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحديداً المملكة العربية السعودية، وجّهت نوعاً من الانتقاد إلى حليفتها الولايات المتحدة الأمريكيّة في بداية الاحتلال؛ بسبب ما وصلت إليه الأوضاع في العراق، وتخوفها من انتشار الفوضى في المنطقة مع تراجع حالة

(1) عن الأمم المتحدة. ينظر: ديفيد بوسكو، خمسة يحكمون الجميع مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث، ترجمة: غادة طنطاوي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014), ص60.

(2) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2014، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (الجامعة المستنصرية: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)، المجلد 16، العدد 66، 2019، ص4.

(3) جوزيف مكميلان، العراق وجيرانه المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر، تقرير خاص رقم 157، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، كانون الثاني 2006)، ص2.

(4) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين، الكويت، 22 كانون الأول/ديسمبر 2003، ص5-6.

الأمن والاستقرار في ذلك البلد، فضلاً عن خشيتها من تنامي الدور الإقليمي لإيران، وأنها لا ترغب بعلاقة قوية للعراق مع إيران، وكانت ترى ان الحكومة العراقيّة ستكون تبع لإيران، لأنّ من سيدير الحكومة العراقيّة هم المعارضون السياسيون السابقون لنظام صدام حسين الذين اتخذوا من إيران مقراً لهم وتلقوا الدعم منها.

ثالثاً: الجفاء في العلاقات العراقيّة – الخليجيّة

كان الموقف الخليجي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، يتخوف من النظام السياسي العراقي بعد العام 2003، ومجيء حكم شيعي مختلف تماماً عن الحكم السني الذي كان سائداً قبل الاحتلال، وربما يجد ذلك تعاطفاً من المجتمعات في دول الخليج العربي بالشكل الذي ينعكس على استقرار تلك النظم الخليجية ومستقبلها[1]، والتي اتخذت تجاه العراق مواقف مترددة، بدءاً من ظهور مجلس الحكم العراقي الانتقالي[2]، إلا أن ذلك لا يعني عدم منح الأولوية للأوضاع الداخليّة في العراق، بسبب إدراك الدول الخليجية أنه من الضروري مراقبة الوضع العراقي خوفاً من انعكاس تلك الأوضاع مستقبلاً، سواء سلباً أو إيجاباً على الأوضاع الداخليّة فيها، إذْ إنها كانت تخشى من ان تنتقل مظاهر الانفلات الأمني وعدم الاستقرار التي تلت الاحتلال إليها، مما يؤثر سلباً على أوضاعها الداخليّة، فضلاً عن تداعيات ذلك الاحتلال والذي جعل من إيران قوة إقليمية تمتلك من التأثير والنفوذ الكبير في الساحة العراقيّة مقارنة بالدول الأخرى، انطلاقاً من الامكانيات التأثيرية التي يمكن أن تمارسها إيران على بعض القوى والاحزاب السياسيّة العراقيّة، وانطلاقاً من أن مصالح الدول لا يمكنها أن تكون على الدوام متقاربة أو متباعدة مع الأطراف الأخرى، إذْ يحدد ذلك مجموعة من المتغيرات السياسيّة السائدة، فضلاً عن العوامل الإقليميّة والدوليّة المحيطة بتلك العلاقات، لذا يلاحظ أن العلاقات العراقيّة - الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي أخذت تتسم بالتقارب والانفتاح، انطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين[3].

(1) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص4.

(2) عن مجلس الحكم الانتقالي. ينظر: حسين السيد يونس، السياسة الخارجية العراقية الإقليمية خلال فترة من 2003-2017م، مجلة البحوث المالية والتجارية، (مصر: جامعة بور سعيد، كلية التجارة)، المجلد 20، العدد الرابع، ج1، تشرين الأول 2019، ص265-266.

(3) سليم كاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو إستراتيجية مستقبلية، مجلة اتجاهات سياسية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي)، مجلد 1، العدد الأول، كانون الأول 2017، ص12.

أعربت دول الخليج العربي عن تهنئتها للحكومة العراقيّة الجديدة التي تشكلت في 1 حزيران/يونيو 2004، والتي كان من مهامها العمل على ترتيبات نقل السيادة العراقيّة إلى الحكومة الانتقالية وكتابة الدستور وإجراء الانتخابات النيابية[1]، إذْ جاء ذلك في ختام اجتمّاعات الدورة (91) للمجلس الوزاري الخليجي لوزراء دول مجلس التعاون الخليجي في 5 حزيران/يونيو 2004, وعدّ المجلس الحكومة العراقيّة الجديدة « **خطوة مهمّة في طريق نقل السيادة إلى العراقيين وتكوين لجنة الانتخابات المتوقع اجراءها في مطلع عام 2005**»[2]، ورحبت السعودية بعودة السلطة للعراقيين[3]، وصرّح ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز «**أن المملكة العربية السعودية والعراق في قارب واحد وأي سوء يمس هذا القارب يمس الجانبين**»[4]، وأعلنت في 29 حزيران/يونيو 2004 عودة علاقاتها مع العراق رسمياً، وأعربت عن استعدادها لتنفيذ برنامج أعلنت عنه من قبل للمساعدة في إعادة إعمار العراق بمبلغ قدره مليار دولار, وجاء ذلك في زيارة رئيس الحكومة العراقيّة المؤقتة أياد علاوي للسعودية في 27 تموز/يوليو 2004 [5]، وأعلنت أيضاً الحكومة الكويتية ترحيبها بنقل السلطة إلى العراقيين، واستضافت أياد علاوي في 2 آب/اغسطس 2004 في الذكرى الرابعة عشر لاحتلال العراق للكويت، وعبّر أياد علاوي عن رأيه رسمياً بقوله «**يدين العراق الجديد الغزو...**»[6]، والتقى أثناء الزيارة أمير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح ورئيس حكومتها صباح الأحمد الصباح،

(1) حسين السيد يونس، المصدر السابق، ص266.

(2) هشام سوادي هاشم، موقف المملكة العربية السعودية من المتغيرات الجديدة في العراق، مجلة التربية والعلم، (جامعة الموصل: كلية التربية للعلوم الإنسانيّة)، المجلد 19، العدد 3، 2012، ص194.

(3) راجي يوسف محمود البياتي، العلاقات العراقية السعودية بعد 2003 التحديات والفرص، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية: مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، ط1, (كربلاء المقدسة: جامعة كربلاء، 2019) ج1، ص342.

(4) واثق محمد براك، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية - الخليجية في المجال العسكري، مجلة دراسات اقليمية، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية)، المجلد 6، العدد 16، 2009، ص6.

(5) بشار فتحي جاسم العكيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات العراقية السعودية 2014-2018، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (جامعة واسط: كلية الآداب)، المجلد 3، العدد 38، 2020، ص318.

(6) منى حسين عبيد وأثمار كاظم سهل الربيعي، علاقة العراق بدول مجلس التعاون الخليجي: الكويت انموذجاً بعد 2003، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية: مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، ط1, (كربلاء المقدسة: جامعة كربلاء، 2019)، ج2، ص239.

وناقش القضايا العالقة بين البلدين لاسيّما قضيتي الحدود والتعويضات، وكان من نتائج هذه الزيارة الاتفاق على استئناف العلاقات بين الدولتين تعزيزاً لجهود الحكومة المؤقتة الهادفة إلى تطبيع العلاقات العراقيّة - الكويتية[1]، وقام الرئيس العراقي غازي عجيل الياور بزيارة الكويت في 30 تشرين الأول/اكتوبر من العام نفسه، وبحث مع الجانب الكويتي مسألة التعويضات والمشاكل الحدودية والدعم الاقتصادي الكويتي للعراق[2].

شعرت المملكة العربية السعودية بالقلق من الفوضى السياسيّة والأمنيّة في العراق، وتحديداً من صعود قوي للمقاومة المسلحة، فبعض هذه القوى لاسيّما تنظيم القاعدة، شكّل ويشكّل خصماً مباشراً وتحدياً خطيراً لأمن المملكة، ومن هنا وجدت أن الانهيار التام للمشروع الأمريكي يعدّ تهديداً لأمنها[3]، وكانت رغبة السعوديين في الاستقرار للعراق وفي التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ظاهرة في مبادرتها لتأسيس قوة عربية اسلامية للإسهام في نشر الأمن في العراق، وهو اقتراح لم يلق صدىً واسعاً لا سيما في الأوساط العراقيّة التي رفضت المبادرة وعدتها تدخلاً في الشؤون الداخليّة للعراق[4]، ورفض الاقتراح أيضاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة علناً في تشرين الأول/اكتوبر 2004[5].

يبدو مما تقدّم، إن المملكة العربية السعودية تدعم الأمن والاستقرار الداخلي في العراق، لان ذلك يعود بالفائدة عليها، إذْ إنها تخشى من عراق مضطرب أمنياً، ممكن أن يهدد الأمن السعودي تحديداً ودول الخليج العربي الأخرى، ويعود الرفض الأمريكي للمبادرة السعودية إلى عدم فسح المجال لطرف آخر أن يتدخل في الشان العراقي وجعل الأمور تحت السيطرة الأمريكيّة وجعل نفوذها وتأثيرها دائم في المنطقة تحقيقاً لمصالحها.

تقدّمت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة كونداليزا رايس (Condoleezza Rice) في 11 تشرين الثاني/نوفمبر2004 وفي مدة الإعداد للانتخابات البرلمانية في العراق، وإعلان السُنّة مقاطعتهم للعملية السياسيّة؛ لأنها تجري تحت ظل الاحتلال، بطلب إلى ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز من أجل حثّ السُنّة على المشاركة في الانتخابات، إلا أن الأمير رفض

(1) وكالة الانباء الكويتية (كونا)، الذكرى الرابعة عشر للغزو العراقي وزيارة رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي للكويت، 2004/8/2، على الموقع الالكتروني: Kuna. Net. KW.

(2) فراقد داود سلمان، المصدر السابق، ص441-442.

(3) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص342.

(4) هشام سوادي هاشم، المصدر السابق، ص196.

(5) جوزيف مكميلان، المصدر السابق، ص11.

قائلاً: «**انني سأدعو جميع العراقيين إلى المشاركة في تلك الانتخابات لأننا لا نود ان نُرى باننا نحابي طرفاً على آخر في العراق**»، ومن جهة أخرى فإن السعودية ترى أن القوى السنية في العراق هي أمّا من قيادات النظام السياسي السابق وإمّا قوى دينية ترى الحكومة السعودية فيها انها متشددة أو أنها أقرب إلى التيار السلفي المتطرف[1].

توصّل العراق إلى اتفاق مع نادي باريس في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بتخفيض ديون الدول الدائنة من أعضاء النادي بنسبة (80 %) من مجموع المديونية البالغة (40) مليار دولار، وقدرت ديون دول خارج نادي باريس بـ (60) مليار دولار، كان حصة دول مجلس التعاون الخليجي منها (49) مليار دولار، تمّ اقتراضها اثناء الحرب العراقيّة الإيرانية في ثمّانينيات القرن الماضي، وفي النهاية وافقت جميع دول نادي باريس والدول خارجه على تسوية الديون باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية وقطر والكويت والامارات، إذْ واجه العراق معها مشكلة عدم الاتفاق معها على تخفيض الديون أو اسقاطها[2].

تدارسَ البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في العاصمة البحرينية المنامة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2004 استمّرار عدم الاستقرار الأمني في العراق، وفي هذا الإطار جدد المجلس الأعلى التأكيد على ثوابت مواقفه التي عبّرت عنها بياناته السابقة، والمتمثلة في تعاطفه وتضامنه الكامل مع الشعب العراقي في معاناته الراهنة، ورفضه لكل ما قد يؤدي إلى تجزئة العراق، وضرورة الحفاظ على سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شئونه الداخليّة، وعبّر عن أمله ان تعمل الإدارة الأمريكيّة بفاعلية مع الأمم المتحدة والمجتمّع الدولي في كل ما من شأنه تمكين الشعب العراقي بكافة فئاته للإسهام في العملية السياسيّة في العراق المتمثلة في إجراء الانتخابات، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تمكين الشعب العراقي من تحديد مستقبله السياسي والاقتصادي، وتوفير الأمن والاستقرار, وأدان المجلس التفجيـرات والأعمال الإرهابيّة التي تستهـدف المدنيين والمؤسسات الإنسانيّة والدينيّة، وخطف الأبرياء والتنكيل بهم[3].

(1) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص343-344.

(2) ميثم العيبي اسماعيل واحمد حامد جمعة هذال، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (الجامعة المستنصرية: كلية الادارة والاقتصاد)، السنة 16، العدد 57، 2018، ص198.

(3) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين، البحرين، 21 كانون الأول/ديسمبر 2004، ص5-6.

رحبّت دول الخليج العربي بنجاح الانتخابات العراقيّة في 30 كانون الثاني/يناير 2005 معتبرة أنها تشكل خطوة مهمّة للشعب العراقي، إذْ أشادت السعودية بالانتخابات، وصدر بيان عنها جاء فيه « **تهنئ المملكة حكومةً وشعباً العراق الشقيق على نجاح العملية الانتخابية**»[1]، كما رحبت الكويت أيضاً بالانتخابات العراقيّة، واستقبلت رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري وعدد من وزرائه في 18 حزيران/يونيو 2005، وتمّت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة استمّرت (15) عاماً[2]، ووصفت تلك الزيارة من الجانب الكويتي بأنها تاريخية، لأنها أول زيارة لرئيس وزراء عراقي منتخب من قبل الشعب العراقي للكويت[3].

قادت السعودية مع دول أخرى من الخليج العربي اتجاهاً مقاطعاً للعملية السياسيّة ورموزها؛ لأسباب متعددة، منها ما تتعلق بصعود الأحزاب الشيعية والكردية وبعض القوى السُنّية لدفة السلطة وازدياد النفوذ الإيراني في العراق، وأخرى ذات أبعاد طائفية بدعاوى اتهام الشيعة بتهميش السُنّة[4]، ونجد أوضح دليل على مخاوف السعوديين في تعليقات وزير خارجية السعودية سعود الفيصل في مجلس العلاقات الخارجيّة بواشنطن في 21 ايلول/ سبتمّبر 2005 بأن الولايات المتحدة الأمريكيّة «**سلّمت العراق على طبق من فضة إلى إيران**»[5]، وقال أيضاً: «**يدخل الإيرانيون الان هذه المنطقة التي قامت القوات الأمريكيّة بتهدئة الأوضاع فيها، ويتدخلون في كل حكومة عراقية ويدفعون نقوداً ويوطّنون جماعتهم ويضعون وحتى يؤسسون قوات شرطة تابعة لهم، ويمولون الميليشيات ويدعمون وجودها في هذه المناطق، وهم عندما يفعلون ذلك يتمّتعون بحماية القوات البريطانية والأمريكيّة في المنطقة، يبدو لنا ذلك غريباً وغير متصور، خضنا حرباً سوياً لمنع إيران من احتلال العراق بعد طرد العراق من الكويت، والآن نسلّم البلاد بكاملها لإيران بلا سبب**»[6].

يتضح أن المملكة العربية السعودية عدّت العراق ساحة من ساحات التنافس في الصراع

(1) عباس فاضل عطوان، تأثير الخطاب السياسي على العلاقات العراقية – السعودية (2003-2017)، مجلة آداب الفراهيدي، (جامعة تكريت: كلية الآداب)، المجلد 11، العدد 38، 2019، ص413.

(2) منى حسين عبيد وأثمار كاظم سهل الربيعي، المصدر السابق، ص239.

(3) فراقد داود سلمان، المصدر السابق، ص429-430.

(4) اسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص120.

(5) غسان العطية، العراق: الأوضاع الحالية والخيارات المستقبلية، بحث في كتاب: الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، مجموعة مؤلفين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص164.

(6) جوزيف مكميلان، المصدر السابق، ص4.

الإقليمي مع قوى اقليمية تشعر السعودية بالريبة منها، وفي مقدمتها إيران، لذا يبدو أن وقف انتشار النفوذ الإيراني إلى داخل العراق هو أحد الاهتمامات الرئيسة للسعودية في الشأن العراقي، وبعد اعلان السعودية التزامها بعدم دعم طائفة دون أخرى في العراق، ولإبعاد الشبهات عنها، أشاروا بأصابع الاتهام إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق تُعمّق الانقسامات الطائفية، إلى حدٍ أنها تسّلم البلاد فعليا إلى إيران.

أدركت السعودية ضرورة أن يكون لها دور في المشهد السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي وازدياد النفوذ الإيراني في العراق، ومحاولة إعادة العلاقات العراقيّة - السعودية إلى ما كانت عليه قبل الاجتياح العراقي للكويت في عام 1990[1]، ومن هذه المبادرات استقبالها في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري؛ وذلك للتنسيق مع أهم الأطراف العراقيّة بما يضمن سلامة العملية السياسيّة في العراق[2].

أعربَ المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيان الختامي للدورة السادسة والعشرين المنعقدة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (18-19 كانون الأول/ ديسمبر 2005) عن ترحيبه بالانتخابات البرلمانية العراقيّة، وتطلعه إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق الحديث، وبما يؤدي إلى ضمان وحدة العراق واستقراره وإدارة شؤونه بنفسه، وعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والدولي والعيش بسلام مع جيرانه، وحث المجلس الشعب العراقي لمواصلة الحوار بغية التوصل إلى وفاق وطني شامل والذي يعد الضمان الرئيس لوحدة العراق واستقراره وسيادته، وأكد المجلس استمّرار دوله بالتزامها بما تعهد به في إعادة إعمار العراق، وأدان التفجيرات والأعمال الإرهابيّة التي تستهدف المدنيين[3].

ارتفعت حدة التوتر بعد الاتهامات الخليجية بطائفية سياسات الحكومة العراقيّة مع تولي نوري المالكي لرئاسة الوزراء، المتمثلة بإقصاء السُنَّة وتسليم العراق لإيران، ومن جانب ثان فقد اتهمت الحكومة العراقيّة للسعودية وقطر بتمويل الإرهاب في العراق والتدخل في الشأن العراقي بعد احداث نيسان/أبريل 2006، التي تمثلت بالتفجيرات التي طالت بعض الأماكن المقدسة الشيعية وتداعياتها التي زادت من حدة مخاوف دول الخليج العربي والتي

(1) بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدر السابق، ص318.

(2) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص344.

(3) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة السادسة والعشرين، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2005، ص7.

مثّلت احدى التحديات الإقليميّة التي تواجهها، ومن ثمّ انعكست على العلاقات العراقيّة-السعودية[1]، إذْ زادت تأزّماً، وشرع الطرفان في تبادل الاتهامات علناً منذ قيام التنظيمات الإرهابيّة بالتفجيرات الانتحارية في كل الأماكن من المدن العراقيّة، إذْ اتهمت حكومة المالكي السعودية بتقديم الدعم المادي للجماعات الإرهابيّة وحمّلتها مسؤولية جرائم الإبادة الجماعية التي يقترفها المسلحون في العراق[2]، فيما عدّ ملك السعودية عبد الله رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي زعيماً مقرباً جداً من إيران ويتبع سياسات طائفية شيعية[3].

اتجهت الحكومة العراقيّة إلى اعتماد أسلوب سياسي جديد قائم على أساس المصالحة الوطنيّة التي أعلن عنها رئيس الوزراء نوري المالكي في مؤتمر طهران والذي ضم وزراء خارجية دول الجوار العراقي في منتصف حزيران/يونيو 2006، والتنسيق مع هذه الدول لدعم المبادرة، وتبعتها زيارتان أساسيتان لبعض دول الخليج العربي قام بها رئيس الوزراء، والهدف منها محاولة الحصول على الدعم السياسي الإقليمي والعربي لمبادرة المصالحة، وحثّ هذه الدول على التعاون أمنياً مع القضاء العراقي[4]، ومن الدول التي قام بزيارتها هي الكويت في 20 حزيران/يونيو 2006، وأجرى مباحثات مع الجانب الكويتي تضمنت القضايا السياسيّة والاقتصاديّة بين البلدين[5]، وزار أيضاً المملكة العربية السعودية في 1 تموز/يوليو 2006 لبدء صفحة جديدة من العلاقات[6]، ولِاطلاع ملك السعودية على الجهود المبذولة لتحقيق المصالح الوطنيّة والحفاظ على وحدة وأمن العراق، كما استقبله ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز الذي صرّح قائلاً: «**تعلمون أن المملكة دولة شقيقة للعراق تعتز بالصداقة العميقة والعربية الأصيلة والكل يعلم أن المملكة لم تعمل في يوم من الأيام أي عمل ضد العراق منذ استقلاله وإلى يومنا هذا**»[7].

يتضح أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي كان يأمل في جولته العربية الخليجية، فتح

(1) زهراء عباس هندي الاسدي، المصدر السابق، ص123.
(2) أسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص120.
(3) صالح بركة شنداغ وآلبير جزمي أوزدمير، تقييم العراق 2020: السياسة الخارجية والتوقعات في عام 2021، (انقرة: أورسام، 2021)، ص11.
(4) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص345.
(5) فراقد داود سلمان، المصدر السابق، ص430
(6) ميثاق خير الله جلود، المصدر السابق، ص57.
(7) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص345.

صفحة جديدة من العلاقات العراقيّة – الخليجية، للحصول على دعم الدول العربية لمشروع المصالحة لإعادة الأمن والاستقرار في العراق، وإنهاء أحداث العنف الطائفي التي كانت تهدد البلاد، وتحقيق الدعـم الاقتصادي للعراق، إضافة إلى حشد تأييد ودعم حكومات هذه الدول للعملية السياسيّة في العراق.

عقد وزراء داخلية جوار العراق في 18 أيلول/سبتمّبر 2006 اجتماعاً في المملكة العربية السعودية لمناقشة الأوضاع المتردية في العراق، وفي الاجتمّاع صرح وزير الداخليّة السعودي نايف بن عبد العزيز قائلاً: «**لا نشعر بالرضا تجاه ما يحدث في العراق من عمليات قتل وتهجير وإشهار العراقي سلاحه في وجه أخيه**»، كما رحّبت السعودية بمبادرة منظمة المؤتمّر الإسلامي التي أطلق عليها **(وثيقة مكة)** بهدف وقف العنف الطائفي في العراق وتحقيق المصالحة بين السُنَّة والشيعة في العراق التي عقدت في مكة المكرمة في المدة (19-20 تشرين الأول/اكتوبر 2006) وتضمنت (10) بنود تعالج مجمل القضايا الراهنة في العراق وتدعو الوثيقة إلى التمّسك بالوحدة الوطنيّة الإسلامية[1].

أعرب المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيانه الختـامي للدورة (27) في المملكة العربية السعودية للمدة (9-10 كانون الأول/ديسمبر 2006) عن ألمه الشديد لتدهور الوضع الأمني في العراق، الذي شهد أحداثاً دامية تتصاعد وتيرتها وحدتها، وتزداد معها معاناة أبناء الشعب العراقي، وأوضح المجلس موقف مجلس التعاون حول الأوضاع في العراق وذلك في عدد من النقاط، أبرزها[2]:

- احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته، ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم، والتأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخليّة من قبل أي طرف كان.
- اعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل في العراق وأن تحقيق المصالحة الوطنيّة بين مختلف مكونات الشعب العراقي الطائفية والعرقية تعد مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار.
- إدانة الأعمال الإرهابيّة والإجرامية وأعمال القتل والعنف الطائفي والتهجير القسري الذي يشهده العراق، وتأييد الحكومة العراقيّة في التصدي لهذه الأعمال.

(1) المصدر نفسه، ص346-347.

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 9-10 كانون الأول/ديسمبر 2006، ص7.

- التأكيد على أن أمن واستقرار العراق لا يتحقق إلا بتعاون جميع أبنائه.
- التأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن الاجتمّاعي الذي ساد العراق، ونسيج التداخل، وصلة الرحم، والتآخي الذي يربط بين المذاهب والعشائر في مختلف المناطق العراقيّة.
- حث الأمم المتحدة، مجدداً، على مواصلة جهودها لإنهاء ملف الأرشيف الوطني لدولة الكويت، والتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من مواطني الدول الأخرى.

طرحت الإدارة الأمريكيّة في كانون الثاني/يناير 2007 أثر الانفلات الأمني الذي انتشر في العراق إستراتيجية أمنية جديدة في محاولة منها لضبط الأوضاع الأمنيّة في العراق، وقامت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة كونداليزا رايس بجولة لدول الخليج العربي والتقت في الكويت في 16 كانون الثاني/يناير من العام نفسه بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، وأبدى الوزراء دعمهم للخطة الأمنيّة الأمريكيّة الجديدة، خوفاً من أن تمتد الأوضاع الأمنيّة القلقة في العراق إلى أنحاء المنطقة، وأصدر المجتمعون بياناً ختامياً عبّروا فيه عن رغبتهم المشتركة في منع تحول العراق إلى ساحة قتال بين القوى الإقليميّة والدوليّة[1]؛ إذْ باتت دول الخليج العربي تدرك أهمية الحفاظ على وحدة العراق والحيلولة دون تقسيمه أو تفككه؛ لأنه ليس من مصلحة تلك الدول أن تتعامل مع عراق مقسم ومفكك أو مع كيان ضعيف وهش[2].

إن دول مجلس التعاون الخليجي لا تؤيد في المجمل الوجود الأمريكي في العراق، بل إن ما أكدته كلمة الملك عبد الله بن عبد العزيز أمام القمة العربية التي انعقدت في الرياض في (28-29 آذار/مارس 2007)، وصف هذا الوجود بـ **(الاحتلال غير الشرعي)**، وهي في الوقت نفسه لا تؤيد انسحابه الفوري من العراق، لأنه سوف يؤدي إلى تشظّيه أكثر، مما يهدد أمن المنطقة واستقرارها، وهي من جهة ثالثة لا تؤيد انفتاح واشنطن على إيران، لان ذلك يعني المزيد من التنازلات الأمريكيّة لطهران على حساب دول المنطقة، مما يعطي طهران هامشاً أكبر، الأمر الذي يكسبها المزيد من القوة والجرأة للتدخل أكثر في شؤون دول المنطقة، مما

(1) فراقد داود سلمان، المصدر السابق، ص430-431.

(2) حسين عبد الحسن موبح اللامي، أثر المتغير الأمني على مستقبل العلاقات العراقية-الخليجية، مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية)، العدد54، 2018 ص67.

ينعكس سلباً على استقرار تلك الدول[1]، لذا تمّت الكثير من اللقاءات بين المسؤولين في وزارة الخارجيّة العراقيّة والجانب السعودي وأبدت الحكومة السعودية تجاوبها، مما أعطى للحكومة العراقيّة حافزاً لأجل الإعلان عن خططها الاقتصاديّة، ولاسيّما فيما يخص تعاونها مع السعودية ومنها الخطة التي تخص إعادة العمل بخط انابيب جنوبي يمر عبر السعودية إلى البحر الأحمر وبطاقة انتاجية تبلغ (1,6) مليون برميل نفط يومياً[2].

هذا الإجراء لا يمكن عدّه تحولاً في السياسة الخارجيّة السعودية تجاه الشان العراقي، فالمملكة العربية السعودية وكما ذكرنا سابقاً لا تستطيع أن تتجاوز ما يحصل في العراق، وقد توضّح ذلك في تصريحات وزير الخارجيّة السعودي في المؤتمّر الذي عقد بشرم الشيخ للمدة (3-4 آيار/مايو 2007) الخاص بدول الجوار الجغرافي للعراق، إذْ أكد قائلاً: **«إننا نجتمع اليوم تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من الأشقاء في مصر والعراق لحشد الدعم الدولي والإقليمي لمساعدة العراق في الخروج من محنته الطويلة التي ما تزال تقود إلى استمّرار المعاناة المؤلمة للشعب العراقي بجميع فئاته ومكوناته، وينبغي علينا أن لا نقبل تحويل هذا البلد إلى ساحة لتنافس القوى الإقليميّة والدوليّة وتقاسم مناطق النفوذ والهيمنة»**[3].

ولتعزيز العلاقات العراقيّة – الكويتية، وصل إلى الكويت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر2007 الرئيس العراقي الاسبق جلال طالباني، وأجرى مباحثات رسمية مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح حول سبل تطوير التعاون بين البلدين في المجالات كافة، والوضع الأمني في العراق والمنطقة، والجهود المبذولة لإرساء الأمن والاستقرار في العراق، وضرورة إعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والكويت[4].

أكد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين المنعقدة في دولة قطر للمدة (3-4 كانون الأول/ديسمبر 2007) على ضرورة احترام وسيادة

(1) زهراء عباس هندي الأسدي المصدر السابق، ص153-154.

(2) تمارا كاظم الأسدي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 ولغاية 2014، بحث في كتاب: السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، مجموعة مؤلفين، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص143.

(3) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص350.

(4) منى حسين عبيد وأثمار كاظم سهل الربيعي، المصدر السابق، ص240.

واستقلال العراق والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شؤونه الداخليّة، وأن تحقيق المصالحة الوطنيّة بين مختلف مكونات الشعب العراقي يعد مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار فيه، وأعرب المجلس عن ارتياحه للتحسن الذي طرأ على الأوضاع الأمنيّة فيه، وأن هذا التحسّن ينبغي أن يواكبه تحسن الجانب السياسي، وهذا الأمر يستدعي من الحكومة العراقيّة مضاعفة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنيّة والعمل على إجراء التعديلات الدستوريّة اللازمة وحل الميليشيات المسلحة، وعبّر المجلس عن استعداد دوله للتعاون مع السلطات العراقيّة في التصدي للإرهاب ومكوناته[1].

عزّزت دولة الإمارات العربية المتحدة علاقتها مع العراق، إذْ قام وزير الخارجيّة الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان بزيارة بغداد في 5 حزيران/يونيو 2008، ليكون بذلك أول مسؤول خليجي يزور العاصمة العراقيّة منذ العام 2003، معيداً افتتاح السفارة الإماراتية ومعلناً عن قرب تسمية سفير لبلاده في بغداد[2]، وصرّح: «**إننا ننظر إلى العراق كشريك مهم للإمارات في المنطقة ونتطلع إلى ان يكون شريكاً لمجلس التعاون الخليجي**»[3]، وواصلت الإمارات خطواتها الانفتاحية، بالإعلان بعد ذلك في 6 تموز/يوليو 2008 عن تسمية سفيرها في بغداد وإلغاء كل ديونها على العراق البالغة نحو (7) مليارات دولار أمريكي[4]، وفي 16 تموز/يوليو 2008 حصلت موافقة وزارة الخارجيّة لدولة الإمارات العربية المتحدة على فتح الملحقية التجارية العراقيّة، بعد استكمال الموافقات الرّسميّة[5].

ذهب وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس (Robert Gates) فـــي كلمة لـــه في المؤتمر الخاص بالأمن الإقليمي[6] الذي عُقد في البحرين في كانون الأول/ديسمبر 2008، «**أن على مجلس التعاون الخليجي إطلاق دعوة جدية لدعم العراق، وضمه إلى مجلس التعاون**

(1) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين، الدوحة، قطر، 3-4 كانون الأول/ديسمبر 2007، ص6.

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص164.

(3) واثق محمد براك، المصدر السابق، ص7.

(4) غسان العطية، المصدر السابق، ص164.

(5) نهى جاسم حسين، العلاقات العراقية – الإماراتية وافاقها المستقبلية، مجلة العلوم السياسية والقانون، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية)، المجلد 6، العدد 31، أذار 2022، ص147.

(6) عن المؤتمر الخاص بالأمن الإقليمي. ينظر: ميثاق خير الله جلود، المصدر السابق، ص60.

الخليجي وعدم تركه وحيداً لمواجهة النفوذ الإيراني»[1]، والرد الخليجي لم يكن مفاجئاً؛ إذْ أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية رفض المجلس لانضمام العراق إلى عضويته؛ بسبب عدم توفر عدد من الشروط التي يضعها المجلس لانضمام الدول إليه والمتمثلة بضرورة أن تكون الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة في البلد المرشح انضمامه مشابهة للأوضاع في الدول المنتمية للمجلس[2]، كما قال وزير الخارجيّة البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة: « **أعطونا فرصة لاستكمال بناء مؤسسات المجلس ومن ثمّ نناقش انضمام العراق له»**[3].

صدرت إشارات من مسؤولين خليجيين بكافة المستويات عكست التصور المستقبلي الإيجابي لطبيعة العلاقات العراقيّة - الخليجية، ومنها تصريح خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية البحرين في 18 تشرين الأول/اكتوبر 2008 في زيارته للعراق «**العراق يشكّل امتداد طبيعي لدول المجلس، العراق جزء لا يتجزأ منا، علاقتنا متأصلة معه منذ زمن بعيد وجئنا لنؤكد هذه العلاقات القريبة مع كل المكونات»**، وتصريح رئيس دولة الامارات العربية المتحدة خليفة بن زايد آل نهيان[4] في 26 من تشرين الثاني/نوفمبر 2008 «**العراق مازال يحتاج إلى المزيد من الجهود حتى يستعيد عافيته ودوره الإقليميّة ومكانته كعامل فاعل من عوامل الاستقرار في المنطقة والإمارات في إطار التزاماتها القومية مستعدة لمساعدة الحكومة العراقيّة في الأعمار وتحسين الوضع الأمني»**[5]، وقرار الكويت تعيين الفريق علي محمد المؤمن سفيراً لها في بغداد، ليكون أول سفير لها في بغداد منذ عام 1990، ووصل المؤمن بغداد في 27 تشرين الأول/اكتوبر 2008، وفي 27 شباط/فبراير 2009 قام محمد صباح السالم، رئيس مجلس الوزراء الكويتي بزيارة

(1) محمد عباس حميد الخفاجي، علاقات العراق بمجلس التعاون الخليجي (1981-2011) دراسة تاريخية للأسباب التي أبعدت العراق عن الانضمام له، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانيّة، (بابل: جامعة بابل)، المجلد 29، العدد 2، 2021، ص382.

(2) عبد الصمد سعدون عبد الله وخضر عباس عطوان، العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام 2003، مجلة الخليج العربي، (جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي)، المجلد 42، العدد1-2، 2014، ص130.

(3) ميثاق خير الله جلود، المصدر السابق، ص60.

(4) عن خليفة بن زايد آل نهيان. ينظر: ينظر: جريدة الانباء، الكويت، العدد 16470، 15 آيار 2022.

(5) واثق محمد براك، المصدر السابق، ص7.

العراق؛ إذْ اجتمع مع رئيس الوزراء نوري المالكي، وشهد اللقاء بحث سلسلة من القضايا المهمّة[1].

بدأت بوادر أزمة جديدة في العلاقات العراقيّة–الكويتية؛ إذْ أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقيّة علي الدباغ في 10 حزيران/يونيو 2009 في مساعٍ كويتية لإبقاء العراق تحت طائلة البند السابع[2]، مالم تنفذ الحكومة العراقيّة التزاماتها تجاه الكويت في القضايا العالقة بين البلدين، وانتقد نواب عراقيون معارضة الكويت لإخراج العراق من الفصل السابع ومطالبينها بتعويضات تصل إلى (4) آلاف مليار دولار جراء تورط الكويت بمسألتين هما: دعم الحرب التي قام بها الرئيس العراقي صدام حسين ضد إيران عام 1980 وأدت لخسائر فادحة للعراق، ودعم الحرب الأمريكيّة على العراق التي لم تكن مدعومة بقرار دولي, مما عكّر الاجواء بين البلدين[3]، وحاول العراق في 7 تموز/يوليو 2009 حلحلة مشكلة التعويضات عن طريق اللقاء الذي تمّ بين رئيس البرلمان أياد السامرائي ورئيس الوزراء الكويتي ناصر محمد الصباح ورئيس جهاز الأمن الوطني محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصاديّة أحمد الفهد، وغلب على هذا الاجتماع مسألة التعويضات والتي رأى فيه الجانب الكويتي لابد من تطبيق العراق قرارات الأمم المتحدة لحل هذه الأزمة[4].

أعرب مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيان الختامي للدورة الثلاثين للمجلس الأعلى في الكويت للمدة (14-15 كانون الأول/ديسمبر 2009) عن إدانته لعمليات التفجير التي تعرضت لها المدن العراقيّة آملاً أن يتحقق للعراق وشعبه الأمن والاستقرار، وأكد أن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنيّة لإنجاح العملية السياسيّة الشاملة والتي يجب أن تستوعب جميع أبناء الشعب بدون استثناء أو تمّييز[5].

ولتعزيز العلاقات العراقيّة – الخليجية، تمّ تقديم أوراق اعتماد محمد حسين محمد بحر

(1) منى حسين عبيد وأثمار كاظم سهل الربيعي، المصدر السابق، ص240.
(2) عن البند السابع. ينظر: سرحان غلام حسين، العلاقات العراقية الكويتية واشكالية الفصل السابع، (بغداد: مركز المستنصرية للدراسات, 2001)، ص110.
(3) منى حسين عبيد وأثمار كاظم سهل الربيعي، المصدر السابق، ص240.
(4) فراقد داود سلمان، المصدر السابق، ص431.
(5) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الثلاثين، الكويت، دولة الكويت، 14-15 كانون الأول/ديسمبر 2009، ص11.

العلوم في 1 حزيران/يونيو 2010 كأول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الأمريكي على العراق، وافتتحت مملكة البحرين في تموز/يوليو 2010 القنصلية العامة لها في مدينة النجف الأشرف كأول قنصلية خليجية وعربية في العراق، لشعور وزارة الخارجيّة البحرينية بضرورة تواجد القنصلية العامة في النجف الأشرف بناء على توجهات ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة[1]، من أجل توفير الخدمات القنصلية لمرتادي المحافظات العراقيّة من قبل المواطنين البحرينيين بهدف زيارة العتبات المقدسة في العراق[2]، وزار رئيس مجلس الوزراء الكويتي ناصر المحمد بغداد بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2011 لإعادة الأجواء الودية بين العراق والكويت، وصرّح أنّ «**المرحلة السابقة انتهت ونحن الآن في مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية وان كانت هنا صعوبات تواجهنا علينا أن نحلّها بالطرق السلمية**»[3]، كما زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في 16 شباط/فبراير2011 الكويت على رأس وفد رافقه فيه عدد من الوزراء، وتمّ مناقشة القضايا العالقة بين العراق والكويت للتوصل إلى التفاهم المشترك بين الجانبين[4].

واجهت دول الخليج العربي حالة من التخوف بعد توصّل العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة إلى اتفاقية نصّت على انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق نهاية عام 2011، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات العراقيّة-الأمريكيّة كانت صورتها غامضة؛ إذْ تخوفت الدول الخليجية من حدوث فراغ سياسي أو أمني يتركه الوجود الأمريكي في البلاد مما يقود إلى عدم الاستقرار على الرغم من وجود علاقات استراتيجية ثابتة بين الولايات المتحدة الأمريكيّة ودول الخليج العربي انعكست في عهد إدارة الرئيس باراك اوباما[5] في بناء تحالف أمني قوي ومتعدد الأطراف معها، إلا أن دول الخليج شعرت بقلق، لأنها اعتقدت أن خروج القوات الأمريكيّة من العراق سيجعل من الجارة إيران دولة إقليمية كبرى في المنطقة، وتمّيل الكفة

(1) عن حمد بن عيسى آل خليفة. ينظر: عمر الحسن وآخرون، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، (البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2017).

(2) جاسم يونس الحريري، قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2018، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2020)، ص34.

(3) منى حسين عبيد وأثمار كاظم سهل الربيعي، المصدر السابق، ص240.

(4) تمارا كاظم الاسدي، المصدر السابق، ص147.

(5) عن باراك أوباما. ينظر: وزارة الخارجية الأمريكية، باراك أوباما الرئيس الرابع والأربعون، (نيويورك: مكتب برامج الاعلام الخارجي، د.ت)، ص3-16.

لها في ظل حالة عدم التوازن بينها وبين الدول الخليجية، مما يزيد من مساحة تدخلها في الشان العراقي[1]، ورأت الدول الخليجية أن هذه المرحلة يتوجب فيها القيام بدور فاعل ومؤثر لضمان أمن واستقرار العراق والخروج بحلول مناسبة للمشكلات والأزمات التي تعانيها الساحة العراقيّة على الصعد المختلفة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، لاسيّما أن دول الخليج العربي لديها الرغبة لتأدية دور إيجابي في العراق مرتكزاً على مقومات عدة سياسيّة وعسكريّة واقتصاديّة[2].

ظهرت آراء وأصوات في عدد من دول الخليج العربي تدعو إلى تحكيم العقل والمصلحة الوطنيّة من أجل بناء علاقات ايجابية ومتوازنة مع العراق وذلك نابعاً من إدراك أن أي تغيرات وتطورات في الساحة العراقيّة تنعكس سلباً وايجاباً على الساحة الخليجية، وإن استقرار العراق على الصعيدين السياسي والأمني من شانه ان يسهل اي تواجد عربي أو خليجي بشكل خاص في الساحة العراقيّة، إلا أن الانسحاب كان يشوبه الغموض والحذر في الرؤية الخليجية التي رأت أن هذه المرحلة التي يشهدها العراق ما بعد الانسحاب الأمريكي هي مرحلة حرجة وتتوجب القيام بدور فاعل ومؤثر لضمان أمن واستقرار العراق والخروج بحلول مناسبة للمشكلات والأزمات التي تعانيها الساحة العراقيّة[3].

عقدت دول مجلس التعاون الخليجي قمة الرياض في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011، وأكدّت في البيان الختامي لها عن خشيتها من الفراغ الأمني في العراق بعد أن كانت تعوّل على الوجود العسكري الأمريكي فيه، وارتباطها مع الولايات المتحدة الأمريكيّة بتحالفات واتفاقيات مشتركة، وتخوفها من تصاعد التنافس الإقليمي في العراق خاصة بين إيران وتركيا، وعبّرت السعودية عن قلقها من رحيل القوات الأمريكيّة من العراق، خوفاً من تفاقم الأوضاع سوءً في ظل التدخل الإقليمي، وازدياد النفوذ الإيراني في البلاد، أمّا الكويت فان العراق يشكّل معها علاقات معقدة في ظل بقاء قضايا عالقة بينهما بحاجة إلى حلول مثل قضية

(1) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص5-6.

(2) حسين عبد الحسن موبح اللامي، المصدر السابق، ص70.

(3) أحمد مشعان النجم، المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية - الخليجية بعد عام 2003م وافاقها المستقبلية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية: مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، ط1، (كربلاء المقدسة: جامعة كربلاء، 2019)، ج2، ص60.

التعويضات الماليّة على العراق جراء غزو الكويت، ومشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق، والتهريب والتسلل عبر الحدود المشتركة بين البلدين، والتصريحات الاعلامية والبرلمانية من الطرفين والتي أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين بين حين وآخر، وقضية الأرشيف الوطني الكويتي في العراق والمطالبة باستعادته، ووضعت الكويت بوابات حدودية على طول حدودها مع العراق، مع عدم ترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين[1].

يتضح أن دول الخليج العربي تخّوفت من التدخلات الإقليميّة في العراق من قبل تركيا وإيران بعد الانسحاب الأمريكي من الاراضي العراقيّة، وترى ان العراق سيقترب أكثر من جارته إيران في ظل غياب دور لدول أخرى مثل تركيا والسعودية عن المشهد العراقي، والتخوف من جانب آخر إلى أن يؤدي الانسحاب إلى اضطرابات وعدم استقرار وغياب الأمن في العراق والمنطقة، وبذلك ستواجه دول الخليج العربي معضلة أمنية من الصعب التعامل معها بحرية سياسيّة.

شعرت دول الخليج العربي بقلق من الأوضاع في العراق وتخوفها من الفراغ الأمني والسياسي فيه وانعكاساته على أوضاعها الداخليّة واستقرارها، وسارعت إلى اتخاذ خطوات تعزز علاقاتها بالعراق، إذْ قامت السعودية بعد الإعلان عن جلاء القوات الأمريكيّة عن العراق في خطوة مفاجئة في شباط/فبراير 2012 بتسمية أول سفير لها في العراق بعد أكثر من عقدين، ومن ثمّ فإنها بدأت في اصلاح علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة لمدة طويلة مع العراق[2]، وكانت زيارة أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح إلى العراق لحضور أعمال القمة العربية في بغداد للمدة (27-29 آذار/مارس 2012) فاتحة خير للتعاون والتقارب السياسي بين البلدين، تبعتها زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الكويت، والتي زادت من مساحة التقارب والتفاهم وخفّفت من حالة القلق لدى الكويتيين بشأن مستقبل الأوضاع في العراق على الرغم من حدوث أزمة ميناء مبارك التي قررت الكويت بناءه بالقرب من ميناء الفاو جنوب العراق، ولكن الكويت ونتيجة الضغوط العراقيّة الرّسميّة والشعبية أعلنت إلغاء المرحلة الرابعة من استكمال بناء هذا الميناء، ممّا أعاد الأمور إلى نصابها بين البلدين[3].

(1) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص6.

(2) مجموعة باحثين، المملكة العربية السعودية في الميزان، تحرير بول ارتس وغيرد نونمان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص503.

(3) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص6.

أدان البيان الصحفي للدورة (28) بعد المائة للمجلس الوزاري لدول الخليج العربي المنعقد في مدينة جدة في 10 ايلول/سبتمبر 2013 حوادث التفجيرات المتكررة في عدد من المدن العراقيّة، التي سقط جرائها العديد من الأبرياء، معتبراً ذلك عملاً إجرامياً يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي وكافة القيم الإنسانيّة[1]، وأكد البيان الختامي للمجلس الأعلى في دورته الرابعة والثلاثين في مدينة الكويت، للمدة (10-11 كانون الثاني/يناير 2013)، على مواقفه الثابتة تجاه العراق، والمتمثلة في أهمية الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليميّة وعدم التدخل في شؤونه الداخليّة، وحث الدول الأخرى على اتباع النهج ذاته ودعم جهود المصالحة العراقيّة لإنجاح العملية السياسيّة في العراق، لتحقيق الأمن والاستقرار[2].

برزت تحديات جديدة واجهت العراق والمنطقة بعد احتلال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي مدينة الموصل في 10 حزيران/يونيو 2014 ثمّ مدن عراقية أخرى، إذْ سارعت دول الخليج العربي ولاسيّما الكويت إلى طلب إجراء تنسيق أمني بينها لغرض تحصينها من الداخل ضد احتمّالات تهديد التنظيم الارهابي لدول المنطقة[3]، وأكدت الإمارات ضرورة التصدي للعناصر الإرهابيّة والتعامل الإقليمي معها، وذلك حسب بيان وزارة الخارجيّة الإماراتية في 11 حزيران/يونيو 2014، وضرورة الحفاظ على وحدة العراق الإقليميّة وإنقاذه، وتبني مقاربة وحل وطني يجمع ولا يفرق ولا يقصي مع حرصها على استقلال وسيادة ووحدة العراق، ورفض التدخل في شؤونه الداخليّة، وضرورة نهج سياسة تقضي على الانقسامات وإقامة حكومة وحدة وطنية جامعة وشاملة لا تستثني أحداً، وأعرب مجلس الوزراء السعودي في 16 حزيران/يونيو 2014 عن قلقه إزاء تطورات الأحداث في العراق[4].

يبدو أن دول الخليج العربي أدركت خطورة الأمر وانعكاساته الأمنيّة، إذْ ان العراق بوضعه الذي وصل إليه يمثّل مصدر عدم استقرار في منطقة الخليج العربي، وقد يشكّل عمقاً إستراتيجياً لإيران يؤثر على أمن دول الخليج العربي، وربما يتحول في ظل سيطرة تنظيم

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، البيانات الصحفية لدورات المجلس الوزاري، البيان الصحفي للدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري، جدة، 10 ايلول/سبتمبر 2013.

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الرابعة والثلاثين، الكويت، 11 كانون الأول/ديسمبر 2013.

(3) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص6-7.

(4) حسين عبد الحسن موبح اللامي، المصدر السابق، ص71.

الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي على أجزاء من أراضيه بعد عام 2014 إلى قاعدة للإرهاب تهدد دول الخليج، وقد يمتد خطره إلى أراضيها، وهذا دفع دول الخليج العربية للإسراع في الحملة الدوليّة ضد التنظيم الارهابي.

تصاعدت حدة التوتر في الخطاب السياسي العراقي تجاه المملكة العربية السعودية وشرع الطرفان في تبادل الاتهامات علناً بعد استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الارهابي على مدن ومناطق في وسط وشمال العراق، ففي 17 حزيران/يونيو 2014 اتهمت الحكومة العراقيّة وبشكل صريح السعودية بتقديم الدعم المادي للجماعات الإرهابيّة وحملتها مسؤولية جرائم الإبادة الجماعية التي يقترفها المسلحون في العراق، واعتبرت الموقف السعودي من الأحداث الأخيرة نوعاً من المهادنة للإرهاب[1].

خلاصة القول: تدهورت وتوترت العلاقات العراقيّة - الخليجية أكثر في مدة حكم رئيس الوزراء نوري المالكي (2006-2014)، الذي رأت فيه الدول الخليجية وتحديداً المملكة العربية السعودية، شريكاً يميل نحو إيران، وإن العراق أصبح لأسباب مذهبية وجيوسياسيّة، ضمن الفلك الإيراني، وغلب على العلاقات بين الطرفين طابع الاتهامات المتبادلة والكيل للآخر بشتى الاتهامات، مع عدم وجود رغبة حقيقية للبدء بصفحة جديدة تنهي حالة عدم التفاهم، ممّا تسبب في عدم استقرار العراق والمنطقة.

رابعاً: عودة الانفتاح والتقارب للعلاقات العراقيّة – الخليجيّة

عادت وتحسنت العلاقات العراقيّة-الخليجية بعد وصول حيدر العبادي إلى رئاسة الوزراء في العراق في 8 ايلول/سبتمّبر 2014، وأرسلت دول الخليج العربي التهاني إلى رئيس الوزراء العراقي بمناسبة توليه رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، ودعت إلى أن يكون العراق بلدًا آمنًّا مستقرًّا مع رفاهية الشعب العراقي، ودعت إلى إقامة حكومة مدنية ضد الطائفية، وأن يكون الحكم الجديد بعيد عن النزاعات والتفرقة بين المكونات، وان يواجه العراق الإرهاب لاسيّما أن دول المجلس تدعم التحالف ضد الإرهاب لكونه مصلحة إقليمية مشتركة[2].

(1) عباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص409-410.

(2) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول الخليج والعلاقة مع العراق في عهد العبادي، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 13059، 30 آب 2014.

تبنّت حكومة حيدر العبادي منذ توليها السلطة نهج الانفتاح والتطور في سياسة العراق الخارجيّة على الدول الخليجية في سياق تأمين ظروف سياسيّة عراقية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1]، ومحاولة طي الصفحة الماضية وبحث جميع الملفات العالقة بين العراق ومحيطه الخليجي[2]، لاسيّما مع الكويت فيما يتعلق بالقضايا العالقة بين البلدين والتفاؤل في فتح آفاق جديدة للتعاون بين العراق ودول الخليج العربي، وإعادة العلاقات السياسيّة والدبلوماسية والاقتصاديّة[3]، وان عودة العلاقات من جديد بعد سنوات من الفتور تزامنت مع أحداث مهمّة، أهمها تنامي خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومشاركة السعودية في التحالف الدولي ضد التنظيم الذي يقوم بعملياته بالتنسيق مع الحكومة العراقيّة[4]، واستعمال القواعد العسكريّة الخليجية مثل قاعدة (العديد) القطرية لضرب أهداف التنظيم، فكان ذلك أحد المتغيرات التي مهدت لنوع من التفاهم – ولو كان شكلياً- بين العراق والسعودية وإن جاء ضمن تفاهمات متفاوتة المستوى مع أطراف التحالف، وأدرك كل من الولايات المتحدة الأمريكيّة والسعودية ضرورة العمل المشترك لإحتواء التوسع الإيراني في العراق بكونه منطلقاً لفعل إقليمي أشمل[5].

وفي سياق سعي الحكومة العراقيّة إلى الانفتاح بدأت على إثرها سلسلة من الزيارات واللقاءات المتبادلة بين المسؤولين العراقيين ونظرائهم الخليجيين، منها زيارة وزير الخارجيّة العراقي إبراهيم الجعفري إلى الكويت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في ظل تقدّم وصف بأنه « **ثابت ومستمّر**»، ضمن مساعي الحكومة العراقيّة الجديدة في توثيق علاقاتها مع دول الجوار، ثمّ تلتها زيارة وزير الخارجيّة الكويتي صباح الخالد الصباح إلى بغداد وتأكيده التزام

(1) حسام مطر، سياسة الانفتاح السعودية تجاه العراق: الدوافع والمرتكزات، (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد16، حزيران 2019)، ص5.

(2) بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدر السابق، ص319.

(3) نهى جاسم حسين، السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003، رسالة ماجستير، (الجامعة العراقية: كلية القانون والعلوم السياسية، 2021)، ص217.

(4) حارث قحطان عبد الله وعباس فاضل عطوان، الخطاب السياسي العراقي وتأثيره في العلاقات العربية المملكة العربية السعودية انموذجاً، المجلة السياسية والدولية، (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية)، العدد 39-40، حزيران 2019، ص491.

(5) أحمد مشعان النجم، المصدر السابق، ص61.

الكويت بقرارات مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب وتمّويله وتجفيف منابعه، وتأكيده ان دول المنطقة تواجه فكراً مدمراً يحتاج إلى مواجهة شاملة[1].

أعلن الرئيس العراقي فؤاد معصوم في زيارته إلى الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بأنه سيعمل على إصلاح علاقات العراق العربية في ظل دعم السعودية لتطور علاقاتها معه على أسس متينة كمنطلق لتطوير علاقاته مع دول الخليج العربي بعد أعوام من الجفاء في العلاقات بين البلدين[2]، وقدّم فؤاد معصوم دعوة إلى القيادة السعودية من أجل التنسيق عالي المستوى لمواجهة الإرهاب، وإقامة تحالف إقليمي لمواجهة الإرهاب، في حين أبدى وزير الخارجيّة السعودي سعود الفيصل رغبة بلاده في فتح أبواب السفارة السعودية في بغداد وتأكيده «**ان العراق سند للعرب، والعرب داعمون لاستقرار العراق ووحدته**»، وتبع ذلك زيارة رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري إلى الرياض في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، ولقاءه رئيس مجلس الشورى السعودي عبد الله آل الشيخ، وأكّد الجبوري أن مكافحة الإرهاب هو من أولويات العراق، وتتطلب التعاون من الآخرين، وأن العراق والسعودية القوتين الأهم لمواجهة الإرهاب وتحمل المسؤولية تجاهه، وتمّ بحث ملفات عدة بين البلدين مثل محاربة الإرهاب والعمل الدبلوماسي والاتفاقيات التجارية وتبادل السجناء بين البلدين، ومنح الملك عبد الله بن عبد العزيز النازحين العراقيين مبلغ نصف مليار دولار كمساعدات انسانية[3].

واتفقت الإمارات العربية المتحدة والعراق على دعم بعضهما بعضاً في مواجهة الإرهاب ورغبتهما في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، والرغبة الإماراتية في تطوير العلاقات مع العراق في جميع المجالات[4]، إذْ تمّ تأكيد ذلك في زيارة وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد آل نهيان للعراق في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، ولقائه برئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، وأكد وقوف بلاده مع العراق بالكامل، وتأييدها مساعي الحكومة العراقيّة لتحسين توجهاتها في السياستين الداخليّة والخارجيّة[5].

(1) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص7.

(2) حسام مطر، المصدر السابق، ص5.

(3) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص8.

(4) أحمد مطر، الدبلوماسية السعودية في عهد الملك سلمان، مجلة ابحاث استراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية)، العدد 13، 2016، ص208.

(5) نهى جاسم حسين، العلاقات العراقية – الإماراتية، المصدر السابق، ص148.

أكد البيان الختامي للدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2014 في العاصمة القطرية الدوحة، على دعم الجهود التي يبذلها العراق, إذْ أكدت الفقرة (40) من البيان على ترحيب المجلس الأعلى بالتوجهات الجديدة للحكومة العراقيّة داعياً إلى تضافر الجهود نحو تعزيز الشراكة الوطنيّة بين مختلف مكونات الشعب العراقي، وبما يسهم في تحقيق أمن العراق واستقراره وسيادته ووحدة أراضيه، ويساعد على تعزيز الثقة وبناء جسور التعاون في منطقة الخليج العربي، ويمكنه من التصدي للإرهاب باعتباره خطراً مشتركاً على الجميع[1].

ومثّلت زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في 15 كانون الاول/ديسمبر 2014، مؤشراً لتطوير العلاقات العراقيّة - الإماراتية، ولقائه محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، وأعرب العبادي عن تطلعه بأن تحقق هذه الزيارة أهدافها في توسيع التعاون في جميع المجالات مشيرًا إلى أن: «**هذه الزيارة تأتي ضمن توجه الحكومة العراقيّة في الانفتاح على الدول الشقيقة بما يعزّز المصالح المشتركة والأمن والاستقرار والتقدّم لجميع شعوب ودول المنطقة**»، وأثمرت الزيارة عن التعاون في محاربة الإرهاب ضد تنظيم داعش وتطوير التعاون التجاري والاقتصادي والسعي لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتواصلت الزيارات واللقاءات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي للتنسيق المشترك في القضايا الداخليّة والإقليميّة والدوليّة[2].

برزت بوادر تحسّن في العلاقات العراقيّة- السعودية في زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في 23 آذار/مارس 2015 للمملكة العربية السعودية من أجل توحيد الجهود والمشاركة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي تعد الزيارة الأولى له للمملكة بعد توليه هذا المنصب، وتأتي هذه الدعوة كذلك لإيجاد تعاون أكبر بين البلدين وتنسيق عالي للقضاء على هذا التنظيم، وفتح آفاق أوسع في العلاقات ما بين البلدين[3]، ودعم مؤسسة الحكم العراقيّة لإستعادة قوتها وسعتها التمثيلية بوصفها العتبة الأولى لمواجهة

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الخامسة والثلاثين، الدوحة، 9 كانون الأول 2014.

(2) نهى جاسم حسين، العلاقات العراقية – الإماراتية، المصدر السابق، ص148.

(3) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص354.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1]، وأدركت السعودية أن الهجوم أفضل وسيلة للدفاع، وأنه لابد أن تكون حاضرة في الساحة العراقيّة التي بقيت غائبة عنها لقرابة عقد كامل بعد أن أدركت سلبيات هذا الغياب عادت لتفتتح سفارتها في بغداد في كانون الأول/ ديسمبر 2015 بعد ربع قرن من إغلاقها في العراق بعد عام 1990 وقطع العلاقات ما بين البلدين، وبعثت سفيرها ثامر السبهان ذا الخلفية الاستخباراتية إلى بغداد، مهمته مراقبة التوازنات الدقيقة التي يقوم عليها استقرار العملية السياسيّة، ناهيك عن السعي لتعكير الوفاق العراقي- الإيراني[2]، وأرسلت إلى العراق في شباط/فبراير 2016 قبل انتصاره على تنظيم داعش الإرهابي مساعدات عاجلة للمتضررين في محافظة الأنبار بلغ حجمها (240) طناً من المواد الاغاثية، والإنسانيّة، والدوائية، والايوائية[3]، وقد طلبت الحكومة العراقيّة في شهر آب/اغسطس 2016 من المملكة العربية السعودية تغيير سفيرها في العراق (السبهان) كون الأخير أدلى بتصريح قال فيه: «**إن الحشد الشعبي غير مرحّب به من قبل السُنَّة العرب والأكراد**»[4] وعدّت الحكومة العراقيّة هذا التصريح تدخلًا في شؤونها الداخليّة[5]، وقد عيّنت السعودية العميد ركن عبد العزيز الشمري قائماً بأعمال سفارتها خلفاً للسبهان في 14 تشرين الأول/اكتوبر 2016 [6].

جاء في البيان الختامي للدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي المنعقدة في مملكة البحرين للمدة (6-7 كانون الأول/ديسمبر 2016) دعم دول المجلس لحكومة العراق في عملية تحرير مدينة الموصل ممّا يسمّى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي، مؤكداً أن عملية تحرير المناطق من سيطرة التنظيم يجب أن تكون بقيادة الجيش والشرطة العراقيّة وأبناء العشائر من سكان هذه المناطق وبدعم من التحالف الدولي لمكافحة التنظيم الارهابي، معبراً عن إدانته للجرائم التي ترتكب على أساس طائفي ضد المدنيين في المناطق المحررة. وأكد على أهمية تعزيز الروابط بين

(1) حيدر سعيد، حكومة العبادي: خيط الضوء الأخير في سماء ملبّدة بالغيوم، مجلة سياسات عربية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد 11، تشرين الثاني 2014، ص95.

(2) أحمد مطر، المصدر السابق، ص208.

(3) جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص11.

(4) حسام مطر، المصدر السابق، ص37.

(5) عباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص414.

(6) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص354.

العراق وجيرانه وفق مبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخليّة[1].

قيّمت المملكة العربية السعودية وعلى لسان ولي عهدها محمد بن سلمان خطأ السياسات التي اتّبعتها السعودية اتّجاه العراق، لاسيّما في تعاطيها مع القوى والشخصيات العراقيّة المعتدلة والأكثر قرباً إلى المحيط العربي؛ في محاولة منها لتصحيح مسار العلاقة مع العراق في ظل تصاعد توتر سياستها الخارجيّة مع إيران وتأزم خلافاتهما حول عدد من القضايا في بلدان النزاع الأهلي مثل سوريا واليمن وإلى حد ما البحرين، وهو ما أثّر سلباً على الأمن الوطني في داخل السعودية ونفوذها الإقليمي، وتجعل هذه البلدان تتقبل بسهولة التدخلات الإيرانية، ويأتي هذا الانفتاح السعودي في ظل صعود ضاغط دولي يتمثل في الإدارة الأمريكيّة الجديدة برئاسة دونالد جون ترامب (Donald John Trump)[2]، وتواصل تطور العلاقات العراقيّة-السعودية في زيارة وزير الخارجيّة السعودي عادل الجبير في 25 شباط/فبراير 2017 إلى بغداد ممهداً الطريق لمزيد من الزيارات بين مسؤولي البلدين[3]، وكانت أول زيارة لوزير خارجية سعودي للعراق منذ نحو (27) عاماً، وفيها سلّم الجبير دعوة رسمية من الملك سلمان بن عبد العزيز للعبادي لزيارة المملكة[4]، وقدّم التهنئة بالانتصارات المتحققة على العصابات الإرهابيّة، مؤكداً دعم بلاده للعراق في اعادة الاستقرار في المناطق المحررة، وهذا التوجه السعودي أكده العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أثناء لقائه رئيس الوزراء العراقي على هامش أعمال مؤتمّر القمة العربية الثامنة والعشرين المنعقدة في منتجع البحر الميت بالأردن في 29 آذار/مارس 2017[5]، وأشار العاهل السعودي على أهمية العلاقات بين البلدين الشقيقين، ودور العراق في المنطقة وتعزيز العلاقات معه في جميع المجالات التجارية والاقتصاديّة والاستثمّارية والتنسيق الأمني المشترك[6].

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة السابعة والثلاثين، المنامة، مملكة البحرين، 6-7 كانون الأول/ديسمبر 2016، ص16.

(2) عن دونالد جون ترامب. ينظر: مايكل كرانش ومارك فيشر، ترامب بلا قناع رحلة من الطموح والغرور والمال والنفوذ، ترجمة: ابتسام بن خضراء، (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص53-100.

(3) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص357.

(4) حسام مطر، المصدر السابق، ص37.

(5) حارث قحطان عبد الله وعباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص492.

(6) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص9.

وشهدت العلاقات العراقيّة - القطرية انطلاقة جديدة في 22 أيار/مايو 2017 عندما بعث تميم بن حمد آل ثاني[1]، أمير دولة قطر، رسالة خطية إلى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، تضمنت دعوته لزيارة قطر، وسلّم الرسالة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجيّة، وتمّ في تلك المقابلة بحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات، وأكد الجانبان في بيان أنه استناداً إلى وشائج القربى والعلاقات الأخوية التاريخية بين البلدين فقد اتفقا على إزالة كل ما من شأنه تعكير صفو العلاقات بينهما والتطلع إلى المستقبل وعدم الارتهان إلى الماضي وفتح صفحة جديدة في علاقات البلدين الشقيقين[2].

جاءت تلبية حيدر العبادي لدعوة الملك سلمان بن عبد العزيز بزيارة السعودية في 19 حزيران/يونيو 2017، وأعرب الملك سلمان عن بالغ ترحيبه برئيس الوزراء العراقي والوفد المرافق له، قائلاً: «**إن قلوبنا مفتوحة وكل الأبواب مشرعة للتعاون مع العراق ومستعدون للمساعدة والتعاون المشترك في المجالات الاقتصاديّة والتجارية والحدود والقطاع الخاص ورجال الأعمال وتبادل المصالح وزيادة التنسيق في مواجهة الإرهاب، والتعاون للقضاء على داعش، وحفظاً للأمن المشترك**»، بينما أكد رئيس الوزراء العراقي عن شكره لحفاوة الاستقبال وأن العراق يسعى لتأسيس علاقة صحيحة ومتينة مع السعودية[3]، وكان الهدف من الزيارة بحسب ما ذكر هو تعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين الدولتين في جميع المجالات الاقتصاديّة، والتجارية، والحدود، والقطاع الخاص, وتبادل المصالح[4]، وتمّ بحث التعاون الأمني ومواجهة خطر الإرهاب وتعزيز الجوانب الأخرى التي تصب في تعزيز العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة التي تخدم البلدين الشقيقين، وأشار ولي العهد السعودي ان لدى المملكة تحديات ومخاطر مشتركة والمملكة متفائلة بعمل العراق وتوجّهه مؤكداً أن للعراق مقومات للنجاح أكثر من المملكة عن طريق موقعه المتمّيز وعقول أبنائه وامتلاكه لنهري دجلة والفرات، وأن المملكة جاهزة للوقوف معه، إذْ لا يوجد بينهما وبين العراق أي خلافات

(1) عن تميم بن حمد آل ثاني. ينظر: وزارة الخارجية، قطر، النظام السياسي، شبكة المعلومات الدولية: https://mofa.gov.qa/

(2) مفيد الزيدي، العلاقات العراقية - القطرية: مرتكزات التقارب وفرص المستقبل، (الدوحة: الجزيرة للدراسات والبحوث، 2019)، ص3.

(3) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص9-10

(4) أحمد مشعان النجم، المصدر السابق، ص61-62.

حقيقية، مبيناً أن التعاون بين البلدين يشكّل نقطة تحول مهمّة في المنطقة، وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك بين جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية في مكة المكرمة في 20 حزيران/يونيو 2017 تضمن تأكيد الجانبين العراقي والسعودي أنهما يمتلكان روابط عديدة منها رابطة الدين والأخوة والجوار، وأواصر القربى والمصير المشترك، وانهما سعداء بما حققه العراق والسعودية من نقلة نوعية على صعيد تحسن العلاقات بينهما، وأهمية التبادل المنتظم للزيارات بين المسؤولين في البلدين وعلى مستوى رجال الأعمال لتنمية العلاقات الاقتصاديّة والتجارية بما يعود على البلدين بالخير والمنفعة، والاتفاق على تكثيف العمل المشترك لمواجهة تحديات مكافحة التطرف ومحاربة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، ومواصلة جهودهما الناجحة لمحاربة التنظيمات الإرهابيّة ولاسيّما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي[1]، وتمّ الاتفاق في الزيارة على تأسيس مجلس تنسيقي مشترك بينهما لتطوير علاقات البلدين[2].

واتخذت العلاقات العراقيّة - السعودية في المجال الأمني أيضاً طابعاً مهماً، خاصة بعد زيارة الفريق الأول الركن عبد الرحمن بن صالح رئيس هيأة أركان الجيش السعودي إلى العراق في شهر تموز/يوليو 2017، وعقد فيها مشاورات مع نظيره العراقي، وتمّ الاتفاق على إنشاء مركز أمني مشترك لتبادل المعلومات، والتعاون في المجال الأمني، وتأمين الحدود بين البلدين[3]، وفي الشهر نفسه زار وزير الداخليّة العراقي قاسم الأعرجي تلبية لدعوة من السعودية، وتمّ التطرق في الزيارة إلى تبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب، ثمّ تبعتها زيارات شخصيات عراقية اخرى بطلب من السعودية أيضاً، والهدف منها هو زيادة التواصل مع المملكة ومد جسور من الثقة بين الدولتين، إذْ زار السعودية وزير النفط العراقي جبار العيبي، والتقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مدينة جدة، وبحث معه تنسيق السياسات البترولية وفتح المنافذ البرية وتسيير رحلات مباشرة وتشجيع التبادل التجاري والاستثمّارات المشتركة[4]، وأن التقارب العراقي السعودي لم يقتصر على الجانب السياسي والأمني فقط، إذْ إن الانفراج في العلاقة انعكس بصورة إيجابية على المجتمع العراقي بكافة

(1) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص9-10

(2) حارث قحطان عبد الله وعباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص493.

(3) عباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص417.

(4) أحمد مشعان النجم، المصدر السابق، ص62.

فئاته، ولعلّ زيارة السيد مقتدى الصدر إلى السعودية بدعوة رسمية من الجانب السعودي في 30 تموز/يوليو 2017 حلّت كثيراً من الإشكالات وقرّبت الكثير من المسافات، إذْ اجتمع بولي العهد محمد بن سلمان في مدينة جدة[1].

وجاء موقف البحرين تجاه العراق حينما التقى وزير خارجيتها خالد بن أحمد آل خليفة في زيارته للعراق في 13 آب/اغسطس 2017 مع نظيره العراقي إبراهيم الجعفري، ومع رئيسي الحكومة حيدر العبادي والنواب سليم الجبوري، ورئيس الجمهورية فؤاد معصوم بهدف بحث تطورات الأوضاع في المنطقة وخاصةً ما يتعلق منها بالأزمة القطرية - الخليجية[2]، ومكافحة الإرهاب وتطوير العلاقات العراقيّة - البحرينية التي عانت من التوتر والجفاء في السنوات الأخيرة على خلفية الصراع الطائفي في المنطقة، وبحث حيدر العبادي مع وزير الخارجيّة البحريني مواجهة الإرهاب والاستقطاب الطائفي، وقدّم الوزير باسم حكومة وشعب البحرين التهنئة بتحرير مدينة الموصل والانتصارات المتحققة على التنظيم الإرهابي، ووقوف البحرين مع العراق في حربه ضد الإرهاب، مع رغبة بلاده توسيع العلاقات في كافة المجالات بين البلدين، بينما اتفق الرئيس فؤاد معصوم مع الوزير على ضرورة اعتماد العمل المشترك لتنقية علاقات البلدين وتطويرها على أساس المصالح المشتركة[3].

ووصف أمير دولة قطر تمّيم بن حمد آل ثاني انتصار العراق في تحرير مدينة الموصل من الجماعات الإرهابيّة بأنه «**انتصار لكل العرب وفرحة دائمة للعراق**»، وقال «**بإننا مستعدون للوقوف معكم ودعمكم، وواثقون بانكم تقودون العراق إلى بر الأمان، ومستعدون للتعاون مع العراق في جميع المجالات**»، علماً أن العراق قد كان نأى بنفسه عن الأزمة القطرية التي نشبت عام 2017 بين قطر من جهة والدول الراعية السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة ثانية[4].

جاء النهج السعودي الجديد تجاه العراق نتيجة لضغط الولايات المتحدة الأمريكيّة ورغبتها

(1) بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدر السابق، ص322.

(2) عن الأزمة القطرية – الخليجية. ينظر: محمد حمود نواف الشمري، دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها مع دول الخليج العربي 2017: الأزمة الخليجية نموذجاً، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، 2018).

(3) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص12-13.

(4) مفيد الزيدي، العلاقات العراقية - القطرية...، المصدر السابق، ص3.

في مواجهة نفوذ إيران الموسع في العراق[1]، ولتأكيد ذلك النهج، قام وزير الطاقة السعودي خالد الفالح بزيارة بغداد لتنسيق المواقف في السوق العالمية النفطية، وفي أواسط آب/ اغسطس 2017، اتفق العراق مع السعودية على إعادة فتح معبر عرعر الحدودي[2]، وحطت أول طائرة مدنية سعودية على أرض مطار بغداد الدولي في 18 تشرين الأول/اكتوبر من العام نفسه وهي الأولى منذ (27) عاماً للمشاركة الواسعة للشركات السعودية في معرض بغداد الدولي بجناح ضخم جداً وذلك بتمّثيل لـ (60) شركة سعودية، وأبدت السعودية سلوكاً إيجابياً تجاه ملف الحج لعام 2017، إذْ منحت العراق (5000) فرصة للحجاج العراقيين فوق نسبة العراق، وأصبح العدد الكلي (30000) ألف حاج بعد ان كان (25000) الف[3]، لذا يعدّ عام 2017 عام انفتاح وانفراج على الأصعدة كافة في العلاقات العراقيّة - السعودية[4].

عقدت الدورة الـ (148) لمجلس وزراء الخارجيّة العرب في القاهرة استجابة لطلب وزير الخارجيّة العراقي ابراهيم الجعفري في أعقاب اعلان نتائج استفتاء إقليم كردستان العراق الذي أجري يوم 25 أيلول/سبتمّبر 2017 والذي كانت له تداعيات ليست على العراق فحسب بل على المنطقة، أصدر المجلس بالأجماع قراراً عربياً برفض استقلال إقليم كردستان لعدم قانونيته وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمّسك به ودعم وحدة العراق لما تمّثله من عامل رئيس لأمن واستقرار المنطقة[5]، وكان موقف مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والموقف السعودي خاصة موقف رافض لخطوة الاستفتاء[6]، إذْ جاء الموقف السعودي في دعوة المملكة إلى التراجع عن اجراء الاستفتاء، وصرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجيّة السعودية في بيان جاء فيه: «**أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى حكمة وحنكة الرئيس مسعود برزاني لعدم اجرائه الاستفتاء الخاص باستقلال إقليم كردستان، فقد يؤدي إلى اندلاع أزمات جديدة قد ينتج عنها تداعيات سلبية، سياسيّة، أمنية، إنسانية،**

(1) أحمد مشعان النجم، المصدر السابق، ص62.
(2) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص10.
(3) عباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص415.
(4) راجي يوسف محمود البياتي، المصدر السابق، ص357.
(5) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص10.
(6) حسان ثابت، العراق معد للتقسيم وكل فئة افتعلت أسباب انفصالها ولا قدرة للحكومة المركزية على الانقاذ، مجلة أراء حول الخليج، (المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث)، العدد 124، تشرين الاول 2017، ص100.

وتشتت الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة بما في ذلك مكافحة التنظيمات الإرهابيّة والانشطة المرتبطة بها، داعياً إلى عدم التسرع في اتخاذ أي مواقف أحادية الجانب»[1]، وأسهم موقف المملكة العربية السعودية الداعم لوحدة العراق والرافض لموضوع الاستفتاء في إقليم كردستان بزيادة التقارب بين قيادة الدولتين بنحو إيجابي داعم لتحسين العلاقات بينهما[2].

يبدو أن دول الخليج العربي وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية كانوا قلقين من خطوة الاستفتاء الكردي، خوفاً من الاحتمالات المؤكدة من انعكاس خطوة التقسيم على الأمن الداخلي لدولها ومواطنيها، وخوفاً من مطالبات مماثلة لتقسيم السعودية مثلاً التي تتكون من محافظات متعددة التقاليد والعادات والثقافات والتاريخ، والتي يعاني بعضها من درجات كبيرة من التهميش والفقر، كما يعد تقسيم العراق تهديداً إلى التجارب التنموية الناجحة التي حققتها دول الخليج العربي، إذْ ان الدويلات (الكردية، والسنية، والشيعية) التي قد تنشأ على انقاض الدولة العراقيّة سوف تكون ضعيفة، وقد تتجه إلى الاستعانة بطرف خارجي، الأمر الذي من شأنه أن يحدث فوضى داخلية تنعكس سلباً على مجمل النظام الاقليمي في الخليج العربي.

قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في 21 تشرين الأول/اكتوبر 2017 بزيارة السعودية على رأس وفد حكومي كبير ضم العديد من الوزراء ووكلاء الوزراء وعشرات المستشارين في جولة لبعض الدول العربية، أعلن فيها عن «**مشروع رؤية عراقية لمستقبل المنطقة**» يقوم على أساس التنمية وبسط الأمن بدل الخلافات والحروب، وإعادة صياغة العلاقات السياسيّة بين دول وشعوب المنطقة على أسس سليمة[3]، وجاءت زيارة العبادي لحضور الاجتمّاع الأول لمجلس التنسيق السعودي- العراقي المشترك، الذي شارك فيه وزير الخارجيّة الأمريكي ريكس تيلرسون (Rex Tillerson) الساعي إلى إظهار قدرة الولايات المتحدة الأمريكيّة على التأثير في سياسات المنطقة في مواجهة نفوذ إيران[4]، وبدأ مجلس التنسيق السعودي - العراقي الجلسة الأولى في 22 تشرين الأول/اكتوبر 2017 لبحث سبل تطوير العلاقات بين

(1) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص10.
(2) حارث قحطان عبد الله وعباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص497.
(3) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص11.
(4) حارث قحطان عبد الله وعباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص496.

البلدين، وتضمن البيان الختامي الإشارة إلى الالتزام بان يعمل الجانبان على ضرورة الحد من المعوقات وتسهيل نفاذ الصادرات بين البلدين[1]، وان يكون المجلس مرجعية للتنسيق في علاقاتهما في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والتجارية والأمنيّة[2]، ما يعني في المحصلة النهائية انفتاح الدول العربية الأخرى ولاسيّما دول الخليج العربي على العراق، استناداً لسياسة مصلحية نفعية بالدرجة الأساس تضع المصالح في مقدمة الاولويات وبعيداً عن العواطف والايديولوجيات السائدة التي لن تحقق سوى التباعد والاختلاف وغياب التوافق والثقة بين الأطراف كافة[3]. وتمخض الاجتمّاع عن اتفاق الجانبين على إعادة تشغيل خطوط الطيران من السعودية إلى العراق، وافتتاح قنصلية للمملكة العربية السعودية في العراق، وفتح المنافذ الحدودية، وتطوير الموانئ والطرق والمناطق الحدودية، ومراجعة اتفاق التعاون الجمركي، ودراسة منطقة تبادل تجاري بين البلدين[4].

عبّر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن ارتياحه البالغ لتطور العلاقات بين البلدين الشقيقين بقوله: «**إن المجلس التنسيقي الأول العراقي - السعودي هو ثمرة الجهود والنوايا الطيبة المشتركة التي تعبر عن توجهنا وسياستنا التي لمسناها في الوقت نفسه من أشقائنا في المملكة**»[5]، وعدّ تيلرسون تشكيل مجلس التنسيق السعودي - العراقي خطوة مهمّة لتحقيق الاستقرار وتعزيز قدرة الحكومة العراقيّة على مقاومة أي تأثير خارجي قد تتعرض له، وقال: «**أعتقد أن التعاون في مجلس التنسيق السعودي - العراقي يشكّل خطوة مهمّة لإحداث الاستقرار ومن أجل مستقبل البلدين، وانتقال العراق نحو المستقبل، ونتطلع لحالة من الاستقرار المتطور وتعزيز قدرة الحكومة على مقاومة أي تأثير خارجي قد تتعرض له بحيث يكون بمقدورها الوقوف على قدميها، وهذا يتطلب تأهيل وتجديد تلك العلاقة التاريخية مع دول الجوار التي تعرضت لحالة من القطيعة في العقدين الماضيين**»[6].

يتضح أن مشروع مجلس التنسيق السعودي - العراقي المشترك هو مشروع برعاية

(1) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، المصدر السابق، ص5.
(2) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص11.
(3) سليم كاطع علي، المصدر السابق، ص20.
(4) حارث قحطان عبد الله وعباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص496-497.
(5) بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدر السابق، ص322.
(6) حسام مطر، المصدر السابق، ص8.

أمريكية، ويبدو أن الضغط الأمريكي على دول الخليج العربي في التقرب إلى العراق وفتح قنوات تواصل معه أصبح أمراً واقعاً، ولعل حضور وزير الخارجيّة الأمريكي لاجتماع المجلس التنسيقي العراقي – السعودي يعبّر بشكل لا يقبل الشك عن الدور الأمريكي الفاعل في هذا التقارب، ويهدف في النهاية إلى سحب العراق بشكل تدريجي من سطوة النفوذ الإيراني الذي وجدت فيه دول الخليج العربي صعوبة كبيرة، وتطويق إيران وعزلها سياسياً، وتقليص حجم امتيازاتها التي حققتها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ليس في العراق وحده، إنما في المنطقة برمّتها.

أن مرحلة ما بعد زوال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي من الأراضي العراقيّة، حظيت بتفهم الجانبين العراقي والخليجي للمتطلبات اللازمة للمحافظة على أمنها الداخلي، وتجاوز المرحلة السابقة من التوتر والتأزم وعدم التفاهم، والانطلاق نحو مرحلة جديدة تضمن تحقيق مصالح البلدين والشعبين المشتركة وتطوير العلاقات بينهما في المستقبل، ويظهر بوضوح مساعي حكومة حيدر العبادي الحثيثة لإعادة ترتيب العلاقات العراقيّة - الخليجية كمهمّة أساس في مواجهة الإرهاب في العراق أولاً، وبسبب التحديات الداخليّة والخارجيّة التي كان يعانيها البلد ثانياً، وأهمية هذه العلاقات بالنسبة للعراق في ظل توجهاته الجديدة في تطوير علاقاته مع جيرانه ودول العالم، وإدراك حقيقة أن مفتاح تحسين هذه العلاقات يكمن في تطوير العلاقات العراقيّة - السعودية أساساً كمدخل مهم لتعزيز العلاقات العراقيّة - الخليجية، وهذا ربّما يفسر للمراقبين أن أول زيارة رسمية للرئيس العراقي فؤاد معصوم خارج العراق كانت وجهتها المملكة العربية السعودية[1].

أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في بيانه الختامي للدورة الثامنة والثلاثين المنعقدة في دولة الكويت في 5 كانون الأول/ديسمبر 2017 على مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العراق، معبراً عن دعمه للحكومة العراقيّة في جهودها لمكافحة الإرهاب ودحره وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، والترحيب بتوقيع السعودية والعراق على مذكرة تأسيس المجلس التنسيقي بين البلدين، بوصفه خطوة مهمة ستدفع بالعلاقات الأخوية بين البلدين نحو آفاق رحبة وبما يعزز من أطر العمل العربي المشترك للتصدي لكافة التهديدات التي تواجه المنطقة، وترحيبه بالإنجازات التي حققتها الحكومة العراقيّة للقضاء على ما يسمى

(1) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول...، المصدر السابق، ص12.

بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنفيذ الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها لتحقيق المصالحة الوطنيّة، ورحب المجلس بمبادرة الكويت باستضافة مؤتمّر دولي للمانحين عام 2018 لدعم استقرار وإعادة بناء المناطق المحررة بالعراق داعياً إلى مشاركة إيجابية للمجتمّع الدولي في هذا المؤتمّر والتأكيد على أهمية وسرعة عودة النازحين والمهجرين إلى مدنهم وقراهم تحت إشراف الوكالات الدوليّة المتخصصة بالتنسيق مع الحكومة العراقيّة، ووجه المجلس الأمانة بالبدء في التحضير لحوار استراتيجي شامل لتطوير علاقات مجلس التعاون الخليجي مع العراق في جميع المجالات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها[1].

بادرت دول الخليج العربي إلى عقد مؤتمّر الكويت الدولي لإعادة أعمار العراق في 12 شباط/فبراير 2018 برعاية أمير الكويت صباح الأحمد الجابر, ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي[2]؛ إذْ بلغت تعهدات الدول المشاركة في المؤتمّر إلى (30) مليار دولار, وتكون هذه المساعدات على شكل قروض، وتسهيلات ائتمّانية، واستثمّارات تقدّم للعراق من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب[3]، وكان الدعم الخليجي لرئيس الوزراء العراقي واضحاً في المؤتمّر[4]، وإن الاندفاع الكويتي لاحتضان مؤتمر إعمار العراق لم يأت من فراغ، لان الكويت تدرك انه لولا صمود العراق بوجه التنظيم الإرهابي الذي كان يطمع في ضم الكويت، والسعودية في خريطته الافتراضية التي أعلنها بعد احتلال الموصل، ومن ثمّ العمل على السيطرة على نصف دول الخليج لاحقاً ليس عبر الاحتلال العسكري، لكن عبر قيام ذلك التنظيم الإرهابي بعدة عمليات إرهابية داخلها ومن ثمّ الإجهاز على مرتكزات الأمن الخليجي، لتغيرت موازين القوى الجيوسياسيّة، والجيوستراتيجية لصالح ذلك التنظيم الإرهابي[5].

يتضح أن العلاقات العراقيّة – الخليجية شهدت مرحلة مهمّة ومتطورة منذ تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء (2014-2018)، نظراً لما مثلته هذه المرحلة من تقارب وتفاهم بين الجانبين وعلى كافة الأصعدة، تمثلت في إعادة فتح السفارات وتشكيل مجلس التنسيق

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الثامنة والثلاثين، الكويت، دولة الكويت، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017، ص4-5.

(2) جريدة الصباح الجديد، بغداد، العدد 3879، 13 شباط 2018، ص1.

(3) جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص10.

(4) مجموعة الأزمات الدولية، المملكة العربية السعودية: العودة إلى بغداد، بروكسل، تقرير الشرق الاوسط، رقم 186، 22 آيار 2018، ص4.

(5) حسين عبد الحسن موبح اللامي، المصدر السابق، ص81.

السعودي - العراقي المشترك، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والزيارات المتبادلة بين الجانبين، مما أعطى مؤشرات بوجود تحسّن كبير وملحوظ في هذه العلاقات، والذي انعكس على استقرار وأمن العراق، ويعد الدعم المادي لدول الخليج العربي في العراق وسيلة لإضعاف النفوذ الإيراني، وأن هذه السياسة قد تثبت انها خطوة ذكية اعتماداً على كيفية توجيه الأموال وكيفية رؤية السلطة والناس في العراق لها، وكان للولايات المتحدة الأمريكيّة دور مهم في ذلك التقارب.

تبنّت الحكومة العراقيّة في عهد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي وفي إطار تعزيز العلاقات العراقيّة – الخليجية، برنامج سُمي «**الحوار الاستراتيجي**» لمدة السنوات الخمس القادمة (2018-2023) لتطوير السياسة الخارجيّة تجاه دول الخليج العربي في المجالات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاد والاستثمار وغيرها من الميادين المهمّة والضرورية في المجالات كافة، ويهدف البرنامج أيضاً إلى التعاون الأخوي الإيجابي الذي يزيد من حجم المصالح المتبادلة والمشتركة[1]، على أن القضية المهمّة التي ستحظى باهتمام كبير في هذا الحوار الاستراتيجي هي التوصل إلى رؤى ومواقف مشتركة وفعالة إزاء ما تواجهه وستواجهه بلدان المنطقة من تطورات وتوترات سياسيّة، خاصة الصراع الإيراني- الأمريكي وكذلك الصراع الإيراني- السعودي وانعكاسات ذلك على الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يتطلب البحث في كيفية تجنب الآثار السلبيّة المحتملة لتلك الصراعات، بل وبإمكانية قيام العراق ودول الخليج العربي، ربما، بدور التهدئة، ووقف التصعيد فـــيها[2].

وشكّلت زيارة محمد بن عبد الرحمن آل ثاني نائب رئيس مجلس الوزراء القطري وزير الخارجيّة والوفد المرافق له للعراق في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، نقلة أخرى في تطوير العلاقات بين البلدين، عن طريق تفعيل مذكرة التفاهم الموقّعة بينهما، وعقدت اللجنة العراقيّة - القطرية اجتمّاعاتها بشكل منتظم، واتفق البلدان على تفعيل العلاقات الاقتصاديّة والتجارية، ونقل محمد بن عبد الرحمن آل ثاني تحيات ومباركة أمير دولة قطر تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني لرئيس الوزراء عادل عبد المهدي بمناسبة تشكيل الحكومة ورغبة دولة قطر في تعزيز آفاق التعاون بين البلدين بشكل أكبر، وأكد وزير خارجية العراق، محمد علي

(1) نهى جاسم حسين، السياسة الخارجية العراقية...، المصدر السابق، ص217.
(2) حسين عبد الحسن موبح اللامي، المصدر السابق، ص82.

الحكيم، وجود تعاون بين بلاده وقطر يشمل إعادة الإعمار والاستثمّار، ومشروعاً لنقل البضائع من تركيا إلى قطر عبر الأراضي العراقيّة[1].

هنّأ المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في البيان الختامي للدورة التاسعة والثلاثين المنعقدة في المملكة العربية السعودية في 9 كانون الأول/ديسمبر 2018 برهم صالح بمناسبة انتخابه رئيساً لجمهورية العراق، منوّهاً بنتائج زيارته إلى عدد من دول المجلس، كما هنّأ المجلس عادل عبد المهدي بمناسبة اختياره رئيساً للوزراء، ومحمد الحلبوسي بمناسبة اختياره رئيساً لمجلس النواب، وأكد أهمية تأسيس حوار استراتيجي شامل لتطوير علاقات مجلس التعاون مع العراق في جميع المجالات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها، وكلف الأمانة العامة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، مؤكداً مساندته لمواجهة الجماعات الإرهابيّة والميليشيات المسلحة تكريساً لسيادة الدولة وإنفاذ القانون، وأعرب عن شكره وتقديره لاستضافة دولة الكويت لمؤتمّر «**الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق**» الذي عقد في المدة (12-14 شباط/فبراير 2018)، ومرحباً بنتائج المؤتمر، وتعهدات الدول المشاركة والتي بلغت (30) مليار دولار أمريكي، بما في ذلك نحو خمسة مليارات من دول المجلس، انطلاقاً من الحرص على تعزيز أمن واستقرار وتنمية جمهورية العراق وإعادة إعمار المناطق التي تمّ تحريرها من قبضة داعش وتسهيل عودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم[2].

تكثفت في النصف الأول من العام 2019 زيارات المسؤولين الخليجيين والعراقيين فيما بينهم، إذْ عقد في نيسان/أبريل 2019 في بغداد اجتمّاعات المجلس التنسيقي السعودي-العراقي، وبحث وزير الثقافة السعودي مع نظيره العراقي إعمار عدد من المناطق التاريخية والتراثية في بغداد، وتحدث الوزير العراقي في هذا الصدد عن اتفاقيتين في مجال الثقافة تجمع البلدين، الأولى في المجال السياحي وتطويره، والثانية في مجال الثقافة وتشمل الفنون والآداب والمسرح والسينما والآثار، وكذلك تجديد طريق الحج القديم الذي يمر من مدينة الكوفة والنجف الأشرف في العراق حتى طريق (درب زبيدة) وصولاً للديار المقدسة، بوصفه أقدم طريق حج يربط بين البلدين، وقال: «**نسعى لعرض**

(1) مفيد الزيدي، العلاقات العراقية - القطرية...، المصدر السابق، ص4.

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة التاسعة والثلاثين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 9 كانون الأول 2018، ص7.

هذا المشروع المشترك على لائحة التراث العالمي في اليونيسكو»[1]، ووصل رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي إلى السعودية في زيارة رسمية في 17 نيسان/أبريل 2019، يرافقه (11) وزيراً، و(68) مسؤولاً حكومياً، وأكثر من (70) رجل أعمال، وأوضح عادل عبد المهدي أن هدف الزيارة هو: «**بحث اتفاقيات جديدة، إضافة إلى رفع مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين**»، مشيراً إلى أن «**الاتفاقيات الاقتصاديّة في هذه الزيارة ستكون مكملة لتفاهمات المجلس التنسيقي بين البلدين في زمن رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي**»، وأعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أن: «**المملكة تنظر إلى العراق بإكبار واحترام، ونموه وقوته شيء أساسي بالنسبة لنا، ويسرنا رؤيته بهذا المستوى من الاستقرار ونتمّنى ان يأخذ المكانة التي يستحقها في محيطه العربي والإقليمي، ونضع كل إمكانات وخبرات المملكة في خدمة العراق وشعبه**»[2]، وفي الاتجاه نفسه يمكن تأشير زيارة مهمّة جداً لوفد مجلس التعاون الخليجي إلى بغداد في 23 نيسان/أبريل 2019 ولقائه مع كبار المسؤولين لتنسيق الجهود، وتعزيز التعاون، وتقريب وجهات النظر لتحقيق الاستقرار، والازدهار لشعوب المنطقة، حيث أبلغ رئيس الوفد عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الحكومة العراقيّة قراراً أتخذه قادة الخليج تجاه العراق خلاصته زيادة الانفتاح، وأهمية الشراكة الاستراتيجيّة معه، وقد سمع الوفد الخليجي تأكيد عادل عبد المهدي رئيس الوزراء العراقي أن العلاقات مع محيطه «**ضرورة لا بديل عنها**»[3].

كشف القائم بأعمال السفارة العراقيّة في الدوحة عبد الستار الجنابي في 23 نيسان/أبريل 2019 عن موقف العراق من الأزمة الخليجية جراء الحصار الذي تفرضه السعودية والإمارات والبحرين ومصر على قطر منذ حزيران/يونيو 2017، وقال في تصريحات صحفية: «**إن العراق يرفض الحصار الذي فرضته عدة دول خليجية على قطر وكان من أوائل الدول التي فتحت أجواءها وموانئها أمامها**» مشيراً إلى أن العراق دعا إلى جلوس الأطراف الخليجية على طاولة المفاوضات وحل الأزمة سلمياً، ودعم المبادرة الكويتية في هذا الشأن، وتحدث أيضاً عن دور العراق بالمساهمة في حلّ الأزمة مذكراً بمواقفه المعروفة في الجامعة العربية لتخفيف

(1) جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15241، الخميس 20 آب 2020.

(2) حسام مطر، المصدر السابق، ص9.

(3) جاسم يونس الحريري، المصدر السابق.

التوتر بين دول الخليج العربي لاسيّما أنه يحتفظ بعلاقات جيدة معها[1] وجاءت زيارة الرئيس العراقي برهم صالح إلى قطر في منتصف عام 2019 ولقائه تمّيم بن حمد آل ثاني, بهدف بناء منظومة علاقات مشتركة تسهم في ترسيخ العلاقات العربية – العربية[2].

عادت العلاقات العراقيّة–الكويتية إلى التوتر، إذْ أرسل العراق في آب/اغسطس 2019، خطاب (احتجاج رسمي) إلى الأمم المتحدة اعترض فيه على قيام الكويت بتنصيب برج مراقبة في منطقة فشت العيج، وهي مساحة من الأرض تقع خلف النقطة رقم (162)، تنظر الكويت إلى فشت العيج على أنها جزء من أراضيها وتابعة لسيادتها، في حين صرح العراق ان هذه الخطوة تمثل تغييراً في الحدود الملاحية قبل التوصل إلى اتفاق، ومما يزيد الأمور تعقيداً، إن الطرفين لا يستطيعان حتى الاتفاق على الوضع الجغرافي لمنطقة فشت العيج، لقد تجاهلت بغداد اللجنة الوزارية المشتركة؛ ومن ثمّ جعلت الخلاف دولياً، لقد كشف تبادل الخطابات بين البلدين سوء التفاهم المتبادل والشكوك التي تنتاب الطرفين[3].

تبادل المسؤولون العراقيون والسعوديون الزيارات بينهما في النصف الثاني من العام 2020، إذْ وصل إلى السعودية وفد عراقي برئاسة نائب رئيس الوزراء علي عبد الأمير علاوي في زيارة رسمية في 19 تموز/يوليو 2020، وتأتي هذه الزيارة في سياق اجتماعات مجلس التنسيق السعودي - العراقي الذي يهدف إلى تعزيز التواصل بين الدولتين على المستوى الإستراتيجي والتعاون في مختلف المجالات وتنمية الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين، وفتح آفاق جديدة من التعاون في المجالات الاقتصاديّة والتنمويّة والأمنيّة والاستثماريّة والسياحيّة والثقافيّة والإعلاميّة، وتعميق التعاون المشترك بين الجانبين في الشؤون الدوليّة والإقليميّة المهمّة، وحماية المصالح المشتركة[4]، وعبّر فيصل بن فرحان، وزير الخارجيّة السعودي عن سعادته لزيارة العراق في 27 آب/اغسطس 2020، وأوضح الوزير أنه تناول مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي العلاقات الثنائية التي تنمو باطراد والتحديات المشتركة، وبحث الجانبان العديد من الموضوعات في مقدمتها العلاقات الثنائية وتمّيزها على

(1) جريدة الصباح الجديد، بغداد، العدد 4161، 24 نيسان 2019، ص3.

(2) مفيد الزيدي، العلاقات العراقية - القطرية...، المصدر السابق، ص4.

(3) بدر السيف، التفكير الطموح: لماذا قد يساعد توسيع نطاق المفاوضات في حل النزاع الملاحي الكويتي-العراقي، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021)، ص6.

(4) جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15209، 19 تموز 2020.

كافة الصعد، وتفعيل مذكرات التفاهم التي أبرمت في الحكومات السابقة والدفع بمضمونها وعجلة تحقيقها بما ينسجم ومصالح الشعبين الشقيقين الجارين، وكذلك تمّ بحث تعميق العلاقات الاقتصاديّة والاستثمّارية بين البلدين على كافة الجوانب ومنها ما يتصل بالجوانب الزراعية والبتروكيماويات، وتزويد العراق بالطاقة، حيث بحث الجانبان ربط الطاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي والدفع بعجلة هذا الملف ليكون واقعياً لما فيه خدمة العراق، واكد الجانبان على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

أكد محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، ومصطفى الكاظمي رئيس الوزراء العراقي، ضمن الاجتماع المرئي الذي جمعهما في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، على أهمية التعاون في مجالات الطاقة وتبادل الخبرات وتنسيق المواقف في المجال النفطي ضمن نطاق عمل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك والالتزام الكامل بالقرارات كافة التي تمّ الاتفاق عليها، وبما يضمن التوصل إلى أسعار نفط عادلة ومناسبة للمصدّرين والمستهلكين على حدٍ سواء في سوق النفط العالمية، وجدد العراق دعوته للشركات السعودية للاستثمّار في الفرص الواعدة لديها بمختلف المجالات، وجرى الاتفاق على السبل الكفيلة للاستفادة من مخرجات هذا المؤتمر بخصوص الوعود والتسهيلات الائتمّانية الماليّة التي أطلقتها السعودية، وقدّم الشكر للمملكة لمبادرتها في مشروع هدية خادم الحرمين الشريفين للشعب العراقي ببناء ملعب رياضي في العراق، وثمن استجابة المملكة للتعاون بين وزارتي الصحة في كلا البلدين في مجال مكافحة جائحة كورونا ودعم العراق بتزويده بالمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة[2].

ويبدو أن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي كان يرى أن التعاون في هذه المجالات مع شركاء العراق الدول العربية، وتحديداً السعودية هو بداية يمكن أن يتطور إلى تكامل أعمق في المنطقة في العديد من المجالات، بما في ذلك الأمن في المستقبل، وكذلك يبدو أنه أراد الاستعانة بالسعودية على الاقل في تحقيق بعض النجاحات في الملف الاقتصادي الذي يُثقل كاهل المواطن العراقي.

(1) عبد الهادي حبتور، الكاظمي يبحث مع فيصل بن فرحان ملفات سياسية واقتصادية وأمنية، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15249، 28 آب 2020.

(2) صالح الزيد، تأكيد سعودي- عراقي على زيادة التعاون وتبادل الخبرات ومكافحة الإرهاب، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 15324، الاربعاء 11 تشرين الثاني 2020.

رحّب المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيان الختامي للدورة الحادية والأربعين المنعقدة في المملكة العربية السعودية في 5 كانون الثاني/يناير 2021 بتشكيل الحكومة العراقيّة برئاسة مصطفى الكاظمي، متمّنياً للحكومة العراقيّة كل التوفيق بما يحقق تطلعات الشعب العراقي في سيادته وأمنه واستقراره، وأشاد بما قامت به الدول الأعضاء من جهود لتعزيز التعاون مع العراق في جميع المجالات، منوهاً بما تمّ اتخاذه من خطوات لتنفيذ مذكرة التفاهم وخطة العمل المشترك للحوار الاستراتيجي وتطوير العلاقات بين منظومة مجلس التعاون وجمهورية العراق[1].

جدد الرئيس العراقي برهم صالح موقف العراق من بناء أفضل العلاقات مع دول الخليج العربي في كافة المجالات، وجاء ذلك اثناء استقبال الرئيس العراقي للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف فلاح الحجرف في 1 شباط/فبراير 2021، وجرى في اللقاء بحث العلاقات بين العراق ومجلس التعاون الخليجي، ومن ثمّ التأكيد على أهمية تطويرها في جميع المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للشعوب ويعزز فرص التقدّم والبناء والسلام، مضيفاً أنه تمّ الإشادة بما تمّ اتخاذه من خطوات بين العراق ودول مجلس التعاون في توقيع مذكرات تفاهم واتفاقات في مجال الاقتصاد والاستثمّار من أجل تعزيز العلاقات الأخوية المشتركة، فرص التنمية والازدهار الاقتصادي، لافتاً إلى إن العراق الآمن ذا السيادة والعلاقات الراسخة مع عمقه العربي وجواره الإسلامي يمثّل مرتكزاً في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، ومن جانبه أكد الحجرف التزام مجلس التعاون الخليجي دعم أمن وسلامة العراق وسيادته الكاملة، ومساندته لمواجهة الإرهاب، مشيراً إلى تطلع دول المجلس لتعزيز العلاقات مع العراق في جميع المجالات، وفتح آفاق التعاون المشتركة[2].

حظي رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي باستقبال رسمي حافل، لدى وصوله إلى الرياض في 30 نيسان/أبريل 2021، تناولت زيارته آفاق التعاون بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول المسائل والقضايا التي تهمهما على الساحتين الإقليميّة والدوليّة، وحرصهما على التعاون الثنائي في المجالات المختلفة، وتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تمّ التوصل إليها بين البلدين، واتفقا على المضي بدعم جهود العراق بالتعاون مع التحالف الدولي

(1) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الحادية والاربعين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 كانون الثاني 2021، ص7.

(2) جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15407، 2 شباط 2021.

للتصدي لبقايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي, وعلى تأسيس صندوق سعودي عراقي مشترك يقدر رأس ماله بثلاثة مليارات دولار إسهاماً من السعودية في تعزيز الاستثمّار في المجالات الاقتصاديّة في العراق، والتعاون في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة وتفعيل وتسريع خطة العمل المشتركة تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي - العراقي مع ضرورة الاستمّرار في التعاون وتنسيق المواقف في المجال النفطي ضمن نطاق عمل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك[1]، ووصل الأمير خالد بن سلمان نائب وزير الدفاع السعودي إلى بغداد في زيارة رسمية في 11 أيار/مايو 2021 التقى خلالها رؤساء الجمهورية برهم صالح والوزراء مصطفى الكاظمي والنواب محمد الحلبوسي، ووزير الدفاع جمعة عناد الجبوري، وجرى في اللقاء استعراض العلاقات الأخوية والتاريخية بين البلدين، وبحث المستجدات في المنطقة والتطورات في الإقليم والعالم، وأهمية تطوير العلاقات بين الجانبين والعمل بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين[2].

بدأت في بغداد في 27 آب/اغسطس 2021 وقائع مؤتمّر قمة بغداد للتعاون والشراكة بمشاركة (9) دول إضافة إلى البلد المستضيف (الأردن، مصر، فرنسا، قطر، الأمارات، الكويت، السعودية، إيران، تركيا) ومنظمات عربية ودولية، والتقى رئيس الوزراء العراقي بوزير الخارجيّة السعودي، وجرى في اللقاء بحث العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات، والتأكيد على دعم المملكة العربية السعودية للعراق في استضافته لهذا المؤتمّر، وما يشكّله من أهمية كبيرة في تأكيد أمن المنطقة واستقرارها[3]، وأشار وزير الخارجيّة السعودي إلى أن الاجتماع يأتي في وقت تشهد فيه المنطقة والعالم متغيرات تستوجب على الجميع رفع مستوى التنسيق من أجل مواجهتها وبلوغ تطلعات الشعوب في تحقيق الأمن والرخاء، مؤكداً على الروابط التاريخية التي تجمع المملكة والعراق، مشيداً بالتطور الملحوظ التي تشهده العراق على جميع المستويات نتيجة العمل الجاد والصادق من الحكومة العراقيّة وشعبها، ونوه وزير الخارجيّة السعودي بمنجزات أعمال مجلس التنسيق السعودي – العراقي والنية في تكثيف التعاون في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة، وانجاز مشروع الربط الكهربائي،

(1) شهد العمرو، 5 اتفاقيات سعودية – عراقية واستثمارات لتعزيز التعاون، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15465، الخميس 1 نيسان 2021.

(2) جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 15506، 12 آيار 2021.

(3) جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 15614، 28 آب 2021.

ودعم جهود إعادة الإعمار، وأوضح الوزير السعودي أن افتتاح معبر عرعر الحدودي بين المملكة والعراق بمساحة تفوق مليوناً ونصف المليون متر مربع، يكرس لشراكة وثيقة وبناءة، ويشكّل في المستقبل عصباً للتجارة البينية، ورافداً اقتصادياً، ومنطقة لوجيستية ذات أهمية للبلدين، مجدداً دعم المملكة لحكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بما يضمن استقرار العراق ووحدة أراضيه، وأكد أن المملكة تدعم جهود العراق بالتعاون مع التحالف الدولي للتصدي لبقايا تنظيم داعش الإرهابي، وثمّن جهود الحكومة العراقيّة في السيطرة على السلاح المنفلت بأيدي الميليشيات المسلحة، وأوضح أن أهداف السياسة الخارجيّة للمملكة المساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار والازدهار إقليمياً وعالمياً، والسعي لضمان رؤية المملكة 2030 التي تطمح عن طريقها إلى أن يكون اقتصادها رائداً، ومجتمّعها متفاعلاً مع جميع مجتمّعات العالم، ومساهماً في نهضة البشريّة وحضارتها، ولفت إلى أن عوائد تحقيق رؤية المملكة 2030 سوف تنعكس إيجابياً على التنمية والازدهار[1].

أكد البيان الختامي للدورة الثانية والاربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في المملكة العربية السعودية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه العراق ودعم الجهود القائمة لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، مشدداً على أهمية الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق وسيادته الكاملة وهويته العربية الإسلامية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنيّة، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابيّة والميليشيات المسلحة تكريساً لسيادة الدولة وانفاذ القانون، وهنأ المجلس الأعلى الحكومة العراقيّة بمناسبة نجاح العملية الانتخابية التي أجريت في 10 تشرين الأول/اكتوبر 2021، مشيداً بالجهود التي بذلتها الحكومة العراقيّة والمفوضية الوطنيّة العليا في عملية تنظيم الانتخابات، وأشاد المجلس بما قامت به دول المجلس من جهود لتعزيز التعاون مع العراق في جميع المجالات، منوهاً بما تمّ اتخاذه من خطوات لتنفيذ خطة العمل المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وجمهورية العراق، والذي كان آخرها الاجتمّاع الوزاري المشترك الخليجي العراقي الذي عقد في مدينة الرياض بتاريخ 16 ايلول/ سبتمّبر 2021، والحرص على تطوير العلاقات بينهما في جميع المجالات[2].

(1) جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15615، 29 آب 2021.

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الثانية والاربعين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، ص8.

انطلقت في 24 كانون الثاني/يناير 2022 فعاليات ملتقى الأعمال السعودي العراقي المشترك بالعاصمة السعودية الرياض بمشاركة واسعة من الوزراء والمسؤولين وأصحاب الأعمال السعوديين والعراقيين، شدّد وزراء سعوديون وعراقيون على فتح صفحة جديدة في تاريخ التعاون الشامل بين البلدين على الصعد كافة، متعهدين بتذليل كافة المشكلات التي تقف أمام انسياب التجارة والاستثمّارات بين البلدين، متوقعين زيادة منافذ برية جديدة لتعظيم الشراكة الاستراتيجيّة بين الرياض وبغداد، وأفصح الوزراء على هامش الملتقى عن قرب توقيع مذكرة للربط الكهربائي بين البلدين بما يعزز من السوق الإقليميّة لتجارة الكهرباء إضافة لمشاريع الطاقة المتجددة، وإتاحة فرصة معززة للاستثمّارات المشتركة بقطاعات النفط والغاز والزراعة والبتروكيماويات والمدن الذكية، والسماح للعراقيين بالدخول بسياراتهم إلى الاراضي السعودية، وأكد حميد الغزي الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي على دعم الحكومة العراقيّة لمجلس التنسيق السعودي- العراقي لفتح صفحة جديدة في العلاقات التاريخية بين البلدين، منوّهاً بالإنجازات الملموسة التي حققها المجلس ومن أبرزها تأسيس مجلس الأعمال السعودي العراقي وإعادة افتتاح منفذ جديدة-عرعر الذي يمثل البوابة التجارية الرئيسة بين الدولتين، وشدّد على أن مرتكزات رؤية 2030 تعد منطلقاً رئيسياً للشراكة الاستراتيجيّة بين البلدين، كما تشكل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء ومشروع الحزام الاخضر بالعراق أحد مجالات التعاون المهمّة[1].

وشارك رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في قمة الأمن والتنمية في السعودية في 16 تموز/يوليو 2022، وأوضح أن مشاركة العراق في القمة تأتي من منطلق الدور المهم والإيجابي الذي بات يؤديه العراق في شؤون المنطقة عن طريق إدارته حوارات مع أهم الدول كالسعودية وإيران، ومصر وإيران، والأردن والعراق، فضلاً عن نقله رسائل بين الأمريكيين والإيرانيين، وقال مستشار الكاظمي حسين علاوي: «**إن مشاركة رئيس الوزراء في قمة جدة مهمّة وفاعلة، وتهدف إلى تطوير السياسة الإقليميّة المشتركة، وتحقيق الشراكة المستقبلية في مواجهة التحديات الاقتصاديّة والمناخية والصحية، وبناء منظومة التعاون الإقليمي المشترك القائمة على مزايا القوة لدول المنطقة**»[2].

(1) فتح الرحمن يوسف، السعودية والعراق يعتزمان رفع العلاقات الاقتصادية إلى التعاون الشامل، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 15764، 25 كانون الثاني 2022.

(2) جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 15937، 17 تموز 2022.

وأكد الاجتماع الوزاري المشترك الأول لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا الوسطى المنعقد في الرياض في 7 ايلول/سبتمّبر 2022 على مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العراق، وأهمية الحفاظ على سلامة ووحدة أراضيه وسيادته الكاملة وهويته العربية ووحدته الوطنيّة، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابيّة والميليشيات المسلحة وتعزيز سيادة الدولة وانفاذ القانون، داعياً إلى تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنيّة على أية اعتبارات أخرى لتجاوز الوضع الراهن الذي يمثل خطورة على استقرار البلاد، ورحب بمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، التي حثت القوى السياسيّة على مواجهة الأزمات والخلافات بروح الحوار الوطني تحت سقف الوطن الواحد، وأدان الاعتداءات الخارجيّة المتكررة التي يتعرض لها العراق، وتهدف إلى زعزعة أمنه واستقراره، مؤكداً وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانبه[1].

ومما تقدّم، نخلص إلى أن العراق بموقعه الاستراتيجي المهم، ولعمقه التاريخي الممتد عبر العصور والازمان، فضلاً عن مقومات القوة التي يمتلكها وعلى مختلف الصعد يعد عنصراً فاعلاً في كافة التفاعلات الإقليميّة والدوليّة، الأمر الذي يستوجب إبراز دور العراق المؤثر والفعّال على الصعيد العربي والإقليمي ويلقي ذلك بظلاله على معادلة التوازن الإقليمي والدولي وتوازن المصالح، بدلاً عن محاولة تحجيم دوره والحيلولة دون تقدّمه، مما يرتب على الدول الإقليميّة ولاسيّما دول الخليج العربي أن تتعامل مع الشأن العراقي وفق تلك المعطيات والحقائق، وضرورة الحفاظ على مكانة العراق ووحدته واستقراره واستمرارية دوره في المنطقة والعمل على تجاوز آثار الماضي والتخطيط نحو المستقبل وفقاً لمنطق العقل والحكمة والمصالح المتحققة من التقارب مع العراق، ولاشك في أنّ ذلك يعتمد بالدرجة الأساس على مدى توفر الإرادة السياسيّة الخليجية للسير بهذا الطريق وصولاً إلى تفعيل المصالح المشتركة بين العراق ودول الخليج العربي.

خامساً: الخاتمة

أفصح الفصل في تفاصيله عن ايضاحات مهمّة عن العلاقات العراقيّة - الخليجية، وتمّ التوصل إلى النتائج الآتية:

(1) وزراء خارجية الخليج يستعرضون التطورات الإقليمية والدولية، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 15989، 7 ايلول 2022.

- إن العلاقات العراقيّة – الخليجية قبل العام 2003 كانت تتراوح بين التعاون والصراع، وذلك بحسب الظروف المحيطة بها آنذاك ولا سيّما حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية وتداعياتها.
- اتسمت العلاقات العراقيّة – الخليجية بعد العام 2003 بالتراجع والتوتر في كثير من القضايا، بسبب تأثرها بالتداعيات الأمنيّة التي شهدها العراق، وقلق دول الخليج العربي من أن تنتقل مظاهر الانفلات الأمني وعدم الاستقرار في العراق التي تلت الاحتلال إلى دولها، ووجدت من الضروري مراقبة الوضع العراقي خوفاً من انعكاس تلك الأوضاع مستقبلاً على الأوضاع الداخليّة فيها.
- إن دول الخليج العربي تدرك أهمية العراق في المعادلة الإقليميّة، والدوليّة بعد تحرير الموصل من تنظيم داعش عام 2017، ولذلك استمّعوا بعناية إلى الرغبة الأمريكيّة بضرورة زيادة الانفتاح وتقديم الدعم المادي والمعنوي للعراق، لتحجيم النفوذ الإيراني في العراق من جهة، والسعي إلى جعل كل من العراق ودول الخليج العربي أكثر تعاوناً وتفاعلاً فيما بينهما لما يصبّ ذلك في المصلحة القومية الأمريكيّة، وتحقيق توازن اقليمي ودولي مرغوب به أمريكياً عن طريق تقوية هذه العلاقات ودعمها بشكل كبير من جهة أخرى.
- إن للمتغير الإيراني تأثيرًا مهمًّا وحقيقي على العلاقات العراقيّة – الخليجية، وذلك في إطار مقومات هذا التأثير من بناء نفوذ كبير سياسياً واقتصادياً واجتمّاعياً داخل العراق من جانب، ومن جانب آخر في إطار التنافس الإقليمي داخل العراق بين إيران ودول الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والسعي للهيمنة والنفوذ، الأمر الذي كان له تداعياته الواضحة على العلاقات العراقيّة – الخليجية بعد العام 2003 والتي شهدت تجاذبات مختلفة بين تردد وتخوف وبين تعاون وتوجه نحو دعم هذه العلاقات.
- اتخذت دول الخليج العربي خطوات إيجابية في الآونة الأخيرة وبقيادة المملكة العربية السعودية نحو ضرورة إعادة العراق إلى عمقه العربي والعمل على بناء علاقات التعاون القائمة على أساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في

شؤون الآخر، وبناء شراكة اقتصاديّة مفيدة للطرفين، وتدشين تعاون أمني وثيق يواجه الإرهاب، لما يشكّله العراق من ثقل مهم على أمن واستقرار دول الخليج العربي بشكل خاص والمنطقة بشكل عام وعلى المستويات كافة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والأمنيّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

الفصل الثلاثون

العلاقات العراقيّة - العربيّة: العودة إلى المحيط العربي

أ.د ابتسام محمّد العامري[1]

أولاً: التمهيد

كانت الدول العربية تنظر إلى العراق قبل العام 2003 بوصفه مصدر تهديد وتوتر أدى إلى عدم استقرار المنطقة ومزّق تضامنها ومهد الأرضية لتدخل القوى الإقليميّة والدوليّة فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وبعد 2003 تعمّق هذا التصور بسبب اعتماد نظام سياسي قائم على المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية، وتصاعد سياسات الهُويّة والعنف، والصراع على السلطة والموارد بين القادة السياسيين المحليين، وتدخلات الدول الأخرى بدعم طرف سياسي على حساب الآخر. كل هذه الأسباب أدت إلى استقطاب داخلي حاد واضطرابات في محيط العراق وجواره، وخشية من ارتداد الأزمة الداخليّة في العراق بشكل عكسي على دولهم، تولد لدى الدول العربية والعراق قناعة راسخة مفادها من الضروري إعادة توجيه علاقاتهما بشكل ينسجم مع مصالحهما المشتركة، واحتواء المشاكل المختلفة وحلها بتسويات مقبولة وتفاهمات جديدة يستطيع الجميع التعايش معها، والعمل على رأب الصدع في هذه العلاقة، ودمج العراق في محيطه العربي.

ومن ثمّ، انبرى الطرفان، العراقي والعربي، في جهد حثيث ومتواصل، وإن كان مختلف الإيقاع والسرعة والهدف، لتحقيق هذه الغاية من خلال رسم خطوط التعاون بينهما وتوسيعها وجعلها أكثر دينامية واستدامة.

(1) كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

ينطلق هذا الفصل من فرضية مؤداها أن التخوفات التي كانت تسيطر على تفكير القادة السياسيين العرب من ان العراق بعد عام 2003 سيكون كما قبلها مهدِّد لأمن واستقرار المنطقة كلها غير واقعية، وإن التعاون الواسع النطاق سيساهم في وضع الأمور في نصابها الصحيح ويحقق الفائدة للجميع. إن إنشاء آلية جديدة يحدَّد في إطارها طبيعة التعاون العراقي- العربي وضروراته ومحفزاته وتوجهاته، فضلاً عن المراجعة الشاملة للعلاقات العراقيّة – العربية خلال المدة ما بين (2003-2023) هو ما نرمي إلى مناقشته هذه الفصل. وسعياً لإثبات هذه الفرضية، سيتمّ تقسيم الفصل على سبعة محاور هي:

ثانياً: العراق والجامعة العربيّة

ابتعد العراق عن محيطه العربي بعد العام 1990 بسبب اتهامه للعرب بنكث وعودهم معه، وأن المؤسسة التي تمثل العرب وتجمعهم (جامعة الدول العربية) أصبحت خاضعة لتأثير دول الخليج، وان مصر كانت جزءاً من مخطط لتطويق العراق؛ لذا ضعفت علاقة العراق مع الدول العربية من حيث توقف تجارته وخطوط نقل نفطه وانقطاع تواصله مع الدول العربية باستثناء بعض الدول، وازداد ضعف العلاقة بين الطرفين بعد العام 2003 وذلك لعدم رضا العرب عن السياسات الأمريكيّة في العراق والسماح لدول أخرى، مثل إيران، باكتساب قدر من النفوذ فيه، وممّا زاد من الفجوة بين الجانبين هو عدم نصّ الدستور العراقي النافذ لعام 2005 بأن العراق جزء من الأمة العربية، وإنما ذكر بأن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو عضو مؤسّس وفعّال في جامعة الدول العربية[1].

ورثت الدولة العراقيّة بعد العام 2003 تركة ثقيلة بسبب السياسات العدوانية للنظام السابق، إذْ كانت علاقاتها مع الدول العربية ضعيفة وتفتقد إلى المصداقية والثقة، لذا سعى العراق جاهداً إلى تطبيع علاقاته مع هذه الدول سواء على مستوى العلاقات الثنائية او عبر جامعة الدول العربية لإعادة العراق إلى محيطه العربي، لما يمثله من عمق استراتيجي له، والعمل على المساهمة الفاعلة في كل قضايا المنطقة، كما تغير الخطاب السياسي العراقي من لغة التهديد والوعيد والابتزاز والتخوين إلى لغة السلام والتضامن العربي ومد الجسور

(1) سليم الدليمي، فشل معادلة ما بعد الغزو ومستقبل العراق السياسي، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة)، المجلد 53، عدد 214، (اكتوبر 2018)، ص ص 149-150.

والايفاء بالتزامات العراق العربية والإقليميّة الدوليّة وتمسكه المبدئي والثابت بدعم نضال الشعب الفلسطيني وقضيته في إنشاء دولته على أرضه.

أتت جهود العراق أُكلها، إذْ نجح في عقد القمة العربية الـ (23) في بغداد عام 2012، وتمّ إعادة فتح العديد من السفارات والممثليات والقنصليات العربية في بغداد، حيث وصلت التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق إلى 15 سفارة عربية وست قنصليات عامة في البصرة والنجف واربيل، وأربع ممثليات عربية غير مقيمة. في مقابل ذلك، يسعى العراق إلى توسيع وجوده في الدول العربية الذي يُنظر له بوصفه رسالة قوية تهدف إلى التأكيد على أن العراق يقف إلى جانب الدول العربية ويدعم مطالب شعوبها التي تنادي بها، فضلاً عن أن الوجود العربي في بغداد يعبر عن الرسالة ذاتها، إذْ تهدف الحكومة العراقيّة من تعزيز هذا الوجود إلى المساهمة في دعم مسار العلاقات العراقيّة -العربية وتعزيزها[1].

واظب العراق، بعد إعادة فتح بعثته الدبلوماسية في الجامعة العربية بعد العام 2003، على حضور اجتمّاعاتها المختلفة والمشاركة في نشاطاتها كافة والمساهمة الفاعلة في هيئاتها المختلفة[2]، إلا أن جامعة الدول العربية امتلكها نوع من التردد في علاقتها به، فرغم فسحها المجال أمام العراق لاستعادة مقعده في الجامعة، إلا أنها غضّت الطرف عن العمليات الإرهابيّة فيه، وبرغم أن البعض يجادل أنها أصابت في هذا الموقف بعدم تأييدها لطرف دون آخر إلا أنها أخطأت في التأخر في توجهها نحو العراق، لكن خطوات معينة مثل زيارة الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في 20 تشرين الأول/اكتوبر 2005 لبغداد من أجل بحث المسألة العربية استجابة لقرار اللجنة الوزارية المنبثقة عن الجامعة العربية التي عقدت أعمالها في جدة في العام نفسه والتي أكدت في اجتماعها على أهمية التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق بعد التأكد من القضايا الأمنيّة قد هدأ من خواطر العراقيين وأشاع مناخ من المصالحة مع الجميع، وكذلك استفاضة الجامعة للاجتمّاع التحضيري لمؤتمّر الوفاق الوطني العراقي في مقرها للمدة 19-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بمشاركة مختلف القوى السياسيّة العراقيّة، إذْ شدد المشاركون في المؤتمّر على ضرورة

(1) هوشيار زيباري، العلاقات العراقية – العربية من العزلة إلى الانفتاح، مجلة صدى الخارجية، (وزارة الخارجية العراقية، السنة الخامسة، العدد 12، (ايار\ مايو 2014)، ص 1.

(2) محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003، (مؤسسة بيت الحكمة، بغداد، 2018)، ص 80.

دعم الدول العربية للعراق من خلال إلغاء الديون المستحقة على العراق، وتعزيز وجودها الدبلوماسي، والمساعدة في ضبط الحدود لمنع المتسللين إلى الاراضي العراقيّة، والاتفاق على عقد مؤتمر آخر في بغداد في عام 2006، ومباركة الجامعة العربية لنتائج الانتخابات البرلمانية التي عقدت في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005 داعية الجميع إلى تشكيل حكومة وطنية يمكنها الإسهام في إنقاذ العراق من الوضع المتردي الذي وصلت إليه وإنهاء الاحتلال الأمريكي[1]، وفتح ممثلية لها في بغداد، لكن مع ذلك لا يمكن الجزم أن اهتمام الجامعة انسجم مع حجم دولة محورية في المنطقة كالعراق ودوره، إذْ بقي الموقف على حاله دون أن يطرأ عليه أي تغيير.

وبعد الأحدث الأبرز الذي مرّ على العراق في العقد الثاني هذ القرن: احتلال تنظيم داعش الإرهابي لجزء من الأراضي العراقيّة، لم تتحرك الجامعة العربية بموقف بإزاء ذلك سوى بشكل محدود، بعبارة أخرى، لم يكن بالمستوى موقف الجامعة العربية يتناسب وحجم الحدث الذي تعرض له العراق، ولعلّ ذلك يعود إلى قصورها في إدراك حقيقة خطورة الموقف، فعدم استقرار العراق سينعكس سلباً على كل الدول العربية كما هو الحال مع الأزمة السورية نظراً للدور المحوري الذي يشكّله العراق في المنطقة. لقد اكتفت الجامعة العربية بعد احتلال تنظيم داعش بموقف دبلوماسي تمّثل بالتحذير من خطورة الموقف ومتابعة الأحداث والقلق من تفاقمها دون اتخاذ موقف حازم بإزاء ما ارتكبته داعش من جرائم بحق العراق، كما انها لم تطالب الاعضاء باتخاذ موقف حازم إزاء ذلك الاعلان، ناهيك عن عجزها عن تنظيم اجتمّاع عاجل لوزراء خارجية الدول العربية لمناقشة خطورة الموقف والسبل العملية لمواجهته. أمّا اجتماع المندوبين الذي صدر عنه موقف اتسم بالدعوة لحفظ استقرار العراق ووحدة صفه ميدانياً وسياسياً والقضاء على الإرهاب والعنف والطائفية لم يكن في الحقيقة سوى كلمات مواساة ومجاملة في الوقت الذي كان العراق ينتظر من جامعة الدول العربية موقفاً أكثر حزماً وواقعية[2].

بناءً عليه، فإن موقف علاقة العراق بالجامعة العربية في العقدين الذين أعقبا التغيير وسقوط النظام البعثي لم تكن بمستوى الطموحات التي يتطلع إليها العراقيون.

(1) شذى فيصل العبيدي، موقف الجامعة العربية من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق 2003-2005، مجلة دراسات اقليمية، (جامعة الموصل)، السنة 2، العدد 6، (كانون الثاني 2007)، ص 194-195.

(2) عبد الحسين شعبان، الجامعة العربية والأزمة العراقية، موقع الجزيرة للدراسات، تاريخ الزيارة 2022/9/29، www.aljzeera.net

ثالثاً: العلاقات مع سوريا.. التأرجح بين الاختلاف والتوافق

يمكن عد الاضطراب والتوتر هو الوصف الأمثل الذي يمكن أن نصف به العلاقات العراقيّة – السورية بعد صعود حزب البعث إلى السلطة في كلتا الدولتين عام 1963، وأزداد هذا التوتر بعد استلام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين السلطة في العراق عام 1979 واندلاع الحرب العراقيّة – الإيرانية (1980-1988)، والتي كانت إحدى نتائجها قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1982 بسبب وقوف سوريا إلى جانب إيران في هذه الحرب، لكن الافتراق بين النظامين، اللذان يحملان الايديولوجية نفسها، لم يستمر طويلا؛ فقد تحسنت العلاقات بينهما إبان فترة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من قبل الأمم المتحدة للمدة ما بين (1991-2003)، إذْ تولت سوريا عملية بيع النفط العراقي وتهريب البضائع إليه[1].

ومن مظاهر التقارب التوافق السوري مع العراق هو معارضة غزوه في عام 2003، إذْ على الرغم من تصويت سوريا لصالح القرار (1441) في عام 2002 القاضي بامتثال العراق لطلبات المفتشين الدوليين للبحث عن أسلحة الدمار الشامل إلا أنها رفضت الحرب عليه، وترتب على ذلك استمرار تدهور علاقتها بالولايات المتحدة. فمن المنظور سوريا الجيوسياسي، عدّت سوريا ان الحرب على العراق ستؤدي إلى الاخلال بميزان القوى الإقليميّة في المنطقة، وأن قيام إدارة عسكريّة مدعومة من الولايات المتحدة في العراق سيضع دمشق بين قوتين معاديتين هما إسرائيل وعراق موالٍ للولايات المتحدة، فضلاً عن خشيتها من تفكك العراق وارتداده سلبياً على سوريا من خلال مطالبة الأقلية الكردية بانفصالها عن جسد الأمة.

عبّرت الحكومة السورية في البداية عن معارضتها للغزو الأمريكي للعراق معتقدةً أنها ستكون الهدف التالي على قائمة الولايات المتحدة لتغيير الأنظمة، وساد اعتقاد لدى هذا النظام بأن نجاح الامريكيين في تحقيق الاستقرار في العراق والمساهمة في تشكيل حكومة منتخبة سيكون له تأثير مباشر في سوريا، لذا عملت الحكومة السورية على منع الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها في العراق والمنطقة من خلال إغراقها في مستنقعه. انطلاقاً من هذه القناعة، قدمت سوريا دعمها المباشر للجماعات المسلحة التي كانت تقاوم هذا الاحتلال وسمحت للجهاديين القادمين من دول مختلفة بالعبور إلى العراق لمقاومة القوات الأميركية

(1) هشام بشير، خسائر مشتركة: التداعيات الاقتصادية الاقليمية للأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، مجلد 47، عدد 190، اكتوبر 2012، ص 87.

الغازية[1]. فضلًا عن ذلك، شكلت سوريا بعد سقوط النظام البعثي في العراق ملاذاً آمناً للكثير من قادة وكوادر حزب البعث الذين أُتهموا من قبل الأمريكان بأنهم كانوا جزء من المقاومة العراقيّة للقوات الأمريكيّة، فضلاً عن اتهام سوريا بالتغاضي عن تحركاتهم ونشاطاتهم[2].

لم يمنع اتسام العلاقات العراقيّة – السورية بالاضطراب والفتور طيلة العقود الخمسة الماضية من استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 لكن هذه العلاقات لم تسر مساراً طبيعياً، بل تعرضت إلى هزات كبيرة لعل أبرزها ما حدث في عام 2009 وهو اتهام العراق لسوريا بأنها كانت وراء التفجيرات الدامية التي طالت العراق أو على الأقل تغاضيها عن وجود الجماعات المسلحة والسماح لها بالعمل وممارسة نشاطها العلني في سوريا[3].

إن تأكيد العراق ونفي سوريا أدى إلى قيام الأخيرة بسحب سفيرها في بغداد عام 2009، إلا أن انفراجاً في العلاقة حدث في ايلول/سبتمّبر2010، إذْ استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بقيام رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي بزيارة سوريا، وقد أبدى الجانبان رغبتهما في إزالة كافة العقبات الي تعترض سبل تحسين العلاقات بينهما، وتوقيع خمسة اتفاقات في مجالات التجارة والصناعة وتنمية الصادرات في أعقاب انتهاء أعمال اجتمّاع اللجنة الوزارية العراقيّة – السورية، فضلاً عن تأسيس مجلس الأعمال العراقي – السوري بهدف زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمّاري بين البلدين[4]. وبالفعل تصاعدت وتيرة التبادل التجاري بين البلدين بشكل لا بأس به، إذْ شكلت الصادرات السورية إلى العراق في عام 2010 ما نسبته 39 % من حجم الصادرات السورية إلى الدول العربية مما جعل العراق يحتل المرتبة الأولى قبل السعودية التي احتلت المرتبة الثانية بما نسبته 10 % من حجم هذه الصادرات، وهذه النسبة ساعدت على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 2 مليار دولار عام 2010 إلى 5 مليار دولار في عام 2011[5]. وإذا كانت العلاقات العراقيّة – السورية

(1) مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في ادارة لعبة التوازنات، مجلة سياسات عربية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة) عدد 18، (كانون الثاني – يناير 2016)، ص 69.

(2) هشام بشير، المصدر السابق، ص 87.

(3) المصدر السابق، ص 87

(4) ريان ذنون محمود العباسي، علاقة دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية، مقال منشور على موقع الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/en/node/3154 (تاريخ الزيارة 2022/10/13)

(5) هشام بشير، المصدر السابق، ص 87.

خلال الأعوام 2003 – 2011شابها نوع من التوتر الممزوج بالاتهامات المتبادلة، فإن الحال قد تغيّر بعد اندلاع الأزمة السورية، إذْ أصبحت المصلحة المشتركة هي الحاكم والناظم لطبيعة العلاقة بين البلدين وهذا ما ستوضحه النقاط الآتية:

الموقف من الأزمة السورية

بعد اندلاع الأزمة السورية في عام 2011 وضِع العراق بين خيارين أحلاهما مر؛ بين دعم النظام السياسي بقيادة بشار الأسد أو مجيء حكومة يسيطر عليها السُنّة المتشددون. وبسحابات الربح والخسارة، كان الخيار الأصلح، من وجهة نظر صانع القرار العراقي هو دعم بقاء النظام السوري لتلافي انعكاسات الأزمة على العراق بصورتها السلبيّة، فسقوط نظام الأسد سيترك تأثيراته السلبيّة على العراق على الصعد كافة، وهذه التأثيرات هي:

1 ـ **التأثير الاقتصادي**: تأثر الحركة التجارية بين الطرفين، لا سيّما وأن العراق يفضّل استيراد البضائع السورية دوناً عن الدول المجاورة لرخص أسعارها، كما أن سقوط الأسد يعني غلق أحد المنافذ الاستراتيجيّة لتصدير النفط العراقي.

2 ـ **التأثير الاجتمّاعي**: إن وطأة سقوط نظام الأسد ستكون أشد، إذْ إنها ستؤدي إلى تشظي الهُويّة الوطنيّة العراقيّة، فقد تتسق العشائر العراقيّة في غرب البلاد في توجهاتها مع نظيرتها السورية عبر الحدود التي تشاركها المذهب ذاته (السنّي) مكوّنة مجتمعاً عشائرياً واحداً منفصلاً عن العشائر العراقيّة التي تخالفها المذهب (الشيعية)، مما يقود إلى مطالبة الأولى بتشكيل إقليم سني في غرب العراق ذي عمق طائفي عربي يتفاعل مع إقليمه أكثر من دولته، وهذا الوضع سيشكّل ضغطاً أمنياً كبيراً على العراق نظراً لاتساع جبهته الأمنيّة الممتدة من الحدود التركية حتى الحدود الكويتية[1]، وفي الوقت نفسه، سيشكّل قلقاً للحكومة العراقيّة من خلال اعتقادها أن التقارب عبر الحدود سيكون محفزاً لخلايا التنظيمات الإرهابيّة في المناطق الحدودية، مما يزيد من حجم التوترات الطائفية في العراق. من جانب آخر، ينظر السُنّة في العراق إلى التحالف الشيعي الذي أطراف من داخل العراق وخارجه بوصفه مانعاً لسقوط نظام

(1) ابتسام محمد العامري، البعد الاقليمي في الازمة السورية، مجلة السياسية والدولية، (مركز الاهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة) العددان 28-29، (2015)، ص ص 133-135.

بشار الأسد عبر توفير الدعم له، مستنداً إلى اعتقادات مفادها أن انتصار المعارضة التي تضم في غالبيتها أبناء الطائفة السنية على النظام سيمثل انتصاراً للسنة في المنطقة بأكملها[1].

3 ـ **التأثير السياسي**: إن سقوط النظام السوري يعد انتصاراً لأطراف أخرى كانت يرتبط العراق معها بعلاقات متوترة مثل السعودية وقطر وتركيا، في فترة حكومتي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وهذا الموقف جعل الولايات المتحدة تضغط بقوة على العراق لإغلاق الممر الجوي الذي كانت إيران تستخدمه لنقل معدات عسكريّة إلى سوريا عبر الأجواء العراقيّة[2].

لم يبتعد الموقف العراقي من الأزمة السورية عن التنافس الاقليمي بين إيران والسعودية، فإيران التي تملك قدراً من النفوذ والتأثير السياسي في العراق كانت داعمة للنظام السوري بحكم المصالح المشتركة، لذا فإن اتخاذ العراق موقف مغاير للموقف الإيراني تجاه سوريا سيؤثر في عدد من الملفات المشتركة بين البلدين. وإذا كان الموقف العراقي تجاه سوريا يسير باتجاه المحافظة على وحدتها واستقلالها، فإن موقف الأخيرة من التغييرات السياسيّة في العراق بعد العام 2003 كانت يحركه موقفان دبلوماسي وأمني، الأول: استند إلى دعوة الحكومة السورية لوحدة وأمن العراق، وإجراء تحاور وتنسيق مع الوفود العراقيّة المختلفة، وتحركات لضبط الحدود وإقامة سدود ترابية لمنع تسلل الارهابيين والتهريب، أما الثاني: فأستند إلى منح تسهيلات لكوادر حزب البعث المنحل واستقبال السياسيين المتهمين بدعم المقاومة ضد الاحتلال، ورعاية مؤتمرات بعض الجماعات المسلحة والتي كان آخرها في نيسان/أبريل 2010[3].

شكّل الملف الكردي أبرز انعكاسات الأزمة السورية على العراق من عدة نواحي، **أولاً**:

(1) صافيناز محمد احمد، عابرة للحدود: التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، (مركز الاهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة)، المجلد 47، عدد 190، (اكتوبر 2012)، ص 85.

(2) نورهان الشيخ، الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، (مركز الاهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة)، المجلد 47، العدد 190، (اكتوبر 2012)، ص 81.

(3) السيد صباح النور، المصدر السابق.

انبرى رئيس إقليم كردستان العراق السابق مسعود البارزاني بعد اندلاع الأزمة إلى الترويج لمبادرة توحيد الأكراد السوريين من خلال التوسط بين الخصمين الكرديين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي بهدف تنسيق المواقف الكردية بشقّيها العراقي والسوري تمهيداً للعمل المشترك في مرحلة ما بعد نظام الأسد، الأمر الذي أزعج تركيا التي نظرت إلى هذه التحركات بوصفها سلاح ذو حدين، فهي تعد تهديداً لاستقرارها السياسي بسبب الوضعيّة السياسيّة والاجتماعيّة لأكرادها من ناحية، وكونها مهددة للتفاعلات الإقليميّة من ناحية أخرى، فتحفيز أكراد سوريا على الانفصال في ظل الوضع المضطرب الذي تعيشه الدولة السورية سيضعف الأخيرة ويعرضها للانقسام، وهذه الفرضية لو رأت النور ستؤدي لا محالة إلى تهديد تركيا سياسياً وأمنياً واجتماعياً.

ينظر إلى خطوة البارزاني المذكورة آنفًا بوصفها محاولة لتخفيف الضغوط الإقليميّة التي تمارسها تركيا على بشار الأسد، فما يجمع إقليم كردستان والحكومة التركية من مصالح يجعله يعيد حساباته الإقليميّة لا سيّما وأن تركيا توفر له متنفس اقتصادي بديل عن علاقته المتوترة مع الحكومة الاتحادية في بغداد. **ثانياً**: احتمالية التصادم ما بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية على خلفية رفض حكومة إقليم كردستان لتمّركز قوات الجيش في المناطق الحدودية لمنع العناصر المسلحة من التسلل إلى الأراضي العراقيّة. **ثالثاً**: الخشية من أن يؤدي التفاعل ما بين اكراد سوريا والعراق إلى طرح فرضية التقسيم خاصة بعد تهديد البارزاني بإجراء استفتاء لتحديد مصير الاقليم[1]، بعد قيام الحكومة العراقيّة بالسماح للجيش العراقي بالدخول إلى ما يسمى بـ «المناطق المتنازع عليها» بين الحكومة والاقليم من أجل

(1) تحققت تهديدات الإقليم بإجراء الاستفتاء على أرض الواقع في 25 ايلول/سبتمبر 2017 عندما شارك 72,16 % من اجمالي الناخبين المؤهلين في الإقليم وما يسمى بـ (المناطق المتنازع عليها) في الاستفتاء، ورغم تأييد الغالبية العظمى من الاكراد للاستقلال عبر هذا الاستفتاء الا ان سوء تقدير الحكومة الكردية للظروف المحلية والاقليمية والدولية، وقيام الجيش العراقي باستعادة ما يسمى بـ (المناطق المتنازع عليها) التي سيطرت عليها قوات البيشمركة الكردية في عام 2014 بعد استيلاء تنظيم داعش على الموصل، وفرض كل من تركيا وايران عقوبات اقتصادية على الاقليم، وغياب دعم المجتمع الدولي الكلي للأكراد، كلها عوامل افشلت الاستفتاء وافرغته من محتواه، للمزيد من التفاصيل حول مآلات الاستفتاء وأسباب فشله، ينظر: اكيك يوشيوكا، ما السبب وراء سوء تقدير حكومة إقليم كردستان للاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان العراق، مقال منشور على موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، 3 كانون الثاني/ يناير 2018، تاريخ الزيارة 2022/10/16 على الرابط الالكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma

ضبط الحدود مع سوريا[1]. أدت هذه التداعيات على العراق والخشية من تفاقمها بوزير الخارجيّة العراقيّة السابق هوشيار زيباري إلى التأكيد على ضرورة حلّ الأزمة السورية بقوله عنها: «أضحت متشعبة ومتداخلة وازدادت خطورتها ليس على سوريا فحسب وانما على دول الجوار، وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى معالجة سياسيّة عقلانية «[2].

مشاكل الحدود بين البلدين بعد هزيمة داعش

خلّف النزاع الداخلي في سورية وظهور تنظيم داعش تأثيراً مباشراً على المنطقة الحدودية بين العراق وسورية، إذْ مكّن هذان الحدثان القوات الكردية في بسط سيطرتها على جانبي الحدود نتيجة قتالها ضد التنظيم والاقتراب خطوة إضافية من حلم الوحدة الكردية عبر الحدود، ولكن ذلك خلق حالة من التنافس بين الأكراد أنفسهم؛ فقد سمح انسحاب الجيش السوري من المناطق التي تسكنها أغلبية كردية في شمال شرق سورية في صيف 2012 لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي يرتبط عدد كبير من أعضائه بحزب العمال الكردستاني بتعزيز وجوده من خلال سيطرته على المنطقة الحدودية مع العراق منذ منتصف عام 2012، ولا سيما معبر سيمالكا من الجهة الشمالية، أما جنوباً فقد توسع لبسط سيطرته على بلدة اليعربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ووصولًا إلى بلدة الباغوز جنوباً على طول نهر الفرات في آذار/ مارس 2019 بعد خوضه معارك مع تنظيم داعش بمساعدة قوات التحالف الدولي.

أما في العراق فقد خاض الجيش العراقي بمشاركة قوات الحشد الشعبي البيشمركة ومجموعة من الفصائل الإيزيدية معارك ضد تنظيم داعش لتطهير المناطق الغربية من البلاد، ولكن ما لبث أن بدأ المنتصرون بالتنافس في ما بينهم على الأراضي والموارد بعد دحر تنظيم داعش في غرب نينوى في عام 2017[3].

كانت العلاقة التي تربط حكومة إقليم كردستان بالمناطق ذات الأغلبية الكردية في

(1) صافيناز محمد احمد، عابرة للحدود: التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، المصدر السابق، ص 85.

(2) هوشيار زيباري، العراق والأزمة السورية: موقف ثابت وسياسة متوازنة، مجلة صدى الخارجية، (وزارة الخارجية العراقية، بغداد)، السنة الخامسة، العدد 11، كانون الاول \ ديسمبر 2013، ص1.

(3) حارث حسن وخضر خضور: تشكيل الحدود الكردية: معادلات النزاع والنفوذ والحوكمة في المنطقة الحدودية العراقية السورية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، https:// carnegie-mec.org/2021/07/08/ar-pub-84625(تاريخ الزيارة، 2022/10/1)

شمال شرق سورية قبل اندلاع النزاع في سوريا علاقة سياسيّة في الغالب، تقتصر على عدد قليل من الأكراد السوريين المقيمين في إقليم كردستان العراق، وقلة من الأكراد السوريين الداعمين لأحد الأحزاب الرئيسة في حكومة إقليم كردستان لكن هذه الروابط باتت تتسم بطابع اقتصادي، فقد حولت المعابر الحدودية التي أقيمت على جانبي الحدود في عام 2016 بالمنطقة إلى مركز اقتصادي نشط، لكن هذه المنطقة الحدودية تقع بين دولتين مستقلتين بل بين كيانين سياسيين بقيادة كردية، وديناميكيات التنافس بين القوى الكردية تشير إلى أن الوحدة الإثنية لا تكفي للتوافق على إدارة هذه الحدود، فقد تحفز المصالح الاقتصاديّة الهشّة الجانبين على التعاون في مجال تنظيم الشؤون الحدودية، ولكن المشاكل الجوهرية ذات الجذور التاريخية العميقة ما يمكنها أن تسبب توترات بين الجانبين، فالحزب الديمقراطي الكردستاني والكوادر البراغماتية في الإدارة الذاتية يفضلون عدم تغيير واقع الحدود كونها تشكل حدوداً لسلطتهما، وهم يطمحون إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذه الحدود ليستخدموها ربّما على المدى البعيد كحدود رسمية للدولة التي يطالبون بإقامتها، منطلقين في نهجهم البراغماتي هذا من اعتمادهم الشديد على الدعم الدولي ومحاولة نيل الاعتراف من القوى التي قد ترفض أي تعديل على الحدود الدوليّة الحالية من جهة، ومن الأدوار التي يضطلعون بها ككيانات حاكمة من جهة أخرى، في حين أن حزب العمال الكردستاني والهيئات المتحالفة معه لها منظور ثوري يختلف عن سابقه، إذْ يهدف هذا المنظور إلى تجاوز الحدود الحالية وتعزيز التضامن العابر للحدود الوطنيّة كوسيلة لتوسيع نطاق نفوذه ومواجهة القوى التقليدية والترتيبات الجيوسياسيّة القائمة، وسيؤدي الاختلاف بين المنظورين إلى التنافس بينهما أو امتداده المحتمل في المستقبل المنظور، دوراً مهماً في تشكيل مستقبل الحدود العراقيّة - السورية[1].

إن علاقة التأثير والتأثر ما بين العراق وسوريا كانت الأكثر وضوحاً بعد سيطرة تنظيم داعش على جزء من الأراضي العراقيّة، فالتهديد هو ذاته في البلدين، مما دعا سوريا إلى تقديم المساعدة لجارتها من خلال قيام طائراتها بقصف مواقع التنظيم في عدد من المناطق الحدودية[2]. ومن ثمّ، فإن مسار العلاقة بين البلدين (العراق وسوريا) في العقدين الذين أعقبا التغيير في العراق لم يكن مساراً مستقراً، بل مساراً موجهاً ومتأثراً بالمتغيرات المحليّة

(1) حارث حسن وخضر خضور، المصدر السابق.

(2) صافيناز محمد أحمد، المواقف العربية من الأزمة في العراق، المصدر السابق، ص 154.

والإقليميّة لكلاً البلدين، لا سيما وأنهما يقعان في منطقة ترزح تحت مخاض جيو سياسي منذ عدد غير قليل من السنين.

رابعاً: علاقات العراق مع الأردن ومصر

إن القطيعة التي حكمت علاقات العراق العربية بعد دخوله قواته إلى الكويت واستمرت حتى السنوات الأولى من الاحتلال لم تؤثر في العلاقات العراقيّة – الأردنية التي استمرت نشطة وفعّالة، عكس العلاقة مع مصر التي شاركت الدول العربية موقفها الرافض لسلوك العراق الخارجي، لكن إقرار الدستور العراقي لعام 2005 النافذ، وتشكيل أول حكومة عراقية في عام 2005 حملت رياح التغيير للمواقف العربية الرّسميّة ومنها مصر التي سارعت إلى اتخاذ خطوات عملية وواقعية باتجاه تعزيز علاقتها مع العراق وتعميقها رغم الظروف والمصاعب التي كان يعاني منها. وسيتمّ الحديث بشيء من التفصيل والتحليل بعلاقة العراق بين هذين البلدين خلال العقدين الماضين.

التقارب العراقي – الأردني

تملك الأردن نفوذاً متواضعاً في التأثير في التطورات في العراق، نظراً لإفقارها الجرأة السياسيّة والاقتصاديّة والطموحات السياسيّة والإيديولوجية، وعلى الرغم من أن بعض العرب السُنّة في الأردن يشددون على الروابط العشائرية والعائلية مع العراقيين السُنّة عبر الحدود، إلا أن هذه الروابط تعد هزيلة قياساً بمثيلاتها في إيران وتركيا وسوريا اللواتي تعد روابطهن عبر الحدود أقوى وأكثر تأثيراً، ويمكن القول إن أقوى وسائل الأردن نفوذاً في العراق هو استضافتها لعدد كبير من المغتربين العراقيين من العرب السُنّة والطوائف الأخرى.

يمتلك الأردن ميّزات إيجابية في علاقته بالعراق على الرغم من ضعف تأثيره عليه أبرزها:

1 ـ لا توجد مشاكل تخصّ ادعاءات بالأراضي بين كلا الجانبين، بعبارة أخرى، لا يوجد نزاع حدودي بينهما.

2 ـ كانت الأردن ولا تزال بوابة المرور بالنسبة للعراق إلى العالم الخارجي منذ الحرب العراقيّة – الايرانية والحصار الاقتصادي وحتى الآن، ويحرص الطرفان على بقائها؛ لأن اغلاقها سيكلف البلدان كثيراً.

3 ـ لم تقدّم الأردن مساعدة، سواء مباشرة أو غير مباشرة، إلى أية مجموعة عسكريّة شبه نظامية.

4 ـ لم يقم الجيش الأردني بأية عمليات عسكريّة داخل الأراضي العراقيّة.

5 ـ رفض الأردن إرسال أية قوات حفظ سلام إلى العراق وربطها بطلب الحكومة العراقيّة أو أن تكون في إطار قوة عربية مشتركة.

6 ـ يكاد يكون تأثير الأردن ونفوذها على منطقة معينة أو حزب في العراق ضعيفاً أو معدوماً، إذْ أكد وزير الخارجيّة الأردني السابق مروان المعشر: «أن الحفاظ على وحدة واستقرار العراق التزام يقع على عاتق جميع جيرانه»، لكنه قلق بالمقابل على وضع العرب السُنّة كون غالبية الشعب الأردني من هذه الطائفة، لذا لم تؤيد الاردن مقاطعة العرب السُنّة الانتخابات في عام 2005، وحثت الولايات المتحدة على اتخاذ المزيد من الخطوات تجاههم كونهم يعانون من التهميش، بحسب ادعاءاتها، محذراً في الوقت نفسه من اتساع النفوذ الإيراني في العراق[1].

لقد حقق الأردن فوائد كبيرة من تعامله مع العراق، إذْ شهد اقتصاده انتعاشاً بفضل ازدهار سوق العقارات الذي كان للعراقيين الدور الأكبر فيه، والقطاع المصرفي بفضل زيادة الأرصدة العراقيّة التي ساعدت القواعد المرنة المتبعة في الأردن، وخاصة تلك المتعلقة بالصفقات الماليّة، إلى زيادته. في مقابل ذلك، قامت الأردن بتقديم المساعدة للعراق من خلال إقامة دورات تدريبية للشرطة والجيش العراقيّة والصحفيين والموظفين وتسوية بعض حالات احتجاز الرهائن وبناء مستشفى ميداني كبير في مدينة الفلوجة [2].

بناءً عليه، إن الأردن مدعوة، إذا ما أرادت تطوير علاقاتها بالعراق والمساعدة في إعادة ادماجه في النظام الاقليمي العربي، إلى اتخاذ خطوات جدية منها[3]:

(1) أثار ملك الأردن مخاوف في محادثاته مع المسؤولين الأمريكيين من اتساع النفوذ الإيراني في العراق لكنه اضطر إلى التخفيف من لهجته بعد أن أثارت ردود فعلية سلبية من قبل بعض القيادات العراقية وإيران، للمزيد ينظر: سكوت لاسنسكي، الأردن والعراق بين التعاون والأزمة، معهد السلام الأمريكي، تقرير رقم 178، (كانون الاول – ديسمبر 2006)، ص ص 2-4 وص 8.

(2) المصدر نفسه، ص 6-8.

(3) المصدر نفسه، ص ص 15 – 16.

أ ـ التغلب على أزمة الثقة مع العراق عبر وسائل متعددة منها: توجيه رسالة ايجابية للعراق، وهذا ما عملت به الأردن بعد قيام الملك عبدالله الثاني بتخفيف لهجته عند الحديث عن الشيعة العرب في العراق بعد انتخابات العام 2005 والتي خلقت أزمة بين البلدين. هذه الخطوة يمكن أن تجعل القادة الأردنيين مثالا يمكن الاقتداء به من قبل وسائل الاعلام في التعاطي الايجابي مع التطورات السياسيّة في العراق. وزيادة التفاعل بين العراقيين والأردنيين على جميع الاصعدة برعاية الولايات المتحدة ومسؤوليتها، ويمكن القول إنه كلما ازدادت الاتصالات بين الأردنيين وصناع القرار في العراق ازداد التعامل مع الأزمات المستقبلية بسهولة.

ب ـ ضرورة قيام الأردن بدعم فكرة أن العراق لكل العراقيين، والامتناع عن فكرة وضع العلاقات الثنائية أو الإقليميّة في إطار طائفي، ويمكن المُضي قُدماً في هذا المجال من خلال الضغط على الأردن لتبني منظور عربي أو سنّي يدعم الحكومة العراقيّة في الداخل ومصداقيتها في الخارج، وكلما استطاعت القيادات العراقيّة أن ترأب الصدع في الداخل ورفع مستوى استيعاب السُنّة العرب كلما سهلوا من مهمّة الدول العربية المجاورة للعراق، ومنها الأردن، في ملائمة مواقفهم مع النظام السياسي الجديد في العراق.

التقارب العراقي – المصري

كان العراق بعد تغيير نظامه في عام 2003 بحاجة ماسّة إلى إعادة تكوين علاقات طبيعية مع الدول العربية التي تعد العمق الاستراتيجي والحضاري للعراق، وقد حاولت الحكومات العراقيّة المتعاقبة تأسيس علاقات طبيعية مع الدول العربية التي لم تنسجم مع رغبة العراق بوصفه دولة محتلة غير كاملة السيادة، لكن مع تطور الأوضاع الداخليّة في العراق وتعاقب الحكومات العراقيّة، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على الدول العربية الحليفة لها لتطبيع علاقاتها مع العراق، وكانت مصر أولى هذه الدول، إذْ يمثل كل من العراق ومصر محور ارتكاز رئيس في المنطقة العربية بحكم موقعهما ومكانتهما وقدرتهما على التأثير ومن ثمّ فإن ما يجري في أحد البلدين يؤثر في الآخر، واتساقاً مع رغبة العراق، بدأت الجهود المصرية لإعادة العراق إلى حضنه العربي.

أكدت السياسة المصرية أهمية التضامن مع العراق الذي مر بفترة صعبة، وارتكز برنامج الحكومة المصرية على أن يكون لمصر دور أساسي في التعاون مع العراق من أجل مساعدته على تجاوز أزماته، والمحافظة على عروبة العراق وإنهاء التواجد الأجنبي وضمان وحدة كافة

أطياف الشعب العراقي وإعادته عضوا مؤثراً في النظامين العربي والإقليمي. تأسيساً على ذلك، بدأت مصر باتخاذ خطوات متعددة لمساعدة العراق إلى استعادة وضعه الطبيعي في المنطقة كان أبرزها عقد مؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 لدعم العراق شاركت فيه العديد من الدول وعدد من المنظمات الدوليّة. وفي السياق ذاته، وافقت الدول المشاركة في نادي باريس في الايام التي سبقت انعقاد المؤتمّر إلى إعفاء ما يزيد من على 80 % من ديون أعضائه على العراق، كما كانت مصر أولى الدول العربية التي أعادت فتح سفارتها في العراق في حزيران/يونيو 2004، وحثت الدول العربية على اتخاذ خطوات مماثلة لتعزيز التواجد العربي في العراق.

واستجابة لرغبة مشتركة وفي خطوة لتعزيز تعاونهما، اتفق البلدان على تشكيل اللجنة العليا المشتركة العراقيّة – المصرية لمتابعة القضايا المشتركة وتنسيق التعاون بين البلدين، وتتمثل الأهداف المتوخاة من إنشاء هذه اللجنة بتنظيم العلاقات الثنائية بصورة مبرمجة ومنظمة ودعم جهود الحكومة العراقيّة والتشاور والتنسيق في قضايا البلدين السياسيّة، وتعزيز المصالح المشتركة، وتطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري، وتبادل الخبرات في مجال الإصلاح الاقتصادي، والتعاون في مجالات متعددة منها المصرفية والمالية والزراعية والموارد المائية والطاقة والكهرباء والثروات المعدنية والتشييد والمقاولات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية البشرية، وكذلك التعاون في مجال القطاع الخاص، وتنسيق مواقف البلدين في المحافل والمنظمات العربيّة والإقليميّة والدوليّة، وقد تمّ تشكيل لجنة تحضيرية لوضع الاتفاق موضع التنفيذ[1].

وقد تمّ الاتفاق في إطار هذه اللجنة على توريد العراق ما يقارب 12 مليون برميل من النفط إلى مصر بمعدل 1.5 مليون برميل شهرياً مقابل تصدير الغاز المسال للعراق وبسعر أقل من ثمّنه (بـ 16 دولار للبرميل)، وسيؤمن هذا الأمر لمصر النفط الخام بشكل مستمر ويساعدها على تنويع وارداتها منه بدل اعتمادها على عقود النفط قصير الأجل التي تعرضها للتذبذب في اسعار النفط. كما تمّ توقيع برنامج تنفيذي بين البلدين في مجال التعليم العالي للمدة من (2020-2022) يتضمن تبادل اعضاء الهيئات التدريسية في كلا البلدين في

(1) هاشم حسن حسين الشهواني، العلاقات العراقية المصرية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات اقليمية، (جامعة الموصل)، السنة 8، عدد 21، (2011)، ص ص 282- 283، وص وص 286.

اختصاصات مختلفة في مجالات متنوعة مثل تقديم المحاضرات وتبادل الخبرات والرسائل العلمية والمناهج الدراسية والدوريات والمؤلفات المترجمة وتنظيم الأنشطة العلمية المختلفة من مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية وتوفير المصادر اللازمة للباحثين.

وعلى الرغم من التعاون الواسع النطاق بين البلدين، إلا أن التبادل التجاري بين البلدين بقي دون المستوى المطلوب، إذْ لم يتعدَ حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2019 سوى 486 مليون دولار، وشكلت فيها الصادرات المصرية إلى العراق 479 مليون دولار في حين لم تصل قيمة الصادرات العراقيّة لمصر سوى 7 مليون دولار فقط [1]، واستمّرت هذه النسبة في التناقص في عام 2020 لتصل إلى 132.8 مليون دولار فقط، بعد ان كانت 800 مليون دولار في عام 2015، و1.650 مليون دولار في عام 2018.

وتدل هذه الأرقام على أن الميزان التجاري يميل لصالح مصر، لذا على العراق معالجة هذا الخلل من خلال تعزيز صادراته غير النفطية إلى مصر، أو إنشاء مناطق صناعية مصرية – عراقية مشتركة في العراق يكون تركيزها على إنتاج سلع يحتاجها العراق ومصر وتستوردها دول أخرى، وهذا الأمر سيحقق غرضين هما تعزيز التعاون المشترك وتحقيق منفعة أكبر لاقتصاد البلدين[2].

اتخذت مصر موقفاً متوازناً بإزاء بعض القضايا والأحداث المهمّة في العراق مثل أزمات تشكيل الحكومة العراقيّة واحتلال تنظيم داعش لأجزاء من الأراضي العراقيّة في عام 2014، لكنها دعمت في الوقت نفسه مطالب السُنّة المعتصمين في المحافظات الغربية عبر المطالبة بتشكيل حكومة وفاق وطني جديدة تضمن تمثيلاً عادلاً للمكون السنّي، الأمر الذي

(1) دعما للعراق شاركت مصر في مؤتمر قمة بغداد للتعاون والشراكة التي عقدت في بغداد في آب/اغسطس 2021 وحضرتها عدد من الدول الأردن وقطر والإمارات وإيران وتركيا وفرنسا ومنظمات إقليمية وعربية، حيث جمعت هذه القمة حسب وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين) دولا بينها خلافات ومشاكل كثيرة لكنها استطاعت فتح مجال للعمل المشترك في المحيط الاقليمي عبر الحوار بدلا من الصراعات، وهذا يوصل لنتيجة أن استقرار العراق هو استقرار للمحيط الاقليمي والمنطقة، للمزيد ينظر: حسن صعب، العلاقات المصرية – العراقية (2003-2021)، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 14 فبراير 2022، ص ص 12-14.

(2) تم توقيع 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول تعاون بين العراق ومصر لتعزيز التعاون الثنائي بينهما، كما أن هناك 81 شركة مصرية تساهم في إعادة الاعمار العراق للمزيد ينظر: عمر سمير، العلاقات المصرية – العراقية: الاشكاليات وآفاق حلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص ص 6-9.

يحقق لها هدفين في آن واحد، الأول احتواء القوى السياسيّة السنّية، والثاني تحقيق التعاون الإقليمي بضمانتها وضمانة دول الخليج، وهذا الأمر لو تحقق سيساعد في وقف تمّويل عمليات التنظيمات المسلحة غير النظامية في العراق.

تمحورت جوهر الرؤية المصرية بإزاء الأزمات العراقيّة مثل تشكيل الحكومة وسيطرة تنظيم داعش على العراق حول مبدأين أساسيين، الأول: الحفاظ على وحدة الأراضي العراقيّة، والثاني: منع تقسيمها لما يشكّله من خطورة أمنية كبيرة على المستويين الداخلي والإقليمي. إن التوازن ما بين أهداف متعارضة اقليمياً ودولياً والحفاظ على الدولة العراقيّة من مخاطر التقسيم والانهيار من شأنه أن يرفع التكلفة الإقليميّة والأمنيّة على دول الخليج.

لقد نجحت الحكومة المصرية في معالجة درجة التباين مع حلفائها الخليجيين بشأن العراق تجاه سياسات الحكومات المتعاقبة من خلال رفع درجة التفاهم والتعاون المشترك مع الحلفاء أنفسهم بشان خطورة تصاعد تنظيم داعش وانتشاره السريع ما يهدّد بتغيير خريطة المنطقة مستقبلا[1].

إن الأوضاع الحالية في العراق توفر لمصر والدول العربية مدخلا للمشاركة في بناء العراق من جديد، فالشرعية العربية والدعم المصري خاصة سوف يكون مكسباً تسعى إليه أية حكومة عراقية مستقبلية للفوز به، وسوف لن تتردد مصر في إضفاء الشرعية على أية حكومة عراقية ذات تمّثيل شعبي، واستمّرار العمل مع العراق لمساندته على إحلال سيطرته الكاملة على موارده ومقدراته، وتعزيز الدور المصري في عملية إعادة إعمار العراق، وعلى الرغم من أن بعض رجال الأعمال المصريين اعتبروا مشاركة مصر في هذا العملية غير مجدية وتحمل الكثير من المخاطر، إلا أن البعض الآخر عدّها السبيل الوحيد لتعويض الخسائر في التعاملات التجارية بين مصر والعراق[2].

يمكن أن يقود تحسن العلاقات العراقيّة – المصرية إلى التنسيق بينهما في ملف مهم هو ملف المياه، فالبلدان يواجهان المشكلة ذاتها، العراق مع تركيا ومصر مع اثيوبيا، ويمكن لهما أن يقودا في هذا الملف تنسيقاً عربياً ودولياً للإقرار بحقوقهما في مياه الانهار الدوليّة العابرة

(1)) صافيناز محمد أحمد، المواقف العربية من الأزمة في العراق، مجلة السياسة الدولية، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) مجلد 49، عدد 198، اكتوبر 2014، ص 154.

(2) هاشم حسن حسين الشهواني، المصدر السابق، ص ص 291-292.

للحدود من جانب، ويفرضا معادلات تفاوضية أقوى وأكثر جماعية من جانب آخر، ويتمّ ذلك من خلال وسيلتين هما استغلال العراق لعلاقاته مع إيران، ومصر لعلاقاتها مع دول الخليج للدفع باتجاه إطلاق عملية تفاوضية متكاملة مع الأتراك. وتتمّثل الوسيلة الثاني في استخدام المفاوضات للربط بين المسائل الثنائية والإقليميّة معاً، فعلى سبيل المثال يمكن ربط التقدّم في اتفاقات شرق المتوسط حول مسائل الطاقة مع الاتفاقات الخاصة بتقاسم مياه نهر الفرات والتقدّم في الربط السككي بين العراق وتركيا، وربط أي تقدّم في العلاقات العربية – الاثيوبية باتفاقات ملزمة تضمن الحصة العادلة لمصر في مياه نهر النيل.

أما الملف الاكثر أهميّة وحسّاسية والذي يمكن للعراق ومصر التعاون فيه فهو الدور المحوري والمحايد الذي تقوم به العراق للتوسط ما بين إيران والعرب من خلال محاولة التوصل إلى تفاهمات يمكنها تخفيف التوتر بين الجانبين، وقيادة تعاون إقليمي واسع بعيد عن الأدلجة والصراعات الصفرية التي تتحرك في ظلها بعض الدول العربية بقيادة السعودية، وهذا الدور الحيوي للعراق يمكنه أن يحرر مصر في حركتها من الاعتراض الخليجي على أي تقدّم في علاقة مصر بإيران، وابتعاد مصر عن محاولة تحجيمها إقليميا، واعتماد علاقات أكثر توازنا إذْ توصل الطرفان لقناعة أن المواجهة العسكريّة لم تعد وسيلة ناجحة في مواجهة النفوذ الإيراني أو تحييده[1].

مشروع الشام الجديد

يعد مشروع الشام الجديد تجسيداً للتعاون والتنسيق والتكامل الاستراتيجي بين العراق ومصر والأردن، فخلال القمة التي عقدت في بغداد في 27 حزيران/يونيو 2021، أعلن عن ولادة المشروع الذي كان الهدف منه إلى إنشاء مناطق خاصة للتبادل التجاري وتنفيذ مشاريع عملاقة ضمن اتفاقيات تركز على الطاقة الكهربائية[2]، والطاقة من خلال تزويد العراق لكل من الأردن ومصر بالنفط مقابل مشاركة شركات هذه الدول في إعادة إعمار العراق وتزويده بالكهرباء، فيما عرف بـ «اتفاق النفط مقابل الإعمار»، واستفادة مصر من فائض قدرات تكرير النفط العراقي وتصديره لأوروبا، فيما ستكون الأردن بمثابة دولة الممر في غالبية هذه المشروعات، وقد عد رئيس الوزراء العراق السابق مصطفى الكاظمي هذا المشروع مشروعاً

(1) عمر سمير، المصدر السابق، ص 11-12.

(2) العلاقات العراقية – المصرية، موقع المعرفة الالكتروني https://m.marefa.org/

استراتيجياً هدفه تكوين تكتل اقليمي قادر على مواجهة التحديات. وتسعى مصر لتنمية علاقاتها مع العراق للاستفادة من نفطه ذي النوعية الجيدة الذي يباع لها، في ظل الاتفاق، بأسعار مخفضة، والانخراط في عمليات إعادة إعمار العراق التي تعدها الشركات المصرية بمثابة مصدر دسم لتحقيق الأرباح وجني أموال طائلة لا سيما مشاريع البنى التحتية والكهرباء.

بناءً عليه، إن مشروع الشام الجديد حسب رأي المراقبين يشبه عملية المقايضة، فالعراق الذي يمتلك نفطاً يعاني من أزمة مالية وضعف في البنى التحتية لا سيما في مجال الطاقة، فيما تعاني مصر والأردن من نقص في النفط، لذا ستكون الآلية المعتمّدة في هذه العملية هو تقديم العراق للنفط مقابل الإعمار والكهرباء من مصر والأردن اللتان تمتلكان مؤسسات في مختلف المجالات على مستوى جيد بالمعايير العربية[1].

وفيما يتعلق بعلاقات العراق بكل من الأردن ومصر، يمكن القول إن العراق قطع شوطاً لا بأس به في علاقته بهذين البلدين، ومن ثمّ، يتحتم عليه المضي قدماً في هذا المجال بما يخدم مصلحة العراق في المقام الأول، وإعطاء فرصة لهذين البلدين من لعب أوراق تكون رابحة لكل الأطراف سعياً إلى ترميم علاقات العراق الخارجيّة مع دول عربية مهمّة كمصر والأردن.

خامساً: العلاقات مع لبنان

يعد الاقتصاد العنوان الأوضح والأكثر بروزاً الذي يحكم العلاقات العراقيّة – اللبنانية، فإذا ما نظرنا إلى الجانب التجاري نجد أنه مجال نشط ساهم في تمتين هذه العلاقات بشكل كبير، وأبرز مثال على ذلك هو تصاعد قيمة التبادل التجاري، إذْ صعد العراق من المرتبة الحادية عشرة على لائحة أهم أسواق الصادرات اللبنانية عام 1999 إلى المرتبة الأولى عام 2004 واستأثر بنحو 14.6 % من إجمالي الصادرات اللبنانية، لكنه تراجع إلى المرتبة الخامسة في عام 2019 مستأثرا بنسبة 4 % من اجمالي هذه الصادرات.

لقد انخفضت قيمة الصادرات اللبنانية إلى العراق من 272.3 مليون دولار عام 2013 إلى 146.2 مليون دولار عام 2019، بانخفاض نسبته 46.3 %. وفي مقابل ذلك، انخفضت قيمة الواردات اللبنانية من العراق من 14.3 مليون دولار عام 2008 إلى 4.1 مليون دولار عام 2019

(1) حسن صعب، المصدر السابق.

بانخفاض نسبته 71.3 % الأمر الذي جعل الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح لبنان للمدة من (1998 -2019) وتراوحت قيمة الفائض في الميزان التجاري ما بين 7.5 مليون دولار كحدّ أدنى، وما بين 269.9 مليون دولار كحدّ أقصى في عام 2013[1]، ويبين لنا الجدول (30 - 1) قيمة التبادل التجاري ما بين البلدين مدة تقارب عقدين ونصف من الزمن.

جدول (30 - 1): قيمة التبادل التجاري بين العراق ولبنان للمدة ما بين (2003-2021) القيمة (مليون دولار)

السنة	الصادرات	النسبة	الواردات	النسبة	الميزان التجاري
2003	121,8	% 8,0	14,4	% 0,2	107,4
2004	255,5	% 14,6	11,7	% 0,1	243,9
2005	178,4	% 9,5	3,5	% 0,0	174,9
2006	136,3	% 6,0	1,4	% 0,0	134,9
2007	147,6	% 5,2	1,2	% 0,0	146,9
2008	269,0	% 7,7	14,3	% 0,1	254,7
2009	270,8	% 7,8	1,7	% 0,0	269,1
2010	266,9	% 6,3	3,2	% 0,0	263,7
2011	179,5	% 4,6	4,4	% 0,0	193,1
2012	211,3	% 4,7	5,8	% 0,0	205,5
2013	272,3	% 6,9	2,4	% 0,0	269,9
2014	255,9	% 7,7	3,7	% 0,0	252,2
2015	224,6	% 7,6	3,5	% 0,0	221,1
2016	161,7	% 5,4	3,9	% 0,0	157,8
2017	172,0	% 6,0	3,6	% 0,0	168,4
2018	147,2	% 5,0	5,2	% 0,0	142,0
2019	146,2	% 3,9	4,1	% 0,0	142,1
2020	132,6	% 3,7	6,7	% 0,1	125,9
2021	123,4	% 3,2	5,4	% 0,0	118,0

المصدر: العلاقات اللبنانية – العراقيّة 2021.. المقايضة بين لبنان والعراق: المنتجات الزراعية والغذائية مقابل النفط، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 2021.

(1) لعلاقات اللبنانية العراقية: أرقام ووقائع تلخص قصة تعاون اقتصادي بدأ عام 1951، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2021: https://www.lebeconomy.com/110637/ (تاريخ الدخول: 2022/9/29)

يمكن القول إن الصادرات اللبنانية إلى العراق تميزت بتنوع محدود كما في الجدول الآتي:

جدول (30 - 2): حجم الصادرات اللبنانية إلى العراق في عام 2021

أهم الصادرات	القيمة (ألف) دولار	الوزن (طن)	النسبة (%)
زيوت ومحضرات عطور وتجميل	25843	7,219	% 21
آلات وأجهزة كهربائية	17.500	2,533	% 14
آلات واجهزة آلية	10,987	3,119	% 9
فواكه وثمار وحمضيات	9,849	34,190	% 8
مشروبات وسوائل كحولية وخل	9,587	7,059	% 8
مضرات حبوب أو دقيق	7,066	2,741	% 6
محضرات لحوم وأسماك	6,081	1,964	% 5
لدائن ومصنوعاتها	5,281	1,726	% 4
منتجات الصيدلة	3,430	163	% 3
محضرات خضار وثمار وفواكه	2,898	673	% 2
عربات سيارة وجرارات ودراجات	2,605	690	% 2
ورق وكارتون ومصنوعاتهما	2,522	1,525	% 2
أثاث	2,428	406	% 2
صابون ومحضرات غسيل	1,830	1,166	% 1
مصنوعات متنوعة	1,782	357	% 1
خلاصات للدباغة والصباغة دابغة ومشتقاتها	1,595	746	% 1
محضرات غذائية متنوعة	1,323	404	% 1
خيوط حزم وحبال	1,298	206	% 1
مصنوعات من حديد صب وصلب (فولاذ)	1,005	337	% 1
منتجات دور النشر والصحافة	902	1,465	% 1
منتجات كيماوية متنوعة	846	255	% 1
كاكاو ومحضراته	675	161	% 1

المصدر: العلاقات اللبنانية - العراقيّة 2021.. المقايضة بين لبنان والعراق: المنتجات الزراعية والغذائية مقابل النفط، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 2021.

أما الصادرات العراقيّة إلى لبنان فهي الأخرى لم تكن متنوعة، إذْ شكل استيراد محضرات الخضار والفواكه نحو 60 % من إجمالي السلع المستوردة من العراق في العام ذاته كما في الجدول الآتي:

جدول (30 - 3): حجم الصادرات العراقيّة إلى لبنان في عام 2021

أهم الصادرات	القيمة (ألف)	الوزن (طن)	النسبة (%)
محضرات خضر وثمار وفواكه	2,093	2,114	% 39
فواكه وثمار	1,165	2,001	% 22
وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها	813	1,201	% 15
منتجات حيوانية	811	204	% 15
صابون ومحضرات غسيل	305	317	% 6
تحف فنية وقطع اثرية	87	0	% 2
سلع أخرى	88	119	% 2
المجموع	5,362	5,956	% 100

المصدر: العلاقات اللبنانية – العراقيّة 2021: المقايضة بين لبنان والعراق: المنتجات الزراعية والغذائية مقابل النفط، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 2021.

كما انخفضت الصادرات اللبنانية إلى العراق بنسبة 30.8 % في العام 2019 مقارنة بالعام 2012 عبر المعابر الكمركية البرية والبحرية والجوية، ويعود هذا الانخفاض إلى سوء الأوضاع الأمنيّة في سوريا، وقرار الأردن غلق حدوده البرية مع سوريا عام 2015، إذْ تعتمّد لبنان على التصدير عبر البر بشكل كبير. إن أهم ما تتميز به الصادرات اللبنانية إلى العراق هو التنوع، فحسب إحصاءات عام 2019 توزعت هذه الصادرات على أكثر من 19 قطاعا[1].

ابتداءً من العام 2008، أخذت زيارات المسؤولين اللبنانيين للعراق تتزايد عاما بعد آخر، وكان من الطبيعي أن حراكاً بهذا المستوى لا بد من أن تكون له انعكاسات إيجابية وآثار ملموسة على واقع العلاقات بين الجانبين، وما يعزّز ذلك هو أن هناك تواصلاً وتداخلاً وتشابكاً اجتماعياً وثقافياً ودينياً وعملياً بين البلدين ربما يختلف إلى حد كبير عما هو عليه مع دول ومجتمعات أخرى، وهذا ما أكد عليه السفير اللبناني في العراق (علي الحبحاب) في محاضرته

(1) العلاقات اللبنانية العراقية: أرقام ووقائع تلخص قصة تعاون اقتصادي بدأ عام 1951، المصادر السابق.

التي القاها في مركز الرافدين للحوار في مدينة النجف الأشرف في أيار/مايو 2019 على أن حكومة بلاده تحرص على تمّتين أواصر الترابط بين الشعبين الشقيقين، وتعزيز العلاقات بما ينسجم وتطلعات الدولتين، والتواصل مع مختلف الشرائح العراقيّة على كافة المستويات والصعد، ولا سيما ما يتعلق منها بالمراكز الثقافيّة والعلمية ذات الشأن في البلدين، كما تطرق السفير إلى التعاون في المجال الاقتصادي عبر اتفاقية تحرير التجارة بين البلدين، وتفعيل خط نفط كركوك – طرابلس، وأمنياً عبر عقد اتفاقية التعاون القضائي، ودينياً عبر فتح قنوات التواصل مع الحوزة العلمية في النجف الأشرف، فضلاً عن الروابط المشتركة بين الكنائس الشرقية والغربية في بغداد وبيروت.

وبما أن الاقتصاد بات يشكّل حلاً لأغلب المشاكل والأزمات السياسيّة والأمنيّة والمجتمعيّة المختلفة، لذا دفعت هذه الحقيقة رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي لزيارة العراق والتوقيع على اتفاق (النفط مقابل الخدمات) في تموز/يوليو 2021، يزود العراق بموجبه لبنان بمليون طن من زيت الوقود الثقيل خلال عام، مقابل خدمات طبية وعلاجية[1] تتمّثل بحسب بنود الاتفاق التعاون في المجالات الآتية:

- السياحة العلاجية والإخلاء والاستقدام الطبي.
- إدارة المستشفيات الحديثة في العراق من قبل خبراء لبنانيين وطواقم طبية متخصصة، وسيكون للكوادر اللبنانية شرف المساعدة في إدارة هذه المؤسسات.
- التدريب الطبي والصحي من خلال برامج تدريبية تحدد وفق الحاجة، وكذلك السماح للأساتذة اللبنانيين بالتعليم والتدريب في المؤسسات الصحية والاستشفائية العراقيّة.
- ضبط معايير الأداء والجودة والاعتمّادية التي يمتاز بها لبنان والتي تجريها وزارة الصحة بمواكبة من المسؤولين في الوزارة.

إن طبيعة أوضاع المنطقة وظروفها والتحديات والمخاطر المحدقة بها ولا سيما العراق ولبنان تفرض تواصلاً وتعاوناً وتنسيق من أجل بلورة رؤى وتصورات ومواقف تنسجم مع حجم

(1) وافقت الحكومة العراقية في 9 آب (أغسطس) 2022 على تمديد اتفاق (النفط مقابل الخدمات) لمدة سنة، للمزيد يُنظر: العراق يوافق على تمديد اتفاقية الوقود مع لبنان: https://attaqa.net/2022/08/11/ (تاريخ الزيارة 2022/10/10).

المخاطر والتحديات وطبيعتها، إذْ إن القواسم المشتركة والمصالح المتبادلة ومصادر وأدوات ومحركات الأجندات والمشاريع، المستهدف بها كلا الطرفين، تجعل من خيار التواصل والتعاون والتنسيق ضرورة مُلّحة أكثر من كونها مجرد رغبات وتمنيات، فهناك تهديدات مختلفة منها: الوجود الإسرائيلي، ومشاريع التطبيع العربي مع الكيان الاسرائيلي برعاية ومباركة من الولايات المتحدة، والإرهاب بعناوينه ومسمّياته المختلفة والذي اتخذ من المنطقة الممتدة ما بين العراق ولبنان ساحة لنشاطه، والسعي المتواصل لإضعاف إيران ومحاصرتها وتحجيمها وكل ما يمت بصلة إلى محور المقاومة، والحروب والمعارك الناعمة التي تُشَن في المنطقة بشتى أشكالها ومظاهرها وصورها.

سادساً: علاقات العراق مع دول عربيّة أخرى

في سياق نهج الانفتاح التي اتبعه العراق على مستوى العلاقات الخارجيّة تجاه العالم العربي، توجهت بوصلة العراق إلى دول عربية أخرى مثل دول الخليج ودول المغرب العربي فضلاً عن دول أخرى مثل الجزائر وليبيا. فبالنسبة لدول الخليج فقد تمّ تخصيص فصل خاص بها ضمن مشروع هذا الكتاب وهو الفصل الخامس والعشرون لاعتبارات أهمّها القرب الجغرافي وتأثير هذه الدول وتأثرها بالعراق وما حدث، ويحدث، وسيحدث له على الصعد الكافة. أما بالنسبة لدول المغربي العربي، وكذلك ليبيا، فسيتمّ استعراضها بالفقرات الآتية تباعاً.

تتمّيز **العلاقات العراقيّة التونسية** بأنها غير متأثرة بالظروف التي حلّت بالعراق، إذْ تعد تونس الدولة من الدول القليلة التي لم تغلق تعمد إلى غلق سفارتها في العراق حتى أثناء تعرضه للغزو عام 2003. وللبدلين عدة مشتركات أبرزها: إنهما ينضويان تحت مظلة الجامعة العربية، فضلاً عن جمعيات فرعية أخرى، ولديهما موقف متناسق بإزاء مكافحة الإرهاب فضلاً عن سعيهما لإيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية. كما يحكم البلدان العراق وتونس إطار من الاتفاقيات في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي. أمّا فيما يتعلق بالتبادل التجاري بلغ (13 مليون دولار) عام 2017، وفي العام نفسه، بلغ عدد السواح العراقيين إلى تونس (4 الاف سائح). أمّا على مستوى تبادل الزيارات فان الزيارات المتبادل بين البلدين بقيت مستمّرة ولم تتعرض إلى الانقطاع[1].

(1) يُنظر: دراسة في العلاقات العراقية التونسية وآفاق تطويرها، مجلة العلوم السياسية، (كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، بغداد، 2018)، العدد 56.

إن بدء **العلاقات العراقيّة المغربيّة** بعد سقوط النظام في عام 2003جاء بمباركة المغرب توصل مجلس الحكم الانتقالي في العراق إلى التحرك نحو إقرار دستور مؤقت وذلك في 9 آذار/مارس 2004 ورحّب بهذه الخطوة بوصفها تمثل انتقالاً السلطة إلى الشعب العراقي. إلا أن ذلك لا يعني أن المغرب أبقى تمثيله الدبلوماسي في العراق، إذْ المغرب سفارتها في بغداد عام 2005 ونقلتها إلى عمان بسبب الوضع الأمني الحرج آنذاك في العراق. وفي عام 2023 (العام الحالي)، أعادت المغرب فتح سفارتها في العراق بعد إغلاق دام لـ 18 سنة. ونظراً لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والعراق يتوقع أن يتمّ استئناف آفاق التعاون في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والتجارية والسياحية بين البلدين.

أمّا بالنسبة **للعلاقات العراقيّة الجزائرية** إبان العقدين الماضين، فقد وجهت مسار العلاقة ملفات مشتركة، مثل الملف النفطي بوصفهما بلديين نفطيين، وعضويتهم في مؤسسات دولية لا سيما على المستوى العربي مثل جامعة الدول العربية. وفي السنوات الأخيرة وفي إطار اللقاءات التي تُعقد على مستوى القمة، التقى رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي بوزير الخارجيّة الجزائري رمطان المعامرة، إذْ ناقشا أبرز الملفات ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها ملفي الطاقة والأمن الغذائي في ظل الأزمات العالمية[1]. وفي العام نفسه، التقى رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني الوزير الأول الجزائري السيد أمين عبد الرحمن على هامش القمة العربية الصينية التي عقدت في الرياض، إذْ ناقشا أبرز الملفات المشتركة وإمكانية تعميق العلاقات بين البلدين[2]. وفي كانون الثاني/يناير من العام الحالي (2023)، التقى رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي مع رئيس مجلس الشعب الوطني إبراهيم بو غالي على هامش أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمّر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبحثا تعميق العلاقات بين البلدين الشقيقين[3].

(1) الكاظمي: العراق يتطلع لتوطيد العلاقات مع الجزائر في مختلف المجالات، وكالة الأنباء العراقية، 23 تموز/يوليو 2022: https://www.ina.iq/161463--.html

(2) القمة العربية-الصينية: الوزير الأول يجري بالرياض محادثات مع رئيس مجلس الوزراء العراقي، وكالات الأنباء الجزائرية، 9 كانون الأول/ديسمبر 2022: https://www.aps.dz/ar/alger 31-00-13-09-12-2022-ie/135902

(3) بوغالي يلتقي مع نظيره العراقي والوكيل الأول لرئيس مجلس النواب المصري ووفدا من المجلس الانتقالي لجمهورية التشاد، وكالة الانباء الجزائرية، 26 كانون الثاني/يناير: https://www.aps.dz/ar/alger 19-45-22-26-01-2023-ie/138446

فيما يتعلق **بالعلاقات العراقيّة الليبية** بعد عام 2003، فان ليبيا بقيادة الرئيس السابق معمر القذافي قطعت علاقاتها بالعراق بعد التغيير الذي طرأ على نظامه، وبقي الأمر على ما هو عليه حتى عام 2012، إذْ قررت ليبيا العلاقات الدبلوماسية مع العراق التي قطعت بأمر من القذافي 2003 في أعقاب الغزو الأمريكي، إذْ أعلنت وزارة الخارجيّة الليبية ببيان رسمي ان ليبيا ستعمل من خلال إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق على تصحيح ما طرأ من تصدع على العلاقة بين ليبيا والعراق والتي تسبب بها «نظام القذافي». أعقب هذا الإعلان ورجوع العلاقات إلى مسارها الدبلوماسي تفاهمات بين العراق ولبيبا حول عدد من القضايا من ضمنها محاولة ليبيا إجراء تفاهمات مع العراق حول عدم إعدام بعض السجناء الليبيين.

سابعاً: إعادة العراق إلى عمقه العربي

على الرغم من البطء النسبي لتحرك الدول العربية حيال العراق، لكن هذا لا يعني غياب حراك سياسي عراقي – عربي نحو تحقيق تقارب بينهما، وإعادة صياغة أُطر العلاقات المشتركة، فقد شهدت العلاقات العراقيّة – العربية تطوراً ملحوظاً في المجالات كافة، وهذا يُشير بحد ذاته إلى قبول الدول العربية لأداء الحكومة العراقيّة وإعطاء العراق اهتماماً فيما يتعلق بإعادته إلى المحيط العربي، فضلاً عن تدخل الدول الولايات المتحدة وحث الدول العربية على تطوير علاقاتها بالعراق كونها عاملاً مهماً في استقراره، وهذا ما دفع الحكومة العراقيّة إلى توجيه اهتمامها لإعادة تأهيل البيئة السياسيّة العراقيّة التي لا تعتمد على سياسات أمنية داخلية وإجراء مصالحة وطنية فحسب، وانما التزامات إقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المهم منها. واستجابة لهذا التغيير، تغيّرت لهجة الخطاب السياسي بين العراق ومحيطه العربي إلى خطاب أكثر توازناً تجاه القضايا الإقليميّة والعربية لتجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه وتوجيه رسالة طمأنة لهم. وفي مقابل ذلك، تغيرت لهجة الخطاب العربي تجاه العراق نحو المزيد من التقبل له بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي بإيجابية مع الدول العربية[1].

إن إعادة العراق إلى بيئته الإقليميّة بات ممكناً بعد العام 2003، إذْ طرحت عدة مبادرات في هذا الجانب لا سيما مسألة دمجه في مجلس التعاون الخليجي، حتى لو بصفة مراقب،

(1) السيد صباح النور، المصدر السابق.

وما يمكن أن يستتبعه ذلك من إلحاق سياساته بسياسات الدول العربية وما يمكن أن يشكّله من تقييد في علاقاته الخارجيّة. وفي سياق توجه العراق نحو الدول العربية، لا سيما الخليجية منها، كان رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي من أوائل من طرحوا هذه المبادرة بقوله «قدمنا طلباً إلى دول مجلس التعاون الخليجي ليكون العراق عضواً حتى لو كان مراقبا». طُرحت في تلك الفترة أيضاً فكرة أن يُعاد النظر ببنية النظام الإقليمي الخليجي ليضم العراق، غير أن الدول الخليجية ما زالت تخشى من تطور الأوضاع في العراق، لذلك لم تسعى لضمه إلى منظومتها الإقليميّة، فكلما يكون هناك اتجاه لضمّ العراق إلى المنظومة العربية أو مجلس التعاون الخليجي فانه يتمّ الضغط على بعض هذه الدول باتجاه الابتعاد عن العراق خشية أن يصبح قوة إقليمية محتمّلة[1]، لكن هذا لم يمنع حرص دول الخليج على وحدة العراق واستقراره وهذا ما تجلى من خلال الرفض الذي قوبل به المشروع الذي تقدّمت به إحدى القوى السياسيّة العراقيّة إلى مؤتمّر قمة مجلس التعاون الخليجي الثاني والثلاثون المنعقدة في الرياض في شهر كانون الاول/ديسمبر 2011 والذي احتوى مضمونه على فكرة تقسيم العراق إلى إقاليم، وهو ما يعد مؤشراً على حرص المجلس على مستقبل العراق.

استنادًا إلى ذلك الموقف، كان من المؤمل أن يبادر المجلس إلى عد العراق جزءاً حيوياً ومهماً من معادلة الأمن الخليجية لا سيما وأن القوات الأمريكيّة كانت قد انسحبت من العراق الذي سيكون مستعدّا لقبول الشراكة الأمنيّة الخليجية إذا ما وجد تعاملاً شفافاً يدعم تقدّم العراق بعيداً عن المبادرات الجزئية التي ترمي إلى الاتصال بكتلة سياسيّة عراقية معيّنة دون غيرها[2].

إن عمليات مكافحة الإرهاب شكلت مدخلاً مناسباً لإرجاع العراق إلى المُحيط العربي، فالتأثير السلبي الذي شكله انتشار الإرهاب في العراق على الدول العربية الأخرى دفعها إلى بذل كل ما في وسعها لمساعدة العراق في محاربة التنظيم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل المحافظة على مكتسباتها ووجودها وإبعاد شبح انتشار الفتنة الطائفية في دولها[3]، لكن مما يؤسَف له أن رد الفعل العربي في بداية سيطرة التنظيم كان بطيئاً ومتردداً

(1) نهى جاسم حسين، المصدر السابق، ص 150.

(2) أحمد سليم البرصان، الانسحاب الأمريكي من العراق والأمن الاقليمي والخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، (مركز الخليج للأبحاث، جدة)، العدد 89، (شباط/فبراير 2012)، ص 36.

(3) نهى جاسم حسين، المصدر السابق، ص 150.

وملتبساً ومفتقداً للأدوات والآليات التي يحتاجها هذا الموقف، وأن الاجتماعات التي عقدت لمناقشة هذا الموضوع لم تصدر عنها سوى بيانات إنشائية لا تتضمن ملامح لخطة عمل واضحة أو اتجاهات للعمل المؤثر، وفي وقت زمني محدد، فضلاً عن أن الدول العربية أدركت متأخرة خطورة غياب كيان إقليمي أمني ذا امكانيات دفاعية، لذا كان لزاماً عليها التضامن بسرعة لوضع خطة عمل شاملة لمواجهة خطر التنظيم بما فيها تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك دون انتظار المساعدة الخارجيّة لا سيما وأن إحدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية يتعرض إلى خطر وجودي[1] ولم تحرك مجالس الأمن القومي في أي من الدول العربية ساكناً لبحث التطورات على الساحة العراقيّة وكيفية الرد عليها، وعدم تبلور استراتيجية واضحة لمواجهة التنظيم وإنما كانت تتحرك إما منفردة أو يكون تحركها كرد فعل لتحرك القوى الإقليميّة والدوليّة، ناهيك عن أن الدول العربية وقفت متفرجة في حين أن الدول الأخرى قدمت المساعدات الإنسانيّة للأقليات التي تعرضت للهجوم من قبل تنظيم داعش[2].

إن عودة العراق إلى المحيط والعمق العربي مجدداً يعني عودة الأمل بإيجاد أرضية مشتركة بين المذاهب؛ انطلاقاً من حرص العرب على وحدة العراق وعودة التآلف بين قومياته وأديانه ومذاهبه المختلفة، ما يعني أن العراق بحاجة إلى مشروع انقاذ عربي تتظاهر فيه كل الجهود الماليّة والمؤسساتية لدعم برنامج إصلاحي يقوم على إعادة إعمار العراق وانعاش اقتصاده وتمويل جهود بناء مصالحة حقيقية تضمن التوزيع العادل للموارد لجميع فئات

(1) كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وأمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي من أوائل الداعين لتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك حيث أيدا فكرة تشكيل جيش عربي قادر على التدخل لحل النزاعات في الدول العربية والتصدي لهجمات التنظيمات الإرهابية وحرمانها من زيادة مواردها المالية ومن ثمّ القضاء عليها، للمزيد من التفاصيل ينظر: شروق عادل، تجفيف المنابع: استراتيجيات مكافحة تمويل الإرهاب في الإقليم، نشرة حالة الإقليم، (المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، العدد 19، (يوليو 2015)، ص.24.

(2) إن ضعف التجاوب العربي مع العراق في مواجهة خطر التنظيم فضلًا عن أسباب أخرى دفعت رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي إلى الاعتراض على قيام الدول العربية بتوجيه ضربات جوية لتنظيم داعش داخل العراق أو حتى إرسال قوات برية لتحارب على الأرض، لكنّه طلب من سوريا السماح لطائرات التحالف باستهداف داعش داخل أراضيها خاصة وأن سوريا قدمت نفسها كشريك في حملة محاربة الإرهاب شريطة أن يتم التنسيق معها عند توجيه ضربات عسكرية ضد التنظيم في سوريا، للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد انيس سالم، الدول العربية في مواجهة خطر داعش، مجلة السياسة الدولية، المجلد 50، العدد 199، يناير 2015، ص ص 105-106.

المجتمع، وهذا المشروع في حال نجاحه سينعكس بشكل إيجابي ليس على العراق فحسب، وإنما على المنطقة العربية[1]. وانسجاماً مع هذه التوجهات جددت قمة جدة للأمن والتنمية التي عقدت في السعودية للمدة ما بين (15-16) تموز/يوليو 2022 دعمها الكامل لسيادة العراق وأمنه واستقراره ونمائه وجهوده في مكافحة الإرهاب ودوره الإيجابي لتسهيل التواصل وبناء الثقة بين دول المنطقة، كما أشادت باتفاقيات الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية والعراق، وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق، وبين مصر والأردن والعراق[2].

لن تكون المزايا الاقتصاديّة هي السبب الوحيد وراء الاتساع المطرد للتعاون ما بين العراق والدول العربية في المجالات الدبلوماسية والاقتصاديّة والثقافيّة المختلفة بقدر ما هو صحوة للوعي العربي العميق بأن العراق الذي يمثل أحد مرتكزات القوة العربية وان عودته إلى الصف العربي بدل بقاءه في يدور في فلك آخر على مستوى العلاقات الخارجيّة، فبقاء العراق خارج الإطار العربي يعني زيادة الضعف والوهن العربيين بإزاء البيئتين الإقليميّة والعالمية[3].

إن صياغة الحوار المؤسسي كسبيل لإنهاء الخلافات وتحقيق الأمن والتعاون الاقتصادي واحتواء العراق بوصفه طرفاً حيويًا ومهمًا ظهر واضحاً في السنوات الأخيرة، يقابله ضرورة إدراك الدول العربية لدورها في استقرار العراق وأمنه للاعتبارات الجغرافية والتاريخية والاجتماعيّة، وإدراك حقيقة مفادها أن ضعف العراق يمثل تهديداً لدول المنطقة [4].

ثامناً: الخاتِمة

إذا كانت الدول العربية ركزت على إعادة السلام والاستقرار للمنطقة العربية بعد سقوط النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 فإن هذا الموقف فتح مجالاً واسعاً للاختلاف

(1) د. سليم الدليمي، المصدر السابق، ص ص 149-150.

(2) حضر هذا المؤتمر دول مجلس التعاون الخليجي الست والولايات المتحدة والعراق ومصر والأردن، للمزيد ينظر: البيان الختامي لـ«قمة جدة للأمن والتنمية» لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن ومصر والعراق والولايات المتحدة، الموقع الرسمي للحكومة العراقية، 16 يوليو 2022، تاريخ الزيارة 2022/10/17، على الموقع الالكتروني. https://gds.gov.iq/ar/

(3) ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان، العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، سلسلة دراسات استراتيجية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2006)، العدد 116، ص 60.

(4) السيد صباح النور، المصادر السابق، ص 3.

في وجهات نظر تجاه العراق الجديد، فالتغيير الذي فرض على العراق لم تكن علاج مناسبة مع علله، إذْ خلق التغيير دولة ضعيفة منخورة من الداخل بحيث أصبحت فيما بعد ضحية للمشاكل والاختلافات السياسيّة والحزبية والطائفية التي حرفت التغيير عن مساره الحقيقي إلى مسار أكثر دموية وعنفاً. هذه الصورة المأساوية التي وصلت إليها الدولة العراقيّة صعّبت من مهمّة الولايات المتحدة (القائم بالتغيير والراعي له والذي يفترض أن يكون الضامن لنجاحه) في اقناع جيران العراق بجدوى التغيير، ومد يد المساعدة للاستمّرار في مسعاها بدمج العراق بعد تأسيس تجربة ديمقراطية فيه مع محيطه الإقليمي عامة والعربي خاصة، فالدول العربية لاسيّما تلك المجاورة للعراق والتي طالما ابتعدت عنه وعاقبته بعد دخول قواته إلى الكويت في عام 1990، وجمدت عضويته في جامعة الدول العربية، مازالت تنتابها الهواجس والشكوك من التعامل مع العراق بسبب سياساته العدوانية السابقة وعدم الثقة في قادته الجدد الذين ربطتهم بالمحتل علاقات ووشائج وثيقة وهؤلاء كانوا ينظرون إلى الدول العربية على أنها ساهمت بشكل غير مباشر بسبب سكوتها على سياسات النظام السابق في أضعاف العراق وانهاكه.

لقد ساعدت عوامل مثل رغبة العراق في استعادة ثقله الاقليمي، وحاجة بعض الدول العربية المجاورة له والمتعثرة تنموياً لتعزيز تعاونها الاقتصادي والتجاري معه بسبب ما يتمّتع به من موارد، والخشية من أن يؤدي انهيار النظام السياسي في العراق إلى كارثة متعددة الجوانب تلقي بظلالها الثقيلة على وجود ومستقبل هذه الدول، ورغبة الولايات المتحدة في إعادة دمج العراق في محيطه الإقليمي، ساعدت على عودة العراق تدريجياً وإن كان بشكل بطيء إلى محيطه العربي والانخراط في تفاعلاته الحالية والمساهمة فيها.

التّوصيات:

إن ترميم علاقات العراق العربية وإعادة إلى الحضن العربي بحاجة إلى استراتيجية ذات ست مسارات هي:

- الأول: جهد جماعي من قبل الدول العربية لتهيئة الأرضية المناسبة لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية تفضي، من ثمّ إلى إنشاء عقد سياسي واجتماعي جديد تكون الأولوية فيه إنجاز المصالح الوطنيّة العليا على ما سواها من مصالح.
- الثاني: إيجاد مناخ عربي إيجابي يستوعب العراق ويساعده على تجاوز أزماته ومشاكله

من خلال التعاون الفعال والمتعدد الجوانب والذي يفضي إلى تعزيز إحساس العراق بحاجته الدائمة إلى عمقه العربي.

- الثالث: إيجاد قواعد جديدة تحكم علاقة العراق بالدول العربية يكون أحد مفاصلها الأساسية الاتفاق على خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها في أصعب الظروف، وهذا الأمر سيساعد العراق على قطع الصلة بسياساته السابقة التي سببت له بالقطيعة مع الدول العربية.
- الرابع: تقديم الدول العربية الدعم للعراق لتغيير سلوكه الخارجي من خلال تشجيعه على إرساء سياسات تفاوضية وتسويات سلمية لحل مشاكله مع جيرانه.
- الخامس: إن وجود العرب في العراق بات حاجة ماسّة وإن عليهم إدراك حقيقة إن هذا الوجود لا يجب أن يكون مرحلياً وقصير المدى وانما وجوداً مستداماً له شروطه ومسوغاته وأهدافه، ونسج علاقات متوازنة مع القواعد الرّسميّة وغير الرّسميّة في العراق بشكل يساعد على وئد أي توتر في العلاقات قبل أن يتطور إلى أزمة حقيقية تحتاج إلى جهود كبيرة لحلها.
- السادس: يستدعي تصحيح واقع العلاقات العراقيّة – العربية وتغيير مسارها نحو الأفضل مراجعة شاملة للوقوف على مكامن الخلل فيها، وسلسلة من الجهود المشتركة، والمعالجات القابلة للتطبيق من قبل الطرفين.

الفصل الحادي والثلاثون

العلاقات العراقيّة الإيرانيّة: جدليّات التّدخل

أ. د. عاصم حاكم عاصم الجبوري[1]

أولًا: التّمهيد

وقعت العلاقات الإيرانية-العراقيّة في صفحات التاريخ الحديث والمعاصر بين شدٍ وجذب، وبقيت تتأثر بشكلٍ كبير بما يحصل في محيطها المحلي والإقليمي والدولي. ومن الصعوبة بمكان رسم خارطة واضحة لتلك العلاقات لغياب الاستقرار المتقبل بينهما، بل إنّ ما يجري في العراق يُلاحَظ أثره في إيران وبالعكس. وبالرغم من قيام بعض الأنظمة السياسية بوضع فواصل القطيعة المطلقة معها، لكن لا ينفك أن يرجع وبصورة أكثر توطناً وتأثيرًا. فالمسألة ليس وليدة عامل واحد بل عوامل عدة اجتمعت وأسهمت في تأطير العلاقة بما هو موجود من مستويات الفعل الجغرافية، والاجتماعية، والسياسية، فليس من الممكن إبعاد تلك العوامل والمستويات عن دائرة التأثير، التي أخذت تفسيراتها من العمق التاريخي، وباتت تؤثر فيها وتستدعيها على كلّ المفاصل العامة حاضرًا ومستقبلًا.

إنّ موجّهات العلاقة العامة تحللها معطيات متباينة، أولها العامل الجغرافي؛ إذْ تجاور إيران العراق بحدود برية تمتد لأكثر من 1458 كلم، بدءاً من الممر المائي شط العرب (المعروف باسم أروند رود في إيران) إلى النقطة الحدودية الثلاثية المشتركة مع تركيا الحديثة في كوه دالنبر، وهذه الحدود الطويلة تتخللها أودية وتضاريس في الشمال، وتنخفض بالتدريج بإتجاه الجنوب حتى تصبح سهولًا ومسطحات مائية، ويكون الترابط والتداخل على أشدّه عند الوصول إلى شط العرب، لذا فإنّ الوجود الجغرافي العراقي-الإيراني على وفق نظرية المشيئة

(1) كلية التربية/جامعة القادسية.

جاءت متداخلة، فليس من الممكن إلا تكون هناك علاقات ومواقف بينهما؛ إذْ يوفّر الجوار الجغرافي الظروف الملائمة لقيام تبادل بشري وتجاري. وتنصهر لذلك الجوانب الحضارية، فيُشاهد الأثر العراقي في العمق الإيراني وبالعكس أيضاً، وتتوسع بينهما دائرة الضوء لتغطي حلقاتها مدركات حسية اجتماعية متوطنة، ويكون فيها التفسير ملزمًا بخيارين لا ثالث لهما، أمّا علاقات إيجابية مردودها مفيدٌ جداً، أو مضطربة تأثيرها مدمر على الطرفيين، لذا فإنّ العراق يقع في محتوى جغرافي على تماس مباشرٍ مع إيران، ويجب أن تحكم تلك العلاقات مبادئ ومصالح متبادلة ذات فائدة للبلدين، فأيّ شيء يحصل بين دول الجوار يكون لها عظيم الأثر على الجارة المقابلة. ومن هذا المنطلق فإنّ التجاور الجغرافي أهميته الكبيرة وساحته الواسعة ومعطياته المتعددة. ولا يتوقف الجوار الجغرافي على المصالح المتبادلة الاقتصادية فقط، بل يؤثر على المستوى الاجتماعي، خاصة إذا كان هناك ترابطٌ مذهبي بين الطرفيين؛ إذْ يتبع الإيرانيون ووسط وجنوب العراق مذهب التشيع، وصادف أنْ حوَتْ مدن العراق على مراقد الأئمة الأطهار (عليهم السلام) في النجف، وكربلاء، وبغداد، وسامراء، وانتقل عددٌ كبير من الإيرانيين للعيش بجوار المراقد، طمعًا بالقرب منهم في الدنيا والنجاة في الآخرة، فحصل امتزاج سكاني بين الإيرانيين والعراقيين بالتصاهر، وأفضى إلى ذوبانهم داخل المجتمع العراقي.

رافق الترابط الجغرافي والاجتماعي تطورًا سياسيًا باتجاهٍ آخر، وانسحب على مجمل التطورات اللاحقة في العهد العثماني وبداية العهد الملكي سنة 1921، واستضافت إيران عددًا من مراجع الدّين المعارضين للوجود البريطاني وسياستها في العراق ومنهم المرجع آية الله الشيخ الخالصي.

استمرت بواعث التأثير تترسخ يومًا بعد آخر، وأفرزت التطورات التي حصلت في إيران ووصول رضا شاه إلى السلطة سنة 1926، سياسات جديدة، منها مشاكل الحدود والنقل وعدم إعتراف الجانب الإيراني بالنظام الملكي في العراق بعد مدّةٍ من تشكيله 1921-1929، لكن هذا لم يؤثر على العلاقة الدينية التي تربط بينهما، بل ازدادت بصورةٍ كبيرةٍ جدًا، خاصة بعد أن تبنّى النظام الإيراني سياسة علمانية، فأصبحت النجف الاشرف قبلة مراجع الدين الإيرانيين، وقد توافدت إليها مجموعات كبيرة العدد، منهم آية الله السيد الخميني، الذي بدأ ثورته من العراق لينجح لاحقاً في تغيير نظام الحكم في بلاده إلى جمهورية إسلامية سنة 1979.

وخشي النظام السابق تأثر الساحة العراقيّة بما يجري في إيران، فعمد إلى إعتقال عددٍ

من علماء الفقه، والشريعة، والشباب المتدين وسجنهم أو تهجيرهم أو إعدامهم، واشتعلت الحرب الدامية بين البلدين لثمان سنوات 1980-1988. وكان الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حاضرًا بشكلٍ أو آخر، فضلاً عن الدعم الخليجي للعراق (السعودي والكويتي والامارتي).

خلّفت الحرب العراقيّة الإيرانية مشاكل معقدة في المنطقة، واستنزفت المقدّرات الاقتصادية للدول المتحاربة، وعاشت إيران في تلك المدة مرحلة الانكفاء إلى الداخل، وبدأت عملية بناء كبيرة، استطاعت من خلالها أن تُزيل بعض آثار الحرب عليها، أمّا العراق فعند نهاية الحرب كان مثقلاً بالديون العسكرية، وواقعًا في ضائقة اقتصادية من جرّاء الدول الخليجية اغراق أسواق العالم بالنفط، فانخفضت أسعار النفط إلى مستويات جعلت العراق يخسر. فعمد إلى أحداث مشاكل مع الكويت، مطالباً في الوقت نفسه باسترجاعها بوصفها جزءًا من العراق، فبادر إلى غزوها سنة 1990، تلته حرب مدمرة لإخراجه منها مطلع 1991، لتبدأ مرحلة مظلمة في التاريخ العراق، قاس فيها الشعب مرارة الحصار الخانق وسياسة القمع.

وفي ظل تلك الظروف حاولت الولايات المتحدة الضغط على العراق بحجة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، حتى تسببت في قيامها باحتلال العراق سنة 2003 والقضاء على حكم صدام حسين الذي امتلك الأسلحة الكيميائية واستعملها في حربه مع إيران[1].

ثانياً: الموقف الإيراني من حرب العراق عام 2003

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط بما فيها العراق، بوصفه بوابة استراتيجية وإقليمية مهمة في المنطقة، فاعتمدت استراتيجية استخدام القوة كإجراء وقائي، بصرف النظر عن توفر الدليل أو الذريعة، فشنّت حملة دعائية مُبْتَدَعة حول امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل[2]، ورأى صقور الإدارة الأمريكية الذين كانوا قد تجمعوا في «**المشروع من أجل قرن أمريكي جديد**» تحديين أمنيين مبدئيين للولايات المتحدة هما: بقاء الدول الشيوعية في آسيا, وخاصة كوريا الشمالية والصين, والدول الشرق

(1) حمید درج، مهدی هدایتی شهیدانی، تأثیر قدرت نرم جمهوری اسلامی ایران در تقویت قدرت شیعیان در ساختار سیاسی عراق) 2020-2003، سال یازدهم، شماره دوم، پیاپی 25، تابستان 1400، ص 89-99.

(2) عُمر جياد علي الفهداوي، موقف صحيفة الأهرام من حرب الخليج الثالثة، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004، ص45، 54-55.

أوسطية تلك التي يُشتبه في التبادل فيما بينها تقانات صاروخية ونووية، ورأوا أن تهديد اسرائيل يمثل خطرًا على الأمن القومي الأمريكي، وتم اختيار العراق ليكون نقطة بداية في تنفيذ التحرك الأمريكي سواء لوزنه النفطي أم لمكانته الإقليمية أم لتوجهاته السياسية المناوئة للسياسة الأمريكية، وأيضاً تصوروا أنّ احتلال العراق وأحداث تغيير فيه على وفق الخطط الأمريكية، يعد بداية لمشروع تغيير المنطقة برمتها[1].

وبسبب تخوّف إيران من العملية الأمريكية التي طغت عليها رائحة البارود ضد العراق، بأن تكون الفقرة اللاحقة في مسلسل الحرب الأمريكي، لاسيما بعدما أعلنه الرئيس الأمريكي بوش الابن بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 من ضمّ إيران إلى جانب العراق وكوريا الشمالية من ضمن مثلث (**محور الشر**)، ما جعلها أمام عدة خيارات، فهي إما أن تقف مع العراق ضد العدو الأكبر، ولكن ذلك كان يعني أنّ تترسخ فعلاً كونها في محور الشر، أو أن تقف على الحياد، وهو ما يعني أن إيران ستنتظر ما ستؤول إليه الحرب التي هي معلومة النتيجة سلفاً، وبالتالي تنتظر ما تخبئه لها الإدارة الأمريكية من مشاريع قائمة[2].

عمدت إيران إلى اتخاذ موقف الحياد الايجابي في الحرب الأمريكية على العراق، أيّ إنّها لم تقاتل القوات الأمريكية ولم تعرقل عملياتها عند دخولها، كما لم تقدّم التسهيلات في الوقت نفسه، ولم تقاتل إلى جانب النظام العراقي، ولم تسمح للقوى العراقيّة المؤيدة لها، مثل فيلق بدر التابع إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق القيام بأيّ عمليات ضد النظام وجنوده أثناء الحرب، خشية إتهامهم بمساعدة الجيش الأمريكي، وهذا مسوغ إعلان إيران غلق حدودها مع العراق قبل إندلاع الحرب. واستمرت إيران في إدانة الحرب ودعت علناً إلى عدم حصولها[3].

لم يُخفِ الإيرانيون في مناسبات عدة سرورهم برحيل نظام البعث في العراق، لكنها كانت

(1) نقلًا عن: نيفين عبد المنعم مسعد، النظام العربي الإقليمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص94.

(2) بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (17)، (د.ت)، ص 88.

(3) اختلفت الآراء حول مقاومة العراق للقصف الأمريكي. للمزيد ينظر: علاء الدين شمس الدين المدرس، تحت رماد الحرب العاصفة؟ أسرار حرب العراق (خمسون شاهد عيان ثقة على أحداث الحرب العدوانية على العراق)، ط1، دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، 2003، ص11-71؛ عمر جياد علي الفهداوي، المصدر السابق، ص115.

قلقة من الأوضاع الجديدة التي تُنذر بتطويقهم بعد انتشار القوات الأمريكية في العراق بعد افغانستان، لاسيما أنّ الولايات المتحدة لم تُخفِ أيضاً أهدافها في تغيير أنظمة المنطقة بعد النظام العراقي، كما تدرك إيران أن واشنطن تريد الإيقاع بها، ولن توفّر أية ذريعة لإحكام الطوق عليها وإضعاف قدراتها وتهميش دورها وضربها إذا أمكن ذلك[1].

وبتطور العمليات فإنّ إيران مارست دورًا حياديًا، ومزيدًا من ضبط النفس في مواجهة الأخطاء الأمريكية البريطانية بإسقاط صواريخ أو مظليين أو إختراق طائرات للمجال الجوي الإيراني، وأعلنت إنّها ضد الحرب الأمريكية على العراق وطالبت بإنهائها على الفور، بل إنّ الشارع الإيراني قرر الخروج في تظاهرات عارمة شملت طهران ومدناً إيرانية أخرى، منددا بالحرب ومطالباً بوقفها ومهاجمة السياسات الأمريكية في المنطقة[2].

أسفر انهيار نظام البعث في نيسان/ابريل 2003، أنْ أصبحت سلطة الاحتلال الأمريكي هي العليا في العراق، فكانت مسؤولة عن تفاصيل العملية السياسية فيه كلها [3]. ورأت إيران أن هناك مشاكل كبيرة تنتظرها في مرحلة ما بعد الحرب العدوانية الأمريكية، كوجود القوات الأجنبية بجوارها والنفوذ الصهيوني الجديد المتعدد الصور، وأخيراً الورقة الطائفية والعرقية، التي يمكن أن تفجّر الحرب الأهلية، نظراً لتنوع وتعدد الطوائف والمذاهب والأعراق في العراق[4].

كما راقبت إيران ما أحدثه الاحتلال الأمريكي للعراق تداعيات مقلقة على المستوى منطقة الشرق الأوسط، ومن تبعات الاحتلال الأمريكي بيئة عدم الاستقرار، وترتيبات سياسية وأمنية، واقتصادية، ودينية جديدة مغايرة لتلك التي سادت قبل الاحتلال، فقد أمست الساحة العراقيّة تشكل مركزاً لتقاطع الاستراتيجيات الإقليمية العربية وغير العربية لاسيما إيران.

---

(1) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية- الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص68؛ محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية– الإيرانية بعد عام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، دار الجنان للنشر، الاردن، 2016، ص34.

(2) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية- الإيرانية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, جامعة بغداد، العدد(74)، 2018, ص42-43.

(3) أسامة عثمان محمد المولى، السلطة الاجتماعية في العراق أبان الاحتلال الأمريكي محافظة نينوى انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2009م، ص116.

(4) علاء الدين شمس الدين المدرس، المصدر السابق، ص140-141.

تشكل الأهمية السياسية والأمنية للعراق جانباً مهماً في الإدراك الإيراني، ومرده بالتأكيد جملة محددات منها: إنّ العراق يُعدّ ركناً مهماً في معادلة الأمن القومي العربي أو الأمن الخليجي، وهو ليس تعبيراً لغوياً بقدر ما هو حقيقة استراتيجية وعسكرية وسياسية، بوصف العراق بلداً مسلماً ويمثل لإيران ثقلاً شيعياً خاصاً ومهماً لأقصى حدّ وأبعد مدى ممكن، كما إن وجود الأماكن المقدسة في العراق أدت إلى تأسيس علاقات تاريخية ودينية بينهما، فضلاً عن توقّع إيران بأن العراق يشترك معها في إتصاله بمتغير خارجي سلبي وهو الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعلها تحاول جذب العراق (السابق والجديد) نحوها عن طريق اقناعه بأنهما مشتركان في العداء نفسه للولايات المتحدة الأمريكية[1]، فإيران لديها مخاوف من الخطط الأمريكية الساعية إلى تقسيم العراق وضمّ أجزاء منها إلى الأردن وقيام دولة كردية في شمال العراق وشيعية في الجنوب، وهو أمر يُهدد سلامة الأراضي الإيرانية بشكل كبير، كما من شأنه أن يُغير في معادلات القوة في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني بشرق أوسط جديد، وهو غير مقبول لدى الجانب الإيراني[2].

وبالرغم من أن الوجود السياسي الأمريكي في العراق ليس محل ترحيب إيراني، إلا إنّه لا شيء يدعو إلى الاعتقاد بأنها تعاديه؛ إذْ إن مجمل مواقفها من الاحتلال يمكن تلخيصها في مقولة (**دعه يعمل**)، التي تتجسد في قبولها بعدم التدخل في الشأن العراقي، لأن عدم التدخل في العراق الأمريكي يعني عدم عرقلة سياستها في العراق. بل حاولت إيران أن تتدخل عن طريق جعل سياستها متوافقة مع السياسات الأمريكية في الكثير من جوانبها[3].

ولعل من أهم القضايا التي تبرزها نتائج العملية العسكرية ضد العراق هو انعكاسها على الوزن الإقليمي لإيران وأثرها المنتظر في مجالها الحيوي المحيط بها، ومنذ أول وهلة استشعرت إيران إنّها الرابح الأكبر من الضربة الأمريكية التي أزاحت غريمها اللدود في المنطقة لكي تنفرد بالزعامة الإقليمية. لهذا تحركت إيران طيلة المرحلة الأولى من الصراع باستراتيجية مزدوجة، تقوم على درجة عالية من العقلانية والبراغماتية، وفي هذا الصدد يقول (حسن روحاني) في معرض تحليله للإستراتيجية الإيرانية إزاء التهديدات الأمريكية بالقول: «**إننا لا نملك إزاء تلك التهديدات إلا استراتيجيتين أولهما: أن نظهر اللين والمرونة وأن نبدأ**

(1) منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص35.

(2) المصدر نفسه، ص42.

(3) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص68.

بالتقهقر خطوة-خطوة تغير أسس النظام واستقلاله, وثانيهما: استراتيجية المقاومة والصمود في وجه الولايات المتحدة الأمريكية وأفضل آلية في استراتيجية المقاومة هي الردع , أي يجب أن نعمل بشكل يجعل كل عملنا وتحركنا رادعاً للولايات المتحدة...»[1].

شعر المسؤولون الإيرانيون بالتهديد، لأن إيران رأت نفسها محاطة بأمريكا، كما أدلى بعض القادة الأمريكيين بتصريحات تشير إلى سياسة تغيير النظام في إيران، ويعتقد سفير إيران السابق في العراق حسن دانيفار: «**من الطبيعي أن يكون الوجود العسكري الأمريكي في الخليج [العربي] وإقامة قواعدها العسكرية في أفغانستان ووجودها العسكري في العراق مصدر قلق لنا. لا يمكن القول إن هناك من يقول إننا لسنا قلقين من وجود الأمريكيين في المنطقة، وأصررنا لأصدقائنا في العراق على أن وجود الجيش الأمريكي في ذلك البلد يتعارض مع علاقات الأصدقاء التي لدينا»**[2].

ساير القلق إيران من أن تتحول هذه الحرب إلى اختلال في التوازنات الجيوسياسية والاستراتيجية وميزان القوى لصالح الولايات المتحدة، فحاولت بسياساتها الخارجية واهدافها وتطلعاتها المضمرة والخفية إلى ملء الفراغ السياسي والأمني عن طريق التدخل في الشأن العراقي لبناء نظام عراقي موالٍ لها، ويمتنع عن تهديد جيرانه، وهذا ما تبنته الجارة إيران في سياستها الخارجية، عن طريق التوافق السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية أحياناً، بما يتلاءم مع مصالحها، ودعم مؤيديها من الأحزاب السياسية والتيارات الدينية وتمكينهم من الوصول إلى سدّة الحكم في النظام العراقي الجديد بعد 2003[3].

وفي الوقت الذي توصف فيه سياسة الولايات المتحدة في العراق بأنها فاشلة وهي تحتل العراق فعلاً, يمكن وصف وضع إيران فيه بأنها نجحت في التحول من لعب دور ثانوي بداية الاحتلال إلى لاعب رئيس، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بتحديها للولايات المتحدة والإسهام

(1) صلاح الدين حافظ، سنوات من الحرب والفوضى الخلاقة، صحيفة الخليج الإماراتية الالكترونية، العدد الصادر في 19 آذار 2008م؛ كلانتري، رضا يداللهى، عليرضا سعادت، نقش عوامل ژئوپليتيكى نظامى بر راهبرد دفاعى جمهوري اسلامى ايران در مقابل تهديدات آمريكا تكفيريها از مبدأ سرزمينى عراق، فصلنامه مطالعات دفاعي استراتژيك سال هجدهم، شماره 81، پائيز 1399، مقاله چهاردهم، ص 307-330.

(2) ايوب منتى، ناصر هاديان، سياست خارجى جمهورى اسلامى ايران در قبال عراق از منظر موازنه تهديد (2003-2018)، دوره 7، شماره 15مهر 1398ص 139-164.

(3) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص69.

في توريطها بمزيدٍ من الخسائر المادية والبشرية وعن طريق دعم الفصائل الشيعية الرافضة للاحتلال الأمريكي، وخاصة جيش المهدي التابع للزعيم العراقي (السيد مقتدى الصدر) ما تسبب في إصابات كثيرة جداً في صفوف الجيش الأمريكي عن طرق العبوات الناسفة أو السيارات المفخخة. ونتيجة لذلك خرجت إيران من مأزق ثنائي الأبعاد، الأول: آني يتمثل في مواجهة الضغوط الأمريكية على الدول الخليجية للحؤول من دون إقامة أي تعاون فعلي معها بشأن العراق وأمن الخليج العربي، وذلك ما يدفع إيران للشعور بالعزلة وإبعادها عن أي ترتيبات إقليمية لاسيّما بعد تنامي المخاوف الإيرانية من التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الساعي إلى إعادة رسم المنطقة عبر الإقليمية الجديدة «**الشرق الأوسط الجديد**» وهو أمرٌ يُهدد سلامة إيران، كما من شأنه أن يغيّر معادلات القوى الإقليمية لصالح الكيان الصهيوني. وأما البعد الثاني: مؤجل يتمثل في استهداف إيران عسكريًا خاصة في ظل الموقف الأمريكي العدائي لبرنامجها النووي[1].

وبالرغم من الاحتلال الأمريكي للعراق كان يمثل تهديدًا أمنيًا مباشرًا لإيران، جاء اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية الدور السياسي الإيراني في العراق من خلال تقرير لجنة دراسات العراق الأمريكية التي أصدرت توصياتها اواخر العام 2006، التي كان من ضمنها البند الخامس الذي أشار إلى مجموعة الدول التي ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تتشاور معها بشأن العراق وقد جاء فيه: «**ينبغي أن تتشكل هذه المجموعة من العراق وكُلّ دول جواره بما فيه إيران**»، وبالفعل فقد أفسحت التطورات اللاحقة للاحتلال المجال أمام دور سياسي إيراني في العملية السياسية العراقيّة، بدءًا من تشكيل الحكم الانتقالي، مرورًا بانتخابات تأليف الجمعية الوطنية العراقيّة، وإقرار الدستور العراقي الجديد عبر استفتاء شعبي، وانتخاب أول برلمان في ضوئها[2].

ومن خلال استقراء السياسة الخارجية الإيرانية يلحظ إنّها تركز على المتغيرات والتطورات؛ إذْ إن المشروع الإيراني في حقيقته هو استجابة لتطورات إقليمية خدمت إيران وما زالت تخدمها، لذلك فإنها تدرك إنّه بزوال نتائج هذه التطورات فإنّ الدور الإيراني قد يتعرض لنوع من الانحسار. وبهذا يتضح مدى إرتباط مصالح إيران القومية بمتغيرات الأحداث الإقليمية؛

(1) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، عمان، 2008، ص 60.

(2) نقلًا عن: مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد احتلال العراق، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012، ص84-85؛ منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص43.

إذْ يمكن تفسير ما جرى ويجري من تطورات في الساحة العراقيّة بأنه يأتي على رأس هرم حسابات إيران الاستراتيجية، لأن العراق لايزال يحتفظ ببعض المقومات المهمة الضرورية، والتي يمكن تؤهله مستقبلاً من أن يصبح إحدى القوى الفاعلة في الإقليم وعنصرًا أساسيًا في تقرير التوازنات الإقليمية في المنطقة[1].

ثالثاً: الدور الإيراني في صعود بعض القوى السياسيّة الشيعيّة العربيّة والكرديّة

إنّ عملية التغيير التي حصلت في العراق بمجريتها المحلية والدولية أفضت إلى إيجاد نظام سياسي بديل للنظام الدكتاتوري البعثي، وكان التوجه العام يسعى إلى تأسيس نظام ديمقراطي متين، يكون فيها الشعب صاحب الكلمة العليا والمؤثرة، وقد تأمل الشعب العراقي أن تنجح الديمقراطية لديه ويُبنى الوطن ليكون في مصاف الدول المتطور فكل شيء متوفر من إمكانات مادية وبشرية، لكن كل ذلك متوقف على تأسيس نظام سياسي ناجح، ولكن لم تكن عملية التغيير تسير على وفق خطط مبرمجة ومحسوبة، بل كانت تحركها الاجتهادات الشخصية، فأصيبت التجربة في الصميم، وأفضت إلى تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي، وتسبب هذا في ظهور كتل طائفية، أدخلت المجتمع في حربٍ طاحنة راح ضحيتها الالاف من العراقيين الأبرياء.

لم يكن ما يجري في العراق بعيدًا عن تصور الدول المجاورة له، التي لم تكن راضية على تأسيس حكم ديمقراطي يكون نموذجاً يُحتذى به في المنطقة، فتمّت محاربتها من تلك الدول جميعها، وأصبح العراق مسرحًا لتصفية الحسابات، وتُرك الشعب العراقي بين مطحنة الدول المتصارعة، التي سهّلت دخوله في نزاعٍ طاحن، وبدأت عمليات التدخل لدول الجوار تظهر في مدينة الموصل سنة 2004، وبالتحديد عندما ساعد النظام السوري (المقرّب لإيران) في تجميع المتشددين من مختلف دول العالم العربي وإرسالهم إلى العراق، وبتمويل خليجي وليبي، فقدِم الالاف من المتشددين، وفي المقابل استجابت إيران لما يحصل في العراق فعمدت على مساعدة الفصائل الشيعية، بغرض الدفاع عن أبناء طائفتهم.

أخذت استراتيجية إيران في العراق بُعدًا جديدًا مع التطورات الحاسمة التي شهدها، وهي

(1) Ammar Muri Hasan, Iran's Influence on The Future of The Regional Role of Iraq, Ankasam | Bölgesel Araştırmalar Dergisi, 2017,p153.

التطورات التي قادت إلى تحولات جوهرية في بنية السلطة والهُويّة العراقيّة، وأوجدت تغييرًا في الجغرافيا السياسية العراقيّة الإيرانية، ومسارات ونهج اللاعبين السياسيين في منطقة الشرق الأوسط ككل، إن ما شهدته الساحة العراقيّة من حضورٍ شيعي-وكردي في بناء السلطة وزوال البعث، وتحول النهج من (عربي- سني إلى شيعي- كردي) قد صبّ في مجموعه في مصلحة إيران، ووفّر لها فرصة للنفوذ وتعزيز الدور الإقليمي[1].

مكّنت العلاقات التي تربط إيران بالقوى السياسية العراقيّة بعد العام 2003م من أن تكون فاعلاً أساسيًا يحتل المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة عقب التغيير، وأتاح لها أن تؤدّي أدوارًا مختلفة، راوحت بين الإيجابية، كما يرى بعضهم، والسلبية إلى أقصى حدّ كما يرى آخرون. لكن لا يمكن في أي حال، تجاوز الدور الإيراني في العراق من ضمن أي وجهة نظر. ويلاحظ أن الحكومة الإيرانية حرصت بدرجة كبيرة على تقديم الدعم العسكري، سواءً أكان للقوات النظامية العراقيّة أم لغير النظامية، بعد تداعيات احتلال تنظيم داعش للموصل عام 2014 ويمكن فهم هذا الدعم في ضوء نقطتين أساسيّتين: دعم الحكومة الإيرانية الأوضاع التي مكنتها من أن تكون فاعلاً أساسيًا في العراق بعد العام 2003، ومنفذها لذلك تقديم المساعدة للفصائل الشيعية المختلفة، والإفادة من علاقتها المتينة مع الأكراد في شمال العراق[2]. وبُنيت العلاقات الكردية الإيرانية على أساس تمكينهم ضد العراق والسماح لهم بالتنقل من والى إيران عندما يكون هناك اجتياح من النظام السابق، ولا يمكن نسيان المساعدة التي قدّمها الإيرانيون لسكان حلبجة عام 1988 بعد قصْفِهم بالسلاح الكيميائي في عهد الدكتاتور صدام حسين.

وعودٌ على بدء، نحن نعلم أن النظام البعثي السابق قد شنّ حملة شرسة ضد الحركات الإسلامية؛ إذْ قام بتسفير مئات العوائل ذات الأصول الإيرانية بحجة التبعية، وكان من ضمن هؤلاء جماعات من المعارضة الإسلامية العراقيّة، فتوجهت إلى إيران التي استقبلتهم انطلاقاً من الرغبة في مساعدة المعارضين للنظام السابق، الذين يناضلون من أجل التخلص منه ونيل حريتهم، أيضاً التشابه المذهبي الشيعي الذي يحتّم على الإيراني وبالعكس تقديم الدعم

(1) فاطمة الصمادي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 10 يوليو (تموز) 2014.

(2) علي عبد الهادي المعموري، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الإثني، مجلة عمان، العدد (6/22)، خريف 2017، ص133.

والحماية إنّ كان بإمكانها فعل ذلك، وتبعاً لذلك شهدت إيران تجمع ثلة من المعارضين للنظام التي وضعت إسقاط النظام هدفاً لها، على وفق نظرية **الأمام الخميني** بتأديب صدام والغرب وتحرير الشعب العراقي. ومن الطبيعي هنا أن يكون لإيران القيمة الميدانية فدعمت المعارضة الإسلامية العراقيّة على اختلاف توجهاتها الحزبية والسياسية، ومن ابرزها «**المجلس الاعلى للثورة الإسلامية**» الذي أُنشأ في طهران عام 1983، وسعى للبحث عن رمزه الخاص به ليتوج المشروع الإسلامي العراقي بإختياره السيد **محمد باقر الحكيم**، بوصفه ابن المرجع الأشهر في العراق آية الله السيد محسن الحكيم قدس سره، وأخذ المجلس يستقطب المكونات العراقيّة جميعها ويمارس على أرض إيران نشاطاته وفعالياته المختلفة جميعها [(1)]، وهذا ما صرّح به السيد **عبد العزيز الحكيم** عام 2006 أن إيران هي الحليف الاستراتيجي[(2)].

أمّا بالنسبة للعامل الكردي فيعد من الركائز المؤثرة في العلاقة بين العراق وإيران، فالوجود الكردي على جانبي الحدود المشتركة بين العراق وإيران، جعله مثار قلق البلدين، ومحورًا للفعل السياسي السلبي في إطار العلاقات المتبادلة، فقد أدركت إيران التأثير الذي يتركه العامل الكردي على العلاقة بين البلدين؛ إذْ لا استقرار للمنطقة من دون إيجاد حلٍّ شاملٍ للمسألة الكردية، لإرتباطها الوثيق بالأمن القومي لشعوب المنطقة بأكملها، فلابد من التعامل الصحيح معها بدل من أن تتحول إلى بؤرة استنزاف داخلي وتوتر خارجي ومدخل للتدخلات الأجنبية الإقليمية والدولية في المنطقة[(3)].

وفي أعقاب الصراعات الكردية-الكردية(1994-1998)، وتمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي من السيطرة على شمالي العراق بدعمٍ من حكومة صدام، قامت إيران بتوفير الملجأ لقيادات الإتحاد الوطني الكردستاني ودعمتها بالأسلحة، والعتاد، والمقاتلين، والمعلومات حتى استطاع إستعادة مدينة السليمانية، ولولا الدعم الإيراني لما تمكن الإتحاد الوطني الكردستاني من تحقيق ذلك، وقد تغاضت الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل الإيراني في دعم **جلال طالباني** زعيم الاتحاد نكاية بصدام حسين وحليفه **مسعود البارزاني**،

(1) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص27-29.

(2) نبيل محمد خليفه العلوي، السيد عبد العزيز الحكيم ودوره السياسي في العراق 1950- 2009 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2017، ص99.

(3) حسين مصطفى أحمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية- الإيرانية (دراسة تحليلية)، مجلة السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (18)، 2011، ص389-390.

ولم تكن إيران ترغب في نجاح طرف على آخر، كون ذلك له الأثر السلبي على الجانب الكردي الإيراني الذي يسعى للحصول على مزيدٍ من التنازلات من النظام السياسي الإيراني، لذلك سعت الدول كُلها التي تضمّ قوميّة كرديّة إلى إحداث اضطرابات مصطنعة داخل المجتمع الكردي حتى لا يكون هناك وحدة واستقرار، ومطالبة في تأسيس دولة كردية عابرت للحدود[1].

إنّ الفاعل الكردي في العلاقات العراقيّة الإيرانية حساسٌ ومعقد، وطالما امتلكت إيران عنصر الضغط الإيجابي على القيادة الكردية من كلا الجانبين الإتحاد والديمقراطي. ويمكن القول إنّ مستقبل العلاقات العراقيّة الإيرانية في ضوء العامل الكردي يبقى مرتهنًا بملفات متعددة يرتكز في الأصل على اتفاقية الجزائر1975 وإعادة النظر فيها، ورغبة العراق في إغلاق ملفات غير محسومة وأمثلتها ملفات الحرب العراقيّة- الإيرانية، وإعادة ترسيم الحدود وإيقاف التدخلات الإيرانية في دعمها للعناصر المسلحة[2].

ولا تزال إيران تتمتع بعلاقات وثيقة مع الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وحكومة إقليم كردستان ومقرها أربيل، بالرغم من توتر العلاقات بشكلٍ منتظم بسبب الضربات المدفعية الإيرانية عبر الحدود والتوغلات في شمال العراق ضد مقاتلي (الحزب الكردي الإيراني من أجل الحياة) في كردستان، وبالرغم من أن الحزبين الكرديين وخاصة الإتحاد الوطني الكردستاني قد استفاد من الدعم الإيراني، إلا أن قدراً معينًا من نفوذ طهران على القادة الأكراد متجذرٌ في الخوف والترهيب الذي يمارسه الإيرانيون، لاسيما أن إيران تعمل كذلك على تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية مع حكومة إقليم كردستان بشكلٍ سريعٍ بما يتناسب مع احتياجات كلّ من طهران وأربيل[3].

فقد أثبتت الوقائع أن إيران بهذه الاستراتيجية أرادت تصدير الثورة الإسلامية إلى العراق عن طريق المحيط المذهبي المشابه لها، حيثما وجدت خارج إيران، ودفعها إلى تبني الخطاب الإسلامي بتعزيز فكرة ولاية الفقيه، بوصفها تمثل قيادة عامة للشيعة، وتوسيع تلك الدولة يتطلب إيمان القاعدة بها، وخلق مقبولية للمشروع الإسلامي الإيراني. في حين واجه طرحًا آخر هو التشدد السلفي فعمدت القيادات الخليجية وبالتحديد السعودية إلى

(1) حسين مصطفى أحمد، المصدر السابق، ص399-400.

(2) المصدر نفسه، ص401-413.

(3) Michael Eisenstaedt, Michael Knights and Ahmed Ali, Iran's Influence in Iraq Countering Tehran's Whole-of-Government Approach, Policy Focus #111 | April 2011, p:20.

تمكين الفكر الوهابي ونشره عالميًا حتى يكون بديلاً للفكر الإسلامي الشيعي الذي تدعمه إيران. إن صدّ الفكر الأخير بدأ منذ وقت مبكر من عهد النظام السابق الذي حاول إيقاف ما يسمى تصدير الثورة، ونجح في ذلك لكن بالقوة والقمع، وتركيز السلطة في يد مجموعة قبلية صغيرة، حرصت على صيانة مكاسبها. فإنحاز قسمٌ من المضطهدين إلى إيران خاصة الشيعة والأكراد وقد حاولت الإفادة منهم لتحقيق أغراضها، وبعبارات أخرى، أرادت من هذه الجماعات أن تكون بمثابة أذرع منفصلة، تمارس، من خلالها التأثير والنفوذ، من دون أن تضطر إلى المواجهة المباشرة، المكلفة وغير الضرورية مع أعدائها[1].

حاولت إيران أن تتبنى سياسة لعلّها تحقق بعض أغراضها، ومنها توفير الدعم الكامل للفصائل الشيعية، لذا فقد بدأت العلاقات بين البلدين تسير نحو التأزم والصراع قبل الاحتلال؛ واحتضنت إيران العناصر المناوئة لنظام الحكم في العراق، فدعمت **المجلس الأعلى** للثورة الإسلامية وأعماله التي كان يقوم بها، كما وفّرت الملاذ الأمن **لحزب الدعوة الإسلامية**. وفي المقابل دعم العراق عناصر **منظمة مجاهدي** خلق ماديًا وإعلاميًا، للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام الإيراني وعلى امتداد الحدود، وسمح للأسرى الإيرانيين بالإنضمام لهذه المنظمة، في حين دعمت إيران بعض الفصائل الكردية ضد العراق، مثل دعم **الحزب الاتحاد الكردستاني**، في المقابل دعم صدام **الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني** الذي نفّذ عمليات عديدة ضد إيران، فكانت قضية الدعم للفصائل المناوئة للطرف الآخر قد أضفت سمة صراعية أخرى على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين[2]. فأصبحت إيران المحيط الإقليمي للأبداء والدعم للمجلس الأعلى وللكثير من قوى المعارضة كالكرد والحزب الشيوعي وبعضها مسيحي أو سُنّي، جميعها تلقت الدعم. ومن ناحية واقعية فإنّ إيواء أعداء النظام كان مبنيًا على القاعدة السياسية والاجتماعية (**عدو عدوي صديقي**)[3].

ثمّ هيّأ الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة تاريخية لإيران لتغيير مسار علاقتها مع العراق، الذي كان سابقاً من أشد أعدائها، فقد استغلت إيران الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها

(1) حمدي عيسى سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الأولى 1988-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015، ص52-53.

(2) بيداء محمود أحمد، المصدر السابق، ص 86-87.

(3) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 30-31.

مع العراق، وعلاقاتها الطويلة الأمد مع سياسيين عراقيين وأحزاب وجماعات مسلحة عراقية، فضلاً عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجالات الاقتصادية والدينية والإعلامية، لتوسيع نفوذها، وبالتالي ترسيخ مكانتها كوسيط القوة الخارجي الرئيس في العراق، فقد أشارت دراسة (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**) في نيسان/أبريل 2011، حول النفوذ الإيراني في العراق، إلى أن حلفاءهم السياسيين في الداخل العراقي، والفصائل العراقيّة الشيعية والسُنية الموالية لإيران، جعل لإيران التفوق في القوة الناعمة والتغلغل في أجهزة الدولة العراقيّة، ومنحها التحرك الكمي والنوعي على مستوى التدخل والسيطرة الإيرانية داخل العراق ما بين النشاط الاستخباراتي، والعمل العسكري، لتكون إيران هي الوحيدة القادرة في السيطرة على الملف الأمني العراقي، في مقابل النشاط العربي الذي سمح بتوافد آلاف المتشددين إلى الداخل العراقي بدءًا من 2004 وأصبحت الساحة السياسية مضطربة جدًا، بعد تضرر الأمن إلى درجات مرعبة ومميتة، حتى صار الفرد العراقي لا يعلم متى يتفجر أو يُقتل أو يُذبح، وكان كلا المتنافسين في العراق يعتقدان أن الأمن محور أساس للسيطرة على باقي الملفات الأخرى من سياسية، واقتصادية، وثقافية، ودينية، واجتماعية[1].

تحولت إيران إلى الدبلوماسية النشطة وسياسة التواجد بأبعاد مختلفة في المعادلات السياسية للعراق، وفي هذا الصدد، طالما انتقدت إيران الاحتلال الأمريكي للعراق ودعمت إجراء الانتخابات وتشكيل حكومات على أساس إرادة الشعب العراقي، فكانت جمهورية إيران الإسلامية أول دولة تعترف بمجلس الحكم العراقي 2003-2004، وأرسلت وفدًا سياسيًا خاصًا إلى العراق كأول وفد رسمي بعد سقوط صدام حسين للقاء أعضاء المجلس. ومن ناحية أخرى، رحّبت، بالرغم من معارضتها للغزو الأمريكي للعراق، بفرص تعاون القوات العراقيّة المقربة منها للتعاون مع الولايات المتحدة والعمل من ضمن النظام السياسي الجديد، وبدأت بعض «الحركات الإسلامية» المدعومة من إيران في التنظيم والاستعداد للتأثير على المستقبل السياسي في العراق، فحولت مسمياتها من عسكرية مقاومة إلى أخرى مدنية كما في تغيير اسم فيلق بدر إلى منظمة بدر، ثم التركيز بدرجة أقل على طبيعتها العسكرية والميل للتنمية السياسية والاجتماعية، ويمكن تحقيق أغراض إيران عن طريق إجراء الانتخابات ووصول الأحزاب الشيعية إلى السلطة بدعم من غالبية سكان

(1) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص103

البلاد، إلى جانب القوى السياسية الكردية المقربة من إيران. ومع هذا الانفتاح الإيراني، تجنبت الدول العربية في المنطقة وحلفاء أمريكا، مثل السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، فتح سفاراتها في العراق[1].

ولعل ذلك يقف بصورة أساسية كعامل محوري في صياغة استراتيجية سياسية أمنية إيرانية جديدة تجاه العراق عقب سقوط صدام؛ إذْ أصبح حضور الشيعة على رأس هرم السلطة أولوية لدى إيران، وهي التي جعلت الاستراتيجية الأساسية لها في التأثير على الأحداث في العراق منذ الاحتلال الأميركي، تقوم على دعم خواصّها في المؤسسة السياسية العراقيّة في الانتخابات. ولتحقيق ذلك أيدت إيران العملية السياسية في العراق، ودعمت طموح مقربيها السياسيين بدءًا من 2004-2005 بصورة معلنة. ومثّلت هذه التطورات فرصة لدورها في المستقبل والحفاظ على أمنها القومي[2].

لهذا، فإنّ طهران تنظر للعراق على أنّه خط الدفاع الأول، ومن ثم فإنّ الطريق والأسلوب الأمثل لمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على الوقت أو الفرصة لتأمين السيطرة الكاملة عليها، يكون من خلال خيار واحد هو تقوية الدائرة الشيعية العراقيّة الواسعة[3].

وظّفت إيران نشاطاتها في العراق بحسب المصادر باتجاهين مهمين، الأول: دعم المقاومة ضد الاحتلال بإسناد الفصائل (فيلق بدر، جيش المهدي، حزب الله، عصائب اهل الحق، فصائل أخرى) والثاني: دعم الاتجاه المدني في السلطة مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامية، وذلك من أجل السيطرة على الأمن في الداخل العراقي[4]، وبالتالي المشاركة في السلطة، وهو ما يعني بالنتيجة وجود تيار يتماهى مع توجهاتها ويدعمها، وقد أتت ثمار ذلك عندما أعلن السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أن على العراق دفع تعويضات الحرب التي شنّتها ضد إيران في عهد النظام السابق، وهو ما

(1) غلامرضا خواجه سروى، تحليل روابط ايران وعراق بر اساس گفتمان ايران هراسى، فصلنامه پژوهشهاى سياسى جهان اسلام، سال چهارم، شماره چهارم، زمستان ١٣٩٣، ص ص 83-106.

(2) فاطمة الصمادي، المصدر السابق.

(3) نبيل محمد خليفه العلوي، المصدر السابق، ص203؛ أحمد محمود إبراهيم حمدونة، السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي2003 -2010 دراسة في المتغيرات الجيوسياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص ص77 - 78.

(4) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص104.

مثّل تقاربًا كبيرًا بين الاتجاهين[1]، إلا أن ذلك لم يمنع طهران من التنسيق مع أطراف سياسية أُخرى, ولاسيَّما التيار الصدري وغيره من القيادات المهمة في العراق[2].

ويبدو أن إيران معنية بصورة أساسية بالبُعد الشيعي ووحدة صفه بصورة حكمت سياستها وعلاقاتها مع الأحزاب المختلفة؛ ودفعت بكل قوتها لضمان عملية سياسية يهيمن عليها مَنْ تأمن جانبهم، وتتجاوز ببعضها المصالح إلى الولاء، فقدّمت دعمًا كبيرًا ومتعدد الأوجه للتنظيمات الإسلامية الشيعية القريبةِ منها كالمجلس الأعلى الإسلامي، ولعبت دوراً كبيرًا في جعلها منخرطة في العمليةِ السياسية، والقيام بدور في تشكيل مؤسسات الدَّولة النَّاشئة[3].

ومن أَجل تحصيل دعم إقليمي إيراني لجهود الحكومة العراقيّة لإحلال الأمن والاستقرار في العراق زار السيد عبد العزيز الحكيم إيران في 3 شباط/فبراير 2007، والتقى مجموعة من المسؤولين الكبار فيها، منهم المرشد الاعلى للجمهورية الإسلامية (**علي الخامنئي**) ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران (**علي أكبر هاشمي رفسنجاني**) ووزير الخارجية (**منوشهر متكي**)، وتباحث بشأن المسألة الأمنية ودعم العراق في ذلك وسبل المساعدة، مؤكداً: «**أن تحسين الأوضاع في العراق سيخدم كافة دول المنطقة، وأن موقف إيران إيجابي إزاء ذلك، وأعلن متكي: أن أَمن العراق لا يحظى بأهمية خاصة للشعب العراقي فحسب بل لكافة دول المنطقة ولاسيَّما إيران، وأَعرب عن أَمله في اتخاذ خطوات مهمة لإرساء الأمن في العراق**»[4].

ولم تتوقف إيران عند هذا الحد، وإنما أصبح لها تأثير عميق على عملية صنع القرار السياسي في البلد عن طريق تقرّب بعض الساسة العراقيين لها، وقد أفرزت الانتخابات النيابية في آذار/مارس 2010 انعكاسًا واضحًا لحضور إيران في شؤون العراق الداخلية واختيار نظام حكم يتلاءم مع مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[5]. كما سعت على الدوام إلى وحدة وتوحيد الأحزاب الشيعية؛ بغية تحويلها إلى قوة ذات وزن، وقادرة على التأثير سياسيًا

(1) بيداء محمود أحمد، المصدر السابق، ص88.

(2) نبيل محمد خليفه العلوي، المصدر السابق، ص203.

(3) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 90- 145.

(4) نقلًا عن: نبيل محمد خليفه العلوي، المصدر السابق، ص201.

(5) رحيم حايف كاظم السلطاني، العلاقات العراقية- الإيرانية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية- صفي الدين الحلي، جامعة بابل، المجلد الأول، العدد (8)، 2011، ص 247.

على مجمل العملية السياسية في العراق، ويتعاظم هذه الاهتمام الإيراني مع كل عملية انتخابية، وهو ما بدا واضحًا وجليًا في الانتخابات التشريعية العراقيّة منذ عام (2005 وحتى 2021)[1]؛ إذْ دعمتْ المرشَّحِين المقرّبين[2]، وما زال الغرض الإيراني الأساس في العراق، من صعود تلك القوى هو تشكيل حكومة غير معادية لها في العراق، ولا تتقاطع أيديولوجياً معها؛ لأن تحقيق ذلك يعني الذهاب بالعراق بعيداً عن التوجه العربي. ومع ذلك بقى هاجس إيران من انشاء دولة عراقية غير موالية لها قد توظّف ضدها أو تعمل على إعاقة دورها الإقليمي. ولتحقيق أغراضها ومصالحها مدّت إيران نفوذها، ليس في جنوب العراق فحسب، بل إلى شماله عبر توسيع قاعدة علاقاتها السياسية مع الاكراد[3]، لاسيما بعد أن وفّر الإنسحاب الأمريكي من العراق عام 2011، حرية حركة لبعض القوى الإقليمية كتركيا لمنافسة الوجود والنفوذ الإيراني ليس في العراق فحسب، بل في الخليج العربي، لذا فإنه من الذكاء أن تتحرك إيران وتستبق تطور العلاقات التركية الخليجية، أو التركية العراقيّة، بأن تبادر إلى توسيع نطاق علاقاتها مع العراق، من أجل تعزيز جبهة تحالفها الإقليمي في مواجهة المنافس الإقليمي التركي[4]. وهذا ما يفسّر دعمها للأكراد المعارضين، بقصد استنزاف خصومهم ودفعهم لتغيير سياستهم[5].

يرى البعض أن سياسات إيران في العراق، أسهمت في السخط السُني؛ إذْ يرى السُنّة أن تفضيل إيران للفصائل والأحزاب السياسية الشيعية، ما هو إلا حملة لتهميشهم وحرمانهم من حقوقهم[6]. ففاقم هذا التصور الأوضاع غير المستقرة في العراق، وأصبحت مدن وقصبات الطائفة السنية حاضنة للقاعدة والسلفيين الجهادين الذين تم تجميعهم من أرجاء العالم كافة وإدخالهم إلى العراق بحجة محاربة القوات الأمريكية (2004-2008)، لكنهم تحولوا إلى قتل

(1) أحمد شكاره، العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية وقرب الانسحاب الأمريكي، سلسلة محاضرات الأمارات، العدد 139، (أبو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية،2011)، ص 37.

(2) فاطمة الصمادي، المصدر السابق.

(3) عبد الامير هادي العمري، ظاهر عبد الزهرة الربيعي، دوافع وأهداف السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة ذي قار، المجلد (14)، العدد (1)، بتاريخ 1 آذار 2019، ص198.

(4) Ammar Muri Hasan, op. cit ,p161.

(5) حسين مصطفى أحمد، المصدر السابق، ص414.

(6) عليرضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق: هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؟، تقرير رؤية خبير حول مسألة السياسات الدولية، منشور في مؤسسة (RAND)، 2015، ص17.

أفراد الشعب العراقي الشيعة والسُنّة على سواء، ولم يكن في وعي القيادات العراقيّة القدرة على معالجة الحالة بل تسبّبت سياساتهم التي بُنيت على المحاصصة الطائفية المقيتة في الوصول بالمجتمع إلى عتبة الحرب الأهلية[1].

يُستنتج ممّا تقدّم توافر فسحة للتأثير، فكلما يتزايد ضعف العراق وتكثر تصدعاته الداخلية، كلما تتوافر فرص للتأثير الإيراني داخل العراق؛ إذْ إن تعاظم تحركات معظم القوى السياسية العراقيّة الشيعية والكردية على أساسٍ طائفي بحت، وتلاشي فرص أحداث توافق وطني، لا يضمن استمرار العراق موحدًا كما كان في السابق، ما سيدفع باتجاه تشكيل أقاليم انفصالية لاسيما في الشمال، ما يعني استمرار وجود أرضية مناسبة للنفوذ الأجنبي، يرافقها استمرار لغياب دور العراق الإقليمي[2].

إن ما جرى في العراق بحسب الساسة الإيرانيين يُعد من الخطر بمكان أن يهدّد وجودهم، وإذا ما حصل أن نجحت التجربة الديمقراطية العراقيّة بحسب النموذج الغربي، يعني مزيدًا من الضغط على إيران في الداخل، لذلك كان الموقف الإيراني غير متوافق مع المبادئ العامة لعلاقاتها مع جارتها الغربية.

رابعًا: التحول إلى الدعم العسكري للفصائل المسلّحة (الشيعيّة والسُّنيّة 2004-2008)

عمّق الوضع الذي عاشه العراق قبل عام 2003، الصورة السلبية تجاه الدولة، ومنح الأحزاب السياسية المعارضة خطابًا شرسًا ضد الجيش، والأجهزة الأمنية، كونها كانت ترى أن هذه المؤسسات أداةً في بناء الدكتاتورية وقمع الشعب، فلم تقبل في بقاء هذه المؤسسات نفسها، لكن عملية البناء الجديدة للمؤسسات الأمنية لم تكن متقنة وصحيحة بل مضطربة، فقادت إلى اختلال بنيويّ، ومهّدت لانبثاق فصائل مسلحة غير نظاميّة، كانت بمنزلة جيوش للمكونات؛ وكأنها جاءت بديلاً عن الدولة[3].

ويرى أحد الباحثين أن إيران وجدت في تدخلها وانغماسها في شؤون دول العالم الإسلامي

(1) فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي: نوستالجيا الخلافة، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت الطبعة الأولى 2015.ص 111، نضال حمادة، خفايا وأسرار داعش من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين، بيسان، بيروت 2015، ط 1، ص 2

(2) Ammar Muri Hasan, op. cit ,p161

(3) علي عبد الهادي المعموري، المصدر السابق، ص124، 128-129.

سبيلاً للتحول إلى قوة عظمى، جسّدتها في وثيقة عُرفت باسم (إيران 2005)، التي تعدّ أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني عام 1979؛ إذْ تضع هذه الوثيقة التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاماً، التي تسعى إلى تحويل إيران إلى نواة مركزية ودولة قائدة في منطقة (**جنوب غرب آسيا أي المنطقة العربية تحديداً**)، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وقد تزامن ذلك مع وصول تيار سياسي شيعي إلى السلطة فيه لأول مرة، أضف إلى ذلك امتلاك إيران تأثيرًا سياسيًا في العراق وسوريا ولبنان واليمن، ومحاولة توظيفه استراتيجيًا لمشروعها الأمني، وإقراراً لنموذج سياسي إسلامي إيراني في السياسة والحكم، للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وقيام الحكومة الإسلامية العالمية[1].

وبحسب باحثين فإنّ عدم الاستقرار في العراق يعطي إيران المزيد من القوّة والنفوذ عما سبق؛ إذْ تتطلّع الأحزاب الشيعيّة في الحكومة العراقيّة إلى إيران لمنحها دعمًا استراتيجيًا وفنيًا، وبدورها أصبحت إيران تتمتع بقدرات سياسيّة أكبر بفضل دورها العسكري المتنامي[2].

يُعتقد أن مبدأ التأثير المتقابل موجود ومتمكن في سياسة أي دولة، حتى لو التزمت دول الجوار بالقانون الدولي والقيم الأخلاقية المبنية على الاحترام، وحتى تلك الدول التي تمتهن الحكم الديني الإسلامي، لذلك تسوغ إيران دائماً سياستها من حيث إنّها مستهدفة، وتسعى كثيرٌ من الدول على إحداث تغيير فيها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتقاطع معها منذ قيام الثورة الإسلامية، لذلك ترى أن مواجهة قوى ما تسميه «الاستكبار» بحسب تصورها يُعدّ واجبًا شرعيًا، وإنْ كان ذلك في العراق وفي محيط يتطابق معها مذهبياً.

ومن هنا، فإنّ الدعم الإيراني للجماعات المسلحة «المقاومة» في العراق، وسوريا ولبنان واليمن، يأتي من ضمن توجه عام لها، بأن الضرورات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تقتضي إجراء تحول في نمط العمل الاستراتيجي الإقليمي، وتوظيف المزيد من هذه الكيانات والتنظيمات لسد الشواغر[3].

بلغ ذروة الدعم الإيراني لجماعات «المقاومة» بين فترتي (2005-2008)؛ إذْ أصبح

(1) فراس إلياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ كانون الأول 2019.

(2) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص7.

(3) أفشان استوار، المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2016، ص ص 5-45.

للـ«البدريين» مركزاً ثقافيًا إسلاميًا يسعى إلى تدريب الشباب العراقي على العقيدة الإسلامية، مركزه في بغداد وله فروع في الوسط والجنوب[1]. كما أشارت وثائق (**ويكيليكس**) التي نشرتها (قناة الجزيرة) إن إيران كانت حاضرة في المشهد العراقي وعلى نحو سري عبر منح السلاح التقليدي لإمداد الأحزاب والمنظمات الشيعية، ومنها منظمة بدر وجيش المهدي، كما بدء الضباط الإيرانيون يعملون بشكلٍ استشاري في العراق، وسعت إيران لتطوير دائرة واسعة من الجماعات المسلحة لمحاولة الضغط على القوات الأمريكية والبريطانية واستنزافها عسكريًا لمغادرة العراق، ومن أجل صد هجوم أمريكي محتمل على إيران بسبب برنامجها النووي؛ إذْ أشار تقرير أمريكي إلى وجود معلومات بشأن المعونة التي يقدمها فيلق القدس لمقاتلة الجيش الأمريكي، وأفاد بأن هناك (150) فرداً من قواتها ومخابراتها، تدعمهم إيران عسكريًا وماديًا[2]، وقد أُتهمت إيران أيضًا بدعمها الفصائل السُنية المسلحة التي يُعتقد إن لها علاقات مع القاعدة، وفي حقيقة الأمر فإنّ ما تم ذكره لم تؤكده مصادر أو وثائق أخرى.

ومضت إيران بدعم الفصائل الشيعية التي تقدر بحوالي (50) مجموعة مسلحة بما فيها مجموعات جديدة كثيرة، وبحلول عام 2004م كان فيلق القدس يزوّد المجاميع الشيعية (المقاومة) بالأسلحة من ضمنها القذائف المتفجرة التي حصدت (20 %) من الجيش الأمريكي، وقد درّب حزب الله آلاف المقاتلين الشيعة في إيران، وتتراوح الدروس بين تدريب شبه عسكري إلى أساسي، ومن عشرين يومًا صعوداً، ومهارات تعليمية للذين يتقدمون إلى المراكز القيادية، ومنهم من يتم تدريبه ليكون مدربًا لآخرين في العراق، ويُرجّح إنهم شاركوا في تدريب آلاف المتطوعين في مخيّمات التدريب الإيرانية، بعضهم من الذين انخرطوا لمحاربة داعش لاحقًا وتخليص العراق من هذا التنظيم الإرهابي[3]، وهذا ما أشار إليه تقرير في جريدة (**التايم**) أن ثمة دورًا نشيطًا تمارسه إيران على المستوى العسكري، إلى الدرجة التي تحدث فيها التقرير عن حرب سرية تجري في العراق بين إيران والولايات المتحدة، وإن قوات الحرس الثوري الإيراني نجحت في تشكيل شبكة واسعة من المسلحين تتألف من (280) شخصًا ما بين صانعي قنابل ومنفّذي عمليات، تلقوا تدريباتهم في لبنان وبغداد[4].

(1) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص9.
(2) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص116-117.
(3) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص7.
(4) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص105-106

وبخصوص الموقف الإيراني تجاه الحكومات العراقيّة المتعاقبة، فقد شُكّلت الحكومة المؤقتة برئاسة إياد علاوي في 28 حزيران/اكتوبر 2004 لتحل محل سلطة الائتلاف الموحدة ومجلس الحكم في العراق، وأشار علاوي أنّه يرغب في بناء علاقات حسن الجوار مع دول الجوار وخاصة إيران، ورفض أن يكون العراق منطلقًا لنشاط منظمة مجاهدي خلق ضدها، لكنها لم تكن ترغب بأن تنفتح بعلاقات معه، بدعوى إنّه منصّب من الحاكم الأمريكي بول بريمر[1].

دعمت إيران حكومة إبراهيم الجعفري بعد انتخابه 28 نيسان/ابريل 2005 مرشحًا عن حزب الدعوة الإسلامية، لتولي رئاسة الوزراء لأول حكومة عراقية دائمة بعد التغيير، وجرى الاقتراع في أجواء مشحونة بالتوتر، كما تنقل مصادر مقربة من منافس الجعفري المرشح عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عادل عبد المهدي، وبعضها ذهب إلى حدّ إتهام إيران بالتدخل المباشر لفرض الجعفري، فحصل بفعل ما تقدم تقارب إيراني-عراقي في شتى المستويات، منها الإتفاقيات العسكرية والأمنية، ومشروعات البنية التحتية، ومن بينها إنشاء خط أنابيب نفط إلى إيران من أجل تكريره، وتسهيل قدوم الزوار الإيرانيين، وغير ذلك. فضلاً عن إدخال الفصائل الشيعية التي تكونت في إيران في المفاصل الأمنية والعسكرية؛ ونظراً للمادة (9 من دستور العراق لعام 2005م) التي نصت على إنّه يُحظَر تشكيل فصائل عسكرية خارج إطار القوات المسلحة العراقيّة، فتم حلّ مسألة الحركيين الإسلاميين السابقين عن طريق انضمامهم إلى قوات الأمن الرسمية بأعداد كبيرة في عملية عُرفت باسم الـ(دمج)، الأمر الذي وُصف بأنه نجاحٌ لإيران وهي ترى داعميها في الوزارات والمؤسسات الأمنية الحساسة[2]، ومن ثم سيطروا منذ ذلك الوقت على وزارة الداخلية العراقيّة لاسيما في عهد حكومة نوري المالكي الأولى 2006-2010، وأصبحوا قوة مهيمنة في جهاز الشرطة والجيش[3].

(1) معد الفياض، في حقل الألغام (الحلقة الرابعة) ـ تنشر مذكرات أول رئيس للحكومة العراقية بعد سقوط صدام، مجلة الشرق الأوسط الالكترونية، الأحد - 17 رجب 1434هـ - 26 مايو 2013مـ
https://aawsat.com/home/declassified/879

(2) علي عبد الهادي المعموري، المصدر السابق، ص131؛ عمر النداوي، مايكل نايتس، الميليشيات في قوات الأمن العراقية: السياق التاريخي والخيارات الأمريكية، المرصد السياسي، بتاريخ 22 شباط 2018م، ص 4-5.

(3) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص105-106. من الجدير بالذكر إن (بدر) امتلكت مكانة بارزة في الوزارة المذكورة أعلاه.

وبالنسبة للتيار الصدري، فقد كانت علاقة إيران معقّدة مع زعيمه **السيد مقتدى الصدر** الذي تعدّه ذا تفكير مستقل للغاية، ومتحفّظاً على أيّ تدخل أجنبيّ في العراق، وبالرغم من ذلك، ارتأت ضرورة التعامل معه نظرًا إلى قاعدته الشعبية الواسعة التي قد لا ترقى إليها المجموعات الأخرى. وفي عام 2003م مدّ فيلق القدس جيش المهديّ بالسلاح والتدريب والأموال، وأقام المرجع آية الله **كاظم الحائريّ** ومقره في إيران علاقات وطيدة مع السيد مقتدى الصدر، وقد رأى البعض في هذه الخطوة محاولة لجذب الأخير لها. لكن مقاتلوه انشقوا إلى جماعات خاصة، وعاونت إيران حزب الله اللبناني لتدريب تلك المنظمات الجديدة[1]، ومنها (**عصائب أهل الحق**) التي انشقت عن جيش المهديّ عام 2006، وتزعُم الحكومة الأمريكية إنّها اليد الفاعلة المباشرة لفيلق القدس[2] في حين تنفي هي عنها تلك الصفة بتاتًا.

كما يبدو بالنسبة لإيران إنّها تحتاج إلى مجموعات متعدّدة، مدنية وعسكرية، ومن المستويات العليا والدنيا كافة، وعدم الاعتماد على واحدة منها فقط، حتى يسهل التأثير عليها جميعاً[3]. ونلاحظ من ذلك أن الولايات المتحدة تحاول في تقاريرها شطب الروح الوطنية عن تلك الفصائل، في حين مارست الأخيرة دورها كمقاومة إسلامية ملتزمة ضد الاحتلال.

أما بالنسبة **لكتائب حزب الله** فتعد من بين المجموعات التي أفادت كثيرًا من الأفراد المنشقين في البداية من جيش المهديّ، ودعمها فيلق القدس عام 2007 بثلاثة آلاف مقاتل، وتعدّها الولايات المتحدة الأمريكية ذراعًا للعمليات المباشرة للحرس الثوريّ الإيرانيّ، وبالرغم من كونها أصغر حجماً من المجموعات الأخرى، إلا أنّها تعد ذات مهارات واستخبارات عالية، وتسليح جيد، وتشرف على فصائل منضوية للحشد الشعبي، جُنّدت استجابة لفتوى آية الله السيستاني في محاربة داعش، والمنظمة معنية فقط بالنشاطات العسكرية، وكان أحد رعاتها الشهيد **جمال الإبراهيمي المعروف بأبي مهدي المهندس** الذي له تاريخ طويل في

(1) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص9؛ جامعة ستانفورد، جيش المهدي: تخطيط منظمات المحاربين، بتاريخ 10 تشرين الثاني2014، ص 6-7

(2) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص10.

(3) المصدر نفسه.

المقاومة الإسلامية، وكان مقرّبًا من قائد فيلق القدس قاسم سليماني[1]، وقد أسّست إيران هذه المجموعات ومكّنتها ورسختها بعد العام 2003[2].

كما تعد قوات البيشمركة المدعومة من إيران، الأقدم بين الجماعات المسلحة في العراق، بالرغم من كونها قوات رسمية تابعة لحكومة الإقليم، ويمتد عمرها لعشرات السنين، وبقيت مسؤوليتها محصورة في حفظ النظام في المناطق الشمالية[3].

علاوة على ذلك، فإنّ ارتباط عدد كبير من هذه الفصائل المسلحة بإيران وتبنيها أيديولوجيات عابرة للحدود الوطنية، جعلها في موضع تقوم فيه بدور مزدوج؛ إذْ مثلّت درعًا للطائفة الشيعية خارج سيطرة الدولة من جهة، وصلة مع دولة خارجية، لها رؤية خاصة بها في مجال تمكين الدولة العراقيّة من جهة أخرى[4]؛ إذْ غالبًا ما قام مجلس الحرس الإيراني وقائد فيلق القدس (قاسم سليماني)، بدور تحكيمي سياسي بين الأحزاب العراقيّة الشيعية، فبفضل صلات سليماني مع الشيعة والعرب السُنّة والقادة الأكراد، اشترك مباشرةً في مناقشات الحكومات العراقيّة كلها تقريباً حتى عام 2018، وقاد سليماني حملة العلاقات العامة للكتل الموالية لإيران، مورّداً لها الاستشاريين ومعدات البثّ منذ العام 2006[5].

خامساً: إيران وحكومتي المالكي الأولى والثانية

رغبت إيران في توسيع نفوذها وترسيخ مكانتها كوسيط رئيس للسلطة في العراق، ومع ذلك فإنّ تشكيل حكومة جديدة برئاسة نوري المالكي تضم العديد من أصدقائها، والإنسحاب العسكري الأمريكي الوشيك، وفّر فرصًا جديدة لإيران[6].

بدأت استراتيجية إيران في تحقيق الهدف السياسي وهو توحيد الأحزاب الشيعية في العراق حتى تتمكن من ترجمة وزنها الديموغرافي (حوالي 60 % من سكان البلاد) إلى نفوذ

(1) المصدر نفسه، ص11.

(2) علاء الدين، احتواء الميليشيات الشيعية المعركة من أجل الاستقرار في العراق، معهد بروكنجز، واشنطن، 2017، ص1، 3.

(3) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص120.

(4) علي عبد الهادي المعموري، المصدر السابق، ص139.

(5) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص6.

(6) Michael Eisenstadt, Michael Knights and Ahmed Ali, previous source,p:15

سياسي. وفي ظل الانتخابات العراقيّة شجعت إيران المجلس الأعلى الإسلامي، ومنظمة بدر، وحزب الدعوة الإسلامية، الصدريين على المشاركة في العملية السياسية والتنافس في كل انتخابات على قائمة واحدة، من أجل منع انقسام أصواتهم بين عدة أحزاب متنافسة، علاوة على ذلك، فإنّ طهران تحوّطت رهاناتها عن طريق دعم عددٍ من الأحزاب والحركات الشيعية، بدلاً من واحدة، وقد دعمت تحالفًا بين حلفائها الشيعة والأحزاب الكردية الرئيسية التي أدت دوراً رئيساً في المؤسسات السياسية الناشئة في العراق. وبحسب ما ورد حاولت إيران التعامل مع الانتخابات البرلمانية العراقيّة في (2005 و2010)، وانتخابات مجالس المحافظات عام 2009، عن طريق التمويل وتقديم المشورة. وفي تحليل ذلك إن الدعم الإيراني للقوائم السياسية الشيعية في العراق لا ينبع فقط من التقارب الأيديولوجي المشترك والتضامن الديني والمعارضة السابقة المشتركة لنظام صدام حسين، ولكن أيضًا من الإعتراف بأن هذه الجماعات الإسلامية تقدم لإيران نتيجة محتملة أفضل من الذي يمكن أن تقدمه التيارات القومية العلمانية. ومن ذلك التحالف العراقي الموحد (القائمة الشيعية المشتركة) التي تنافست في الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2005، وضمّت المجلس الأعلى الإسلامي، منظمة بدر، حزب الدعوة، التيار الصدري، حزب الفضيلة الإسلامي، الذي كان قادرًا على حصد أغلب الأصوات في كلا الانتخابين، وبالتالي أدى دورًا رئيساً في صياغة الدستور العراقي، وفي الحكومات التي تم تشكيلها بعد هذه الانتخابات[1].

ووفقاً لما تقدم تم اختيار السيد نوري المالكي من قبل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والتيار الصدري الأكثر قوة كخيار حلّ وسط لرئاسة الوزراء في نيسان/ابريل 2006، ولكنه استخدم هذا المنصب منذ ذلك الحين لبناء قاعدة قوية له في الحكومة والجيش، فالمالكي يشترك في تقارب عام مع إيران، كما إنّه كان مُدركًا لضرورة تواصله مع واشنطن من أجل ضمان البقاء، وبالتالي حاول السير في طريق وسط بين القوتين، متجنبًا احتضانًا مفتوحًا قد يثير الانتقادات في المستقبل[2].

كان أمام المالكي المهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق التوازن بين مصالح إيران ومصالح القوى الاخرى[3]، وقامت حكومته بحملة في(نيسان-حزيران 2008) على (جيش المهدي)

(1) Ibid,,p17.

(2) Ibid p,19

(3) Ibid, p,18.

والمجموعات الخاصة في البصرة وبغداد، وتسببت جهوده في إلحاق أضرارٍ جسيمة بالجماعات المدعومة من إيران. وكانت طهران تقع في تناقضات عديدة ففي حين تدعم حكومته، فإنها من جهة أخرى دعمت بين عامي 2006-2007 مجموعة موسعة من الفصائل المسلحة، ما أدى إلى تصعيد العنف بين الشيعة والسُنّة الذي تم كبحه في نهاية المطاف من خلال الانتخابات[1]. وشرع بزيارة إيران في 9 حزيران/يونيو 2008، والتقى الرئيس الإيراني **أحمدي نجاد**، وأكد رغبة بلاده في تعزيز العلاقات مع إيران، وقال: «**ان التوسع في العلاقات مع إيران سيساعد على تطور العراق واستقراره**»، كما طمأن قيادات طهران بخصوص الإتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة قائلاً إنّه: « **لا يوجد في عراق اليوم ما يمكن ان يهدد استقرار الدول المجاورة**»[2]، بعدما عارضت إيران اتفاقية أمنية بين العراق والولايات المتحدة، لكنها في النهاية وُقّعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، تضمنت عدم استعمال العراق كنقطة انطلاق للهجمات على أي دولة ووضع جدول زمني لإنسحاب عسكري أمريكي[3].

كما أضرّت بعض سياسات إيران في المدة التي سبقت الانتخابات بحلفائها، ففي كانون الأول/ديسمبر 2009، استولت القوات الإيرانية على بئر نفط في حقل الفكّة النفطي الواقع على الحدود الإيرانية العراقيّة في محافظة ميسان، فردّت الحكومة العراقيّة بخجل بالرغم من الصوت الشعبي المنتقد بشدة لإيران، ممّا وضع حلفاءها في موقف صعب، إذ حاولوا موازنة علاقاتهم مع طهران بالحاجة إلى تجنب أن يُنظر إليهم على أنهم ضعفاء في التعامل مع تهديد خارجي قبل بضعة أشهر فقط[4].

بدأت إيران في ظلّ تواجد حلفائها في الانتشار السريع والعمل على ترتيب أولوياتها في العراق، وقد اتهمت الاستخبارات الأمريكية بأن عناصر الاستخبارات الإيرانية بدأت تنفذ عمليات اغتيال للضباط العسكريين السابقين في حرب السنوات الثمان، والعلماء الذين أسهموا في التصنيع العسكري، والقضاء على السياسيين العراقيين الذي تتعارض مشاريعهم ومواقفهم مع النهج الإيراني في العراق، في حين وُجهت الاتهامات نفسها إلى مخابرات الكيان الصهيوني.

---

(1) Ibid, p18.

(2) حازم علي حمزة، طه محمد سعيد، التعاون السياسي الأمني بين (العراق، سوريا، إيران) لمكافحة الإرهاب (داعش انموذجاً)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (85)، 2021، ص63.

(3) Ibid, p18.

(4) Ibid, p.19

ومنذ تفجير مرقد العسكريين في سامراء سنة 2006، زادت الساحة العراقيّة سخونة وظهرت ما يعرف بـ «فرق الموت» التي استهدفت الطوائف جميعها لا سيما العرب السُنّة، وراحت المجموعات الإرهابية في المقابل تقتل الشيعة وتفخخ مناطقهم[1]، وقد ردّت إيران على تلك الإتهامات الأمريكية بتصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية (محمد علي حسيني) قائلاً: «**إن مثل هذه الاتهامات لا أساس لها، وهي سبيل للتهرب من مسؤوليات الحكومة الأمريكية الممثلة**»[2]، كما واجهت إيران المخططات والممارسات الأمريكية في العراق بالكثير من المرونة، وذلك بالنظر لارتباط الملف العراقي في السياسة الأمريكية بملفات أخرى تخص إيران أبرزها الملف النووي. ومن أجل افساد المخططات الأمريكية في العراق أخذت إيران تشجع عمليات المقاومة العراقيّة الجارية ضد القوات الأمريكية، وحرصت في الوقت نفسه على المحافظة بعلاقات قوية مع الكوادر الحكومية الموالية لها[3].

وأخذت إيران في إتباع خطوات سياسية جديدة، كالالتقاء بالمسؤولين العراقيين، لتؤكد دورها الداعم والتعاوني لمساعدة العراق في النهوض بواقعه السياسي، وبحث نائب رئيس الوزراء العراقي **(برهم صالح)** مع المسؤولين الإيرانيين في طهران 14 آب/اغسطس 2008، مقترحًا عراقيًا لبناء شبكة إقليمية من العراق وإيران وتركيا ودول عربية، إلا أن إيران رفضت المقترح[4]، واستمرت زيارات المسؤولين العراقيين إلى إيران وفي هذا قال كوسرت رسول نائب رئيس إقليم كردستان العراق الذي زار طهران في شهر نيسان 2009، إن زيارته إلى إيران تأتي ضمن زيارات المسؤولين العراقيين للتأكيد على مدى مكانة العلاقات الثنائية على كافة الصُعد[5].

اطمأنت إيران للأوضاع في العراق من خلال الأداء الجيد لقائمة المالكي (ائتلاف دولة القانون) في المحافظات الوسطى والجنوبية، لكن منافسها الرئيس، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، شهد ضعفًا ظاهرًا. وعزا كثيرون ذلك إلى علاقاته التي تم الترويج لها على نطاق واسع

(1) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص108-109.
(2) شيماء محمد جواد، سهير صلاح محمود، القوى الدولية المؤثرة في العلاقات العراقية- الإيرانية، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة المستنصرية، المجلد (22)، العدد (96)، 2016، ص607.
(3) عبد الامير هادي العمري، ظاهر عبد الزهرة الربيعي، المصدر السابق، ص206.
(4) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص135.
(5) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص30-31.

مع طهران، وقد حاول البعض في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي تصوير أنفسهم على أنهم «عراقيون بنسبة مائة بالمائة». وإدراكًا منها للآثار الضارة المحتملة للإنقسام في التصويت الشيعي العراقي، شجعت إيران التحالف العراقي الموحد على إحياء نفسه في الانتخابات البرلمانية 2010[1]. فبالرغم من أن تحالف (العراقيّة) بقيادة إياد علاوي فاز بأغلبية المقاعد، فقد مُنع الأخير من تبّوأ منصب رئيس مجلس الوزراء، بسبب رفض التحالف الشيعي المدعوم من قبلها الذي كان يضمّ ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي بقيادة **إبراهيم الجعفري**، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر2010، وبعد أشهر من النزاع أقنعت إيران الشيعة والأكراد مع الصدريين بدعم نوري المالكي، ليصبح رئيساً بولاية الثانية في كانون الأول/ ديسمبر 2010[2].

ويعد الوضع الجديد في الولاية الثانية، علامة بارزة في جهود طهران لتوحيد حلفائها السياسيين في العراق. ومع ذلك، واجهت شيئاً من عدم الاستقرار، لأن الحلفاء يمتلكون تاريخاً من الصراع، لذلك سعت أن تبقى لاعبة دور الوسيط السياسي في حالة ظهور انقسامات في التحالف المتعدد الأطراف، لاسيما ان الانسحاب الأمريكي بات وشيكاً[3].

وفي ظل ذلك، أعلن الرئيس الأمريكي (**باراك اوباما**) في 21 آذار/مارس2011، جدوله الزمني بسحب قوات بلاده من العراق، وبدأت إيران تهتمّ اهتمامًا دبلوماسيًا ملحوظًا بإقامة منظومة أمنية تجمع عددٍ من دول المنطقة لمساعدة العراقيين في تثبيت الأمن في بلادهم، وملء الفراغ الأمني والعسكري الذي سيُحدثه انسحاب القوات الأمريكية بحسب رأي طهران[4]. كما عارضت بشدة اتفاقية جديدة تضفي الطابع الرسمي على المساعدة الأمنية الأمريكية للعراق أو تزيد من توسيع الوجود العسكري الأمريكي[5]. وهذا ما دفع وزير الخارجية الإيراني (**منوشهر متكي**) بزيارة عاجلة إلى بغداد وأربيل، أعقبتها زيارة رئيس الجمهورية العراقيّة (**جلال طالباني**) إلى طهران بدعوة رسمية، وعودته سريعاً إلى بغداد لاستقبال الرئيس السابق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني (**علي أكبر هاشمي رفسنجاني**) في محاولة

(1) Michael Eisenstadt, op.cit, pp. 18, 36.

(2) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص6.

(3) Michael Eisenstadt, op.cit,p:11,14.

(4) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص129.

(5) Michael Eisenstadt, op.cit,p:33.

عاجلة لاتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لملء الفراغ وتوطيد العلاقات مع الحكومة العراقيّة، بشكل أكثر اندماجاً لدعم المصالح الاستراتيجية، مما أثار قلق الدول العربية من هذه المبادرة السريعة خوفاً من التوسع الإيراني على حساب القوى العربية والإقليمية في المنطقة[1]. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر 2010، بدأ المالكي مستبعداً بشكل قاطع اتفاقاً أمنياً جديداً، حيث قال: «**آخر جندي أمريكي سيغادر العراق، هذه الاتفاقية غير قابلة للتمديد، وغير قابلة للتعديل، إنّها مختومة**»[2].

وفي العام 2012، ساعد تدخل (سليماني) في تخفيف حدّة التوترات بين الحكومة العراقيّة وحكومة إقليم كردستان حول زيارة رئيس الوزراء التركي **اردوغان** إلى كردستان العراق، وقيل إن قاسم سليماني أقنع المالكي بعدم زيادة حدّة التوتر[3]. وفي إطار استمرار الزيارات المتبادلة بين العراق وإيران وصل رئيس وزراء المالكي إلى طهران في 4 كانون الأول/ديسمبر2013، بحث فيها العلاقات الثنائية بين البلدين، والتقى بالرئيس الإيراني الجديد (**حسن روحاني**)، وأكد له على ضرورة توسيع العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية[4].

شهدت تلك المدة اتهامات للحكومة بممارسة سياسات مذهبية في العراق والتفرد بالحكم، ما أدى إلى تهيئة الأجواء لصعود المتطرفين، عوامل تُرجمت بتزايد النفوذ الإيراني في العراق حسب ادعاء البعض، وسرت أنباء متعددة عن قيام رئيس الوزراء نوري المالكي، بتحويل قوات الأمن العراقيّة إلى أيدي الموالين له، كما أُتهم المالكي أيضاً بالسماح للمجموعات الشيعيّة المسلحة بمهاجمة أعدائه، وقد قيل إنّه سُمح لأفرادها بارتداء الزي العسكري لتمويه نشاطاتهم، بل أكثر من ذلك، فقدت الحكومة المركزية دعم المجموعات السُنّية (الصحوات) عندما حصل احتكاك مع متظاهري الأنبار في نيسان/ابريل 2013، فكفّ عدد كبير من قياديي القبائل السنية الذين كانوا يحاولون التفاوض مع المالكي جهودهم في تلك المفاوضات، وتحولت الساحات إلى بؤرة للمتشددين بل سمحت بتواجد الإرهابيين من القاعدة فيها، ولم يظهر دور إيران فاعلاً في تشجيع المالكي على ممارسة سياساته المذهبية، ولكن ممّا لا

(1) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص129.

(2) Michael Eisenstadt, op.cit,p:33.

(3) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص6.

(4) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص124.

شك فيه أن الدعم المادي الذي قدّمته له فتح المجال أمام الامتعاض السُنّي وصعود الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)[1].

استمرّت إيران بممارسة تأثيرها بمجريات الأحداث السياسية في العراق، وهو ما حصل فعلاً في انتخابات عام 2014، في وقتً رسّخ تنظيم داعش الإرهابي قبضته على غرب العراق، وهدد بحرب أهلية جديدة. وقد طالبت واشنطن بأن يشكل قادة العراق حكومة شاملة تضم الأقليتين السنية والكردية، وحاولت منع المالكي من الحصول على ولاية ثالثة كرئيس وزراء وذلك على ما قيل لعلاقته الوطيدة مع إيران ومن خلفها روسيا، مستغلة الرفض الحاصل من اطراف شيعية مثل التيار الصدري، فضلاً عن الاكراد والسُنّة[2]. ولكن بحسب رأي آخر فإنّ إيران هي من وافقت على إزاحة المالكي من السلطة واستبداله بحيدر العبادي لرئاسة مجلس الوزراء عام 2014، خشيةً من اتجاه الأوضاع إلى منزلق خطير، في حين يصف المسؤولون الإيرانيون دورهم في هذه العملية على إنّه دلالة على ثقة العراقيين بها، والظهور بمظهر الوسيط لحلها[3].

سادسًا: الموقف الإيراني من الأحداث السياسيّة 2014-2022

يشكّل صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)[4] تهديدًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية وفرصةً لها في آن واحد، إذ تُعرف داعش بعداوتها الضارية تجاه الشيعة، وإنّ إيران التي تُظهر نفسها بمظهر نصير الشيعة الأول في العالم، تشكل أحد أبرز أعداء داعش، كما إن غزو الأخيرة لثلث مساحة العراق تقريبًا، وتهديدها لبغداد والمراكز المقدسة، عُدّ تهديدًا مباشرًا للمصالح الإيرانية، ما جعلها تضطلع بدور رسمي عام في دعم ومشاركة الحملة العراقيّة ضد داعش، وفي الوقت عينه، أعطاها فرصة إظهار أهميتها ونفوذها في

(1) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص2-3.

(2) رياض مهدي عبد الكاظم، الاء طالب خلف، التعاطي الدولي مع الانتخابات العراقية المقبلة عام 2018م، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، الجزء الثاني من العدد (28)، 2018م، ص401.

(3) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص6. وللمزيد ينظر: بوزورجمهر شرف الدين، لماذا تخلت إيران عن المالكي في النهاية، قناة (bbc)، بتاريخ 13 آب 2014م ينظر الموقع الالكتروني:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014140813/08/_iran_let_maliki_go

(4) للمزيد عن هذا التنظيم الإرهابي العالمي ينظر: جونا صبحي جميل، دلخواز اسماعيل عزيز، الحشد الشعبي في العراق إلى أين...؟، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة بغداد، (د.ع)، بتاريخ كانون الثاني2016، ص2.

الشرق الأوسط، فالحملة التي أطلقتها الحكومة الإيرانية ضد داعش هي تذكيرٌ للعراقيين بأن جارتهم الشرقية هي الجهة الفاعلة الأقوى لهم، ولربما أكثر قوّةً من الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة عربية[1].

وبما إن ظاهرة الإرهاب اتسعت نشاطاتها وانتشرت خطوطها عبر الحدود الدولية، مما يدعو إلى تعاون إقليمي أو دولي في مواجهة خطورتها[2]، فقد شعرت إيران بالخطر وقررت تقديم الدعم السياسي والأمني للعراق منذ حزيران/يونيو 2014، إذ أرسلت أسلحة وأعتدة ومستشارين عسكريين، لتقديم النصح للجيش العراقي، وبالخصوص إلى متطوعي الحشد الشعبي، وجاء ذلك على وفق فكرة مفادها أن استقرار العراق سياسيًا وأمنيًا هو استقرار لدول المنطقة جميعها. ويمكن القول إنّ العلاقات العسكرية العراقيّة- الإيرانية، ارتقت إلى مراتب عليا من الشراكة الأمنية[3]، وإنْ كانت إيران لا تستطيع القيام بعمليات عسكرية واسعة في العراق، إلا إنّها استنفرت وعززت اهتمامها نحو الجماعات الشيعية المسلحة التي بذلت جهدًا كبيرًا في تنظيمها وإعانتها خلال السنوات الماضية، مثل بدر والعصائب وكتائب حزب الله العراقي وجيش المهديّ وغيرها، ودعمتهم للانخراط في مواجهة تنظيم داعش الذي أراد النيل من أرض العراق ومقدساته[4]، ووفق المعلومات القليلة المتوافرة فقد عززت المناطق الحساسة بالمتطوعين، وتم استدعاء لواء أبي الفضل العباس من سوريا وإسناد عصائب أهل الحق وبدر وسرايا السلام في تنفيذ مهام قتالية عاجلة لخطورة الموقف واستيعاب الصدمة الأولى.

وقد عانى هؤلاء المتطوعين من نقصٍ حادٍ في التجهيزات، فضربوا طوقًا أمنيًا على سامراء لحماية مراقد الامامين العسكريين، وأيضاً عززت جبهة جرف النصر(جرف الصخر) لحماية كربلاء المقدسة من تسلل عناصر داعش، بعدد كبير من المستشارين الإيرانيين، وكان قاسم سليماني قائد فيلق القدس متواجدًا في أكثر معارك الحشد الشعبي ضد داعش[5] ولم يقتصر

(1) عليرضا نادر، المصدر السابق، ص1-2.

(2) حازم علي حمزة، طه محمد سعيد، المصدر السابق، ص69-70.

(3) المصدر نفسه، ص69؛ جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 152.

(4) پیکر مطهر یک شهید مدافع حرم در شیراز تشییع شد (تشییع جثمان شهید مدافع عن الحرم في شیراز)، وكالة أنباء إيرنا، 1393/4/13ش: ينظر الموقع الالكتروني: http://www.irna.ir/fa/News

(5) Nsight - Iran's elite Guards fighting in Iraq to push back Islamic State». reuters.com. Archived from the original on 15 July 2015. Retrieved 5 March 2015.

الدعم الإيراني على الوسط والجنوب بل كان لمساعدتهم الأثر الواضح في كردستان، فحسب تصريح إحدى الوكالات العالمية في تلك المدة «**دخلت وحدة من القوات الخاصة بقيادة سردار قاسم سليماني جبهات الحرب في جاور ومخمور وخازر، وقاتلوا جنبًا إلى جنب مع البشمركة الكردية داعش، وكان وصول هذه القوات بناءً على طلب مباشر من مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق**»[1].

ووفق تطورات تلك المرحلة لم تنفك إيران من توطيد وزيادة زخم العلاقات العسكرية مع العراق[2]، كما شجّعت القيادات السياسية في مركز القرار السياسي العراقي في تلك المدة على القيام بزيارات رسمية وغير رسمية لطهران، للبحث في سبل التعاون الميداني في الأصعدة جميعها التي تدخل في مجال البناء والإعمار، وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب ودعم المصالحة الوطنية. ومنها أن رئيس مجلس النواب العراقي (**سليم الجبوري**) زار طهران في 11 أيلول/سبتمبر 2015، وصرح بأن: «الزيارة تهدف بشكل عام إلى العمل على تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وتحديدا في المجال التشريعي»[3].

وفي 10 تموز/يوليو 2017، زار رئيس جمهورية العراق (**فؤاد معصوم**) العاصمة طهران وأجرى بعض المحادثات السياسية، وقد تزامنت زيارته مع عزم إقليم كردستان إلى تنظيم استفتاء بشأن الاستقلال عن العراق في 25 أيلول/سبتمبر، الأمر الذي جُوبه بمعارضة من بغداد وإيران وتركيا والولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، لتهديده وحدة العراق وتأثيره على الحرب ضد داعش، تبعتها زيارة رئيس الوزراء العراقي **حيدر العبادي** والتقائه بنظيره **حسن الروحاني** في 20 حزيران/يونيو 2017، وقد شكلت الزيارة منعطفاً في العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما الاقتصادية والإقليمية والتصدي لمكافحة الإرهاب، كما أكد روحاني للعبادي على رغبة بلاده بزيادة التعاون الثنائي في المجالات جميعها، مبينًا أن العراق بإمكانه لعب دور كبير في تحقيق الاستقرار وإحلال السلام في المنطقة[4].

كما وقّعت وزارتا الدفاع العراقيّة والإيرانية إتفاق تعاون دفاعي عسكري يوم 23 تموز/

(1) قاسم شليمانی شمشير دو دم ايران در منطقه خاورميانه، يورونيوز. دريافت‌شده در 3 ژانويه، 2020.

(2) حازم علي حمزة، طه محمد سعيد، المصدر السابق، ص70؛ جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص 152.

(3) نقلًا عن: حازم علي حمزة، طه محمد سعيد، المصدر السابق، ص62-63

(4) المصدر نفسه، ص63-64.

يوليو 2017 وذلك في سياق زيارة وزير الدفاع العراقي (عرفان الحيالي) لطهران، تضمنت تعزيز التعاون الدفاعي والعسكري لمحاربة الإرهاب، مع التركيز على مسائل أمن الحدود المشتركة وتبادل التجارب العسكرية والتدريبية، فضلًا عن ذلك تقديم إيران دعمًا استراتيجيًا ومعلوماتيًا وتقنيًا للعراق، وقد أكد الطرفان أهمية الاتفاقية في تشكيل إطار للتعاون العسكري والأمني المستقبلي بين البلدين[1].

كما شهد العراق في السنوات (2017-2020) انقسامات واختلافات في منظومة الحشد الشعبي، أثّرت نوعا ما على العلاقات بين البلدين، فبدأت تتشكل في ذهنية بعض الجهات وجود «حشدين»، الأول عراقي يمثل المرجعية العليا في العراق، والثاني حشدٌ شعبي يمثله الولائيون الذين وصلوا إلى السلطة، ولذلك أسهم الخلاف الداخلي للحشد في صعود حالات الخلط بين مصالح القوى السياسية والحزبية[2]. وقد حاولت حكومة حيدر العبادي أن تُعيد تنظيم الحشد وتهيكله وتوقف محاولات اختراقه وتدويله المزعومة، عن طريق تشديد ضبطه وتنظيمه داخل مؤسسات الدولة، ولكنها أخفقت في ذلك، بسبب تشعّب نطاق عمل الفصائل[3].

ومن ناحية أخرى وقف العراق إلى جانب إيران في رفضه للعقوبات التي أعلنها الرئيس الأمريكي ترامب عليها عام 2018، وصرح رئيس الوزراء حيدر العبادي بقوله: «**لا نتعاطف مع العقوبات ولا نتفاعل معها لأنها خطأ استراتيجي لكننا نلتزم بها... العقوبات ظالمة بشكل عام وقد أعلنت موقفي منها**»[4]، كما أكدت حكومة عادل عبد المهدي الموقف الذي وصل إلى إيران بصحبة وفد وزاري في 6 نيسان/ابريل 2019، والتقى بالمرشد الإيراني السيد علي خامنئي، والرئيس الإيراني حسن روحاني ومسؤولون آخرون، للبحث في الملفات الاقتصادية والتجارية بما يسمح بتخفيف عواقب العقوبات الأمريكية على طهران، وتتزامن الزيارة مع توقعات بأن إدارة ترامب تتجه لتصنيف منظمة الحرس الثوري الإيراني، منظمة «إرهابية»، وأكد خامنئي «**أن علاقات إيران مع العراق أوسع من علاقات دولتين جارتين، وأنه على**

(1) المصدر نفسه، ص69-70

(2) عبد الله محمد خلف، المصدر السابق، ص15.

(3) المصدر نفسه، ص12-13.

(4) نقلًا عن: حازم علي حمزة، طه محمد سعيد، المصدر السابق، ص64.

الدولة العراقيّة أن تفعل شيئاً لتخرج القوات الأمريكية من العراق سريعاً»[1]. وكانت نتيجة تلك الزيارات الثنائية المتبادلة بين طهران وبغداد إنّها أسفرت عن عددٍ كبيرٍ من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم في خصوص رفع قيمة التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، وتعزيز دعم إيران في تصدير الطاقة الكهربائية، وتسهيل دخول مواطني البلدين وفتح المنافذ الحدودية، وفتح مصانع كبرى من قبل طهران في محافظات عراقية، فضلاً عن دعم الحكومة العراقيّة في توفير مستلزمات البنى التحتية التي تحتاجها المناطق المحررة من تنظيم داعش[2].

وفيما يتعلق بالانتخابات العراقيّة في ايار/مايو 2018 فقد كشفت عن مدى التفاعل الإيراني معها، وعبّرت عن حقيقة اهتمام إيران سياسيًا وإعلاميًا بها، لإنجاح القوى التي تطمئن لها، فهذه الانتخابات جاءت عقب الانتصارات العراقيّة على تنظيم داعش الإرهابي، التي لعبت فيها إيران دوراً محوريًا، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، الأمر الذي أعطاها قوة كبيرة في الساحة العراقيّة، يجري توظيفها لصالح القوى والتحالفات الانتخابية المقربة منها، لاسيّما بعد دخول واجهات الحشد بوصفها أطرافًا سياسية فاعلة، ومتغيرًا جديدًا في الطبقة السياسية العراقيّة، خاصة في الشق الشيعي منها، وبالتالي سعت بكلّ جدية لتمكينها من الفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان العراقي، كمقدمة لتشكيل حكومة عراقية متوافقة معها، والعمل على محاربة النفوذ الأمريكي في العراق، والحيلولة من دون انفراط تماسك القوى الشيعية السياسية في العراق، وهذا ما أكد عليه ضمناً (**علي أكبر ولاياتي**) مستشار المرشد الأعلى الخامنئي، في زيارته للعراق في 17 شباط/فبراير 2018[3].

انطوت انتخابات 2018 على صراع حادٍّ بين رؤى سياسية شديدة التباين، ومع هذا لم ترَ بأغلبية الناخبين في التنافس سوى تكراراً للوجوه والمواقف والسياسات ذاتها، وأفاق العراقيون من الصدمة في حين فازت التحالفات القديمة نفسها بأكثرية المقاعد، موجهين أصابع الاتهام بالفساد والطائفية إلى الحكومة، ولكن ردّ الفعل الشعبي كان أكثر جذرية؛ إذْ بدأت جمهرة

(1) نقلًا عن المصدر نفسه، ص65.

(2) المصدر نفسه، ص64-65.

(3) محمد السعيد إدريس، الانتخابات العراقية 2018 حدود التنافس العربي- الإيراني، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 2 أيلول 2022. ينظر على الموقع الالكتروني:

https://acpss.ahram.org.eg/News/16626.aspx

من الناشطين المدنيين بالتحشد في ساحة التحرير ببغداد تطالب بمحاربة الفساد ومحاكمة رموزه، وقد استطاعت الاحتجاجات الشعبية المعروفة بـ «انتفاضة تشرين 2019» ان تنتشر في عموم محافظات العراق الوسطى والجنوبية[1].

كانت الاحتجاجات مقلقة للجانب الإيراني، فمنذ أن أرتفع الصوت العراقي كانت إيران من المستهدفين لدى جزء مهم من المحتجين، فلقد خرج الشباب من المناطق الشيعية احتجاجًا على نظام المحاصصة الطائفي، وأضرموا النيران في القنصلية الإيرانية في النجف الأشرف أكثر من مرة أثناء الاحتجاجات، والقنصلية الإيرانية في كربلاء أيضًا، وأحرقوا العلم الإيراني في عديد من المحافظات العراقيّة، خصوصًا ذات الكثافة الشيعية، كما استهدفوا مقرات بعض الفصائل المسلحة التي سموها (الولائية)[2]. وعند التدقيق في المظاهرات التشرينية فإنها كانت في بدايتها مطلبية وخدمية، لكن قوى إقليمية ودولية وجهات إعلامية حاولت اختراقها وحرفها عن مسارها باتجاه العنف واستهداف الحركات الإسلامية التي انخرطت في الدفاع عن العراق ضد داعش.

وبعد انتهاء الاحتجاجات بتحقيق قسم من مطالبها، أُنجزت الانتخابات العراقيّة لعام 2021، عقب ثلاثة متغيرات رئيسة ألقت بظلالها على مخرجات المشهد الانتخابي العراقي برمّته، وهي: ظهور متغير جديد يكشف عن حجم التذمر والسخط الشعبي العراقي من تعاظم النفوذ الإيراني، وعن مدى رغبة قسم من الشعب في تحجيم إيران وجماعاتها وأذرعها في العراق، كما كانت الدافع الأكبر لتغيير الحالة المزاجية للناخبين وتصويتهم لغير صالح التحالفات المدعومة من إيران[3]، أمّا المتغير الثاني فهو اقتصادي يتمثل في الاتهامات القائلة بأن إيران تستعمل قضية الكهرباء كورقة ضغط ضد الحكومة العراقيّة في رفضها تزويد العراق بحصته من الغاز، بذريعة عدم سداد الديون المستحقة، وقامت بخفض الإمدادات ثم وقفها يوم 29 حزيران/يونيو 2021 بشكل كامل. ويفسر الخبراء ذلك، بأن إيران غير مرتاحة لحكومة

(1) انتخابات 2018 النيابية في العراق: بين الطائفة والوطن)، منشور في 12 تموز 2018م
https://www.arab-reform.net/ar/publication

(2) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي العراقي وتداعياتها على إيران في ضوء انتخابات 2021، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، منشور بتاريخ 28 تشرين/اكتوبر 2021، ص3 على الموقع الالكتروني: https://rasanah-iiis.org

(3) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، المصدر السابق، ص4.

مصطفى الكاظمي التي جاءت كنتيجة للاحتجاجات التشرينية بعد الإطاحة بحكومة عادل عبد المهدي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لكونها تتعارض مع الحفاظ على مكتسباتها في الساحة العراقيّة.

وتساءل الكاظمي في تموز/يوليو 2021، عن أسباب اكتفاء الحكومات طيلة الـ (17) سنة الماضية بالربط الكهربائي مع إيران فقط، في ظل تنويع دول العالم كلها مصادرها من الكهرباء، ولذلك بادرت حكومته بعرض مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج والأردن ومصر. في حين كان المتغير الثالث يتمثل في تحوُّل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بعد أن سلكت الأخيرة مسلكًا عسكريًا ضد الأهداف الأمريكية في الساحة العراقيّة بواسطة جماعاتها المسلحة، في إطار الضغوط المتبادلة لتعظيم الشروط التفاوضية، ودفع الولايات المتحدة إلى رفع العقوبات الاقتصادية القاسية، وتبنّت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي السابق **دونالد ترامب** الخيار العسكري ضد أهداف إيرانية في الخارج، بتقديم عديد من الضربات ضدها، كان منها ما ذكرناه سلفاً (**اغتيال الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني، ورئيس هيأة الحشد الشعبي السابق أبو مهدي المهندس في كانون الثاني/يناير2020**)، وردّ إيران بضربات تجاه قواعد أمريكية في العراق، وردّ الولايات المتحدة بالضربات العسكرية في الساحتين العراقيّة والسورية[1].

سابعًا: الأبعاد الاقتصاديّة للعلاقات الإيرانيّة

شهدت العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع العراق بعد سنة 2003 تقلبات عدّة، ويمكن تقسيمها إلى مدد زمنية، عُرفت الأولى بالانتظار (2004-2007)، والثانية بتنظيم التجارة (2007-2010)، والثالثة ما قبل داعش (2010- 2014) والرابعة بهبوط أسعار النفط (2014-2017) والخامسة سقوط داعش (2017-2018)، واتسمت المدة الأولى بالتبادل البسيط والحذر حتى قام نوري المالكي بزيارة لطهران في تشرين الأول 2005، وأكد رسميًا على تعزيز العلاقات بين البلدين، لا سيّما في مجال تلبية احتياجات البلد؛ إذْ كانت صادرات إيران للعراق في سنة 2004 تبلغ 790 مليون دولار فقط، وزادت بشكل طفيف في سنة 2005 واقتربت من حدود المليار دولار، في حين أخذ الميزان التجاري مع إيران يأخذ منحىً تصاعديًا واضحًا

(1) المصدر نفسه، ص5-6.

حتى سجل في سنة 2009 4 مليارات و230 مليون دولار، ممّا أظهر قفزة جيّدة نسبيًا مقارنة بـالعامين الماضيين، 2 مليار و762 مليون دولار في سنة 2007، والمبلغ 4.2 مليار دولار في سنة 2009 كان مرتبطًا بالمبادلات التجارية فقط، وإذا قمنا أيضًا بحساب القطاعات الأخرى، بما في ذلك التبادلات في مجال الطاقة، يصل إلى حوالي 7 مليارات دولار، وهذه المدة سبقت اجتياح داعش، أمّا صادرات العراق فكانت 400 مليون دولار فقط، وبلغ عدد الحجاج والسياح العراقيين الذين زاروا إيران 300 ألف فقط[1].

استمر النمو التجاري بين إيران والعراق ليحقق زيادة كبيرة حتى سجّل في 6 مليارات سنة 2012 و249 مليون دولار، وفي سنة 2013، أشّر انخفاضًا طفيفًا في حجم التبادلات بين الجانبين بمبلغ 5 مليارات و949 مليون دولار، وعند غزو داعش وسقوط الموصل سنة 2014، حدثت تطورات جديدة في مجال التجارة الخارجية العراقيّة، أهمها قرار الحكومة العراقيّة بخفض الواردات بنسبة 30 %، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وحصول أزمة اقتصادية متصاعدة في العراق بفعل انهيار أسعار النفط، غير أن الأرقام التي أعلنتها سلطات البلدين تظهر أن حجم التجارة بينهما لم تتراجع بل إن التجارة الإيرانية استحوذت على الجزء الأكبر من حصة الأتراك والسعوديين في السوق العراقيّة، لتصل إلى 6.237 مليار بحسب تقرير الكمارك الإيرانية، بالرغم من أن الأرقام المعلنة لا تشمل سوى التبادلات غير النفطية وأن القيمة الإجمالية للتبادلات بين البلدين بلغت في بعض الأحيان ضعف هذا الرقم خلال هذا العام، حتى أن مصادر الكمارك العراقيّة أشارت إلى حجم إجمالي للتبادلات بين البلدين في عام 2014 ووصلت حتى 14 مليار دولار فضلًا عن السلع والمنتجات النفطية والخدمات الفنية والهندسية وصادرات الطاقة بما في ذلك الكهرباء[2].

وبحسب التقارير المتاحة، ارتفع حجم الخدمات الفنية والهندسية لإيران من 400 مليون دولار في سنة 2009 إلى 4 مليارات و200 مليون دولار في سنة 2013، وأظهرت صادرات الكهرباء الإيرانية إلى العراق مليار 200 مليون دولار، وازداد عدد العراقيين الوافدين إلى إيران من300 ألف إلى 2.5 مليون شخص في عام 2009. وفي الأشهر السبعة الأولى من سنة 2015

(1) مجتبى اسماعيل وآخرون، شناخت حكومت، بازار وجذابيت هاى سرمايه كذارى در كشور عراق، تهران 1393. ص 178- 180

(2) همان منبع، ص 181.

أعلن عن حجم التبادل التجاري بين البلدين بـ 3 مليارات و484 مليون دولار، ووصل إلى 6.5 مليار دولار مع نهاية السنة[1].

تضرر الاقتصاد العراقي كثيراً بفعل أحداث داعش، وشهد العراق حالة من التقشف الشديدة ووقفت مشاريعه الإنشائية جميعها، وتم تراجع الميزانية البالغة 100 مليار دولار في سنة 2013 إلى 45 مليار دولار في سنة 2014، وواجهت الحكومة العراقيّة سنة 2015 مشاكل حتى في دفع رواتب موظفيها.

وساعد الموقف الإيراني من داعش، والمساعدات الكبيرة التي قدمتها إيران في التسليح والعتاد والمستشارين، على زيادة التضامن بين البلدين، وبفعلها توسع حجم التبادلات؛ إذْ بلغ حوالي 12 مليار دولار في عام 2017، وبلغت قيمة واردات العراق من الجمهورية الإسلامية نحو 6 مليارات و100 مليون دولار، ودخلت 21% من السلع غير النفطية الإيرانية الأسواق العراقيّة[2].

وكشف الميزان التجاري الإيراني لثمانية أشهر من السنة المالية الإيرانية، 21 آذار/مارس-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 تفوقاً على العراق؛ إذْ صدرت إيران له بضائع بقيمة 31.1 مليار دولار، فيما استوردت بالمقابل بضائع بقيمة 32 مليار دولار. وأشار الأمين العام لغرفة التجارة الإيرانية العراقيّة المشتركة، سنجابي شيرازي، إلى «إن وضع قيمة التبادل التجاري بين إيران والعراق العام الماضي انتهى في 21 آذار 2022، بنحو 9 مليارات دولار، قابلة للتوسيع إلى 10 مليارات دولار في العام الحالي»[3].

ثمّة ستة معابر حدودية رسمية على الحدود العراقيّة الإيرانية، التي يتم استثمارها لتعزيز العلاقات التجارية، كما يتم السعي لزيادة عددها، واتفقت الحكومتان على إنشاء خط سكة الشلامجة الحديدية لتسريع حركة عبور البضائع والأشخاص بين البلدين عبر مدينة البصرة جنوب العراق. ما يسهّل في نهاية المطاف نقل البضائع من الصين إلى منطقة البحر الأبيض

(1) سيد عارف، موسوى نيا، بررسى اقتصاد انرژى كشور عراق) فرصت سازى جهت كاهش وابستگى به نفت در اقتصاد ايران، ک گره ايشگامان ايشرفت، زمان هاى مراكز دولتى وعمومى، دوره 3، 1392، ص 321-330.

(2) همان منبع، ص 331.

(3) التجار بين إيران والعراق في طريقها إلى 10 مليار، بغداد اليوم 2022/9/13، https://baghdadtoday.news/news/200481

المتوسط، وفقًا للنائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري. وواقع الحال أن تحويل العراق إلى صلة وصل بين آسيا وأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، عبر انضمامه إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، بات هدفًا مهمًّا للتصدّي للنفوذ الأميركي أو الاهتمام السعودي المتنامي في العراق في نظر بعض القوى. وقد دفعت الاتفاقية التي أُبرمت مؤخرًا بين الصين وإيران وبلغت قيمتها 400 مليار دولار، بعض المجموعات إلى تأكيد رسالتها حول إيجابيات ربط العراق بالشرق بدلًا من الغرب[1].

وضع التجارة بين العراق وإيران

كان الميزان التجاري لجمهورية إيران الإسلامية مع العراق يتجه لصالحها في السنوات الأخيرة. ففي سنة 2017، كان الميزان التجاري الإيراني مع العراق بمقدار 6.389 مليار دولار، وبلغ الاتجاه نفسه 6.140 مليار دولار سنة 2016، و6140 مليون دولار في سنة 2015، والجدول أدناه يوضح تفاصيل الميزان التجاري.

الجدول (31 - 1): الميزان التجاري الإيراني مع العراق 2015-2022

السنة	يصدر مليون دولار	يستورد مليون دولار	الميزان التجاري	عملية التغير في الميزان التجاري
2022	9 مليار	-	9 مليار	لصالح إيران
2021	6578	89	6489	لصالح إيران
2016	6487	89	6389	لصالح إيران
2015	6197	57	6140	لصالح إيران
2014	6188	39	6140	لصالح إيران

المصدر: سايت اطلاع رسانی در خصوص مبادلات جوانی www.trademap.org

سجّل الجدول في أعلاه تطورًا كبيرًا في حجم الصادرات الإيرانية، وفي الوقت نفسه بيّن انخفاضًا ملحوظًا للصادرات العراقيّة، ممّا يؤشر عجزاً كبيرًا في الميزان التجاري العراق، الذي لم يضع أي خطط استراتيجية ليكون دولة مصدرة لسلع ومواد حتى وإنْ كانت اولية وغير مصنعة.

نشّطت إيران علاقاتها التجارية مع العراق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حتى عُدّ الأخير أحد أفضل الأسواق لتصريف بضائعها، وفقاً للإحصاءات الأولية للجمارك الإيرانية في

(1) الاقتصاد العراقي.https://www.alkhanadeq.com/post.php?id=2775

الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016 (بلغت قيمة الصادرات المؤكدة للسلع غير النفطية إلى العراق باستثناء مكثفات الغاز حوالي 2.052 مليار دولار)، ما جعل العراق ثاني أكبر شريك تصدير لإيران[1].

ويرى الاقتصاديون الإيرانيون بالرغم من زيادة صادرات إيران إلى العراق في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا البلد في أمسّ الحاجة إلى استيراد سلعه الأساسية. وتعد إيران السوق الأكثر سهولة بالنسبة للعراق لتلبية احتياجات المستهلكين، وتجدر الإشارة إلى إنّه مع زيادة الأمن والاستقرار في العراق، ستواجه إيران بالتأكيد منافسين أقوياء، بعد محاولات العراق تطوير الزراعة والنفط والكهرباء والصناعات التحويلية والنقل والبناء والتعليم لقطاعات 2014-2022. يمكن أن يكون الاستثمار في هذه القطاعات مفيداً أيضًا. والجدول في أدناه يبيّن أهم السلع الإيرانية المصدرة إلى العراق:

الجدول (31 - 2) مجموعة من السلع الإيرانية المصدرة إلى العراق سنة 2022 بملايين الدولارات

التسلسل	نوع السلع	كمية التصدير
1	البلاستيك والمنتجات المصنعة	1202
2	الحليب ومنتجات الالبان	518
3	ماكينات تسخين	422
4	الخضار والنباتات	335
5	ثمار صالحة للاكل	381
6	منتجات سيراميك	207.5
7	منتجات من خضروات واوفواكه وغيرها	287
8	منتجات حديد وصلب	210
9	منتجات حبوب، او الدقيق، والنشا، والحليب والمعجنات	192
10	الملح والكبريت والحجر	148
11	مختلف المنتجات الصالحة للأكل	144
12	الوقود المعدني والزيوت المعدنية	127
13	توريد المعدات والآلات الكهربائية ومكوناتها وأجزائها	103

المصدر: سايت اطلاع رسانى در خصوص مبادلات جوانى www.trademap.org

يُظهر الجدول في أعلاه أن حجم الصادرات الإيرانية متزايدة ومتنوعة كثيرًا، وفي الوقت

(1) مجتبى اسماعيل، منبع قبلي، ص 185.

نفسه يسجل خللاً واضحًا في البنية الاقتصادية العراقيّة التي تستورد كل شيء، وهذا يدل على أن منظومة الدولة ونخبها عاجزة عن تبني خطط نوعية تنهض بالواقع الصناعي العراقي.

لا يتمتع العراق بوضع جيّد في مجال الصناعات النسيجية وقد خصص مبلغ 2 مليار و800 مليون دولار من الواردات لهذه السلع، منها 312 مليون دولار من إيران (أي ما يعادل 11 %). والملفت هنا أن الصين وتركيا تتفوقان على إيران في هذا المجال، وتأتي هي في المركز الثالث، بينما حصتها في تصدير الأحذية 65 مليون دولار، والملابس المحبوكة 16 مليون دولار، والملابس غير المنسوجة 15 مليون دولار، والسجاد وأغطية الأرضيات الأخرى 9 ملايين و300 ألف دولار. وبلغ حجم واردات العراق من المعادن والمنتجات المعدنية خمسة مليارات و200 مليون دولار، منها صادرات إيران من الحديد والصلب والألمنيوم 560 مليون دولار، وتحتل المرتبة الثالثة في الصادرات إلى العراق، وقيمة صادرات البسكويت والعلكة ومعجون الطماطم وأنواع الخميرة وأنواع الدهون الحيوانية والزيوت النباتية وزيت النخيل 29 مليون دولار، ما يعادل 9 % من واردات العراق البالغة 224 مليون دولار في هذا القطاع، وتبلغ قيمة استيراد الصناعة الكيماوية العراقيّة من الأسواق العالمية 227 مليون دولار، وتصدر إيران دهانات البناء بقيمة 19 مليون دولار ولوحات وصفائح بقيمة 9 ملايين دولار وأكسيد ألمنيوم بقيمة 8 ملايين دولار وخراطيم بقيمة 6.300.000 دولار وبقيمة إجمالية 75 مليون دولار، وتحتل المرتبة الرابعة في تصدير الصناعات الكيماوية إلى العراق. و2 مليون دولار صناعات دوائية ومعدات طبية[1].

أبرز نقاط النشاط الاقتصادي الإيراني مع العراق

- تصدير أكثر من 25 ألف طن من البضائع الأساسية سنويًا إلى العراق.
- حجم التبادلات أكثر من 12 مليار دولار سنويا.
- بناء المجمعات السكنية والمدارس والمراكز الطبية والأنفاق وغيرها.
- توريد وصناعة السيارات Saipa وIran Khodro في العراق.
- إلغاء التأشيرات السياسية والخدمية نهاية عام 2013 لكلا الطرفين

(1) مجتبى اسماعيل، منبع قبلي، ص 186.

مراجعة اقتصاديّة تحليليّة

منذ عام 2005، واجه العراق متغيرات عديدة، وأصبح الأمن والاقتصاد من أهم القضايا فيه، وتم خلق فرصٍ ذهبية لدخول السوق العراقيّة للعالم وزادت صادرات إيران إليه، ووُصفت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بأحادية الجانب؛ إذْ لا تتجاوز واردات إيران من العراق إلا قدرًا ضئيلاً جدًا من ميزان التبادل التجاري، في حين كان العراق من بين أكبر خمس وجهات تصدير لإيران بعد الصين عام 2019. ويعد عدم الارتباط المصرفي بين إيران والعراق أحد أهم أسباب استمرار أسلوب العمل التقليدي للناشطين الاقتصاديين من كلا الجانبين، كما تسببت هذه المشكلة في دفع جزء كبير من مطالبات المصدرين بالريال، وترى غرفة التجارة الإيرانية المشتركة مع العراق «**ان خلق تفاعل أفضل في مجال التجارة بين البلدين، بزيادة دور القطاع الخاص في الدبلوماسية الاقتصادية مع تغيير نهج إيران من التجارة أحادية الاتجاه إلى التجارة ثنائية الإتجاه، يُسهم في لعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا كأهم الركائز الاقتصادية للبلدين**»[1].

تعاونت إيران والعراق منذ بداية تشكيل الحكم الجديد، وزاد هذا الاتجاه خاصة بعد فرض نظام العقوبات على إيران عام 2011 وتشديدها، فسعت إيران إلى استبدال شركائها التجاريين التقليديين في المنطقة، تركيا والإمارات العربية المتحدة، بالعراق، ليُصبح أحد الشركاء التجاريين الخمسة الرئيسيين لإيران في العالم. وبحسب التقرير التحليلي لوكالة أنباء فارس حول صادرات إيران عام 2013، فإنّ العراق كان وجهة 17 % من صادرات إيران منذ عام 2005 إلى سنة 2013، وهو الشريك التجاري الثاني لإيران بعد الصين، كما تظهر إحصاءات هذا العام إنّه في الأشهر العشرة الأولى، تجاوزت صادرات إيران إلى العراق 7.5 مليار دولار، وهو ما يزيد عن إجمالي صادرات إيران إلى هذا البلد العام الماضي، ومن ناحية أخرى، وبحسب الإحصاءات الدولية من 2007 إلى 2021، فإنّ العراق هو الوجهة الثانية للبضائع الإيرانية بواردات بقيمة 65 مليار دولار، ومع ذلك فإنّ مقارنة حجم صادرات إيران وتركيا إلى العراق في الفترة من 2007 إلى 2022 يُظهر إنّه بالرغم من وجود معبر حدودي واحد فقط مع العراق، فقد تمكنت تركيا من تصدير أكثر من 93 مليار دولار إلى هذا البلد

(1) حسن كيايى، مهدى قائمى، محمد هادى هاشمى فريد، ارائه راهبرد تعاملات تجارى ايران وعراق بر مبناى تحليل اهميت – عملكرد، دوره 28، شماره ۹۶ - (فصلنامه پژوهش ها وسياست هاى اقتصادى 1399)، صفحات 330-285.

أثناء هذه المدة. هذا في حين يوجد لإيران 15 منفذًا حدوديًا مع العراق. كما قارن «محمد رضا المودودي»، رئيس هيأة تنمية الصادرات، متوسط قيمة البضائع المصدرة من إلى العراق بالقول: «**في عام 2017، بلغ متوسط قيمة صادرات البلاد للطن 360 دولارًا، في حين بلغ متوسط قيمة كل طن من صادرات إيران إلى العراق 500 دولار**». واشار إلى إنّه عام 2017، تمكنا من تصدير سلع ذات قيمة مضافة أعلى إلى العراق، وبحسب قوله، «**فقد زادت حصة العراق في التجارة مع إيران بأكثر من 50 % واستطاعت إيران الحصول على 29 % من حصة العراق في السوق في عام 2017**»[1].

فضلًا عن ذلك، تستفيد إيران من العراق في مجالات أخرى مثل الغاز والنفط والسياحة العلاجية. «ويستورد العراق الطاقة الكهربائيـة مـن إيـران بواقع 400 ميكا واط، ثلاثة عبر خطوط هي خط كرمنشاه- ديالى وخط سربيل زهاب- خانقين وخط عبدان-البصرة، وتغذي هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي، فضلاً عن 1000 ميكا واط من تركيا من سوريا[2]

إن التعاون بين البلدين في مجال الطاقة واجه العديد من المشاكل بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. الآن، يشكل الظل الثقيل لضغوط وعقوبات الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الخزانة في هذا البلد عقبة خطيرة أمام العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران، خاصة في مجال العلاقات المصرفية والنقدية. فأثناء هذه المدة كان لضغوط واشنطن آثار سلبية خطيرة، ومن أجل تقليص العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق، حظرت الحكومة الأمريكية التعاملات الدولارية، وهي تحاول بشكل تدريجي الحد من استيراد الغاز والكهرباء من إيران، وفي هذا الصدد، يمكن أن نذكر زيارة السيد «ريك بيري» وزير الطاقة الأمريكي في لقاء مع مسؤولي الحكومة الجديدة في العراق، حين طالب فيها بزيادة إنتاجهم النفطي وتصدير النفط إلى تركيا، في هذه الرحلة، حمل الرسالة الحاسمة لإدارة ترامب إلى الحكومة العراقيّة بشأن عزم الولايات المتحدة الجاد على تقليل اعتماد العراق على الطاقة الإيرانية، لمواجهة نفوذ إيران في العراق، وإن الولايات المتحدة تطالب الحكومة

(1) سيد شمس الدين صادقى، مهرى مارابى، نرگس اكسا، ايران- عراق چشم اندازى بر راهبردى شدن مناسبات دوجانبه، فصلنامه پژوهش هاى روابط بين الملل، دوره اول، شماره بيست ودوم، ص ص129-162.

(2) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 157.

العراقيّة بجدية بزيادة صادراتها النفطية وزيادة إنتاج الكهرباء المحلي وخفض استهلاك الغاز حتى لا يعتمد على إيران، ونتيجة لذلك سينخفض نفوذ إيران في العراق، كما دعا وزير الطاقة الأمريكي إلى زيادة مشاركة العراق وتعاونه مع الشركات الأمريكية.

ثامناً: الخاتمة

خلقت الإطاحة بنظام البعث في العراق عام 2003، بالرغم من رضا إيران عنها، فرصة لإعادة تحديد الدور الإقليمي، وفيها شعرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إن أمنها معرض لسلسلة من التهديدات ذات الطابع العسكري والسياسي، فضلاً عن التهديدات السابقة من العراق لأمن إيران القومي ومصالحها، وظهرت إلى الوجود تهديدات أخرى مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية وسيكون العراق حتماً بحسب وجهة نظر إيران نقطة انطلاقها وتنفيذها، فصُنفت التهديدات بمستويين:

1 ـ المستوى الأجنبي وغير العراقي «**الوجود العسكري الأمريكي في العراق وانتهاج سياسة تغيير النظام في إيران عن طريق أحداث اضطراب داخلي، بعد الترويج لمحاسن النظام الديمقراطي الذي سوف يُنجز في العراق**».

2 ـ المستوى العراقي: القلق من صعود حكومة مهددة أو الاعتماد على أمريكا وتقسيم هذا البلد بسبب الاستقلال الكردي وصعود الإرهاب.

كان لوجود القوات الأمريكية في العراق واحتمال شنّ هجوم عسكري على إيران من بين الهموم الأساسية لرجال السياسة الإيرانيين في السنوات التي أعقبت احتلال العراق، وتشكيل الهيكل السياسي الجديد للبلاد. وتوفر لدى أمريكا كل مقومات التهديد، وفي الوقت نفسه أخذت السلطات الإيرانية تخشى الغزو الأمريكي للعراق والوجود العسكري الكبير على حدودها، ففاقم شعورها بالتهديد، وعمدت إلى أحداث توازن مع الولايات المتحدة وتقليص دورها وتأثيرها.

على الصعيد العراقي، كانت لإيران مخاوف كبيرة، يمكن الإشارة إليها بتشكيل حكومة علمانية ذات ميول قومية عربية عراقية. هذه الحكومة يمكن أن تتأثر بالسياسات الأمريكية، وتكون سبب الضغط على طهران، وتظهر مرة أخرى في أثر حكومة مهدِدة كما في السابق. فضلًا عن ذلك، كانت لدى إيران مخاوف بشأن خطر تفكك العراق، مما قد يكون له تأثير

كبير على الأمن القومي الإيراني وسلامة أراضيها. من وجهة النظر هذه، فإنّ استقلال كردستان العراق قد يزيد من حدة القومية الكردية في كردستان الإيرانية، ويرفع من مستوى المطالب العرقية في المستقبل.

ويمكن لتشكيل حكومة سُنية في المناطق الوسطى من العراق (نتيجة لانهيار البلاد) أن يكون قاعدة للقوميين العرب والإسلاميين السُنّة المتطرفين، الذين لديهم مقاربة معادية لإيران. حدثان، ظهور تنظيم داعش في عام 2014 وإنشاء خلافة في أجزاء كبيرة من هذا البلد واستقلال الأكراد من خلال إجراء استفتاء، جعلا هذه التهديدات حقيقية. وخلق داعش تحديًا أمنيًا كبيرًا لإيران وحلفائها في العراق بسبب ميولها المعادية للشيعة ونواياها العدوانية تجاه إيران. وفي حالة توطيد خلافة داعش، سيواجه مشروع إنشاء حكومة صديقة ومتحالفة مع إيران في العراق فشلاً ذريعاً.

أشغلت الساحة العراقيّة السياسة الخارجية للحكومة الإيرانية، وجعلت أمنها القومي جزءًا من التفكير الاستراتيجي للمواجهة مع الغرب وكان العراق من ضمن قواعد اللعبة.

حرصت إيران على أن تدخل التيارات السياسية الشيعية موحّدة في الانتخابات، ويكون برنامجها واحد وذا نقاط واضحة مع الاحتفاظ على نقاط القوة عن طريق بعض المكونات المسلحة التي تعد ذات ولاء مطلق لها.

عمدت إيران على صنع حالة من التوازن من ضمن مكونات الشعب العراقي بشرط الحفاظ على تفوّق الأكثرية الشيعية، بالرغم من عدم ارتياح الطائفة السنية للسياسة الإيرانية في العراق، نتيجة الاخطاء الكارثية لبعض السياسيين، سواء أكانوا شيعة أم سُنة أم أكراد.

ويعد الجانب الاقتصادي من النقاط المحورية في سياسة إيران الخارجية تجاه العراق، كون ذلك يشكل حالة جد مهمة لا يمكن تجاوزها، بفعل العقوبات التي فرضت على إيران من الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة المعاملات المصرفية والحصول على العملة الصعبة، لذلك كانت العلاقات الاقتصادية مع العراق تأتي بالمرتبة الأولى في التفكير الاستراتيجي الإيراني، كون ان الاسواق العراقيّة تعد من مصادر العملات الصعبة الداخلة لها، وبذلك زادت توريد بضائعها إلى العراق لأكثر من 27 %، ولا يمكن لذلك أن يتم لولا العلاقة السياسيّة المتميّزة التي لها مع السياسيين العراقيين.

الفصل الثاني والثلاثون

العلاقات العراقيّة - التركيّة.. تقاطعات وتفاهمات

أ.م. د. وسام صالح عبد الحسين [1]

أولاً: التّمهيد

تُعد علاقة العراق بتركيا من أعقد العلاقات في المنطقة وأكثرها تغييرًا وتنقُّلاً بين حالة الإستقرار واللاستقرار، أو لنقل انّ طبيعة العلاقة تؤطر نفسها ضمن مداخيل الصراع في ظل التعاون وبالعكس. وتشير لغة التحليل العلمي إلى أن حالة التغيير/التنقل ستبقى صفة مستدامة حتى المستقبل القريب، طالما أنّ علاقة الارتباط بين البلدين ترهن أحجية ديمومتها بمخرجات الملفات العالقة بينهما، التي تعد، بحسب رمزية الواقعية السياسية، عقيمة الحل، وذلك بحكم تداخل العوامل الداخلية والخارجية في كل واحد منها، فأضحت بمجملها تحديات تعوق ديمومة اعتماد صيغ التعاون المتبادل بين البلدين.

إن تعقد ماضي وحاضر الملفات المتحكمة في طبيعة العلاقات العراقيّة - التركية أدخلهما ضمن دالة التقاطع والتفاهم بحسب الظروف وديناميكية المتغيرات المؤثرة في توجهات البلدين أحدهما تجاه الآخر. بمعنى آخر، إنّ تعقد الملفات بما تختزله من موضوعات شائكة بين البلدين انعكس سلبًا على واقع العلاقات وجعلها تصطبغ بالتقلب والتغيّيُر والتوجس بالرغم من تغيير قناعات النخب السياسية بعد العام 2003 في كلا البلدين ورغبتهما في مزيد من التفاهم، إلا أنهما اندفعا في أحيان كثيرة إلى معالجة القضايا العالقة بمنطق الربح بالقدر الذي أوصلهما إلى مخرجات أدت إلى انتكاسات متكررة، في الوقت الذي كان على الدولتين معا التزام نهج سياسي يتجاوز مناخ الخلافات بمقاربة حجم الفوائد التي تَحصلًا عليها جراء

(1) أستاذ في كلية الآداب- جامعة بابل

تعاونهما في مجالات عدة وعلى رأسها الجانب الاقتصادي الذي تم توظيفه بأحسن ما يكون عن طريق استثمار المشتركات الجيوبولتيكية في صياغة استراتيجيات مكنتهما من بناء قاعدة مصالح اقتصادية - تجارية مشتركة حققت لهما فوائد كبيرة عادت بالنفع على البلدين معًا، فحينما أدركت تركيا حاجتها إلى الطاقة، لم يكن لها أفضل من العراق الذي يملك وفرة في مصادر الطاقة لتأمينها. أما العراق الذي تدهورت بُنيته الاقتصادية بفعل مخرجات الاحتلال الأمريكي بعد العام 2003، نجده يتوجه لتركيا لتنويع وارداته من خلالها بعد تأمين تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي، لكن وبالرغم من مردودات النفع المتبادلة تبقى ملفات مثل ملف المياه، وحزب العمال الكردستاني، والقوى الحليفة لتركيا من المكون التركماني، والقوى السياسية السنية تثير حالة التقاطع وبما يؤثر على إيجابيات المصالح الاقتصادية التي يرى البلدان بضرورة ديمومتها لمنفعتها الكبيرة لكليهما. بناءً عليه، لابد من إخضاع تعقد القضايا المشتركة لفاعلية مسار التعاون لأنّه يوفر أساسًا لعلاقات متوازنة بين البلدين في المستقبل تدفع كل طرف إلى أنْ يأخذ بالحسبان مصلحة الطرف الآخر، وسيكون ذلك مدخلاً وقاعدة عامة تُصاغ منها الاستراتيجيات الضامنة لديمومة العلاقة بما يتفق ورغبة البلدين في توظيف مسار التعاون نحو مزيد من التفاهم لا التقاطع. وفقاً لذلك، ينبئنا واقع العلاقات العراقيّة - التركية عن استمرارها في مناخ من التقاطع والتفاهم في آنٍ واحد، ويرجع ذلك إلى تعقد الملفات الساخنة التي تدفع دوماً إلى حاكمية منطق الجدل بشأنها وهو ما يؤثر سلبًا في واقع العلاقات ومستقبلها.

وفي ضوء ذلك، يمكن قراءة واقع العلاقات بين البلدين وفق فرضية علمية نسعى إلى اثباتها، التي تؤكد على فكرة مفادها: كلما أدرك العراق وتركيا استراتيجياً ضرورة تجاوز الأثر السلبي للملفات العالقة لأجل ضمان المكاسب الاستراتيجية، استمرت حالة التفاهم بينهما وصولاً إلى التعاون المثمر، والعكس بالعكس إذا ما فشلت الدولتان في إدارة التعقيد في تلك الملفات فإنّ ذلك سيؤدي إلى الدخول في حالة تناقض تؤثر على استدامة مسار التعاون واختزاله بصيغ صراعية تؤثر على مسار العلاقة الإيجابية بينهما على النحو الذي نشهده اليوم وحتى المستقبل القريب.

اذن نحن معنيّون بتحليل دراسة العلاقات العراقيّة - التركية، ومعرفة ما أثير بشأنها من إشكاليات حول أهميتها كمشكلة بحث تتطلب إثبات فرضية التلازم ما بين متغيريه بشكل علمي، وهو ما يتطلب منا، دراسة أهم موضوعاتها خلال عقدين من الزمن.

ثانياً: موقف تركيا من حرب العراق 2003 وتداعياته

منذ البداية عارضت تركيا بقوة التوجه الأمريكي لغزو العراق واسقاط نظامه السياسي من خلال الغزو العسكري، وقد جاءت تلك المعارضة بعدما طلبت إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) في وقت مبكر من كانون الثاني/يناير 2003، من الحكومة التركية السماح باستخدام ستة قواعد جوية ومطارات وثلاثة موانئ على البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن فتح الأراضي التركية لمرور حوالي 80 ألف جندي أمريكي إلى العراق، وكذلك السماح بنشر 6000 من القوات الخاصة الأمريكية في تركيا، لمدة خمس سنوات، وكان ذلك يعني أن تركيا عليها الانخراط، وعلى مستوى عالٍ، في العملية العسكرية الأمريكية وهو مالم تقبله تركيا[1]. امتنعت عن توفير التعاون المطلوب لعملية العزو التي تمت في آذار من العام 2003، واندفعت بدلاً عن ذلك في 23 كانون الثاني/يناير 2003 إلى عقد قمة إقليمية في العاصمة أنقرة ضمت كل من مصر وإيران والسعودية وسوريا والأردن دعت فيها إلى رفض عملية الغزو وضرورة إيجاد حلّ سلمي للازمة بين بغداد وواشنطن[2]. وقد عُدت تلك الخطوة أولى بوادر الرفض الرسمي التركي كمسعى إقليمي منها لإيجاد بدائل عن الحرب.

وتناغماً مع ذلك امتنعت أعلى هيأة مسؤولة عن القرارات المتعلقة بالأمن في تركيا، وهي (مجلس الأمن القومي) عن التصويت بـ «نعم» لعملية تأييد العزو الأمريكي للعراق في الاجتماع الذي عُقد قبل يوم واحد من التصويت في البرلمان[3]. وكان قرار الأخير أكثر حزمًا وقوةً في الرفض في حين صوت في 1 آذار/مارس 2003 على رفض نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية، وقد مثل ذلك أكبر التحديات التي واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية في الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية تنظر فيه إلى تركيا بوصفها حليفاً استراتيجياً موثوقاً في عملية الإعداد لحملة العزو، غير إنّ البرلمان التركي امتنع بالموافقة على طلب الولايات

(1) Ramazan Gozen and Others, Causes and Consequences of Turkey's out- of - war Position in the Iraq War of 2003, The Turkish Yearbook. Vol.XXXVI, Istanbul, 2005, p. 76.

(2) احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية- التركية: الواقع والمستقبل، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009)، ص430.

(3) Soli Özel, Mehmet Ali Tugvtan, Turkish-American Tensions Over the Iraqi Conflict, IEMed Mediterranean Yearbook 2003, The European Institute of the Mediterranean (IEMed), Barcelona, 2003, P.129.

المتحدة[1]، التي رغبت بنشر الالاف من جنودها في تركيا من أجل فتح جبهة ثانية في شمال العراق، فضلاً عن أملها بإرسال عددٍ مماثلٍ من الجنود الأتراك إلى العراق لمنع المخاطر الأمنية المحتملة التي قد تظهر في أثناء الحرب فاصطدمت من ثمّ برفض نواب البرلمان غير متوقع، الذي يعود في جزء منه إلى نمط السياسة الخارجية التركية تجاه مشكلة العراق وتاريخ علاقات تركيا مع الولايات المتحدة[2]. لذلك يُعد قرار البرلمان التركي مفاجئاً وصادمًا للرغبة الأمريكية بأن تكون تركيا داعمة للغزو، وهو قرار كان واضحًا وجليًا برفض تركيا الدخول في هذه الحرب، بل والأكثر من ذلك عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي التركية للإنزال والتحرك العسكريّ والبريّ نحو العراق[3]. ومن ثم، نجح البرلمان التركي الذي كان يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية من منع فتح جبهة شمالية تنطلق منها القوات الأمريكية لغزو العراق، وقد سوغ قرار الرفض هذا بعدة أسباب[4]:

1 ـ سعي حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة (عبدالله غول) إلى تشكيل موقف عربي وإقليمي يمنع نشوب الحرب.

(1) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010)، ص ص 69-70.

(2) Ramazan Gozen and Others, Op, Cit, p.74.

(3) Banu Eligur, Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief, No.6, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, Massachusetts, 2006, p5.

استلزم الطلب الأمريكي استخدام القواعد الجوية في تركيا، بما في ذلك القواعد القريبة من اسطنبول وشاطئ البحر الأسود التي ستسمح بنشر عشرات الالاف من الجنود الأمريكان في طريقهم إلى العراق من الأراضي التركية، مما يعني أيضًا فتح جبهة شمالية. في المقابل، عرضت الولايات المتحدة موافقتها على إنشاء منطقة أمنية بطول عشرين كيلومترًا في شمال العراق. ثم سينتقل ما يصل إلى خمسين ألف جندي تركي إلى هذه المنطقة، سيكون حوالي ثلاثين ألفًا منهم تحت قيادة العمليات الأمريكية. كما وعدت الولايات المتحدة بعدم السماح للأحزاب الكردية في شمال العراق بإرسال قواتها إلى مدينة كركوك الرئيسية متعددة الثقافات حيث تقطن أعداد غير قليلة من التركمان التي ترغب تركيا بحمايتهم، وأنه سيتم القضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني الموجودين في العراق، وأن تركيا ستحصل على امتيازات من بينها حصولها على منح مالية كبيرة في شكل قروض طويلة الأجل. يُنظر:

Soli Özel, Mehmet Ali TugVtan, Op. Cit, p. 128.

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، تركيا: التطورات الداخلية والتفاعلات الإقليمية، (مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003)، ص231.

2 ـ تصاعد معارضة الشعب التركي لخيار الحرب، وتشير استطلاعات الرأي العام إلى ما نسبته 90% رافضا لها فيما وصلت النسبة إلى 100% لمناصري ومؤيدي حزب العدالة والتنمية.

3 ـ تضرر المصالح الاقتصادية التركية في العراق جراء عملية الغزو ما بعدها.

4 ـ التخوف من اقامة دولة كردية في شمال العراق بعد انتهاء الحرب وهو ما لا تريده لاعتبارات تتعلق بأمنها التركي.

5 ـ رغبة حزب العدالة والتنمية في أنْ يكون موقفه موافقاً من الموقف الأوربي الذي قادته المانيا وفرنسا في رفضهما لقرار الحرب على العراق، سعياً إلى تقليص المسافة نحو الاتحاد الاوربي وتسهيل أمر الانضمام إليه.

أما موقف المؤسسة العسكرية فكان موقفها واضحًا متجليًا في تصريح رئيس الأركان التركي (حلمي ازكوك) عندما قال: «إن هذه الحرب ليست حرباً تركية ولن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور: إعلان انفصال كردي في العراق، أو نزوح عدد كبير للسكان عبر شمال العراق، أو تعرض عدد من السكان لمذابح من طرف النظام الحاكم، أو تعرض المدن التركية لهجمات» وهذه تعد بمثابة شروط مستحيلة الحدوث إنْ توفرت فإنّ تركيا بإمكانها دخول الحرب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية»[1]. فضلًا عن ذلك، كان للرأي العام التركي أثرٌ كبيرٌ في رفض عملية الغزو ويتضح ذلك عندما قبلت الحكومة التركية، وتحت تأثير ضغوط كبيرة من الولايات المتحدة، بالسماح للأخيرة بإنزال بعض القطع العسكرية في ميناء الاسكندرونة، إذْ كان ردّ فعل الرأي العام التركي يستم بعدم قبول ما قبلته الحكومة مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر والإنسحاب نحو الكويت[2]. وكما يبدو أنّ قرار الرفض من المؤسسة العسكرية والبرلمان والرأي العام جاء منسجمًا مع تعهد حزب العدالة والتنمية في برنامجه الانتخابي، الذي أكده بعد فوزه في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2002، بالالتزام الكامل برفض الحملة العسكرية على العراق[3].

(1) ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2006)، ص307.

(2) محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، 2007)، ص79.

(3) سطام حسين علوان، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، بغداد، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 51، 2012)، ص 66.

بالرغم من ذلك، بقيت الولايات المتحدة تضغط بشكل مستمر على الحكومة التركية للانخراط في العملية العسكرية، فقُوبلت مطالبيها في كل مرة بالرفض وقد سوغت تركيا سبب رفضها عن أنّ الحرب ستجعل من غير الممكن حماية وحدة العراق، وسوف تؤدي إلى تقسيمه فضلاً عن أنّ ذلك سيعمل بالنهاية على قلب التوازنات في الشرق الأوسط رأسا على عقب[1].

وعليه تُعد الحرب الأمريكية على العراق من أبرز التحديات التي واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية المشكّلة حديثًا آنذاك، وكان قرار الرفض في حينها مصداق لمبدأ صفر مشكلات مع الجيران، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى أزمة في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]، التي أعربت عن خيبة أملٍ كبيرة تجاه القرار التركي بعدم الاشتراك وهو ما سيمنع فرقة المشاة الرابعة الأمريكية من دخول الحرب عبر أراضي الدولة التركية[3]. دفعت تركيا ثمن ذلك بخسارتها لمساعدات اقتصادية عرضتها واشنطن عليها تقدر قيمتها بـ(6) مليارات، فضلاً عن قروض تصل إلى (24) مليار دولار في مقابل نشر عدد من جنودها[4]. وعلى إثر ذلك فقد أحدث الموقف التركي الرافض للحرب أزمة حادة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما صرّح به نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفوتيز) قائلاً: «إن تركيا ارتكبت خطأ كبيرًا لعدم فتح أبوابها للقوات الأمريكية في الحرب على العراق»[5]. فيما ردّ عليه (رجب طيب آردوغان): إن قرار الحرب على العراق لم يكتسب الشرعية اللازمة دونما صدور قرار من مجلس الأمن، ثم إنّه لا يتوافق والمادة (92) من الدستور التركي[6] التي تنص على أنْ «تُناط بالجمعية الوطنية الكبرى لتركيا سلطة الإذن بإعلان حالة الحرب في الحالات المشروعة وفقاً

(1) وليد رضوان، العلاقات العربية- التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية وppk في العلاقات العربية- التركية: العلاقات السورية التركية انموذجا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص ص 356- 357.

(2) Ahmet Davutoglu, Zero Problems in a New Era, Foreign Affairs Magazine, March 21, 2013, https://foreignpolicy.com/201321/03//zero-problems-in-a-new-era/

(3) Soli Özel, Mehmet Ali Tugvtan, Op, Cit, p.129.

(4) أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية- التركية: الواقع والمستقبل، مجلة العلوم السياسية، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 29، 2004(، ص ص36 -37.

(5) حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص263.

(6) محمد نور الدين وآخرون، إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص 411.

للقانون الدولي، باستثناء الحالات التي يتعين فيها ذلك بموجب اتفاقات دولية تكون تركيا طرفاً فيها، أو إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية بموجب قواعد المجاملة الدولية، والإذن بتمركز قوات مسلحة أجنبية في تركيا»[1]. وهو مالم يقر بمشروعيته البرلمان التركي الذي عدّ احتلال العراق مخالفًا للقانون الدولي ومن ثم إبعاد البلاد على التورط العسكريّ في العراق واحتلاله الذي سيؤثر بدروه سلبًا في الأمن القومي التركي ويُثير الشكوك لدى جيران العراق المتوجسة من طموحات العثمانية الجديدة لحكومة حزب العدالة والتنمية[2]. وهنا تلاقت رؤى القادة الأتراك في رفض عملية العزو لقناعتهم أنّ نتيجته ستقود إلى عنف طائفي، والى تعزيز القومية الكردية وطموح الرغبة في الاستقلال عن العراق وما سيؤدي إليه ذلك من تفتيت الدولة العراقيّة بالشكل الذي يفاقم المعضلات الأمنية التركية[3]. فضلًا عن ذلك، كانت تركيا ترغب بمواءمة سياستها الخارجية مع سياسة الاتحاد الأوروبي الذي كانت ترغب في الانضمام إليه، ومن ثمّ ستكون سياستها تجاه العراق هي بالونة الاختبار. لذا طالبت تركيا بضرورة أنْ يكون هناك تفويض من الأمم المتحدة قبل أنْ تتمكن تركيا من تقديم دعم عسكريّ للولايات المتحدة أو إرسال أيّة قوات حفظ سلام إلى العراق[4].

يُشار إلى أنّ قرار تركيا بشأن عدم دعمها الحرب الأمريكية في العراق قد حظي بتقديرٍ كبيرٍ من قبل الدول المجاورة للعراق، فضلاً عن الدول الأخرى التي عارضت مشروع الحرب من أساسه[5]، وهو ما سيُعزز من موقفها في أنْ لا يُنظر إليها على إنّها حريصة على دعم

(1) دستور تركيا لعام 1982 مع تعديلاته حتى عام 2002، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم، 2014)، ص 29.

(2) مي سامي الراشد، الدور الإقليمي لتركيا (2002-2016)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017، ص71.

(3) F. Stephen Larrabee, Troubled Partnership: U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change, RAND Corporation, California, 2010, p14.

(4) Soner Cagaptay, Mark Parris, Turkey after the Iraq War: Still a U.S. Ally?, Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C, 2003, p2. And See, Soner Cagaptay Challenges for the Justice and Development Party Government in Turkey, Brief Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C, 2002, p.2.

(5) Hakan Köni, Foreign Policy Vision of the Turkish Religious Right: From National View to Justice and Development Party, International Journal of West Asian Studies, Vol.3 No.1, National University of Malaysia, Selangor, Malaysia, 2011, pp.81- 82.

الهجوم الأمريكي على العراق، بل إنّها سعت جاهدة لحل الأزمة بالوسائل السلمية لا بالوسائل العسكرية[1]. ولعل سبب رفضها غزو العراق يرجع إلى خشيتها من تداعيات نتائج الاحتلال الأمريكي الـذي رأت فيه إنّه يُمثل أكبر تهديد أمني بالنسبة لها والخوف من تداعيات يتمثل أبرزها بإنشـاء دولة كردية فـي شمال العراق خاصة في التحالف الوثيق الذي اظهرته الولايات المتحدة بإزاء أكراد العراق، وهو ما دفعها إلى مزيدٍ من توثيـق علاقاتها مـع إيران، التي عانت آنذاك هي الأخرى من تزايد نشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK) والذي بدوره ساهم فـي دفـع الدولتين إلى مزيد من التقارب الذي فيه مصلحة مشتركة للطرفين[2].

وعندما تيقّنت تركيا من أنّ الحرب على العراق قادمة لامحالة، سعت إلى تبني استراتيجية طويلة الأمد تضمن بها مصالحها القومية في عراق ما بعد سقوط النظام الديكتاتوري الذي شكل بالنسبة لها حدثاً كبيرًا أثر في واقع البيئة الإقليمية، وهو ما فرض عليها إعادة حساباتها وترتيب أجندات سياستها الخارجية بما يتفق ومصالحها التي تأثرت سلبًا/إيجابًا بوجود القوات الأمريكية المحتلة وسيطرة الأحزاب الإسلامية على مقاليد الحكم الجديد وغياب الأمن والاستقرار بفعل نشاط الجماعات الإرهابية وظهور تنظيمات مسلحة/منظمات إنسانية/مؤسسات مجتمع مدني/أحزاب سياسية غير معروفة جهات تمويلها، وغيرها من المتغيرات الجديدة التي دفعت صانع القرار التركي إلى الاهتمام بالشأن العراقي على وفق ما فرضته الاعتبارات الجيو سياسية كعامل رئيس وعنصر ثابت يحكم ماضي وحاضر ومستقبل علاقات الجارين[3]. بموجب ذلك سعت النخب السياسية التركية بعد العام 2003 إلى توظيف استراتيجية عملياتية تجاه العراق تقوم على تحقيق هدفين رئيسين هما: الأمن الجيوسياسي، والأمن الاقتصادي، وقد مثلا معًا الثابت الذي دأب على تأكيده صانع القرار التركي دومًا مع أي استحقاقٍ أو توجه يتعلق بالعراق[4].

(1) Nicole Pope, 'Turkey is Playing Hard to Get,' Middle East International, No. 691, 10 January 2003, pp. 14.15-

(2) سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تركيا وإيران أنموذجا، مجلة العلوم السياسية، بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 41، 2010، ص11.

(3) زينة كمال خورشيد، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام2003، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي العاشر الموسوم (التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة)، للفترة 25-26 تموز، اسطنبول، 2019، 2017، ص13.

(4) علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2015، ص2.

ويمكن القول إنّ تركيا عمدت إلى توظيف ممكنات قوتها من أجل صياغة استراتيجية هادفة إلى ضمان اهداف مركزية يقع في مقدمتها الأمن السياسي والاقتصادي، وقد سعت إلى ذلك نتيجة لإدراكها لمستوى الاختلال الذي نتج عن تغيير مكانة العراق في المعادلة الإقليمية[1]. لذا يعد موقف تركيا من الحرب ومخرجاتها شديد الأهمية لمجرد أنّ موقعها الجيوسياسي كجارة للعراق من جهة وكحليف وثيق للولايات المتحدة من جهة أخرى، فهي حاولت إلا تخسر بشكل المصلحتين معًا، بل سعت دوما إلى تقليص الفجوة بينهما، أي الحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة إلى جانب تعزيز مصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية في العراق الذي تعدّه أكثر من جارٍ عادي تُعرفُّ علاقتها معه على إنّها «ترابط معقد»، ومن ثم لا يمكن لها أنْ تتجاوز العواقب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي انتجت، وعلى الدوام، حالات عدم استقرار أضرت بمصالحها الاستراتيجية، فتركيا اليوم تدرك بأن تلك المصالح تضمنها مجموعة الروابط الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والأمنية المتبادلة منذ عشرينيات القرن الماضي التي لم يتم قطعها حتى في الحالات التي شهدت عدم استقرار في العلاقات مع النظام الديكتاتوري في العراق. فعلى سبيل المثال، في الثمانينيات كان للدولتين تعاون وثيق في الشؤون الاقتصادية إذْ كان العراق يمثل أحد أفضل الشركاء الاقتصاديين لتركيا، وذلك بفضل الفوائد الكبيرة لخطي أنابيب النفط بين البلدين. وبالمثل تعاونت تركيا مع العراق في محاربة الجماعات الإرهابية والانفصالية التي تحتمي في أراضي كل منهما؛ بما في ذلك التوقيع على الاتفاقية التركية العراقيّة لعام 1978 التي مكنتهم من إجراء عمليات مطاردة حامية لمحاربة مثل هذه الجماعات[2]. لذا لم تكن تركيا مستعدة للتفريط بمصالحها في العراق، بل سعت وبكل قوتها إلى إيجاد عملية سياسية عراقية قوية لا تسيطر فيها أي مجموعة على حساب أخرى، ذلك إنّها ترى في العراق القوي يساهم في أمنها واستقرارها الإقليمي، وستُبقي على مسألة ضمان مصالحها عبر استثمارها بنشاط في الجهود المبذولة لتوسيع إنتاج النفط والغاز العراقي للمساعدة في تلبية احتياجاتها من الطاقة. وتحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح قناة الطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا[3].

(1) نظير الكندوري، الصراع التركي الايراني في ظل الغياب العربي، موقع نون بوست الالكتروني، 15 كانون الثاني (يناير) 2017: https://www.noonpost.com/content/16189

(2) Ramazan Gozen and Others, Op, cit, p.74.

(3) Sean Kane, The Coming TurkishIranian Competition in Iraq, Special Report, No. 276, The United States Institute of Peace, Washington, 2011, p.1.

ثالثاً: الموقف من العنف الطائفي والقوى السياسيّة في العراق

لم يكن العنف الطائفي/العرقي وليد لحظة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق - وإنْ كان له الدور الأكبر في تجذيره ورسم معالمه – فمن جانب تشير إلى أنْ الهُويّة الطائفية وما ترتب على إثرها من أعمال عنف مورست ضد فئات اجتماعية معينة ترجع لعقود طويلة، وخاصة إبان حكم النظام الديكتاتوري الذي ارتكب أعمال قتل وتهجير وابادة جماعية أثرت في واقع الحياة السياسية بعد سقوطه وانهياره واستبداله بنظام ديمقراطي قلب المعادلة السياسية بشكل كبير، ومن جانب آخر كان لفعل خيارات السياسة الأمريكية واستراتيجيات الدول الإقليمية التي تم اتخاذها في أعقاب غزو عام 2003 أثر بشكل كبير في هذا المجال، الأمر الذي أحدث شرخاً اجتماعياً أدى بالنهاية إلى زيادة تدريجية ومتواصلة في التوترات الطائفية والعرقية بين أبناء المجتمع الواحد[1]. ومن ثم، لا يُخطئ من يُؤكد أنّ العنف الطائفي في العراق أصبح مرتبطاً بالصراع الأوسع بين الدول الإقليمية وبالشكل الذي انعكس سلبًا على إعادة تشكيل العراق كدولة ديمقراطية حديثة[2].

لذلك لم تكن خيارات السياسة الأمريكية، فضلاً عن استراتيجيات الدول الإقليمية في العراق ومنها تركيا، بعيدة عن الانتهاكات المنهجية والمستمرة التي تعرض لها الشعب العراقي بعد سقوط النظام الديكتاتوري عام 2003. لقد حدثت، وبدوافع طائفية، الكثير من الهجمات ضد المدنيين العراقيين وزادت معها التوترات والصراعات بين مختلف اطيافه من السُنّة والشيعة والعرب والكرد والتركمان وغيرهم، الأمر الذي جعل من الاستقرار السياسي/المجتمعي هشًا في عموم البلاد[3]. بعبارة أخرى إنّ دول الإقليم لم تكن بعيدة عن استمرار حالات العنف والتوتر بين مكونات الشعب العراقي، في الوقت الذي كان عليها أنْ تقوم بدورها في إيجاد الأرضية التي تدعم مسارات استقرار العراق والديمقراطية الهشة فيه، ومن ثم اقناع نخبه السياسية التي تتحالف معها بحاجة البلد إلى ميثاق سياسي

(1) Nabil Al-Tikriti, US Policy and the Creation of a Sectarian Iraq Middle East Institute, Washington D.C, July 2, 2008: https://www.mei.edu/

(2) Anthony H. Cordesman, Emma Davies, Iraq's Sectarian and Ethnic Violence and the Evolving Insurgency Developments through late, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, D.C, 2007, P.2.

(3) United States Commission on International Religious Freedom (USCIRF), Did You Know: Sectarian Violence in Iraq, Annual Report, Washington, D.C, 2013, p2

يعتمد بدرجة أقل على الهويات الطائفية وأكثر على المواطنين الأفراد على وفق مفهوم المواطنة الجامع للكل[1].

ما تقدم يؤكد أنّ تركيا كما الدول الاخرى لم تكن بعيدة عن تحريك مؤشر تصاعد العنف الطائفي/العرقي الدامي الذي تحول منذ إنهيار نظام البعث إلى إنقسام عميق بدأت معه تركيبة المجتمع العراقي التعددية بالتشظي بحسب الخطوط العرقية والمذهبية والقبلية، وكان أكثر بوادر هذه النزاعات إلحاحًا هو الإنقسام السني- الشيعي الذي هدد بتقسيم البلد واضعافه بما يخدم مصالح تلك الدول التي تُسلّم بعراق ضعيف في المنطقة[2].

إزاء ذلك يجد المتابع أنّ تركيا رأت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق عام 2003 ستقلب ميزان القوى الإقليمي رأسًا على عقب وستؤثر بعمق على مواقف وسياسات الدول المجاورة تجاه العراق، خاصة مع تغير المعادلة السياسية التي اتاحت للأكراد والاغلبية الشيعية المهمشة منذ عقود، في أن يصبحوا الفصيلين المهيمنين في العراق والتي اتاحت لقوى إقليمية أخرى في أنْ تبني علاقات استراتيجية، على أساس طائفي، مع القوى السياسية التي تتفق وتوجهاتها، فما كان من تركيا - التي فقدت فعليا بعض نفوذها في التطورات في العراق منذ العام 2003 نتيجة لرفض البرلمان التركي وصول الجيش الأمريكي إلى الأراضي التركية - إلا أن تعلن صراحة عن رغبتها بعدم تجاوز الخطوط الحمراء بالنسبة لها في العراق، وخاصة فيما يتعلق بعدم التسامح مع إدراج كركوك في إقليم كردستان، أو قيام الأكراد بخطوات إقامة دولة كردية، أو التعدي على حقوق الأقلية التركمانية[3]، التي انخرطت معها بعد وقت قصير من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بعلاقات وثيقة كمقدمة للتدخل في الشؤون العراقيّة - لا سيما لمنع الأكراد من الاستيلاء على كركوك. وبحلول عام 2007، كان يُنظر إلى تركيا على إنّها شديدة التأثير في التركمان[4]. وهنا بدأت تركيا بتغذية الولاءات

(1) Harith Hasan AL-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2014, p2.

(2) International Crisis Group, The Next Iraqi War? Sectarianism and Civil Conflict, Middle East Report, No.52, Brussels, 2006, pi.

(3) Inga Rogg and Hans Rimscha, The Kurds as Parties to and Victims of Conflicts in Iraq, International Review of the Red Cross, Vol.89, No.868, The International Committee of the Red Cross, Geneva, 2007, P.839.

(4) Stephen J. Flanagan and Others, Turkey's Nationalist Course: Implications for the U.S.-Turkish Strategic Partnership and the U.S. Army, RAND Corporation, California, 2018, p. xiii.

الفرعية والانتماءات الضيقة للجماعات التي تتفق وتوجهاتها وتحديدًا التركمان والقوى السنية، فنجدها قد طالبت منذ اليوم الأول بضمان حقوق التركمان الأقلية الأقرب لها قوميًا ومنحهم في محافظة كركوك وغيرها حقوقهم كافة وأن لا يكونوا تحت نفوذ الحكم الذاتي الكردي[1]. بمعنى آخر رغبت تركيا من خلال المطالبة بحقوق تركمان العراق إلى الحفاظ على هويتهم كثالث أكبر مجموعة عرقية في البلاد عبر التأكيد على لغتهم المميزة وفولكلورهم الشعبي ووجودهم الثقافي في مناطق تواجدهم وتحديدا في كركوك[2]. التي كانت ولازالت تحتل مكانة مهمة على أجندة السياسة الخارجية التركية بشكل غير قليل بسبب وجود أعداد كبيرة من التركمان والسُنّة فيها، وقد اخذت تُدافع عنها في كل منصة دولية وأنّ كركوك يجب أنْ تظل تحت سيطرة بغداد، وأعربت بوضوح عن عدم ارتياحها لسيطرة الأحزاب الكردية الفعلية على المدينة التي تنظر لها تركيا وفقاً لأبعاد أمنية ومجتمعية واقتصادية خاصة[3]. لذلك كانت تركيا متخوفة وقلقة من الوضع المستقبلي لكركوك، لا لوجود التركمان فيها فحسب، بل إنّها موطن لأحد أكبر احتياطيات النفط في العراق، فقد يؤدي استغلالها واستثمارها من قبل الاكراد إلى تشجيع حكومة إقليم كردستان على السعي إلى مزيد من الحكم الذاتي، الذي قد يمتد إلى حدودها ويثير الاضطرابات بين السكان الأكراد في تركيا، بمعنى إذا قام الأكراد العراقيون بضم كركوك إلى منطقتهم المتمتعة بالحكم الذاتي، فإنهم سيرغبون في النهاية في إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، ومن ثم، إذكاء الرغبات الانفصالية في العراق والسكان الأكراد في تركيا، وبهدف منع مثل هذا الاحتمال، طورت تركيا علاقات وثيقة مع سكان التركمان الذين يعيشون في كركوك من أجل التأثير على التطورات واستعمال هذه الأقلية الصغيرة كورقة مساومة[4].

يمكن القول تركيا شرعنت، بشكل مباشر وغير مباشر، سياسة الانقسام الطائفي/العرقي وجعلها مدخلاً لضمان سياسة نفوذها في العراق فنجدها تستعمل الأقلية التركمانية في

(1) محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2007، ص239.

(2) Ali Taher Al-Hamoud, Iraqi Turkmen:The Controversy of Identity and Affiliation, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman, 2021, p.7.

(3) Nuri Yeşilyurt, Atay Akdevelioğlu, Turkey's Middle East Policy under the JDP Rule, The Turkish Yearbook of International Relations, Vol. 40, Ankara, 2009, PP.5859-.

(4) Hasan Turunc, Turkey's global strategy: Turkey and Iraq. Special Report, London School of Economics and Political Science, London, 2011, p40.

كركوك ونينوى لمصلحتها السياسية، فدعمت حزب «الجبهة التركمانية» - التي تم تأسيسها بمباركتها في أربيل عام 1995- وعززت من قوتهم بإنشاء جماعة تركمانية مسلحة وهي لازالت تستثمر ذلك بقصد تنفيذ أجندات مختلفة بما في ذلك استهداف الأكراد وأحزابهم السياسية في الأراضي المتنازع عليها. لا بل أنّ تركيا تجاوزت صلاحيات الحكومة المركزية في بغداد أو حتى استشارتها حينما قامت في عام 2015 بتدريب وتسلّيح مئات المقاتلين التركمان للضغط على الأكراد بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي في كركوك، فضلاً عن إنّها عملت على تشكيل قوة سُنية بعد إنشاء قاعدة عسكرية في منطقة بعشيقة في نينوى[1].

إلى جانب التركمان، أظهرت تركيا ميلاً كبيرًا لنصرة السُنّة في العراق وكانت قد رحبت بشكل كبير بالطلب الأمريكي بإرسال قوات حفظ سلام تركية إلى المناطق السنية التي شهدت أعمال عنف طائفي ومقاومة ضد قوات التحالف في العراق، لكنها أحجمت عن ذلك نتيجة لرفض الرأي العام التركي الذي لم يرغب بتعريض الجنود الاتراك إلى مخاطر القتل من أجل سمعة الولايات المتحدة وهو ما حال دون ذلك[2]. بيد أن تركيا حاولت بشكل وبآخر أن لا تبقى بعيدة عن التأثير السياسي في العراق، ففي الوقت الذي بقيت فيه سياستها الخارجية التركية تجاه العراق مهووسة بالقضية الكردية، نجدها توظف ممكنات قوتها لأجل المساهمة في عمليات الدمقرطة وما تفرزها من تشكيل لمؤسسات الدولة واستقرارها في بغداد، فقبيل الانتخابات البرلمانية في ايلول/ديسمبر 2005 استضافت اسطنبول اجتماعًا بين ممثلي الجماعات السنية والسفير الأمريكي في بغداد زلماي خليل من أجل ضمان مشاركتهم الفاعلة في الانتخابات، وبالرغم من أن الاجتماع لم يحقق النتائج ملموسة، إلا إنّه أظهر أن تركيا بدأت في المساهمة في عملية تشكيل الدولة في العراق عن طريق نفوذها على حلفائها من القوى السنية، فضلاً عن التركمانية[3].

وفي حقبة ولايتي رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي انغمست تركيا بعمق في دعم خيارات حلفائها السُنّة في تلك الفترة التي وُصفت من قبلهم على إنّها ذات خطاب

(1) Yousif Ismael, Turkey's Growing Military Presence in the Kurdish Region of Iraq, Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy Washington, 2022, p. 2.

(2) عبد العزيز محمد سرحان، جريمة القرن الحادي والعشرين والغزو الأمريكي الصهيوني والامبريالي للعراق، (دار النهضة العربية، القاهرة، 2004)، ص94.

(3) Nuri Yeşilyurt, Atay Akdevelioğlu, Op, Cit, PP.59.

طائفي صريح، واتهمت تركيا قوات الأمن العراقيّة بقمع قوات التمرد السني ضد قوات التحالف الدولي فضلاً عن استهدافه السياسي والعسكري لجمهور ونخب القوى السنية، وعليه غدت تصورات السُنّة في ذهن الأتراك وغيرهم بأنّهم مهددون ومحرومون من قبل الحكومة المركزية، وقد زادت الأمور حدّة بعد الحركة الاحتجاجية التي اندلعت بعد محاولة رئيس الوزراء نوري المالكي اعتقال وزير المالية الأسبق رافع العيساوي ومن ثم هروبه إلى تركيا، وهو ما أعطى محفزاً لكل هذه المخاوف[1]. ونتيجة لذلك عملت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى عقد مؤتمر (نصرة أهل السُنّة) في شهر آب/أغسطس 2006، وهو ما عدته الحكومة العراقيّة تدخلًا بالشأن الداخلي ودعوة لتكريس الطائفية التي لا تخدم وحدة العراق، وإنما تتسبب في تضييع التلاحم الوطني[2]. وبعض السياسيين السُنّة لدرجة أن رئيس الوزراء نوري المالكي تواصل مع أنقرة للمساعدة في حلّ نزاع برلماني كان فيه أعضاء من السُنّة يُهدد بالاستقالة، والمعني هنا هو تكتل القائمة العراقيّة الذي كان يُهيمن على قرارتها بعض السُنّة المقربين الذين يعدون الحليف الأكثر قرباً من تركيا لا سيما أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب العراقي الأسبق (2010- 2014)[3]. كانت عائلة النجيفي تربطها علاقات وثيقة مع تركيا، وكانوا يعدون بالنسبة لها حلفاء رئيسون في بغداد، خاصة في الفترات التي أصبح فيها اسامة النجيفي رئيساَ لمجلس النواب ونائباً للرئيس. كانت تركيا تعول على النجيفي كزعيم للقوى السنية والدفع به نحو إقامة منطقة حكم ذاتي سنية مماثلة لمنطقة الأكراد. لذا كان النجيفي مصدر قلق لبغداد، لا سيما بعد أنْ أنشأ المحافظ الأسبق لمحافظة نينوى أثيل النجيفي جماعة عسكرية خاصة به تدربها تركيا[4]. وكان ذلك في مرحلة احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمناطق واسعة من العراق في حزيران/يونيو 2014، إذْ ارادت تركيا مزاحمة إيران التي تملك نفوذاً قوياً على بعض الفصائل المسلحة في المناطق السنية العراقيّة، فعملت على تأسيس قاعدة عسكرية على الأراضي العراقيّة، وساهمت في تدريب آلاف المقاتلين من قوات عُرفت

(1) Aaron Reese, Sectarian and Regional Conflict in the Middle East, Middle East Security Report, No.13, Institute for the Study of War (ISW), Washington, D.C., 2013, P.7.

(2) هيثم كريم، العلاقات العراقية- التركية: رؤية في امكانات التعاون واحتمالات الصراع، مجلة المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 60، 2008)، ص336.

(3) Stephen J. Flanagan and Others, Turkey's Nationalist Course: Implications for the U.S.-Turkish Strategic Partnership and the U.S. Army, RAND Corporation, California, 2018, p. xiii

(4) Ibid, P59.

باسم «حرس نينوى» تابعة لعائلة النجيفي[1]. يشير ذلك إلى حقيقة مفادها إن العراق أخذ حيزاً كبيرًا في الإدراك الاستراتيجي التركي الذي عمل على تفعيل الهُويّة الطائفية كمدخل لسياسية نفوذها وحماية مصالحها، بما تضمنه ذلك من محاولة السيطرة على عدد كبير من الكيانات السياسية فيه فنجدها قد استغلت غياب القيادة السنية في العراق منذ العام 2003 وتجميع قواها السياسية بإرادة تركية، وبالفعل تمكّن الرئيس التركي رجب طيب آردوغان في السنوات الأخيرة من توحيد السُنّة تحت رايته في معظم محافظات العراق. واليوم، تتأثر الكُتل السنية في مجلس النواب العراقي بشكل مباشر بالإرادة السياسية التركية إزاء العراق[2].

لذلك كانت تدخلاتها عاملاً رئيساً في اذكاء استدامة حالة الصراعات بين القوى السياسية في العراق، وتحديدا إزاء القوى السياسية التي لا تتفق وتوجهاتها السياسية من الشيعة والاكراد، الذين اتهمتهم بتغييب (تهميش) السُنّة سياسيًا وإنهم السبب الرئيس بعدم حمايتهم وتهجيرهم وغير ذلك، لذا غالبًا ما كانت تركيا تتخذ موقفًا سلبيًا تجاه رؤساء الوزراء في العراق ما بعد العام 2003.

أما الأكراد فالوضع معهم معقد بشكل كبير، والذي ازدادت حدته بعد العام 2003 على وجه الخصوص، حينما اكتسب أكراد العراق قوتهم السياسية بعد عملية التحول الديمقراطي في العراق خاصة في ظل سعيهم الجاد إلى تبني تكتيكات جعلت من منطقة شمال العراق تكتسب سمات دولة شبه مستقلة، إذْ أضحى إقليم كردستان كيان فيدرالي معترف به دوليًا داخل العراق، ويتم استقبال رئيسها من عائلة بارزاني في العديد من العواصم وكأنّه رئيس دولة، ومن ثم، فإنّ الموقف المحوري والمتميز الذي احتلته حكومة إقليم كردستان بين الأكراد قد تُرجم إلى تأثير كبير على كل ما هو كردي، وتحديدًا أكراد تركيا الذين رغبوا بتأسيس كيان كردي مستقل لهم في تركيا منذ عقود وهو مالم تتقبله الحكومات التركية المتعاقبة بمختلف توجهاتها[3]. لذلك بقي رفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق أحد ثوابت السياسة الخارجية التركية، ويلتقي هذا لتوجه مع توجهات إيران وسوريا فضلاً عن العراق. وفقاً لذلك

(1) رستم محمود، مماحكة بين تركيا والقوى الشيعية العراقية، صحيفة اندبندنت عربية الالكترونية، 15 حزيران/يونيو 2019 https://www.independentarabia.com:/

(2) Yousif Ismael, Op, Cit, p2.

(3) Henri J. Barkey, On the KRG, the Turkish Kurdish Peace Process and the Future of the Kurds, Working Paper, No.12, Istanbul Policy Center, Istanbul, 2015, P3.

تُكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسكها بوحدة أراضي العراق وسيادته ومعارضة أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق[1].

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ تركيا لم تعترف حتى وقت قريب بحكومة إقليم كردستان ككيان كردي حصري، وكانت تفضل عادةً العمل عن طريق الحكومة المركزية في بغداد، إلا أنّ المصلحة تركت أثرًا كبيرًا في تعديل التوجهات التركية تجاه حكومة كردستان العراق، إذْ تغير الوضع بشكل كبير عندما اتخذ مجلس الأمن القومي التركي قرارًا رسميًا بإجراء مناقشات مباشرة مع الجماعات السياسية جميعها في العراق، فقد تيقنت النخب السياسية التركية أن ذلك الأمر ممكنًا بسبب وجود عدد من العوامل المترابطة ولا سيما الاقتصادية منها، إذْ ظهر ترابط اقتصادي كبير ومصالح تجارية بين كل من الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، وكانت الغاية من ذلك دفع حكومة إقليم كردستان إلى التعاون بشكل متزايد معها لاحتواء حزب العمال الكردستاني، فيما تواصلت جهود تركيا مؤخراً إلى السعي لتحقيق الاستقرار الداخلي والوحدة في العراق بين الأكراد، والسُنّة، والشيعة. لكنها، أي تركيا، بقيت - مع ذلك - تميل سياسيًا إلى حلفائها من التركمان والقوى السياسية السنية[2]. وهذا بحد ذاته لا يُسوغ إدعاء نخب حزب العدالة والتنمية من عدم التدخل بالشؤون الداخلية في العراق، وإن سياستهم تجاهه ستشهد تحولاً من خلال التركيز بشكل أقل على القضايا الأمنية وزيادة التركيز على التعاون بدلاً من الصراع[3]. فدخولها لحساب طرف على حساب آخر يدل على فشل صناع السياسة في أنقرة في إدراك أن الحرب في العراق خلقت حقائق جديدة وأطلقت العنان لقوى جديدة كان لابد من أخذها في الاعتبار»[4].

(1) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1996)، ص ص58 - 59.

(2) Hasan Turunc, Op, Cit, p.43.

(3) Meliha Benli Altunışık, Turkey's Security Culture and Policy Towards Iraq,:Journal Perceptions of International Affairs,Vol.12, No.1, Center for Strategic Research (SAM), Ministry of Foreign Affairs, Ankara, 2007, p72.

(4) Aylin Ş. Gorener, Turkey and Northern Iraq on the Course of Raprochement, Policy Brief, No.17, SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, Ankara, 2008, p.3.

رابعاً: حزب العمال الكردستاني والوجود العسكري التركي في شمال العراق

يُعد حزب العمال الكردستاني ((PKK أحد أبرز المنظمات المسلحة في الشرق الأوسط[1]. يؤمن هذا التنظيم، على وفق آيدلوجيته الماركسية، بشعارات ذات نزعة إنفصالية وبالكفاح المسلح كأفضل الطرائق لتحقيق مشروعه الأساس، المتمثل في إنشاء دولة كردستان الكبرى في الأقاليم التي يشغلها الأكراد في دول المنطقة[2]. الذين يُقدر عددهم أكثر من (28) مليون نسمة يعيش أكثر من نصفهم في تركيا التي ينشط فيها حزب العمال الكردستاني الذي يُعد أكثر المنظمات الكردية تأثيراً وتطرفا في المنطقة[3]. وهو ما عدته تركيا المشكلة السياسية والأمنية الأكثر أهمية بالنسبة لها سعت حكوماتها المتعاقبة إلى التعامل معه بالقوة العسكرية[4].

تُصنف تركيا هذا التنظيم المعارض لها على إنّه تنظيما إرهابياً يمارس أنشطة عدوانية ضد أمنها القومي ما دفعها إلى قمعه وملاحقة عناصره وتجريم تطلعاته وتقويض استراتيجيته التي ترى بأولوية المسار العسكري المسلح للدفاع عن حقوق القومية الكردية المطالبة بالاستقلال والانفصال عن الدولة التركية أو على الأقل الحصول على الحكم الذاتي كحالة أكراد العراق[5]، الذين لم تشعر تركيا بالارتياح بإزاء نزعتهم الانفصالية بوصفها حجر الأساس لتأسيس كيان كردي أكبر ومستقل في الشرق الأوسط؛ وهو ما سيعزز في النهاية الميول الانفصالية لأكراد

(1) Murat Haner, Francis T. Cullen, Michael L. Benson, Women and the PKK: Ideology, Gender, and Terrorism, International Criminal Justice Review, Vol.30, No.3, Sage Publications, California, 2020, p279.

(2) Australian Parliament House, Review of the Re-Listing of Five Terrorist Organizations: Kurdistan Workers Party (PKK): Statement of Reasons, Appendix E, Canberra, 2012, p50.
ينظر أيضاً:
أحمد المصري، الأكراد بين أتاتورك وأردوغان.. ما الّذي تغيّر؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 18 تشرين الثاني/نوفمبر، 2015: https://rawabetcenter.com/archives/15093

(3) Aliza Marcus, Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence, NYU Press, 2009, P17.

(4) Henri Barkey and Direnç Kadioglu, The Turkish Constitution and the Kurdish Question, Articles Series, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C., 01, August, 2011, p.1.

(5) Congressional Research Service (CRS). Turkey, the PKK, and U.S. Involvement: A Chronology, CRS Reports, Washington, 2019, p1.

تركيا الذين يؤمنون بشرعية ما يرفعه حزب العمال الكردستاني من مطالب منذ عقودٍ، وهو ما يجعل تركيا حتى المستقبل القريب تعيش هاجساً يضر بأمنها القومي ولا يمكن تبديده في ظل استمرار النشاط العسكري لحزب العمال الكردستاني ضدها من مناطق تواجده في شمال العراق[1]. والذي ينشط فيه -بحسب المصادر الرسمية التركية - ما يربو على 5000 مقاتل، بما في ذلك بعض كبار قادته وهو ما يمثل مشكلة أمنية تركية يجب معالجتها والتخلص منها[2].

يبقي وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بمثابة التحدي الأكبر للأمن القومي التركي حتى المستقبل القريب[3]. وستبقى معها منطقة إقليم كردستان العراق ساحة صراع وحرب للطرفين بعدما اتخذها حزب العمال الكردستاني منطقة وجود فعلية يُمارس عليها نشاطاته العسكرية [4]. إذْ تتمركز قواته الآن في مناطق استراتيجية هامة وعلى رأسها جبال قنديل، عند المثلث الحدودي العراقي- التركي– الإيراني والتي تعد القاعدة الرئيسة للحزب لتنفيذ عملياته العسكرية في العمق الجغرافي التركي، مستفيداً من جملة عوامل وظروف جغرافية وفنية ولوجستية وسياسية أهلته إلى توسيع نطاق نشاطاته العسكرية، الأمر الذي تعده تركيا تهديداً مباشراً لها[5].

تُدرك النخب السياسية التركية أنّ سقوط النظام الديكتاتوري في العراق عام 2003 جعل من الأكراد، من الناحية الاستراتيجية، طرفًا رئيسًا في معادلة السياسة العراقيّة الحالية، إذْ أصبحوا أكثر فاعلية في النظام السياسي الديمقراطي الجديد، وقد أثر ذلك في القضية الكردية التركية وتسببت في أحداث تطور جديد تختلف عن مرحلة ما قبل الحرب بثلاث سنوات التي يكاد يكون فيها نشاط حزب العمال الكردستاني معدوما نتيجة لإعلان وقف إطلاق النار عام

(1) عماد قدوره، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص2.

(2) Rebaz Razzaq Mohammed, Relations Between Iraq and Turkey After 2003: Its Reflections on Iraqi Kurdistan Region, A master Thesis is not published, Near East University, International Relations Department, Nicosia, 2016, p.35.

(3) Nuri Yeşilyurt, Atay Akdevelioğlu, Op, Cit, PP.4647-.

(4) Yousif Ismael, Turkey's Growing Military Presence in the Kurdish Region of Iraq, Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy Washington, 2022, p1.

(5) Soner Cagaptay, Mark Parris, Turkey after the Iraq War: Still a U.S. Ally?, Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C, 2003, p.3.

1999 والتي ادخلت تركيا في فترة سلام وهدوء، ومن ثم، سقوط حزب العمال الكردستاني من دائرة الاهتمام الأمني التركي. لكن بعد احتلال العراق وتحديدا في أيلول/سبتمبر 2003 تخلى حزب العمال الكردستاني عن قرار وقف اطلاق النار وعاد إلى أعمال العنف وهو ما شكل مصدر قلقٍ لصانع القرار التركي، ليعود معها الجزء الشمالي من العراق المجال الأمني الأكثر تأثيراً في حجم المخاطر على تركيا التي اندفعت عسكريًا إلى الحد منها[1]. فبقدر ما كان حزب العمال الكردستاني يؤثر في مراكزها الحيوية في الجنوب، كانت تركيا تعمل باستمرار على توسيع نطاق وجودها، ليتجاوز المناطق الحدودية كثيراً، حتى إنّه لم يبق مقتصراً على الطابع العسكري المحدود، ليصل إلى تخوم محافظة نينوى، ويكون بصورة معسكرات كبيرة تضم آلاف الجنود ومختلف الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، كما هو الحال مع معسكر (زليكان) في قضاء بعشيقة التابع لمحافظة نينوى[2]. وتبرر الحكومة التركية وجود قواعدها العسكرية وتوغلها البري المستمر لأجل ردع حزب العمال الكردستاني وتهجير مقاتليه من المواقع الاستراتيجية القريبة[3]

إن رغبة الجيش التركي في التواجد فعليًا في العراق كانت حاسمة. فوجوده سيسهل ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني في مناطق أبعد من كردستان العراق، إلى جانب ذلك أنّ انتشار الجيش هناك سيوفر رادعًا للأكراد إذا قرروا محاولة الاستفادة من الفوضى في العراق والقيام بمحاولات إما لتطهير المنطقة من غير الأكراد، (التركمان والعرب السُنّة) أو إعلان استقلالهم. وحول تأكيد أمر الوجود العسكري هناك أكد رئيس الأركان التركي الجنرال (حلمي أوزكوك) في 30 آب/أغسطس 2003، «لا يمكنك أن تتوقع الفوز في اليانصيب ما لم تشترِ تذكرة». وهو ما يعني ضرورة استكمال انتشار القوة التركية لردع أكراد العراق وتسوية الصراع مع حزب العمال الكردستاني الذي لم ترغب بتواجده الحكومات العراقيّة لفترة ما قبل، وما بعد، عام 2003[4].

(1) Ibid.

(2) عادل الجبوري، الوجود التركي في العراق.. أرقام وحقائق صادمة، سلسلة مقالات، قناة الميادين، 5 نيسان/ابريل 2022: https://www.almayadeen.net

(3) Paul Iddon, How far will Turkey's anti-PKK operation in northern Iraq go?, Middle East Eye, London, 11 May 2018: https://www.middleeasteye.net/news/how-far-will-turkeys-anti-pkk-operation-northern-iraq-go

(4) Soli Özel, Mehmet Ali Tugvtan, OP, Cit , P.129.

كانت تركيا تشن عملياتها العسكرية في شمال العراق منذ العام 1983، بعلم الحكومة العراقيّة آنذاك التي فضلت سيطرة تركيا على تلك المناطق على أي نفوذ للقوى السياسية والعسكرية الكردية. واستمرّت الحملات العسكرية التركية طوال عقد الثمانينيات والتسعينيات، وكانت كلها عبر اتفاقات غير معلنة بين الحكومة المركزية العراقيّة ونظيرتها التركية. وتحولت تلك الاتفاقات بالتقادم لأن تؤسس تركيا قواعد عسكرية ثابتة، فالطرف التركي كان متأكدًا من عدم قدرة الحكومات العراقيّة في السيطرة على تلك المناطق الوعرة. واستمرت أشكال التدخل التركية بعد ذلك، وتحديدًا بعد نمو القوة العسكرية لحزب العمال الكردستاني في المناطق الجبلية بين تركيا والعراق[1]. بعبارة أخرى، عملت الحكومات العراقيّة المتعاقبة على شرعنة التدخلات التركية في شمال العراق، بموجب اتفاقات عقدتها مع الجانب التركي؛ ففي العام 1992 تم عقد اتفاقية أمنية بين الحكومتين العراقيّة والتركية في العام 1994، يُسمح بموجبها للقوات التركية بتنفيذ ضربات جوية ضد معاقل الحزب والتوغل البري لمطاردته إلى عمق 25 كم على طول الشريط الحدودي.

وفي العام 1997 سمح العراق بتواجد جنود أتراك بشكل دائم في قاعدة عسكرية في «بامرني» التي تقع على بعد (45) كم إلى الشمال من مركز محافظة دهوك في إقليم كردستان، فضلاً عن ثلاث قواعد عسكرية صغيرة في «غيريلوك» (40) كيلومترًا إلى شمال قضاء العمادية، و«كانيماسي» (115) كيلومترًا شمال مدينة دهوك، و«سيرسي» (30) كيلومترًا شمال قضاء زاخو قرب الحدود التركية، وتناغماً مع ذلك وافقت الحكومة العراقيّة في العام 2007 التمديد لتركيا بالاتفاقية الأمنية التي وقعت في العام 1994[2]. إلى جانب توقيع الطرفين مذكرة تفاهم شبه دائمة تسمح للقوات التركية بدخول العراق لملاحقة متمردي حزب العمال الكردستاني. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، أنشأت تركيا، دون أخذ اذن الحكومة العراقيّة، قاعدة عسكرية في بعشيقة بفي محافظة نينوى، وأرسلت 1000 جندي تركي و20 دبابة استعدادًا للقتال في الموصل ضد تنظيم داعش الإرهابي، وهو ما لم يوافق عليه مجلس النواب العراقي، فيما سعت الحكومة العراقيّة في تشرين الأول/أكتوبر 2016، إلى مطالبة

(1) رستم محمود، مماحكة بين تركيا والقوى الشيعية العراقية، صحيفة اندبندنت عربية الالكترونية، 15 حزيران/يونيو 2019: https://www.independentarabia.com/

(2) رائد الحامد، تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص2.

القوات التركية بالإنسحاب وطالبت مجلس الأمن الدولي إلى عقد جلسة طارئة لمناقشة وضع التدخل التركي، بيد أن هذا الأمر تغير في شهر أيلول/سبتمبر 2017 عقب الاستفتاء الكردي بالاستقلال الذي قاد إلى مزيد من التقارب في الإجراءات المشتركة بين بغداد وأنقرة لإلغاء نتيجة استفتاء الاستقلال الكردي بهدف تقليل المخاوف العراقيّة – التركية المشتركة، ومن ثم ليكون ذلك التقارب في أواخر عام 2017، كمقدمة لا تفاق الحكومتين على القيام بأعمال عسكرية مشتركة ضد المنظمات الإرهابية في منطقتي قنديل وسنجار في العراق التي شهدت ملاذات آمنة لحزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش الإرهابي، وقد بدأت أولى بوادر الحملة في منتصف أيار/مايو 2018 [1].

لكن الحال تغير بعد التخلص من خطر تنظيم داعش الإرهابي، وبعدما اتضحت للحكومة العراقيّة عن عزم تركيا بضرورة استمرار تواجدها في شمال العراق، رغبة منها في دعم ومناصرة حلفائها من التركمان والسُنّة سياسيًا وإبعاد خطر نشاطات حزب العمال الكردستاني عسكريًا، وهو ما دفع الحكومة العراقيّة إلى اعتبار الحملات العسكرية التركية المستمرة في إقليم كردستان العراق جزءًا من استراتيجية تركيا الإقليمية وتوسعها في شمال العراق خاصة بعد أنْ عملت تركيا منذ عام 2018 على إنشاء عددًا متزايدًا من القواعد والمراكز العسكرية بعد كل حملة عسكرية تقوم بها، كما أبدت رغبتها العلنية في البقاء عام 2020، حينما أصدرت الرئاسة التركية خريطة تحدد فيها أربعين قاعدة عسكرية داخل الإقليم وهو ما أثار مخاوف الحكومة العراقيّة [2].

إزاء ذلك خلف الوجود العسكري التركي في شمال العراق ازمة كبيرة بين بغداد وانقرة، فالأولى ترى أنّ تركيا تتمادى دوماً في عملياتها العسكرية وتنتهك بموجبها السيادة العراقيّة بشكل كبير، فيما تُرجِع تركيا الدافع الاستراتيجي لانتشار قوتها الأمامي هناك إلى النقلة النوعية التي سُجلت لصالحها عندما تبنت استراتيجية صراع منخفض الحدة رداً على أية تحركات تقوم بها الزعمات الكردية العراقيّة سواء ما يتعلق منها بمطالب الاستقلال عن العراق او ضم كركوك، وكذلك تسعى تركيا دومًا إلى توظيف إستراتيجية عالية الحدة ردًّا على تهديدات وهجمات حزب العمال الكردستاني. ومن ثم يُشكل الانتشار العسكري الحالي في العراق امتداداً لردة

(1) Stephen J. Flanagan and Others, Op, Cit, pp.5859-.

(2) Yousif Ismael, Op, Cit, p.2.

فعل أنقرة الجيوستراتيجية على الحروب الصغيرة على طول حدودها الجنوبية، ومن غير المرجح أن تنسحب القوات المسلحة التركية من شمال العراق في المستقبل القريب إلى المتوسط ذلك أن المكاسب كبيرة جداً بالنسبة إلى الخسارة التي تترتب على توتر علاقاتها مع بغداد[1]. وهذا يرجع إلى أن تركيا غالباً ما تترجم عملية شنّ حملاتها في العراق إلى إزدياد عدد الأراضي التي تستحوذ عليها في الإقليم. وصحيحٌ أنّ حزب العمال الكردستاني موجود فعلياً، إلا أنّ عملية اجتياح الإقليم ينطوي، بالنسبة لتركيا، على حصيلة أهم وأكبر من مطاردة تنظيم مثل حزب العمال الكردستاني. فعلى سبيل المثال، فقد هذا التنظيم قدرته على شنّ الهجمات داخل تركيا، ولكنه حصر أعماله بالدفاع عن النفس. ومع ذلك، لن تتوانَ تركيا التي تحتل هذه المناطق عن استهداف كيان حكومة إقليم كردستان وقمع رغبتها في الاستقلال لو فكرت مجرد تفكير في تكرار ما يشبه الاستفتاء على الاستقلال[2]. فضلًا عن أن عملية انتشار القوة العسكرية التركية إنما هي للضغط على حكومة كردستان ودفعها باتجاه إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في مناطق سيطرتها، إذْ تتهم تركيا الادارة الكردية في شمال العراق بتقديم مساعدات لوجستية ومالية لشن هجمات إرهابية ضد مراكز حيوية في العمق التركي، ونتيجة لضعف حكومة المركز في بغداد، وعدم قدرتها على فرض ارادته على كل التراب العراقي، فإنّ تركيا مضطرة للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضيّ العراقيّة للحدّ من نشاطات حزب العمال الكردستاني المعادية لها[3]. لذا تعتبر تركيا مسألة تواجدها في شمال العراق قضية أمن قومي لها كمحاولة منها لإجهاض الرغبة الكردية بالاستقلال وسد الطريق أمامهم في توظيف حزب العمال الكردستاني للضغط على تركيا من خلال مساعدته على استخدام العنف لتحقيق أهدافه في الداخل التركي[4].

ترى تركيا أن تواجدها العسكريّ في العراق قد منحها ميزة استراتيجية استطاعت من

(1) Can Kasapoglu, Soner Cagaptay, Turkey's Military Presence in Iraq: A Complex Strategic Deterrent, Policy Analysis, No.2538, The Washington Institute for Near East Policy Washington, Washington, 2015, p1.

(2) Yousif Ismael, Op, Cit, p2..

(3) صاحب الربيعي، حرب المياه بين العراق وتركيا (الدوافع والاسباب)، الحوار المتمدن، العدد 2710، 17 تموز/يوليو 2009: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178352

(4) Aliza Marcus, Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence, NYU Press, 2009, P18.

خلالها إبعاد حزب العمال الكردستاني عن أراضي الجمهورية التركية. فبدلاً من تبنّيها استراتيجية دفاعية تقوم على مطاردة مقاتليه داخل البلاد، انتقلت إلى تبنّي استراتيجية هجومية تسعى بها السيطرة على المنطقة خارج حدودها الجنوبية لمنع تمركز قوات حزب العمال الكردستاني بالقرب من أراضيها، وقد نجحت تركيا بذلك كثيراً في حين تم تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة بطرائق مختلفة في سوريا والعراق وتحديدًا في المدة التي أعقبت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مناطق واسعة من البلدين[1].

يبدو أن تركيا حققت الهدف الأساس من تدخلاتها العسكرية في السنوات الأخيرة في إقليم كردستان العراق وذلك بإبعاد حزب العمال الكردستاني عن شنّ هجمات من الداخل التركي وكذلك عدم السماح لهم في الخارج على السيطرة على أي أرض تحقق لهم استهداف المراكز الحيوية في تركيا مما جعل الأخيرة قادرة على إجبار حزب العمال الكردستاني على اتخاذ موقف دفاعي. فضلاً عن أن ذلك التواجد رأت فيه تحقيقًا لغاية كبيرة تتمثل بموازنة النفوذ الإيراني في العراق من خلال نشاطها الداعم في الأراضي المتنازع عليها في العراق، وبشكل أساسي من خلال العمل كحامي للتركمان والجماعات السنية الحليفة لها، ومن ثم، فهي لم تعد تهتم بأن تكثيف تدخلاتها في مناطق مثل سنجار وسهل نينوى والسليمانية وباقي مناطق شمال العراق سيؤدي إلى توترات أكبر مع بغداد التي ترغب بعلاقات احترام متبادل تبعد البلدين عن المزيد من حالات تصعيد الصراع بينهما[2]. فيما ترى تركيا في أن هجماتها المتكررة وتواجدها العسكري سيعني تشديد الضغط على بغداد من أجل إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، والذي لازالت ترى فيه تركيا تهديدًا وجوديًا لأمن مواطنيها وسلامة مراكزها الحيوية في الجنوب، وترى أن الحل يمكن في أن تتعاون بغداد وحكومة كردستان معها في إجراء عمليات عبر الحدود بهدف القضاء على القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني[3].

(1) Salim Çevik, Turkey's Military Operations in Syria and Iraq, NO.37, SWP Comment, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2022, p1.

(2) Sardar Aziz and Others, Turkish interventions in its near abroad: The case of the Kurdistan Region of Iraq, CRU Policy Brief, Netherlands Institute of International Relations, (Clingendael Institute), The Hague, Netherlands, 2022, p.1.

(3) Aylin Ş. Gorener, Turkey and Northern Iraq on the Course of Raprochement, Policy Brief, No.17, SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, Ankara, 2008, p.1.

بناءً عليه، يمكن القول إن تركيا، وبالرغم من تعرضها لانتقادات من بغداد وأربيل والمجتمع الدولي الأوسع لانتهاكها السيادة العراقيّة، إلا إنّها لا تزال تواصل إنشاء عدد متزايد من القواعد والمواقع العسكرية في جبال شمال العراق. بحجة قطع الطريق على مسلحي حزب العمال الكردستاني ومنعهم من العبور إلى المناطق الكردية في جنوب شرق البلاد ومهاجمة قوات الأمن والمواقع العسكرية والسكانية هناك[1].

خامساً: العراق والعثمانية الجديدة

يكاد يتفق مختلف الباحثين المعنيين بالشأن التركي بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، على أن حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا تبنت نهجاً جديداً في السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، هذا النهج قام على وفق ما يسمى بـ «العثمانية الجديدة» (Neo-Ottomanism) أَطّرت لواقع التوجهات التركية الجديدة نحو المنطقة ككل[2]. ومن ثم مثلت تلك المرحلة إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في إطار التصور العثماني الجديد، الـذي اعتمدته أنقرة في سياستها الخارجية منـذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية زمام أمور الحكم استناداً إلى نظريـة العمـق الإسـتراتيجي الـتي وضـعها أحمد داود أوغلو والذي يـذهب إلى أن السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر إلى التوازن بسبب تركيزها المفرط علـى العلاقات بأوروبـا والولايات المتحدة الأمريكية إلى درجـة أهملت فيها مصـالح تركيا مع الدول الأخرى لا سيما في الشـرق الأوسط.

يتبـيّن مـن مقاربـة العثمانيـة الجديـدة لحـزب العدالـة والتنميـة إنّها تقـوم على استعداداتها وتوجهها السياسي للتصـالح مـع إرث تركيـا الإسلامي والعثمـاني في الخـارج. وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد على صعيد العلاقات الخارجية، يتعين على تركيا أن تمارس دوراً أكثر حيويـة في السياسة الخارجية، وأن تعتمد القوة الناعمة سياسيًا واقتصاديًا في «الولايات العثمانية السابقة» لاستحضار إرث القوة العثمانية العظمى، ومن ثم إعادة تعريف هوية البلاد الإستراتيجية والقومية، وصنف هذا النهج تركيا بوصفها قوة إقليمية كبرى، ومـن ثم لابـد لها بصـفتها دولة محورية تعكس ثقافتهـا الإسـتراتيجية الأبعـاد الإسـتراتيجية

(1) Layal Shakir, Turkey fortifies Iraq bases as political turmoil continues in Baghdad, Rudaw Media Network, Irbil, January 31, 2022: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/310120222

(2) ميشال نوفل، المصدر السابق، ص23- 29.

للإمبراطـوريتين العثمانيــة والبيزنطيــة، أن تضــطلع بــدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعّال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز[1].

تعدُّ تركيا نفسها، على وفق منطق العثمانية الجديدة وبحكم الجغرافيا والتاريخ، قوة جديدة في الشرق الأوسط، وأن سياستها الخارجية اليوم رُسمت على وفق نهج ابتعادها عن السياسة الخارجية الدفاعية التي نتجت على إثر تاريخ ممتد لعقود أعقبت انهيار الدولة العثمانية، واستبدالها بنهج خارجي يؤمن بالتواصل وبالنتائج المربحة للجميع[2]. من ثم فإنّ السياسة الخارجية التركية بإزاء الشرق الأوسط تتشكل، وفق العثمانية الجديدة، إلى حد كبير من خلال تأثرها بموقعها الجيواستراتيجي والجيوثقافي، والذي جعلها ذات توجه نشط إلى حد كبير باتجاه معظم القضايا والملفات المهمة في المنطقة، الذي اختلفت به بشكل كبير عن الخطاب الحكومي لفترة ما قبل العام 2002، فبعد استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا، نجد أن نخبه السياسية عملت بقوة على إحياء مبدأ الاهتمام بدول الشرق الأوسط، لا سيما العراق وسوريا. وعلى وفق المبدأ «صفر مشاكل مع الجيران» والذي اطلقه وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود اوغلو كمبادرة استراتيجية أرادت بها تركيا تقليص المشاكل التي كانت تواجهها مع جيرانها قدر الإمكان نت خلال هذه السياسة[3]. وعليه منح الإنتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2002 إمكانية حدوث تغيير جذري في طبيعة ومضمون سياسات تركيا الداخلية والخارجية وتحديدًا تجاه جيرانها القريب وفي مقدمتهم العراق[4]، الذي حظي بأهمية استثنائية بالنسبة لتركيا وسياستها الخارجية؛ فموقعه ضمن المناطق القريبة مع كثرة الملفات العالقة معه، فقد حظي باهتمام مهندس السياسة الخارجية أحمد دود اوغلو الذي دعا إلى ضرورة اهتمام تركيا به وبشكل استثنائي؛لأنه ذو أولوية إن أرادت رفع مكانتها الإقليمية والدولية[5].

(1) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، المصدر السابق، ص83- 85.

(2) Hugh Pope, Pax Ottomana? The Mixed Success of Turkey's New Foreign Policy, Foreign Affairs, Vol. 89, No. 6, (November/December 2010), p.165.

(3) Kali Robinson, Turkey's Growing Foreign Policy Ambitions, Council on Foreign Relations, New York, June 29, 2022: https://www.cfr.org/backgrounder/turkeys-growing-foreign-policy-ambitions

(4) Umit Cizre and Others, Secular and Islamic Politics in Turkey: The making of the Justice and Development Party, (London; Routledge, 2008), p.132.

(5) أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2010)، ص39.

لقد أرادت حكومة حزب العدالة والتنمية في اندفاعها تجاه العراق وتحديدًا في المدة ما قبل العام 2003 إدامة جدية وزخم تحولها في الاتجاهات والتحركات التي تعزز من التوجه نحو تعدد العلاقات الذي يحول تركيا إلى مركز مؤثر في السياسة الإقليمية، وتوظيف مسألة قربها من مركز بؤر التوتر الإقليمية المحيطة بها. استندت تركيا في سياستها الخارجية إزاء العراق إلى حسابات محددة تضمن مصالحها وتصون أمنها القومي وتجعلها الطرف الفاعل الذي يقدم نفسه كقوة حاملة للميزان (balancer) في المنطقة التي تعدها العمق الاستراتيجي لها لذي ترتبط به عبر توظيف مقومات الإرث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك، والقوة الاقتصادية والقوة الناعمة للبلاد، مع التأكيد على تجاوز خلافات التاريخ وحدود الجغرافيا[1].

وفقاً لذلك، شكلت حالة ما قبل احتلال العراق عام 2003 نقطة تحول كبيرة بالنسبة إلى السياسة التركية في المنطقة، وتزامن ذلك مع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، عام 2002، والتأسيس لسياسة خارجية جديدة قوامها الانفتاح على الشرق الأوسط والانخراط الإيجابي مع الجيران وتحديدا العراق المهدَّد بالاحتلال الذي رفضته تركيا عبر عدم السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها منطلقًا لعملية الغزو، وقد أدى هذا القرار إلى ثلاث نتائج بارزة، **أولها:** صعود شعبية تركيا الإقليمية مما مهَّد لاحقاً لصعود قوتها الناعمة. **وثانيها:** خسارة الوعود المالية الأميركية وبدء التوتر في العلاقات الأميركية – التركية. **وثالثها:** تحول الأمن الجيوسياسي للعراق (وحدة العراق وسيادته الإقليمية واستقراره الداخلي إلى الهاجس الأكبر للسياسة الخارجية التركية)[2].

يمكن القول إن أولى بوادر الاهتمام التركي في العراق هو رفضهم التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدًا لغزو العراق في العام 2003، فكان الرفض بمثابة الكاشف عن الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، المستندة إلى نظرية «العمق الاستراتيجي» ورؤية «العثمانية الجديدة» التي تنهل من مقاربة الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال، عبر استحضار إرث القوة العثمانية في دبلوماسية نشطة في اتجاهات عدة، محورها الإنخراط المتزايد في شؤون الشرق الأوسط على قاعدة التقارب مع العرب والمسلمين وفي مقدمتها

(1) رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية (2002-2014)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016)، ص164.

(2) علي حسين باكير، تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2019، ص 2-3.

العراق[1]. فكانت مدة ما بعد احتلال العراق عام 2003، بمثابة نقطة الانطلاق لشروع تركيا في صياغة رؤيتها الاستراتيجية بشأن العراق وضرورة إبقائه دولة موحدة وقوية تجمع كل الطوائف والأقليات والعرقيات، فكانت تدعم ذلك عبر اعترافها بحكومة بغداد، وفي موازاة ذلك، عدم اعترافها وتشكيكها بأربيل كعاصمة لإقليم كردستان العراق. بل اندفعت من أجل إضعافها، لأنها عدّت دعم حكومة كردستان وتقويتها سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى قيام كيان كُردي مستقل يشكل تحديداً للأمن القومي ووحدة الأراضي التركية[2].

يرى العديد من الباحثين انّ التطبيق العملي للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية على وفق مقاربتي العمق الاستراتيجي والعثمانية الجديدة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية في تعاطيها مع العراق، يمكن تلمسه من خلال مواقف عديدة تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل نهج يقوم على العوامل السياسية، أو على القوة الناعمة أكثر منها على القوة الصلبة، والتي شكلت مكونات بنائها على ما يأتي[3]:

- حوار مع دول جوار العراق وذلك لتحسين الإدارة المستقرة للأزمة العراقيّة على نطاق الشرق الأوسط.
- التخلي عن المقاربة الأمنية الضيقة إزاء العراق، التي كانت تركز على قضيتي كردستان العراق وكركوك، وانتهاج مقاربة سياسة أكثر للعراق تقوم على إستراتيجية التوازن.
- بناء علاقات حسنة مع عدد من الأطراف والشخصيات العراقيّة.
- الابتعاد، قدر الإمكان، عن سياسة تتسم بمشاغل أثنية إزاء التركمان العراقيين.
- مقاربة مرنة أكثر للسياسات العراقيّة وعملية البناء الدستوري.

تمثل النقاط المشار إليها أعلاه إلى أهمية العراق في المدرك الإستراتيجي التركي وإن استعادة الاستقرار والأمن واستدامتهما فيه يمثل أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لتركيا بالقدر الذي يمكنه من القضاء على الكيانات الإرهابية على أراضيه التي تهدد الأمن التركي. فضلاً عن تدعم تركيا للوحدة السياسية للأراضي العراقيّة وتسليمها بأن كل قرار يتعلق بمستقبل

(1) ميشال نوفل، المصدر السابق، ص15.

(2) Oguzlu, T, Turkey's Northern Iraq Policy: Competing Perspectives, Insight Turkey, Vol.10, No.3, SETA Foundation, Istanbul,2008, p. 5.

(3) ميشال نوفل، المصدر السابق، ص ص 69-74.

العراق يجب أن يُتخذ بالحصول على موافقة شرائح المجتمع العراقي كافة عن طريق الحوار والمصالحة الوطنية. وبموجب ذلك عارضت تركيا الاستفتاء غير القانوني الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في 25 أيلول/سبتمبر 2017. لأنه يهدد كل من الوحدة السياسية للعراق والسلامة الإقليمية.

لكن تركيا، بالرغم من ذلك، لم تقطع علاقتها السياسية والاقتصادية والتجارية بحكومة كردستان العراق، لكن ضمن منطق ومبدأ وحدة العراق السياسية التي تسمح لها بمتابعة مختلف القوى السياسية وتحديدًا أوضاع التركمان الذين ترغب تركيا بشأنهم في أن يكونوا ممثلين بشكل عادل في الهيئات الحاكمة في العراق. إلى أن ما يثير تركيا في الشأن العراقي هو وجود تنظيم حزب العمال الكردستاني الذي تعده منظمة إرهابية تنشط في شمال العراق الذي يمثل تهديدًا للأمن القومي التركي. وترى تركيا بوجوب تطبيق العراق المادة السابعة من دستوره والتي تلزم الحكومة العراقيّة بمنع أي منظمة إرهابية من استخدام الأراضي العراقيّة ضد جيرانه. ما لم تطبق السلطات العراقيّة هذه المادة بالكامل، ستواصل تركيا اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية أمنها القومي من خلال ممارسة ما تسمية «حقها» في الدفاع عن النفس[1]. لذا تبدي تركيا على الدوام خشيتها من توجهات حكومة كردستان التي لم يمنحها الدستور العراقي لعام 2005 النافذ استقلالًا شبه سياسي فحسب، بل استقلالًا اقتصاديًا أيضاً لأنهم يسيطرون على 17 % من موارد النفط العراقيّة، وقد يكون ذلك الأمر مقدمة لإقامة دولة كردية في الشرق الأوسط التي تعدّ من المحرمات السياسية في السياسة الخارجية التركية[2].

إن منطق العثمانية الجديدة يجيز لتركيا توظيف القوة الناعمة والصلبة لحماية مصالحها الاستراتيجية في العراق والتي ترى فيها الضامنة في ابقاء أدوار تركيا كفاعل إقليمي رئيس في المنطقة، لذا لابد لها من الاهتمام بالعراق الذي يُحتم عليها أن تملك قوة التأثير في البنية الثقافية والسياسية والاجتماعية فيه، إذْ تُظهر النتائج أن تركيا تمكنت من تعميق مجال نفوذها في العراق من خلال التركيز على هياكلها وأدواتها الثقافية مثل وسائل الإعلام

(1) Türkiye Ministry of Foreign Affairs, Relations between Türkiye and Iraq: https://www.mfa.gov.tr/re= lations-between-turkey-and-iraq.en.mfa

(2) Merve Özdemirkıran, Soft power and the challenges of private actors: Turkey - Kurdish Regional Government (KRG) relations and the rising role of businessmen in Turkish Foreign Policy, European Journal of Turkish Studies, No.2, 2015, p.1.

والأفلام والمسلسلات التركية واللغة والأدب التركي والعلاقات الثقافية والدينية مع العراق والعلاقات القوية مع التركمان الذين تجتمع معهم في هوية واحدة، فضلاً عن إقامتها تحالف قوي من القوى السنية بقصد التأثير في العملية السياسية في العراق بالقدر الذي يضمن مصالحها[1]. التي أوجزها رجب طيب اردوغان في نهاية كانون الثاني/يناير 2007، حين رسم مع نواب حزبه الخطوط الحمراء الجديدة لتركيا في العراق، وهي: حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق، وحماية الدور المركزي للحكومة العراقيّة في إدارة وضبط معايير الحدود البرية والجوية، وحل قضية كركوك عبر المصالحة مع أبنائها، وإعادة التوازن للاختلال بين المجموعات العراقيّة والضغط على الحكومة العراقيّة لمواجهة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمالي العراق معقلا له[2].

إن «العثمانية الجديدة» أعادت تشكيل توجهات السياسة الخارجية التركية مما ترتب عليها إعادة الاهتمام في منطقتها (الشرق الأوسط) ومن ضمنها العراق. إن هذا المنظور يتحكم، من دون أدنى شك، في مدارك صانع القرار التركي فيما يتعلق بتحديد الفرص والتحديات وكيفية الاستجابة لها، ومن ثم، سيتعين على العراق بوصفها دولة جارة لتركيا ولديه الكثير من الملفات أن يصيغ سياسة خارجية تأخذ بالحُسبان التوجهات التركية بإزائه.

سادساً: الملف المائي في العلاقات العراقيّة-التركية

يعتمد العراق بشكل كبير على نهري دجلة والفرات، اللذان يوفران كل إمدادات المياه التي تمر عبر تقريباً. ونتيجة لذلك، فإنّ النهرين العابرين للحدود مع تركيا يقعان في صميم تحديات العلاقة مع الأخيرة، إذْ غالباً ما يؤثر تناقص تدفقات المياه فيهما وتدهور جودتهما

(1) Parisa Pourali, Mohammadreza Dehshiri, Mohammad reza Ghaedi, Hasan Khodaverdi, Turkish Cultural Diplomacy in Iraq with Neo-Ottomanism Approach and Turkish Nationalism (20032019-), Quarterly Journal of Political Research in Islamic World, Vol.11, No.1, (2021), p.69. See also: Marwan Kraidy, Omar Al-Ghazzi, Neo - Ottoman Cool: Turkish Popular Culture in the Arab Public Sphere, Departmental Papers (ASC), Annenberg School for Communication, Pennsylvania, 2013, P.18.

(2) محمد نور الدين، تركيا والاكراد: من ديار بكر إلى كركوك، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 126، 2007، ص208.

في الخلافات الإقليمية مع الدول التي تتشارك في النهرين: تركيا، وسوريا اقل من ذلك[1]، فغالبا ما يؤثر الإفراط في استخدام المياه من كلتيهما إلى جانب تطويرهما بنى تحتية بحجة زيادة احتياجات الطاقة والزراعة، كمشروع وادي الفرات في سوريا ومشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) في تركيا في الحصص المائية للعراق. ومن ثم، مثّل ذلك تحديات كبيرة على العراق عبر التجاوز على حاجته الرئيسة من المياه وهو ما أدى إلى تفاقم التوترات مع تلك الدول[2].

بعبارة أخرى، شكّل قيام تركيا وسوريا ببناء سدود على نهري دجلة والفرات تحديًا رئيسًا لمختلف القطاعات وخاصة الزراعية منها، وهو ما يُنذر، في المستقبل القريب، بمخاطر كبيرة ستضرّ بالبنية الاجتماعية والاقتصادية العراقيّة، تسببت بها إنخفاض تدفق المياه في نهري دجلة والفرات فضلاً عن تدهور نوعيته[3]. لذا فبقدر ما يُعد حوض نهري دجلة والفرات أحد المصادر الرئيسة للمياه فإنه، في الوقت نفسه، يمثل مصدر توتر في المنطقة ما لم يتحقق التعاون بين البلدان المتشاطئة في مجالات إدارة وتخصيص واستخدام المياه العابرة عبر الحدود، ومن ثم فإنّ الندرة المتزايدة تقود إلى توترات ونزاعات تعد تركيا سببها الرئيس[4]، إذْ أصبحت القوة الرئيسة التي توجه سياسة المياه في المنطقة.

إن هذه الكمية الكبيرة من المياه توفر لتركيا أوراق ضغط إزاء العراق وسوريا فيما يتعلق بتحديد تقسيم هذا المورد الثمين والحصول على امتيازات من هذه الدول[5]. غالبا ما يفشل الباحثون في حقل السياسة الدولية في ملاحظة هذا الأمر، ومن ثم، لم يتم الولوج فيه بشكل عميق، فتركيا ليست منتجًا للنفط ولا للغاز الطبيعي وهي تخطط لتلبية احتياجاتها المتزايدة

(1) Tobias von Lossow, More than Infrastructures: Water Challenges in Iraq, Clingendael Policy Brief, The Netherlands Institute of International Relations, Wassenaar, Netherlands, 2018, p.2.

(2) Ali Çarkoglu &Mine Eder, Domestic Concerns and the Water Conflict over the Euphrates-Tigris River Basin, Middle Eastern Studies ,Vol.37, No.1, (2001) ,p.47.

(3) Nadhir A. Al-Ansari, Management of Water Resources in Iraq: Perspectives and Prognoses, Engineering Journal, Vol.5, No.8, (2013), P. 667.

(4) Aysegul Kibaroglu, Building a Regime for the Waters of the Euphrates-Tigris River Basin (International and National Water Law and Policy, (Berlin; Springer, 2002), p53

(5) Simone Grego, Andrea Micangeli, Stefano Esposto, Water purification in the Middle East crisis: a survey on WTP and CU in Basrah (Iraq) area within a research and development program, Desalination Journal, Vol.165, (2004), p.74.

من الطاقة بعدة طرق أبرزها عبر توظيف الطاقة المائية تجاه جيرانها وتحديداً العراق في حسم الكثير من الملفات العالقة بينهما. بمعنى آخر، تعد الطاقة المائية وسيلة ضغط سياسية تبدو أكثر جاذبية للسلطات التركية التي لطالما كان استغلالها لمياه نهري دجلة والفرات مثيرًا للجدل منذ ثمانينيات القرن الماضي حينما قامت ببناء سلسلة من السدود ومحطات الطاقة الكهرومائية في جنوب شرق تركيا، كجزء من مخطط طموح يُعرف بمشروع جنوب شرق الأناضول GAP، الذي لطالما شكى العراق منه بانتظام لأنه سيحرم السكان العراقيين من المياه التي هم بأمس الحاجة إليها[1].

لذلك تُعد قضية ملف المياه مع تركيا من أعقد الملفات التي واجهتها الحكومات العراقيّة المتعاقبة، لا سيما في ظل إصرار الجانب التركي على التحكم بصورة تعسفية في كمية المياه التي تتدفق من أراضيها إلى نهري دجلة والفرات التي تعدهما تركيا مياه تركية خالصة ولا تخضع لمعايير القانون الدولي بشأن الأنهار الدولية[2]. تعمل تركيا على توظيف ملف المياه مع العراق في إطار سياستها الإقليمية التي أفصح عنها رئيس الجمهورية التركية الاسبق (توركوت اوزال) في تحفيز الشعب التركي بقوله: «ان تركيا لا بد من أن تجني فوائد اقتصادية جمة إذا تمسكت بمنهج التفكير بعظمة تركيا عبر توظيف ملف المياه» وذهب وزيره (كاميران انان) المسؤول عن مشروع الكاب حينها إلى القول: «بأن المياه ستكون لها قيمة أكبر من قيمة النفط، لأن المياه ثروة نادرة جداً في بلدان الشرق الأوسط الخمسة عشر»[3].

بناءً عليه، لا نجانب الصواب إذا قلنا إن تركيا تمثل المصدر الخطر الرئيس على الأمن المائي في العراق، لان منابع مياه النهرين تقع في داخلها، وقد عززت موقعها كقوة مائية بشكل أكبر في السنوات الأخيرة مما دفعها إلى الهيمنة على السياسة المائية في حوض نهري دجلة والفرات، في الوقت الذي كانت سوريا والعراق ترزحان في ظل الحروب الأهلية وصعود تنظيم داعش الإرهابي. وقد عملت على توظيف مقدراتها على اكمال مشروع GAP الذي يعد أحد أكبر المشاريع المائية والتنموية في العالم، وهو ما يمثل مصدر قلق خاص للعراق وسوريا خاصة مع وجود خطط لإنشاء 22 سدًا (تم إكمال 12 منها)، و19 محطة للطاقة

(1) Hasan Turunc, Op, Cit, p44.

(2) احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية (2009 - 2010)، المصدر السابق، ص83.

(3) ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم، العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2004، ص47.

الكهرومائية (تم إنجاز 15 منها)، ومخططات لري 1.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي تمثل 9.7 % من الأراضي التركية[1]، فضلًا عن شبكات الصرف الصحي الواسعة. إلى جانب ذلك، مثل سد إليسو الذي أكملت تركيا بنائه في العام 2018 تحدياً آخر للأمن المائي العراقي في المستقبل القريب، لا سيما وإن التقديرات تشير إلى إحتمال أن يؤدي ملء هذا الخزان إلى تقليل تدفق المياه في نهر دجلة بأكثر من 50 %، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين تركيا والعراق ودفع الأخير إلى تأجيل بدء عملية الملء من آذار/مارس إلى حزيران/يونيو 2018، بعدها أوقفت تركيا مؤقتاً عملية الملء مرة أخرى في بداية حزيران/يونيو بعد أن اشتكى العراق من نقص المياه في نهر دجلة، بعدها اتفق البلدان على استئناف الملء في تموز/يوليو 2018، باستخدام طريقة يفترض إنّها تضمن إمدادات مياه كافية للعراق في الوقت الحالي[2].

بالرغم من تصنيف العراق من بين أغنى دول الشرق الأوسط في موارد المياه، إلا إنّه خلال العقود الأخيرة بدأ يعاني بشكلٍ كبير من عدم كفاية حصص المياه، التي نتج عنها الكثير من المشاكل البيئية وفي مقدمتها التصحر، ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم وجود إدارة مناسبة للموارد، والى الصراعات السياسية التي تعكسها صراعات المياه العالمية التي انخرط فيها العراق مع دولة المصب تركيا التي تحكمت بحصص المياه دون الالتفات إلى حاجة العراق الفعلية من المياه، وهو ما سيؤدي مستقبلاً إلى الدخول بصراع طويل الأجل مع عدم التوصل إلى اتفاق متبادل يحكم واقع إدارة وتنظيم المياه بين الجانبين وخاصة العراق الذي يجب أنّ يحصل على نسبة المياه الأكبر[3]. فبالنسبة إلى نهر الفرات الذي يمتد على مساحة 444000 كم 2، يقع ما يقرب من الثلث في تركيا والخمس في سوريا و46 % منه في العراق. في حين يمتد نهر دجلة على 387 ألف كيلومتر مربع، يقع 15 % منها تقريبًا في

(1) Aysegül Kibaroglu, Tugba Maden, An analysis of the causes of water crisis in the Euphrates-Tigris river basin, Journal of Environmental Studies and Sciences, Vol. 4, (2014), p.347

(2) Tulay Karadeniz, Ahmed Aboulenein, Turkey halts filling Tigris dam after Iraq complains of water shortages, Reuters, Thomson Reuters Corporation, London, June 7, 2018: https://www.reuters.com/article/us-iraq-turkey-idUSKCN1J320X

(3) Muqdadi, S.W., Omer, M.F. , Abo, R. and Naghshineh, A., Dispute over Water Resource Management—Iraq and Turkey, Journal of Environmental Protection, No.7, (2016), p.1096.

تركيا وثلاثة أرباعه في العراق[1] لكن تركيا اتبعت سياسة تقوم على استغلال حوالي 52 % من نهر الفرات و14.1 % من نهر دجلة لكن المقدار الفعلي الذي يحق للعراق، وهو الذي يطالب به، 65 % من إمكانات المياه لنهر الفرات و92 % من نهر دجلة، وهو ما لا يتفق مع ما خططت له تركيا التي لم تعترف بالمقدار الفعلي لتدفق الأنهار عبر الحدود الوطنية مع العراق، وهو ما تسبب في تزايد نسبة الجفاف الذي جعل العراق يواجه خطر التصحر بمعدل 0.5 % في السنة في المتوسط. ويرى الخبراء أن ذلك الأمر سيتزايد أكثر مع تذبذب اطلاقات الجانب التركي للمياه في النهرين، وتحديدًا منذ العام 2009، إذْ انخفض تدفق نهر الفرات في العراق من المتوسط طويل الأجل البالغ 27 مليار متر مكعب إلى 9 مليار متر مكعب وهو ما سيعيق التنمية الشاملة لمخرجات قطاع المياه في العراق[2]. يبقى هذا الأمر وارداً في ظل الانخفاض السنوي في مياه دجلة والفرات 0.1335 و0.245 مليار متر مكعب على التوالي. فالعراق يستقبل سنويًا 70.92 مليار متر مكعب من المياه ويستهلك 60.43 مليار متر مكعب. وهذا غير كاف، إذْ من المتوقع أن يرتفع متوسط الطلب السنوي على المياه الواردة عبر نهري دجلة والفرات في عام 2020 إلى 42.884 مليار متر مكعب و29.225 مليار متر مكعب على التوالي، أي ما يمثل 72.069 مليار متر مكعب، وهذا يدل على أن كمية النقص ستبلغ حوالي 8.609 مليار متر مكعب.

علاوة على ذلك، يبقى تأثير المياه الجوفية أيضاً في حوض دجلة والفرات كبيرًا، إذْ أشارت الدراسات إلى أن الخسارة الإجمالية للمياه الجوفية في الحوض كانت قرابة 144 مليار متر مكعب في المدة (2003 - 2009) وهي في طريقها إلى التزايد بمعدلات أكثر[3]. وما يزيد الأمر خطورة هو بقاء الوضع على ما هو عليه، فإنّ إمدادات المياه العراقي ستكون 17.61 في عام 2025 – بحسب تقديرات الأمم المتحدة – فضلاً عن أن نوعية المياه ستتدهور من الشمال إلى الجنوب على طول نهري دجلة والفرات حيث تقترب الملوحة إلى حوالي 2000 مجم/لتر في البصرة. ووفقاً للبنك الدولي لعام 2006، سيصل العجز المائي في العراق في عام

(1) Paul Andrew Williams, Euphrates and Tigris Waters - Turkish-Syrian and Iraqi Relations, In Dhirendra K. Vajpeyi (Editor): Water resource conflicts and international security: a global perspective, Lexington Book, Maryland, 2013, p29.

(2) Hasan Turunc, Op,Cit , p44.

(3) Mahmood A.Yousuf, Nada Rapantova, Jalal H. Younis, Sustainable Water Management in Iraq (Kurdistan) as a Challenge for Governmental Responsibility, Op, Cit, p.12.

2030 إلى 25.55 مليار متر مكعب وبنسبة 37 %، وتشير التقارير الأخيرة إلى أن نهري دجلة والفرات سيكونان جافين تمامًا بحلول عام 2040 والسبب الرئيس في ذلك هو السياسة المائية التركية الايرانية السلبية تجاه العراق[1]

وعليه تمثل سياسات تركيا المائية الجائرة نحو العراق قضية أمنية خالصة، ذلك أنّ ممارسات إدارة المياه التي نفذتها تركت أثرًا مهماً في زيادة نقص المياه التي قادت إلى العديد من المشاكل التي أصبحت مع استمرار قوة خطورتها بالنسبة للعراق قضية أمن قومي خطيرة، لأنّها تُهدد النظام الاجتماعي على مستوى البلد ككل، ولعل أن أزمة المياه في صيف 2018 وما رافقها من كوارث بيئية وبشرية وتحديدًا في جنوب العراق وعلى الأخص في محافظة البصرة التي عانت من نقصٍ حادٍ في مياه الشرب، وهذا لا يشمل فقط الجنوب بل أثرت في البلد بأكمله بما في ذلك الأراضي الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان العراق وهو ما ينذر بكوارث كبيرة مع استمرار أزمة القصور في حصص المياه باتجاه العراق[2] الذي لاتزال حكوماته المتعاقبة منذ العام 1980 تعاني من مخرجات الحروب والازمات والصراعات الداخلية والخارجية التي ادت إلى ضعف في إدارة وتنظيم حصص المياه المرسلة إليه ما أدى إلى هدرها وعدم الاستفادة منها وهو ما لا يتناسب مع الزيادة السريعة في عدد سكانه، والطلب الكبير على الزراعة من قبل مواطنيه، وتلك أمور لازالت لم تدرك من قبل الجارة تركيا التي طالبت في السنوات الأخيرة الحكومات العراقيّة بضرورة اعتماد سياسة مائية قادرة على تنظيم حصصه ومنع هدرها بغية الإفادة منها في المجالات الخدمية والصناعية كافة [3].

وبالرغم من عجز الحكومات العراقيّة في ذلك، إلا أن سياسات تركيا المائية وإصرارها على التحكم بتدفق ونوعية المياه من دون الاكتراث بمطالبات العراق بهذا الشأن تمثل قضية خطيرة ستضر بالجانب العراقي كدولة متشاطئة[4]. وهو ما دفع العراق في النهاية إلى تقديم شكاوى دولية على الجانب التركي، ففي عام 2009، أرسل العراق مذكرتي احتجاج إلى اليونسكو وجامعة الدول العربية حول الأثر السلبي لمشروع (GAP) على الحالة البيئية

(1) Nadhir A. Al-Ansari, Op,Cit, P. 677.

(2) Seyfi Kılıç, Iran-Iraq Transboundary Water Relations and Turkey, Center for Middle Eastern Studies, Policy Brief, No. 79, Ankara, 2018, p3.

(3) Mahmood A. Yousuf, Nada Rapantova, Jalal H. Younis, Op, Cit, p1.

(4) احمد ابراهيم محمود واخرون، المصدر السابق، ص83.

لشط العرب والزيادة الكبيرة في معدل تملح مياه الأنهار فيما يتعلق بتناقص تصريف المياه وخفض مستواها في نهري دجلة والفرات، نتيجة لعدم استجابةً الحكومة التركية لطلبات العراق واهتمامها بدلاً عن ذلك بمشروع (GAP)، ونتيجة لذلك واجه العراق مشكلة تصحر الأهوار في الجزء الجنوبي من البلاد، ومن المتوقع إن الكارثة ستتزايد في ظلّ انخفاض تدفق مياه نهر الفرات المار عبر الحدود التركية السورية بنسبة 70-80 %. وهو ما عني حلول كارثة حقيقية، لذلك لابد للعراق باعتباره دولة مصب من الاتجاه إلى المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة[1]. خاصة وأن العديد من الدراسات في العراق أشارت إلى حقبة ما بعد تحرير الموصل تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي 2017 والتي شهدت تقليصًا بشكلٍ حاد في كميات المياه وتدهور جودة المياه المطلقة من تركيا التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة وفرض تحديات هائلة لازالت تسبب المزيد من الضرر للبنية التحتية، وزيادة موارد المياه شديدة الملوحة والتدهور البيئي وخاصة في منطقة جنوب العراق وهو ما يهدد بانقراض الأنشطة الزراعية وسبل العيش في تلك المنطقة[2]، وأخيرًا نقول إن واقع الملف المائي مع تركيا ينذر بكوارث حقيقة على العراق في المستقبل القريب خاصة في ظل رغبة الحكومة التركية إلى اعتماد سياسية مائية تقوم استثمار مخرجات الملفات العالقة مع العراق لمصلحتها، بمعنى إنّها ستبقي أخيرًا على ربط إمدادات المياه في نهري دجلة والفرات بشكل غير مباشر بالصراعات والتوترات والمنافسات السياسية داخل العراق وخارجه، وخاصة فيما يتعلق في دعم حلفائها من القوى السياسية العراقيّة واستمراها في تواجدها العسكري والعمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق[3]. أخيراً، نقول إنّ ملف المياه مع تركيا سيبقى عالقاً ومن دون حلّ طالما الأخيرة تعدّه أداة مساومة ووسيلة للضغط على الحكومة العراقيّة والتي ترغب هي الأخرى بالزام تركيا باتفاقيات تقاسم المياه كحل وحيد طويل الأمد لتفادي من أزمة المياه هو مالم ترغب به أنقرة حتى الآن واكتفت بتقديم

(1) Sameh W. Al-Muqdadi, Mohammed F. Omer, Rudy Abo, Alice Naghshineh, Dispute over Water Resource Management—Iraq and Turkey, Journal of Environmental Protection, No.7, Scientific Research Publishing (SCIRP), Wuhan, China, 2016, p.1097.

(2) Tobias von Lossow, More than Infrastructures: Water Challenges in Iraq, Clingendael, Policy Brief, The Netherlands Institute of International Relations, Wassenaar, Netherlands, 2018, P.1.

(3) Paul Iddon, How far will Turkey's anti-PKK operation in northern Iraq go?, Middle East Eye, London, 11 May 2018: https://www.middleeasteye.net/news/how-far-will-turkeys-anti-pkk-operation-northern-iraq-go

وعود محدودة لمساعدة العراق على تحسين تقنيات الري، مما يترك إمدادات المياه حتى المستقبل القريب معرضة إلى حدٍّ كبيرٍ لخطر الضغط التركي[1].

سابعاً: الأبعاد الاقتصادية للعلاقات العراقيّة-التركيّة

لقد التزم حزب العدالة والتنمية في سنواته الأولى في السلطة بتبني استراتيجية الإفادة من القوة الاقتصادية لتركيا وزجها في خدمة التراث العثماني لبناء علاقات جيدة مع جيرانها جميعًا، على وفق سياسة «صفر مشاكل» التي أتاحت له خياراتٍ مفتوحة عززت المصالح الوطنية التركية في الخارج على أفضل وجه[2]. ونتيجة لذلك عولت الحكومة التركية لحقبة ما بعد العام 2002 على العامل الاقتصادي بوصفه أحد أهم عناصر الجذب الرئيسة في تنمية وتعزيز العلاقات مع الدول العربية التي تتمتع بموارد للطاقة وأسواق التجارة، بل وسَعت تركيا في هذا المجال إلى تعزيز دورها كمركز لخطوط نقل الطاقة، مؤكدة على دورها كشريك أساس في مداخل السلام الاقتصادي في المنطقة، مستندة في مساعيها تلك إلى تصور مفاده أن التعاون الاقتصادي يؤدي التعاون السياسي[3].

إن القدرات الاقتصادية تركت أثرًا مركزيًا في إنشاء المجالات الجديدة الضامنة للمصالح التركية في البلدان العربية. ويتجلى ذلك في زيادة الأنشطة التجارية والاقتصادية لتركيا في العراق التي وفرت بيانات تجريبية موثوقة لواقع سياسة تركيا الإقليمية تجاه جارها الجنوبي، فبالرغم من ان الملفات، ولا سيما القضية الكردية التركية - العراقيّة لم يتم حلها بعد، خاصة فيما يتعلق بموقف تركيا من بناء الدولة الكردية وحزب العمال الكردستاني، إلا أن النخب السياسية التركية أدركت أن المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية هي أفضل وسيلة لضمان المصالح التركية في العراق، وهذا الأمر ذو صلة باستخدام القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية التركية في العراق[4]. بعبارة أخرى، عولت تركيا على المصالح الاقتصادية

(1) Giorgio Cafiero and Anastasia Chisholm, What's Going on in Iraqi-Turkish Relations? Inside Arabia, Mar 1, 2021, https://insidearabia.com/whats-going-on-in-iraqi-turkish-relations/

(2) Stephen J. Flanagan and Others, Op, Cit, p. xiii

(3) محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي، في مجموعة باحثين (العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص501.

(4) Merve Özdemirkıran, Soft power and the challenges of private actors: Turkey - Kurdish

والتجارية التي تتشارك بها مع العرب على تعزيز علاقاتها بعمقها الاستراتيجي، مؤكدة أن الترابط المتزايد معهم سينمي الفوائد المتبادلة للطرفين، ويعد هذا النهج مدخلاً لتأكيد قيم الارتباط الاقتصادي البناء مع العراق وضرورة تنمية علاقتهما معا في مسائل الطاقة والاقتصاد والتجارة. فتركيا رأت ان استقرار العراق يعني فرص عمل كبيرة للشركات التركية التي تشكل اليوم أكبر المستثمرين التجاريين في العراق، فضلاً عن الطلب على السلع والخدمات والمواد وبشكل عام السلع المصنعة منها والأثاث والحرف اليدوية والمنتجات ذات الأغراض الخاصة والمواد الاستهلاكية المرتبطة بها وغيرها[1].

فبعد العام 2003 تزايد التفاعل في المجال الاقتصادي بين تركيا والعراق بشكل سريع، إذْ تيقن البلدان أن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية تدفع التعاون السياسي بالرغم من التحديات طويلة الأجل التي يتعين حلها، وهذه مسألة رئيسة تعول عليها الحكومة التركية التي تعد أحد أهم الشركاء التجاريين لها ومصدراً أساسياً للطاقة. ونتيجة لذلك أصبحت تركيا أكثر نشاطاً في الشؤون العراقيّة رغبة منها في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، ومن ثم، شكلت الطاقة والاقتصاد وإعادة الإعمار أهم مجالات الارتباط مع العراق، الذي يرى في تركيا قوة سياسية أساسية في جواره وحليف مفيد لإعادة بناء اقتصاده والحفاظ على طريق مستقر وآمن لصادراته[2]. وبعد العام 2007 تغيرت سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق نحو الأفضل، وكان هذا التغيير على مستويين: الأول، من جهة زيادة النشاط والمشاركة الدبلوماسية، والثاني، من جهة مشاركتها الاقتصادية المتزايدة، باستخدام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر كأدوات للسياسة الخارجية. حوَّل هذان الأسلوبان المختلفان للانخراط تركيا إلى لاعبٍ مرئي وفاعل ومهم في العراق[3].

Regional Government (KRG) relations and the rising role of businessmen in Turkish Foreign Policy, European Journal of Turkish Studies, No.2, 2015, p.1.

(1) Ahmet Demira, Özgür Özmenb, Areej Rashid, An estimation of Turkey's export loss to Iraq, Procedia - Social and Behavioral Sciences, No.150, 2014, p.1241.

ينظر ايضاً: كذلك ناظم يونس عثمان، الأكراد على طرفي الحدود العربية - التركية التـداعيات السياسية والاجتماعية، في: العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012)، ص180.

(2) Hasan Turunc, Op, Cit, p40.

(3) Meltem Müftüler-BaçSabanci, Turkish foreign policy towards Iraq: new tools of engagement, Cambridge Review of International Affairs, Vol.27, No.3, University of Cambridge, 2014, P.538.

إن هذا التغيير بعد العام 2007 كان مدفوعًا بعوامل محلية أيضاً، في مقدمتها القضية الكردية التركية ورغبة حزب العدالة والتنمية الحاكم في أن يصبح لاعبًا إقليميًا وقوة مؤثرة في المناطق المجاورة لها. فضلاً عن ذلك، كانت هناك رغبة تركية تكمن وراء طموحات التعاون مع العراق اقتصاديًا وهي حاجة الاقتصاد التركي المزدهرة إلى تعميق الروابط التجارية مع الجميع وإيجاد أسواق تصدير جديدة. وقد قدم عراق ما بعد صدام فرصًا جديدة لحزب العدالة والتنمية لاغتنامها، فنجد الحكومة التركية تخلت عن سياستها المتمثلة في تقويض حكومة إقليم كردستان في شمال العراق واختارت بدلاً من ذلك العمل بشكل وثيق مع كل من الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل. ومن ثم، أصبح العراق أحد أهم قصص النجاح للسياسة الخارجية التركية الجديدة، حيث تعمقت العلاقات الاقتصادية التركية مع جارتها الجنوبية وازدهرت الصادرات التركية بشكل كبير[1]. (ينظر الجدول أدناه)

جدول (32 - 1): حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة 2003-2022

السنة	الصادرات بالدولار	الواردات بالدولار	حجم التجارة	الميزان التجاري	السنة	الصادرات بالدولار	الواردات بالدولار	حجم التجارة	الميزان التجاري
2003	840	42	882	798	2013	11,958	146	12,104	11.812
2004	1821	146	1967	1675	2014	10,896	261	11,164	10,628
2005	2750	67	2817	2683	2015	8,558	297	8,855	8,261
2006	2,0	5,359,580	5,359,852	5,359,578	2016	7,640	836	8,477	6,804
2007	3,499	2,869,8	6,3688	0,6292	2017	9,057	1,528	10,584	7,529
2008	5,0	1,005,1	6,005,1	3,994,9	2018	8,350	1,420	9,770	6,929
2009	5,123	120	5,243	5,003	2019	10.2	1,520	15,800	-
2010	6,036	153	6,189	5,883	2020	9,1	11	18	20,6
2011	8,310	86	8,396	8,224	2021	11.13	-	19.5	5
2012	10,830	149	10,979	10,681	2022	118	347	20	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

-علي الاعرجي، لغز التبادل التجاري بين بغداد وأنقرة.. ماذا يصدر العراق إلى تركيا؟ موقع عراق الترا، 13/ ديسمبر/2021: https://ultrairaq.ultrasawt.com/

-تركيا تكشف أهمية العراق الاقتصادية بالنسبة لها، الميادين، 8 شباط 2021، https://www.almayadeen.net/

(1) Henri J. Barkey, Turkey and Iraq: The Making of a Partnership, Turkish Studies, Vol.12, No.4, Ankara Hacı Bayram Veli University, Ankara, 2011, p. 663.

يتضح من الجدول أعلاه أن تركيا طوال سنوات العقد الأول لمدة ما بعد احتلال العراق برزت كواحدة من المستفيدين الرئيسيين من معركة السوق والعقود التجارية والاستثمارية العراقيّة، وبالرغم من علاقاتها المتذبذبة وغير المستقرة مع العراق، ساعدت المصالح الاقتصادية تركيا على استقرار العلاقات الثنائية، ويتضح ذلك في حجم ارتفاع صادرات تركيا إلى العراق في العقد الماضي بأكثر من 25 % سنويًا، مما يجعل العراق ثاني أكبر سوق تصدير لأنقرة بعد ألمانيا، فقد زادت الصادرات التركية إلى العراق من أقل من 2 مليار دولار في عام 2004 إلى أكثر من 10.8 مليار دولار في عام 2013 - ما يقدر بـ (7%) من إجمالي الصادرات التركية - بضمنها الصادرات إلى إقليم كردستان التي وصلت إلى أرقام كبيرة جداً، فيمكن لزوار إقليم كردستان أن يلاحظوا انتشار المنتجات التركية في المتاجر وكذلك وجود البنوك والشركات التركية العاملة في مجال البناء، النقل، والسلع الاستهلاكية ونحو ذلك[1]. كما أقامت تركيا خلال تلك الفترة علاقات تجارية مع المنطقة الكردية وحافظت عليها حتى يومنا هذا، إذْ تشارك الشركات التركية بشكل كبير في البناء والتجارة، وكذلك في قطاع النفط. حيث وجد آلاف العمال الاتراك في المؤسسات الصناعية، ومعظمهم من جنوب شرق تركيا الفقير[2]. وهنا نستطيع القول أن العامل الاقتصادي كان عاملاً فاعلاً في تمتين العلاقة بين البلدين في العقد الأول الذي أعقب الحرب على العراق عام 2003، وقد قدرت وزارة التجارة التركية بأن حجم التجارة بين البلدين تجاوز 6 مليارات دولار في عام 2010، ارتفاعًا من 940 مليون دولار فقط في عام 2003، بالقدر الذي عزز من مكانة العراق من عاشر أكبر شريك تجاري لتركيا إلى خامس أكبر شريك تجاري. فضلاً عن أن تركيا تأتي في المرتبة الثانية بعد الصين من بين الدول التي لديها شركات تمارس نشاطها التجاري في العراق، إذ تعمل 117 شركة في مجالات الطاقة والزراعة والمشاريع الصناعية[3].

لقد أدركت الحكومة التركية في العقد الثاني لما بعد سقوط النظام الديكتاتوري أهمية

(1) Dombey, Daniel, Funja Guler. Turkey Emerges as True Iraq War Victor, Financial Times. MARCH 12, 2013: ft.com/cms/s/0/c038427a-8a4011-e2-bf7900144-feabdc0.html#axzz3bELTwZkt

(2) Inga Rogg and Hans Rimscha, The Kurds as Parties to and Victims of Conflicts in Iraq, International Review of the Red Cross, Vol.89, No.868, The International Committee of the Red Cross, Geneva, 2007, P.839.

(3) Hasan Turunc, OP, Cit, p40.

المصالح الاقتصادية في تعزيز العلاقات الثنائية أكثر، وبسبب ازدياد ثراء العراق بسبب احتياطيات - صادراته النفطية، زاد الطلب على البضائع التركية إلى أكثر من ملياري دولار سنويًا. فمثلا خلال العام 2014 قام المقاولون الأتراك بأعمال تجارية ضخمة في مشاريع خدمية متعددة، فقد عملوا على حوالي 3.5 مليار دولار من مشاريع البناء في ذلك العام فقط، إلى جانب ذلك تفتخر (كاليك إنرجي)، بأنها تبني للعراق أكبر مشروعين في قطاع الطاقة العراقي: محطتين لتوربينات الغاز في محافظتي الموصل وكربلاء، وكسبت أكثر من 800 مليون دولار من الحكومة العراقيّة في هذه العملية على الرغم من تأثير الحرب المستمرة على تنظيم داعش الإرهابي[1]. أما في العام 2015، كانت البضائع التركية لها وجود أكبر في أسواق بغداد مقارنة بالسلع الإيرانية، وفي كانون الثاني/يناير من العام نفسه، عقدت جلسة للجنة الاقتصادية العراقيّة التركية المشتركة لأول مرة منذ عام 2006، واتفق وزير الطاقة التركي ووزير النفط العراقي في الاجتماع على أن خط أنابيب كركوك - جيهان سيكون طريق تصدير النفط الوحيد من العراق إلى تركيا[2]. وقد أنشأت تركيا خط أنابيب يمتد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، والذي ينقل الآن ما يقرب من 25 % من صادرات النفط العراقيّة[3].

يشير الواقع إلى أن تركيا تُدرك استراتيجياً حاجة العراق لها من الناحية الاقتصادية، ولعل ذلك يأتي من حقيقة أنّ ردود فعل الدبلوماسية العراقيّة كانت معتدلة إلى حدٍّ ما وتشير إلى حاجة بغداد إلى تجنب الخلافات مع تركيا والحفاظ على العلاقات الثنائية لا سيما فيما يتعلق بالملفات الحاسمة مثل الملف الاقتصادي، فالعراق السوق الثالث للصادرات التركية، والتي سجلت زيادة بنسبة 8.3 % في عام 2019. اضف إلى ذلك أن غالباً ما كان التعاون الاقتصادي أحد القضايا الرئيسة التي تتم مناقشتها في عدة اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى، بما في ذلك لقاء بين الرئيسين برهم صالح ورجب طيب اردوغان في عام 2019 حدّدا فيه هدف زيادة التبادل التجاري من 13 مليار دولار إلى 20 مليار دولار في المستقبل القريب، مع زيادة الصادرات العراقيّة إلى تركيا أيضاً، التي قفزت بنسبة 29.6 % في الربع الأول من عام 2019،

(1) Henri J. Barkey, On the KRG, the Turkish Kurdish Peace Process and the Future of the Kurds, Working Paper, No.12, Istanbul Policy Center, Istanbul, 2015, p.3

(2) Stephen J. Flanagan and others, Op, Cit, p.59.

(3) Hayder Al-Khafaj, Iraq is Fertile Ground for Turkish Soft Power, LSE Blogs, London School of Economics and Political Science, London, 2021, p.7.

كما يشمل نشاط تركيا في العراق أيضاً الدعم المالي والتنموي الذي تعزز في بداية العام نفسه، إذْ كانت تركيا حريصة على الالتزام بقرض بقيمة 5 مليار دولار لدعم إعادة الإعمار في العراق، ممّا يؤكد اهتمام أنقرة بتعزيز نفوذها على جارتها الجنوبية، ولكن تبقى العلاقات التجارية الإيجابية ضرورية لاقتصاديات البلدين[1].

يمكن القول إن العامل الاقتصادي وما أفرزه من تمتين علاقات العراقيّة - التركية يُعد أهم مجالات التطور الإيجابي في تفاعلات الطرفين بعد العام 2003، لأنه فتح آفاقا واسعة في تعزيز الثقة التي اضعفت إلى حدٍّ كبير التوجهات والضغوط السلبية للقضايا الخلافية بين البلدين[2]. وعليه لا سبيل للبلدين إلا التعاون في المجالات كافة المشتركة منها والخلافية، فتركيا لها مصلحة في العراق لأنها تصدر الكثير من المنتجات الأساسية، مع تواجد كبير لشركاتها التي تساهم في عمليات إعادة الإعمار وبناء البنية التحتية، إضافة إلى أن أهم أنابيب النفط التي يصدرها العراق تمر عبر موانئ تركيا، ما يجعلها تسيطر على مصدر دخل مالي كبير لا يمكن ان تفرط به مستقبلاً، أما العراق فهو يعتمد على تركيا اقتصاديًا وتجارياً واستثمارياً وهذا الاعتماد يرتبط بالاستقرار السياسي، لذا فمن مصلحة الجارين إدارة الملفات العالقة وصولا إلى تسويتها بما يضمن المصالح المتبادلة لكليهما[3].

ثامناً: الخاتِمة

لطالما ارتبط تطور العلاقات التركية – العراقيّة بمتغيرات الملفات العالقة بينهما، فبالرغم من تيقن النخب السياسية من الناحية الجيو استراتيجية بإيلاء التعاون أهمية قصوى في معالجة القضايا الشائكة، إلا أن الواقع يشير إلى أنّ تلك القضايا، بتعقدها، أثرت كثيراً في تبني البلدين صيغ الاعتماد المتبادل للتقليل من حدتها وحجم خطورتها على العلاقات الثنائية بينهما.

(1) Federico Borsari, Beyond the PKK Issue: The Geopolitics of the Iraq–Turkey Relations, Commentary Series, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), Milan, 2 September 2020, https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/beyond-pkk-issue-geopolitics-iraq-turkey-relations-27277

(2) محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الوطن العربي، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016)، ص134.

(3) حسام الطائي، الجغرافيا السياسية الوعرة في للعراق، صحيفة الحياة، لندن، 18 شباط/فبراير 2018، ص7.

وبموجب ذلك، كشفت مدة تطور العلاقة بين الجارين منذ العام 2002 عن تقاطعات مختزلة بصيغ عدم اتفاق لإدارة القضايا العالقة، كالملف المائي، بما يتفق والمصالح الاستراتيجية للجارين، في الوقت الذي يؤدي النشاط الاقتصادي أثره في دفع البلدين على عقد اتفاقيات ولقاءات على أعلى مستوى حكومي بقصد تمتين وتعزيز واقع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري الذي يصل عائده المالي إلى ملايين الدولارات، وبما يحقق المنفعة المتبادلة لهما. بإزاء ذلك، يُدرك البلدين استراتيجيًا الأهمية الكبيرة لكل منهما، فالعراق لا يمكن له التفريط بفُسَح المنافع التركية للنهوض باقتصاده المتدهور، بوصف أنّ تركيا تعدّ ممرّاً لعبور صادراته النفطية التي يعتمد عليها الناتج القومي الاجمالي في موازنته المالية كلياً، فضلاً عن أنّها تعد مزوداً رئيساً بالمنتجات في معظم القطاعات وهي مصدر للمياه، إلى جانب ذلك يمثل العراق بالنسبة لتركيا مُورّداً رئيساً لمصادر الطاقة التي يعتمد عليها الجانب التركي بشكل كبير، فضلاً عن أنّها تعد العراق بيئة تشغيلية لا يمكن التفريط بها لشركاتها ورجال أعمالها ومستثمريها في مجال بناء وإعادة تأهيل البنى التحتية، ناهيك عن وجود الفرص الاستثمارية التي توفر لها مردود مالي كبير.

بيد أن ذلك غير مستمر على وتيرة واحدة، فما يختزله الملف الواحد أو بعضها من صيغ تناقض في التعامل الثنائي يؤثر، بمجرد الاختلاف سلبًا، في ديمومة التعاون الاقتصادي والأمني والدبلوماسي وهو ما ينعكس بالنهاية على واقع العلاقات الثنائية التي أُريد لها انْ تستمر على وفق مضامين الرؤية الاستراتيجية بين البلدين بعيداً عن جدلية العلاقة بين تعزيز التعاون وتذبذبه وبين زيادة مستوى الصراع وإدارته من دون التوصل إلى تسويته. إزاء ذلك يبقى حاضر ومستقبل العلاقات العراقيّة – التركية مرهوناً بمعادلة التعاون في ظل الصراع وبالعكس، بمعنى إنّ صيغ التفاهم في قضيةٍ ما والمختزل ضمن دائرة التقاطع في قضية أخرى سيحكم مسار العلاقة في المستقبل المنظور.

الفصل الثالث والثلاثون

العلاقات العراقيّة مع الدول الكبرى

أ.د. ستّار جبّار الجابري[1]

أولاً: التّمهيد

كان العراق منذ القدم محطّ اهتمام دول العالم لما يتمتع به من موقع جغرافي وحضارة وتاريخ عريق، وقد أدركت القوى الكبرى في العصور المختلفة أهمية العراق الاستراتيجية، ونظراً لموقعه الجغرافي ومركزه السوقي الذي يربطه بإيران والخليج، ويجعله طريقًا سريعًا ومختصرًا تأتي منه المواد الأولية، وتعود الصناعات عبره ثانية إلى أسواق الشرق.

وسيتناول هذا الفصل علاقات العراق مع الدول الكبرى، من خلال بيان تطور العلاقات العراقيّة مع كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والصين وروسيا، كونها من أهم الدول المؤثرة في الساحة الدولية، بالطبع مضافا لها الولايات المتحدة الأمريكية التي سيتم تناول العلاقات معها في فصل مستقل (الفصل الرابع والعشرون)، ولا يمكن وضع علاقات العراق مع الدول الخمس الكبرى بكفة واحدة، فهي ابتداءً اختلفت مواقفها من التغيير الذي حصل في العراق في 9 نيسان/أبريل 2003، فقد كانت بريطانيا تشكل العمود الفقري مع الولايات المتحدة للتحالف الذي قام بغزو العراق وأطاح بالنظام السابق، بينما اشتركت الدول الأربع الأخرى بالوقوف بالضد من ذلك التحالف، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، لذلك اختلف مسار العلاقات بعد العام 2003 مع كل واحدة من تلك الدول.

فبريطانيا كانت العلاقات معها سيئة بعد العام 1991، ولكنها بعد العام 2003 شهدت

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

قفزات واسعة، في حين تعد فرنسا إحدى أهم الدول بالنسبة للعراق في الحقبة السابقة للاحتلال الأمريكي للعراق، ولكن موقعها ومكانتها تراجعت بشكل كبير بعيد الاحتلال، ولكن السياسة الفرنسية، ولاسيما في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي اعتمدت نهجًا مغايرًا لأسلافه من الرؤساء الفرنسيين، ولاسيما سلفه جاك شيراك الذي نأى بفرنسا عن الحرب الأمريكية ضد العراق في العام 2003، إذْ اتخذ ساركوزي سياسة جديدة إزاء الولايات المتحدة، حاولت فرنسا أن تجني ثمارها عبر العراق، وبالذات بعد الزيارة التاريخية للرئيس ساركوزي للعراق في 10 شباط/فبراير 2009، التي تعد أول زيارة لرئيس فرنسي منذ تأسيس الدولة العراقيّة، التي أعقبتها زيارة الرئيس فرنسوا هولاند في أيلول/سبتمبر 2014، وزيارة الرئيس إيمانويل ماكرون في 2 أيلول/سبتمبر 2020.

أمّا ألمانيا التي تعدّ اليوم إحدى أهم الدول على الساحة الدولية، سواء كان في المجال السياسي من خلال ثقلها الدولي والأوروبي، أم في المجال الاقتصادي الذي تعدّ فيه من أكبر وأهم الاقتصادات في العالم، أو في المجال التكنولوجي الذي أصبحت فيه قبلة لأنظار العالم تكنولوجياً، فتربط ألمانيا والعراق علاقات صداقة متينة يعود تاريخها إلى ما قبل تأسيس الدولة العراقيّة الحديثة، وتطورت العلاقات تدريجياً ما بين البلدين منذ تغيير النظام في عام 2003 حتى عام 2023.

في حين تركزت العلاقات بين العراق وكل من الصين وروسيا على الجوانب الاقتصادية والتجارية والتسليحية، وقد شهدت قفزات واسعة خلال العقدين الماضيين.

ثانياً: العلاقات العراقيّة - البريطانيّة

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على العلاقة بين العراق وبريطانيا في حقبة مهمّة وحسّاسة من تاريخ العراق، وهي حقبة ما بعد العام 2003، وطوال عقدين من الزمن، عن طريق دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، ذلك أن العراق يعدّ من أهم الدول التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بريطانيا، ومؤسسة السياسة الخارجية فيها على وجه التحديد، لأهمية العراق لبريطانيا تحديدًا، وأهميته في العالم عموماً، فقد دخل ضمن دائرة اهتمام الحكومة البريطانية حتى من قبل أن تنزل القوات البريطانية في البصرة عام 1914 بقرون.

1- العلاقات السياسيّة العراقيّة البريطانيّة بعد العام 2003

مرّت العلاقات العراقيّة البريطانية بمراحل مختلفة منذ تأسيس الدولة العراقيّة وحتى العام 2003، فبعد مرحلة الاحتلال البريطاني التي ابتدأت منذ العام 1914، مروراً بفرض الانتداب، ومن ثم الاستقلال في العام 1932، وصولاً إلى ثورة الرابع عشر من تموز/يوليو 1958، والتي كانت خلالها بريطانيا تتمتع بعلاقات وثيقة مع العراق[1]. وشهدت العلاقات بعد العام 1958 تأرجحاً واضحًا تبعاً لطبيعة النظام السياسي في العراق، ووصلت العلاقات السياسية بين الدولتين إلى أسوأ درجاتها بعد احتلال العراق للكويت في عام 1990، واستمرّت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى «شعبة رعاية المصالح» رغم قطع العراق لهذه العلاقات مع بريطانيا في كانون الثاني/يناير 1991[2]. وقد شهدت العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا تطورات مهمّة خلال حقبة ما بعد العام 2003، وسنتناول المجال السياسي في العلاقات العراقيّة البريطانية في عدة محاور:

العلاقات بين البلدين في عهد توني بلير حتى عام 2007

بعد صعود حزب العمال للحكم (1997-2007) كان لزعيم الحزب ورئيس الوزراء توني بلير أثر كبير في صياغة أسس جديدة في صنع السياسة الخارجية[3]، وشاركت بريطانيا في عملية (ثعلب الصحراء) خلال المدة 16-19 كانون الأول 1998، وتم الاتفاق على المشاركة أثناء اجتماع لجنة (DOP) (اللجنة المسؤولة عن نشر القوات)، وعقد رئيس الوزراء اجتماعًا لاحقًا مع سبعة من الوزراء في الحكومة للتنسيق بشأن تلك العمليات العسكرية [4].

شاركت بريطانيا في التحضيرات جميعها التي بدأتها الولايات المتحدة للحرب ضد العراق

---

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 1، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989؛ علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية البريطانية 1945-1958، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

(2) ينظر: ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية-البريطانية بعد العام 2003، مجلة الأستاذ، العدد 223، 2017، ص 274.

(3) Colin Hay, The political economy of New Labor, Manchester, 1999, p. 43; John Gray, 'Blair's project in retrospect', International Affairs 80: 1, 2004, pp. 39–48.

(4) تانيا عبد القادر حسين، السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق بعد التاسع من نيسان 2003، بحث ترقية غير منشور مقدم لوزارة الخارجية العراقية، بغداد، 2014، ص 57.

في حرب العام 2003، عن طريق التنسيق المباشر بين الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء توني بلير، لذلك وخشية أن تتم عرقلة جهود بلير تلك، فإنه فضل أن يكون القرار من ضمن مجموعة مختارة من المقربين منه، وقد وَلَّدَ هذا البعد في السياسة الخارجية انتقادات صارمة، وأثار الجدل بين الحكومة ولجنة الاستخبارات البريطانية المشتركة مع لجنة بلير[1]، وكان أبرز ملامح الخلاف استقالة كلير شوت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية احتجاجاً على الحرب[2].

فضلاً عن ذلك فإنّ المخابرات البريطانية تحتل دائمًا موقعًا هامًا في صياغة السياسة الخارجية في بريطانيا، وركزت رئاسة الوزراء البريطانية في نشاطاتها على المعلومات الاستخباراتية حول العراق، كما أن نوعية المعلومات الاستخباراتية حول العراق، في ما يسمّى (تقرير بتلر) أسيء استخدامها بشكل لافت، وادّعت الأجهزة الاستخبارية أن تلك الحرب ستكون حرب « وقائية»، وظهر لاحقاً بأن التحليلات الاستخباراتية كانت عاملاً رئيساً قاد الحكومة البريطانية لإقرار المشاركة في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق، وتضمن تقرير بتلر «بأن لا توجد معلومات استخباراتية تستنتج بأن العراق محل قلق أمني»[3].

استمرّ تدهور العلاقات مع اشتداد حملة الإعداد للحرب ضد العراق عام 2003، وبالفعل شاركت بريطانيا في غزو العراق، وكانت القوة الثانية بعد القوات الأمريكية، وأُسندت للقوات البريطانية المهام العسكرية في البصرة، وبعد ذلك اتفقت الحكومتان العراقيّة والبريطانية على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 28 حزيران/يونيو 2004 وتم تبادل السفراء بين البلدين.

العلاقات بين البلدين في عهد جوردن براون (2007-2010)

استلم جوردن براون منصب رئيس الوزراء للمدة من 2007-2010 وكان رئيسًا لحزب العمال البريطاني، وتوقع الشعب البريطاني تغييرًا جذريًا في السياسة الخارجية لبريطانيا بعد حرب الخليج الثانية، لأن أغلبية الشعب البريطاني كان يتذكر النواحي السلبية للتدخل البريطاني في العراق، والتكلفة المادية والمعنوية والخسائر البشرية التي سبّبها، فضلاً عن

(1) المصدر نفسه، ص 57-58.

(2) Pual William, who is making foreign policy 2004, p.917.

(3) تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 59.

الجدل حول أسباب ومبرّرات تلك الحرب، وكان من المتوقع أن يرى المراقبون السياسيون تغيّراً في علاقة بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تبيّن بأن هناك تغيراً ضئيلاً في الاتجاهات الرئيسة في السياسات الخارجية البريطانية مقارنة مع عهد بلير، وكذلك جوهر السياسة الخارجية لبريطانيا في الشرق الأوسط من ناحية، وعلاقة بريطانيا مع أوروبا[1].

استمر تواجد القوات البريطانية في جنوب العراق، حتى تم الاتفاق على تسليم البصرة للقوات العراقيّة في عام 2007، إذْ أكد كل من العراق وبريطانيا على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، هذا ما أكده وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند أثناء زيارته إلى العراق بمناسبة تسليم قوات بلاده مقاليد الأمن في البصرة للقوات العراقيّة، إذْ قال: «بحلول ربيع عام 2008 سيقلّص الوجود العسكري في البصرة إلى 2500 جندي، ونود الآن أن نركز على آفاق جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية»، وفي بيان صادر عن رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي في 17 آذار/مارس 2007 أكد فيه حرص حكومته على إقامة أفضل العلاقات مع بريطانيا، وفتح آفاق التعاون المشترك في المجالات كافة[2].

بقي براون ملتزمًا بحرب العراق ومؤيدًا لها بعد استلامه رئاسة الوزراء، وقال «نتعلم من الدروس، ومن الأخطاء التي ارتكبت في العراق»، وذكر في 17 آذار/مارس 2008 أن بريطانيا سوف تشكل لجنة تحقيقية للنظر في الحرب على العراق، وتم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين العراق وبريطانيا في 30 نيسان/أبريل 2009، وقعها عن الجانب نوري المالكي وعن الجانب البريطاني جوردن براون، وتم توقيع الاتفاقية على هامش مؤتمر الاستثمار في العراق الذي عقد في لندن تحت شعار «الاستثمار في العراق: لندن 2009»، الذي نظمته وزارة التنمية البريطانية، وتعد هذه الاتفاقية ذات شراكة استراتيجية، وتأسيساً عليها، تم التعاون الثنائي بين البلدين في قطاع الزراعة والمياه، والتعليم، والطاقة، والصحة، والعلوم والتكنولوجيا[3].

تم الإعلان عن تحقيق رسمي في حرب العراق بتاريخ 15 تموز/يوليو 2009، إذْ شكلت لجنة برئاسة السير جون تشيلكوت (John Chilcot)، وذلك للتحقيق بمشاركة بريطانيا في الحرب للحقبة 2001-2009، وانتهت أعمال اللجنة في 2 شباط/فبراير 2011[4]. ورفضت

(1) المصدر نفسه.

(2) هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، 17 آذار/مارس 2008.

(3) تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 61.

(4) تم الاعلان رسمياً عن تقرير اللجنة في 6 تموز 2016.

الحكومة البريطانية في عام 2012 الكشف عن الوثائق التحقيقية للجنة، التي تشير إلى محاضر واجتماعات مجلس الوزراء في الأيام التي سبقت غزو العراق، كما نجحت وزارة الخارجية البريطانية بالحصول على قرار الحكم الذي يمنح الموافقة على كشف المحادثة التي جرت بين جورج بوش وتوني بلير قبل أيام من الغزو، وذكرت الحكومة البريطانية أن الكشف عن ذلك الاتصال الهاتفي قبل أيام من الغزو سوف يشكل تهديداً للعلاقات البريطانية الأمريكية[1].

العلاقات بين البلدين في عهد ديفيد كاميرون (2010-2016)

استلم حزب المحافظين الحكم في بريطانيا منذ العام 2010، وألقى وزير الخارجية وليم هيغ خطاب السياسة البريطانية في مبنى وزارة الخارجية في أيار/مايو 2010، رسم فيه معالم رؤية جديدة للخارجية البريطانية وأثرها في تعزيز مكانة بريطانيا الدولية وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم ورسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للحكومة[2].

شهدت العلاقات بين البلدين تطورات مهمة، فبعد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية في العراق في نيسان/أبريل 2009، وانسحاب القوات البريطانية المقاتلة مع نهاية تموز/يوليو 2009، وبعد وصول حكومة جديدة في بريطانيا عام 2010 خلفاً لحكومة حزب العمال، سعت إلى إقامة علاقات ثنائية قوية مع العراق، وفي 22 أيار/مايو 2011 غادرت القوات البريطانية المتبقية العراق، ونقلت إلى الكويت بعد أن رفضت الحكومة العراقيّة طلب بريطانيا للبقاء في العراق وتمديد مهمتهم، وعبّرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في دعم العراق ذلك أن استقرار العراق ونجاحه في ترسيخ الديمقراطية ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح البريطانية، وترى بأن بإمكان العراق أن يمارس دوراً فاعلاً في حفظ التوازن الإقليمي، وذلك من خلال موقعه الجيوستراتيجي، فضلاً عن الاحتياطي النفطي الهائل، وموارده البشرية [3].

سعت بريطانيا لتوسيع علاقتها مع العراق عن طريق افتتاح مركز تقديم طلبات التأشيرة البريطانية في بغداد في 24 كانون الثاني/يناير 2013 من قبل وزير التجارة والاستثمار

(1) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص 278.

(2) تصريح وليم هيغ وزير الخارجية البريطانية بمناسبة استلامه المنصب في 2010 ينظر: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية.

https://www.gov.uk/government/organisations/foreign-commonwealth-office

(3) تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 73.

البريطاني اللورد كرين، بحضور وزير الخارجية هوشيار زيباري، وفتحت قنصلية في أربيل في آب/أغسطس 2013، وانتهز لورد كرين تواجده في بغداد وقام بزيارة البصرة والتقى المسؤولين ورجال الأعمال لتشجيع توسيع الأعمال التجارية بين العراق وبريطانيا[1].

أجرى وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أثناء زيارته بغداد في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2014 لقاءات مع الساسة العراقيين لبحث التهديد الذي يشكله إرهابيو داعش والرد الدولي على هذا التهديد، وصرح قائلاً: «داعش جماعة إرهابية وحشية لا تمثل الشعب العراقي ولا الشرق الأوسط ولا الدين الإسلامي، والعنف الذي يرتكبه أعضاءها لا يفرق بين الثقافات والأديان التي يعتدي عليها»[2]. وأعلن وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون أثناء زيارته إلى العراق في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بأن بريطانيا تخطط لإرسال مستشارين بريطانيين في سياق توفير مزيد من التدريب للجيش العراقي، وأجرى خلال زيارته إلى العراق محادثات في بغداد مع رئيس الوزراء حيدر العبادي، ومع رئيس إقليم كردستان في أربيل[3].

لقد أوجد توسع داعش في العراق منذ العام 2014 أزمة إنسانية كبرى وأصبح (8.7) مليون شخص في حاجة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يزيد على (3.2) مليون شخص الذين نزحوا من مناطقهم، وخصصت وزارة التنمية الدولية أكثر من (79) مليون جنيه استرليني للأزمة منذ حزيران/يونيو 2014، حتى أيلول/سبتمبر 2015[4].

تم تعيين صالح التميمي سفيرًا جديدًا للعراق في لندن، وزار وزارة الخارجية البريطانية في 10 أيلول/سبتمبر 2015 والتقى توبايس إيلوود وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي رحب بالسفير، وأكد على أن بريطانيا سوف تواصل دعمها للعراق في حربه ضد الإرهاب، كما رحب بالإصلاحات التي يقوم بها رئيس الوزراء حيدر العبادي (2014-2018)، وعبر السفير عن شكره لجهود بريطانيا للمساعدات العسكرية والإنسانية التي تمنحها بريطانيا للعراق في حربه ضد تنظيم داعش الإرهابي، ومن ثم تطرق السفير إلى تطلع السفارة لتسهيل إجراءات

(1) المصدر نفسه، ص 74.

(2) ينظر الموقع الرسمي للحكومة البريطانية على الرابط:
https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-visits-iraq-to-discuss-isil.ar

(3) https://www.gov.uk/government/news/uk-to-provide-further-support-to-forces-fighting-isil.ar

(4) https://www.gov.uk/government/world/organisations/dfid-ira

سمة دخول العراقيين إلى بريطانيا، وأكد الوزير بأنه سيتم التنسيق وسيدعم موقف السفارة والحكومة العراقيّة مع وزارة الداخلية لهذا الغرض[1].

قدم السفير صالح التميمي في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2015 أوراق اعتماده إلى الملكة اليزابيث الثانية سفيرًا فوق العادة للعراق لدى بريطانيا، وأبدت الملكة ترحيبها بالسفير متمنيةً للعراق تحقيق الاستقرار والتقدم والإزدهار، والنجاح للسفير في مهام عمله[2]. والتقى السفير صالح التميمي في 7 كانون الثاني/يناير 2016 وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية توبايس إيلوود، وجرى خلال اللقاء التطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين، وهنأ الوزير البريطاني السفير على الانتصار العسكري الذي حققته القوات العراقيّة ضد تنظيم داعش في استعادة مدينة الرمادي، وأعرب السفير عن ثقته بتحرير كامل أراضي العراق بفضل الروح المعنوية والخبرة التي اكتسبتها القوات العراقيّة في القتال ضد الإرهاب[3].

استقبل الرئيس فؤاد معصوم في 10 نيسان/أبريل 2016 السفير البريطاني لدى العراق فرانك بيكر، وبحث معه تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والعلاقات الثنائية بين البلدين، وأكد معصوم على أهمية العلاقات التي تربط البلدين، داعياً إلى «تمتينها والارتقاء بها على مختلف المستويات، وأكد السفير على أهمية العلاقات الثنائية، مشيراً إلى أن بريطانيا تنظر باهتمام إلى توسيع التعاون الثنائي في مختلف المجالات[4].

قامت رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي (2016-2019) بأول زيارة رسمية إلى العراق في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وأبدى رئيس الوزراء حيدر العبادي ترحيبه بالزيارة، مؤكداً أن العلاقات بين البلدين تشهد تطورًا واضحًا، وبحثا تعزيز العلاقات الثنائية، وجهود إعادة الاستقرار، والتعاون الاقتصادي، من جهتها أشادت رئيسة الحكومة البريطانية بالقوات العراقيّة، مبينة «أننا سنواصل دعم العراق كشريك لبسط الأمن، وتدريب القوات العراقيّة»، وأكدت دعمها لـ «وحدة العراق ودعوة إقليم كردستان لاحترام عراق موحد»[5].

(1) ينظر: موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=3510

(2) ينظر: موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=3897

(3) ينظر: موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=4505

(4) منشور على الرابط: http://www.alsumaria.tv/news/165275

(5) ماي تبلغ العبادي بدعم بريطانيا لوحدة العراق وتدعو كردستان إلى تشجيع الحوار، منشور على الرابط: https://www.sotaliraq.com/2017/11/29/1

التقى وزير الخارجية محمد علي الحكيم وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت عند زيارته إلى بريطانيا في 19 أيار/مايو 2019، وناقش الطرفان عدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وأكد الحكيم أن العراق هو نقطة لقاء للجميع، ويجب أن يبقى بعيدًا عن أي نزاعات يمكن أن تعيق أو تؤخر عملية التنمية والبناء في البلاد[1].

زار رئيس الجمهورية برهم صالح بريطانيا في 29 حزيران/يونيو 2019، والتقى الملكة اليزابيث الثانية، كما التقى برئيسة الوزراء تيريزا ماي، وبحث توسيع التعاون في المجالات المختلفة بين البلدين، فضلاً عن ذلك فقد التقى الرئيس بوزير الخارجية جيريمي هانت، وبحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية، ثم التقى مع رئيس مجلس اللوردات فاولر الذي رحب بزيارة رئيس الجمهورية مبديًا رغبته في تعزيز التعاون بين مجلس اللوردات ومجلس النواب العراقي، وأكد الطرفان ضرورة زيادة فرص الاستثمار والتعاون الأمني والاقتصادي[2].

وقّع وزير الدفاع نجاح الشمري مع نظيره البريطاني بين والاس مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع والأمن في 22 آب/أغسطس 2019 في لندن، وتعد مؤشرًا على تطور العلاقات العسكرية بين البلدين، وتهيء الأرضية الصلبة للتعاون في مجال محاربة داعش الإرهابي[3]. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وقع رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية البريطانية للتعاون القضائي، خلال زيارة رسمية قام بها إلى بريطانيا، وأكد في مداخلته بعد التوقيع على أن المذكرة تعدّ الأولى من نوعها توقع بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة الخارجية البريطانية، ومن جانبه أكد وكيل وزارة الخارجية سيمون جيراد على أن توقيع المذكرة هو ثمرة مفاوضات الهدف منها التوصل إلى صيغة تلبي طموح البلدين[4].

وقدّم السفير محمد جعفر الصدر سفير جمهورية العراق لدى المملكة المتحدة أوراق اعتماده للملكة إليزابيث الثانية في 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، وأقيمت مراسيم رسمية بهذه المناسبة حضرها وكيل وزارة الخارجية البريطانية سايمون مكدونالد، واستقبل السفير محمد جعفر الصدر رئيسة الدائرة الدولية في وزارة الداخلية البريطانية كريستي هايز في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019، وتم مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، إذْ

(1) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2019/05/17/
(2) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2019/06/29/
(3) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2019/08/26/
(4) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2019/10/04/

أكد السفير أهمية تسهيل منح سمات الدخول للعراقيين إلى بريطانيا بما يُسهم في استثمار فرص التعاون بين البلدين، وأبدى الجانب البريطاني رغبته تطوير العلاقات، وحرصهم مواصلة التنسيق المشترك بما يُسهم في خدمة مصالح البلدين الذين تربطهما علاقات تاريخية طويلة[1].

التقى وزير الخارجية فؤاد حسين أثناء زيارته إلى لندن برئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان البريطاني توبياس إيلوود في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، واستعرض الوزير نتائج الجولة الأوروبية لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والاتفاقات التي توصل إليها في كل من باريس وبرلين، كما تحدث عن التحديات الاقتصادية والأمنية فضلاً عن تداعيات انتشار وباء كورونا في العراق، وتطرق إلى تداعيات التوتر الإيراني-الأمريكي على العراق، وتوجه العراق إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية، من جانبه أكد إيلوود التزام بريطانيا بدعم العراق والسعي إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات الاستثمار والاقتصاد وإعادة الإعمار[2].

قام رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي بزيارة رسمية إلى بريطانيا في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والتقى الأمير تشارلز ولي العهد البريطاني، وجرى أثناء الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تنميتها، فضلاً عن ذلك فقد التقى رئيس مجلس الوزراء مع وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب في اليوم نفسه، وجرى بحث الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، وسبل تعزيز التعاون المشترك، لاسيما في المجال الاقتصادي والأمني، وأشار الكاظمي إلى مسعى حكومته الجاد لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، وجعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار، وأكد أن الفرصة متاحة للشركات البريطانية للاستثمار في العراق[3].

استقبل وزير الخارجية فؤاد حسين وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البريطاني جيمس كليفرلي في بغداد في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، وجرى بحث سُبُل الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وأهمية المضي قدماً في العمل على التأسيس لاتفاقية الشراكة والتعاون بين البلدين، وتطرق الوزير إلى تطورات الأوضاع السياسية في العراق، وقرار الحكومة إجراء انتخابات مُبكرة[4].

(1) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2019/12/18/
(2) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/24/2
(3) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/23/
(4) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/12/03/

2- العلاقات الاقتصادية بين العراق وبريطانيا

كان للشركات الخاصة أثرٌ أساسي بصنع الاستراتيجيات الاقتصادية في بريطانيا، فكان أغلب ممثلي الشركات أعضاء في مجلس التجارة والاستثمار البريطاني[1]، ولشركات القطاع الخاص تأثير ملموس في سياسات الدولة، ولكنها ليست دائماً تُأخذ بالحُسبان، وقد حذر اثنتان من أكبر شركات النفط، وهما شركة شل وشركة بريتيش بتروليوم، الحكومة البريطانية بأن الحرب ستؤثر في أعمالهم، ولكن هذا التحذير لم يكن له أثر في سياسة الحكومة[2].

وكان لهيأة التجارة والاستثمار/مكتب العراق دور كبير في تنمية علاقات البلدين الاقتصادية، فمن خلالها أسست بريطانيا بوابة العراق التجارية، وهي شركة أعمال تجارية مقرها بريطانيا، وأنشئت لتسهيل المعاملات ما بين الشركات من خلال تقديم التسهيلات للشركات العراقيّة للوصول إلى الشركات البريطانية الموثوق بها، وتوفر للشركات البريطانية بوابة لاستكشاف فرص تجارية جديدة وتوسيع أسواقها دولياً، فبريطانيا ترى أن العراق لديه مكونات النجاح كلها لتصبح واحدة من أغنى وأنجح الاقتصاديات نمواً في العالم[3].

إن ثلاثة عقود من الصراع والعقوبات الدولية أدت إلى عرقلة تطور العراق اقتصاديًا، وإنهاكه اقتصاديًا، وشهدت العلاقات العراقيّة البريطانية ومنذ 2003 تطوراً لافتاً باهتمام الجهات البريطانية بالاستثمار في العراق، وعقدت عدة مؤتمرات اقتصادية لتشجيع الاستثمار، ولاسيما في قطاع الطاقة، وزارت بريطانيا وفود عراقية برئاسة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، وروز نوري شاويس نائب رئيس الوزراء، وقدمت صورة عن الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في العراق، فضلاً عن شرح لما تقدمه الحكومة العراقيّة من تسهيلات للمستثمرين الأجانب، وحازت تلك المؤتمرات على اهتمام الشركات البريطانية الكبرى العاملة في العراق، أو التي تتطلع إلى فرص استثمارية فيه، وكان أهم حدث على المستوى الاقتصادي بين

(1) William Wallace, The foreign policy process in Britain, RIIA, London, 1975, p. 36 ; Donna Lee, 'The growing influence of business in UK diplomacy', International Studies Perspectives 5:1,2004, pp. 5054-.

(2) Anthony Sampson, who runs this place? The anatomy of Britain in the 21st century, John Murray, London, 2004, p. 301; Shaun Breslin, 'Beyond diplomacy? UK relations with China since 1997', British Journal of Politics and International Relations 6: 3, 2004, pp. 409–25.

(3) تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 76.

البلدين، زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الرسمية إلى بريطانيا في 30 نيسان/أبريل 2009 ولقاءه نظيره البريطاني جوردن براون، ومن ثم التوجه إلى مؤتمر الاستثمار في العراق الذي انطلقت أعماله في اليوم نفسه في لندن، ووقع المالكي اتفاق شراكة مع بريطانيا، بهدف فتح صفحة جديدة بين البلدين مع استعداد القوات البريطانية الانسحاب من البصرة، وترأس نائب رئيس الوزراء برهم صالح جلسات مؤتمر «الاستثمار في العراق: لندن 2009»[1].

وبلغت صادرات بريطانيا من السلع إلى العراق في عام 2011 بحدود (782) مليون جنيه إسترليني، وزادت بنسبة 40% عن عام 2010، ولكن التحديات الكبيرة لممارسة الأعمال التجارية في العراق مستمرة، لوجود الفساد الإداري والبيروقراطية وانعدام الشفافية ونقص في عقود الاستثمارات التي تصنف وضع العراق في السجلات العالمية بالسيئة، ويعد الأمن أحد أهم تلك العوائق أمام الشركات التي تتطلع للعمل في العراق، وحاولت الدولتان توطيد علاقاتهما التجارية من خلال تشكيل اللجنة الوزارية العراقيّة البريطانية التي تم الاتفاق عليها في بغداد في شهر أيلول/سبتمبر 2012، بحضور وزير الخارجية هوشيار زيباري ووزير الخارجية البريطانية وليم هيغ، وعقد أول اجتماع لها في بغداد، وعقد الاجتماع الثاني في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 في لندن، وترأس الاجتماع وزير الخارجية العراقي مع وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني[2].

واصلت المملكة المتحدة تشجيع رجال الأعمال البريطانيين للعمل في العراق وذلك بالتنسيق مع مجلس الأعمال البريطاني العراقي، عن طريق زيارات متكررة إلى بغداد والبصرة وإقليم كردستان، وتنظيم مؤتمرات بدعم من الخارجية البريطانية في العراق ولندن خلال 2013، إذْ زار (52) رجل أعمال بريطاني بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، برئاسة ممثلين من وزارة التنمية الدولية وهيأة الاستثمار البريطاني والمجلس التجاري العراقي البريطاني، وسعت بريطانيا إلى توطيد علاقاتها مع إقليم كردستان وتسعى إلى تشجيع المستثمرين العراقيين المغتربين في لندن والبريطانيين إلى العمل في إقليم كردستان من خلال مؤتمر التجارة في أربيل في أيار/مايو 2013، وحضرته (50) شركة بريطانية، كما عقد مؤتمر تجاري في حزيران/يونيو 2013 في إقليم كردستان وحضره مائة من رجال الأعمال في بريطانيا، كما

(1) ينظر: مينا العريبي، المالكي يلتقي براون اليوم لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين بلديهما، جريدة الشرق الأوسط، 30 نيسان 2009.

(2) تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 84.

زار اللورد كرين وزير التجارة والاستثمار البريطاني في كانون الثاني/يناير 2013 محافظة البصرة، والتقى مع رئيس غرفة التجارة في البصرة والمسؤولين المحليين في المحافظة لإيجاد فرص عمل للاستثمار لرجال أعمال بريطانيين[1].

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والعراق نموًا واضحًا انعكس إيجابًا على حركة التجارة بين البلدين، إذْ بلغت قيمة واردات بريطانيا من العراق في العام 2013 ما قيمته 3.617.256 جنيه إسترليني، وهي في الغالب واردات نفطية، بما يمثل زيادة قيمتها 32 % من مجموع الكلي للواردات البريطانية من العراق، وهذه نسبة 23 % في العام 2012، بحسب إحصاءات وزارة التجارة البريطانية، في حين بلغت قيمة صادرات بريطانيا إلى العراق للمدة خلال العام 2013 مبلغ 376.091.559 جنيه إسترليني، وبالرغم من أن ليست الأرقام جميعها في المجال الاقتصادي متوفرة، إلا إنّه بإمكاننا أن نقدر القيمة التجارية بين بريطانيا والعراق في مدة عشرة سنوات (2003 - 2013) عن طريق تقارير السفارة العراقيّة في لندن[2]، التي تشير إلى زيادة إجمالية قدرها نحو 190 % منذ عام 2003، والتي أشارت أيضاً إلى صادرات العراق إلى بريطانيا، وتُظهر الأرقام المتوفرة زيادة ملحوظة، من 145.455 جنيه إسترليني في عام 2003 إلى 3.617.256 جنيه إسترليني في عام 2013، وتضمنت أنواعًا من المواد الخام. أما الصادرات البريطانية إلى العراق فارتفعت إلى درجة عالية، وتتميز أكثر بالآليات والمكائن والمعدات، فضلاً عن المواد الغذائية، والسكائر، وهي تتمثل بنسبة زيادة قدرها 511 % خلال السنوات من 2003-2013. وكانت أكثر الصادرات إلى العراق هي الآليات والمعدات للنقل، وكان في سنة 2003 يتمثل فقط 42.360 جنيه إسترليني، وزادت إلى 376.091.559 جنيه إسترليني في عام 2013[3].

وفي هذا السياق، زار باقر جبر الزبيدي وزير النقل بريطانيا لحضور مؤتمر يوم العراق الخامس للمدة 28 أيار/مايو- 2 حزيران/يونيو 2015، وألقى الوزير كلمة دعا فيها الشركات البريطانية للاستثمار في العراق، لتلبية حاجات العراق وبناء جميع القطاعات التي توفر الخدمات والبنى التحتية بأحدث التكنلوجيا مؤكداً أهمية الموانئ، داعياً إلى الاستثمار في قطاع السكك الحديدية ليكون النقل عبر العراق منفذاً مهماً للعالم وربط دول الغرب مع دول

(1) المصدر نفسه، ص 85.

(2) عن نسبة التبادل التجاري بين العراق والمملكة المتحدة ينظر: المصدر نفسه، ص 86.

(3) نقلًا عن المصدر نفسه، ص 81.

الشرق، فضلاً عن اهتمام الوزارة بقطاع النقل الجوي، وضرورة امتلاك العراق أسطول حديث من الطائرات[1].

استقبل رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في بغداد في 16 نيسان/أبريل 2019 وزير التجارة الدولية البريطاني ليام فوكس، وشكر بريطانيا على دعمها المستمر للعراق، وجدد تأكيده على أن أولويات الحكومة العراقيّة في هذه المرحلة هي دعم التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار وتحسين مستوى الخدمات، وأضاف إن العراق يرحب بمشاركة الشركات البريطانية في إعادة إعمار العراق، من جانبه أعلن وزير التجارة الدولية أن بريطانيا ستوفر مليار جنيه إسترليني إضافي لدعم صادراتها إلى العراق، وبذلك يصل مجموع الدعم إلى ملياري جنيه[2].

عقد مجلس الأعمال العراقي البريطاني في 8 كانون الأول/ديسمبر 2019 لقاء الطاولة المستديرة، وحضر اللقاء رئيسة المجلس البارونة ايما نيكلسون وأعضاءه الذين يمثلون ست عشرة شركة بريطانية، فضلاً عن السفير محمد جعفر الصدر الذي تحدث أثناء اللقاء عن رغبة العراق في مساهمة الشركات البريطانية في عملية إعادة الإعمار وإنعاش الوضع الاقتصادي في العراق وتوفير فرص العمل، لما تتمتع به تلك الشركات من خبرة عالية في مختلف المجالات، لاسيما في قطاع البنى التحتية والكهرباء والماء والصحة والتعليم وغيرها[3].

وفي إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، عقد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية علي علاوي اجتماعات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في بريطانيا، خلال زيارة قام بها إلى لندن للمدة من 24 -26 آب/أغسطس 2020، والتقى بعدد من المسؤولين في وزارة الخارجية ووزارة التنمية الدولية البريطانية، لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، والتقى بجيمس كليفرلي وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في وزارة التنمية البريطانية، وتم توقيع مذكرة تفاهم (الدعم الفني للإصلاح الاقتصادي)[4].

زار لندن وفد وزاري كبير برئاسة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي للمدة 21-23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وعقد عدد من اللقاءات المهمة، إذْ التقى وزير الزراعة محمد كريم جاسم مع نظيرته البريطانية فيكتوريا برينتس في لندن في 21 تشرين الأول/أكتوبر،

(1) ينظر: موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=2546

(2) موقع الحكومة العراقية على الرابط: https://gds.gov.iq/ar/prime-minister-abd-al-mahdi-receives-uk-international-trade-secretary/

(3) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2019/12/09/

(4) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/08/25/

ودعا الوزير الشركات البريطانية لاغتنام الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يوفرها العراق، لاسيما في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والمكننة الزراعية[1]. والتقى وزير النقل ناصر حسين بعدد من الشركات البريطانية العاملة في مجال النقل البري والجوي في 22 تشرين الأول/أكتوبر، وتم بحث آليات تطوير قطاع النقل في العراق، كما التقى وزير النفط إحسان الساعدي بوزير الطاقة والعمل والتنمية البريطاني كواسي كوارتنك، وبحثا إمكانية مساهمة الشركات البريطانية في العراق ولاسيما في مجال الطاقة، كما أجرى الوزير لقاءات مع عدد من رؤساء الشركات البريطانية المختصة بمجال الطاقة، وناقش معهم فرص الاستثمار[2].

التقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي في زيارته الرسمية إلى بريطانيا في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 برؤساء عدد من الشركات البريطانية، وأكد حرص الحكومة على توفير المناخات المناسبة للشركات المستثمرة العاملة في البلاد، وبّين أن العراق يخطط لتعظيم فرص الاستثمار، في ظل حاجة البلاد الفعلية إلى دخول المستثمرين في العديد من المشاريع الخدمية، التي من شأنها أن تدفع بعجلة الاقتصاد العراقي إلى الأمام[3].

زار نائب رئيس الوزراء وزير المالية علي علاوي لندن في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والتقى بوزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيمس كليفرلي، واستعرض الوزير الترتيبات النهائية لإطلاق مجموعة التواصل الاقتصادية في العراق، ومناقشة إمكانية عقد اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، ومن جانبه أكد جيمس كليفرلي وقوف بريطانيا إلى جانب العراق بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية[4]. ورافق وزير المالية بزيارته إلى لندن محافظ البنك المركزي العراقي مصطفى غالب مخيف الذي التقى بمحافظ بنك انكلترا السير اندرو بايلي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون بين البنكين في مجال تطوير القطاع المصرفي، وأبدى المحافظ استعداد العراق تسهيل مهمة فتح المصارف العالمية فروعًا لها في البلاد، لتسهيل التعاملات المصرفية والاستثمارات الدولية[5].

(1) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/24/

(2) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/11/04/

(3) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/23/2

(4) ينظر: موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/11/04/

(5) ينظر: موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/london/2020/11/05/

ثالثًا: العلاقات العراقيّة الفرنسيّة

سنحاول في هذا المحور مناقشة العلاقات العراقيّة الفرنسية في حقبة ما بعد العام 2003، ولكن لابد في البداية من تناول الخطوط العامة لتاريخ العلاقات بين البلدين، قبل الولوج في تلك الحقبة الحسّاسة من تاريخ العراق المعاصر.

1- إطلالة على تاريخ العلاقات العراقيّة – الفرنسية

تعود علاقات فرنسا مع العراق إلى حقبة مبكرة، إذْ إن أول تمثيل قنصلي فرنسي في العراق يعود إلى العام 1623، عندما افتتح المبشرون الكرمليون أول قنصلية لهم في البصرة، وكانوا يتحصنون بحماية الحكومة الفرنسية، وقد فوض السفير الفرنسي في الاستانة رئيس الكرملية في البصرة في العام 1638 القيام بالمهام القنصلية، وتسهيل أمور التجار الفرنسيين، فضلاً عن واجباته الدينية[1]، وبذلك كان لفرنسا أول تمثيل دبلوماسي أوروبي في العراق.

وبعد تأسيس الدولة العراقيّة الحديثة، وتنصيب الملك فيصل الأول ملكًا على العراق، لم تعترف فرنسا بالحكومة العراقيّة إلا في العام 1925[2]. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1934 وافقت فرنسا على افتتاح أول مفوضية عراقية في باريس، ورفعت درجة تمثيلها في العراق إلى مفوضية أيضاً[3]. وفي 11 أيار/مايو 1953 رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى سفارة[4]. وقطعت العلاقات العراقيّة الفرنسية في 9 من تشرين الثاني/نوفمبر 1956 بعد مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي إلى جانب بريطانيا وإسرائيل على مصر[5]. وتعدّ سياسة فرنسا إزاء القضايا العربية من أهم محددات العلاقات العراقيّة - الفرنسية، لاسيما السياسة الفرنسية في سورية ولبنان، ومن ثم في بلدان المغرب العربي، وجاء العدوان الثلاثي على مصر، ومشاركة فرنسا لتؤدي إلى قطع العلاقات[6].

---

(1) A.N., Memoire remis par M.I eveque de Baghdad a m.Le Ministre de La Marine, Baghdad , Le 8.10.1754, corsp.Cons.et. Comm, BI.AF, Baghdad Vol.157, Fols.48.

(2) ينظر: ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية 1921-1956، بيروت، 2009، ص 56.

(3) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/783، التمثيل الفرنسي في العراق، كتاب رئاسة الديوان الملكي إلى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم س/452/8 في 10 تشرين الأول 1925، وثيقة 67، ص 101.

(4) حول تطور مسار العلاقات بين البلدين ينظر: ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص 44 وما بعدها.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 10، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص 110.

(6) ينظر: ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص 175-211.

أعيدت العلاقات الدبلوماسية العراقيّة الفرنسية في 19 كانون الثاني/يناير 1963[1]. وكان للسياسة الديغولية إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، ولاسيما حرب حزيران/يونيو 1967، دوراً كبيرًا في إعطاء دفعة قوية لمسار العلاقات العراقيّة الفرنسية، وكان لزيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى فرنسا للمدة 7-10 شباط/فبراير 1968 أثرًا كبيرًا في تعزيز علاقات البلدين، ووضع أسس تطويرها خلال العقود اللاحقة[2]. وتطورت العلاقات بين البلدين ووصلت ذروتها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إذْ نمت العلاقات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والنووية، وبالرغم من إندلاع الحرب العراقيّة-الإيرانية، إلا أن فرنسا قررت المضي باتفاقيات تسليح العراق، وعند وصول الرئيس فرنسوا متيران إلى الرئاسة، أكد موقف دعم العراق، وقال: «إنني وريث لخيارات فرنسا الكبرى»[3].

بيد أن العلاقات العراقيّة الفرنسية انهارت مرة أخرى في العام 1990-1991 بعد أحداث الكويت ومشاركة فرنسا في قوات التحالف ضد العراق، وقطع العلاقات مرة أخرى، ولكنّها عادت وبصورة تدريجية، ولاسيما بعد وصول جاك شيراك إلى الرئاسة الفرنسية[4].

2- العلاقات السياسيّة العراقيّة الفرنسيّة بعد العام 2003

كان موقف السلطات العراقيّة من فرنسا يسوده الغموض بعد العام 2003 من جرّاء معارضة فرنسا للتدخل العسكري للتحالف، بيد أن ذلك تغير تدريجيًا، وحاول الرئيس نيكولا ساركوزي بعد تسنمه مقاليد الحكم في فرنسا في 16 أيار/مايو 2007 تغيير الكثير من ملامح السياسة الفرنسية، وأراد أن يعلن اختلافه مع تجربة الرئيس جاك شيراك السياسية، وربّما تراث الديغولية الممتد منذ تأسيس الجمهورية الخامسة عام 1958[5]، فهو من

(1) ينظر: ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية 1963-1968، بغداد، 2006، ص 14.

(2) المصدر نفسه، ص 46.

(3) محمد عبد الله العزاوي، العلاقات العراقية الفرنسية دراسة تاريخية سياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2013، ص 9-10.

(4) لمزيد من التفاصيل ينظر: ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية في عقد التسعينات، مجلة الأستاذ، العدد 54، 2005، ص 677.

(5) تمثل مشروع الرئيس ساركوزي بمشروع «الوحدة المتوسطية» الذي يضم الدول الأورو متوسطية ودول المغرب العربي وتركيا التي يفضلها في الإطار المتوسطي، بدل الإطار الأوروبي. ينظر: ستار جبار الجابري، الاتحاد من أجل المتوسط... جذوره وأهميته ومعوقاته، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 104، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد، نيسان 2010. ينظر ايضاً: صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10397، 17 أيار 2007.

ناحية يرغب في إبراز تمايزه عن هذه الجمهورية، ويفتح الباب أمام ما يعرف في فرنسا بالجمهورية السادسة[1].

رسم الرئيس نيكولا ساركوزي ملامح الدبلوماسية الفرنسية في كلمة افتتح بها أعمال المؤتمر الخامس لسفراء فرنسا في العالم في 27 آب/أغسطس 2007، مؤكدًا على علاقة الصداقة مع الولايات المتحدة «من دون تبعية»، ودعا إلى وضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات الأميركية من العراق، وأكد على أن فرنسا كانت ولا تزال «رافضة» للحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق. وأشار إلى أن (الحرب الأهلية) في العراق قد تمتد إلى منطقة الشرق الأوسط، وشدد على ضرورة التوصل إلى حلّ سياسي «ما يعني تهميش الجماعات المتطرفة وتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع اطياف الشعب العراقي»[2].

وفي إطار الزيارات بين البلدين، زار وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير بغداد في آب/ أغسطس 2007 تلبية لدعوة الرئيس الراحل جلال طالباني، وتعد الزيارة الأولى لوزير فرنسي للعراق منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، وكان كوشنير واحداً من الأصوات الفرنسية القليلة التي رفضت إدانة الاحتلال، وأكد الرئيس طالباني، حرصه على إقامة أفضل العلاقات مع فرنسا، ووصف الزيارة بـ«الفرصة التاريخية»[3]. وأكد الوزير الفرنسي «إن العنف الذي يشهده العراق لا يمكن قبوله، وهو أمر مروع، إذْ إنّه يحصد أرواح الأبرياء من الشعب، دون تمييز بين أطيافه»[4].

ومنذ العام 2008 شهدت العلاقات الثنائية تقدمًا واضحًا، وتمت العديد من الزيارات، وكان الرئيس الفرنسي أول رئيس لدولة غربية من خارج التحالف الذي قادته الولايات المتحدة يزور العراق، فضلاً عن أن زيارته تعد الأولى لرئيس فرنسي منذ تأسيس الدولة العراقيّة عام 1921، إذْ وصل ساركوزي إلى بغداد في 10 شباط/فبراير 2009، وكان في استقباله الرئيس جلال طالباني، وبحث الجانبان سبل توطيد التعاون بين البلدين بما يضمن المصالح العليا، وقال في مؤتمر صحفي مع نظيره العراقي «جئت لأعبر عن تضامن فرنسا» مع العراق،

(1) عمر الشوبكي، ساركوزي: رجل السياسات الأمريكية الذي لم يدفع ثمنها، تحليلات عربية ودولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007/5/3.
(2) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10500، 28 آب 2007
(3) ستار جبار الجابري، الاتحاد من أجل المتوسط، ص 47.
(4) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10528، 25 أيلول 2007.

وأبدى استعداده للمساهمة في تنمية العراق اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا، وأشار الرئيس طالباني إلى أهمية زيارة الرئيس ساركوزي، مؤكداً إنّها «زيارة تاريخية، فلأول مرة يزور العراق رئيس فرنسي سواء أكان إمبراطوراً أم ملكاً أم رئيس جمهورية». وبحث رئيس الوزراء نوري المالكي مع الرئيس ساركوزي التطورات السياسية في العراق، ومشاركة الشركات الفرنسية في الاستثمار في العراق، ووصف المالكي الزيارة بأنها «تاريخية»، وأضاف إن الشركات الفرنسية لن تبدأ من الصفر، لأن لها تاريخ طويل في العراق، وأوضح أن فرنسا تعهدت بدعم العراق في مجال التخلص من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بغزو الكويت، وأسهمت الزيارة في تطوير العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين العراق وفرنسا[1].

قام الرئيس جلال طالباني بزيارة دولة إلى فرنسا للمدة 16-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، ما أتاح فرصة لتوقيع عدة اتفاقيات مهمّة في مجالات التعاون الثقافي والعلمي والتقني، والتعاون في مجال الدفاع، واتفاق مع الشركات الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية، واتفاقية تفاهم مع الوكالة الفرنسية للتنمية، وتوقيع اتفاقية لحماية الاستثمارات[2].

وبعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على عدد من المدن العراقيّة في حزيران/يونيو 2014, حشدت فرنسا طاقاتها لمواجهة اتساع الأزمة الإنسانية والأمنية، ففي 10 آب/أغسطس زار وزير الخارجية لوران فابيوس العراق ليشرف على أول شحنة للمساعدات الإنسانية الفرنسية تصل إلى أربيل، واستطاع استحصال موافقة لعقد اجتماع استثنائي لمجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 15 آب/أغسطس ووضع ما يسمّى بـ «جسر التضامن الأوروبي» باتجاه العراق. فضلاً عن ذلك وصل الرئيس فرانسوا هولاند إلى بغداد في 12 أيلول/سبتمبر 2014 في زيارة رسمية، وأجرى مباحثات مع رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، ورئيس الوزراء حيدر العبادي، وتركزت حول الوضع الأمني في البلاد، والتمهيد للمؤتمر الدولي للسلام الذي عقد في باريس في 15 أيلول/سبتمبر 2014، من أجل دعم العراق ضد الإرهاب، وقال هولاند إن «تضامننا مع العراق سياسي وأمني لمواجهة العدو المشترك للبلدين». وشدد على أن الغرض من مؤتمر باريس هو تنسيق المساعدة والدعم الدولي من أجل وحدة العراق، ومن جهته قال

(1) ستار جبار الجابري، زيارة تاريخية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للعراق، سلسلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، شباط 2009.

(2) ينظر: العلاقات السياسية بين العراق وفرنسا: انطلاقة جديدة لعلاقة قديمة بعد أحداث 2003، منشور على الموقع الرسمي للسفارة الفرنسية في بغداد على الرابط: https://iq.ambafrance.org/

الرئيس معصوم «نريد إقامة علاقات مع فرنسا جيدة ومتميزة ونسعى إلى ذلك»، ومن جانبه، أكد الرئيس الفرنسي «هذا المؤتمر ستحضره العديد من الدول والهدف منه تنسيق المساعدة والدعم والأنشطة المبذولة للمحافظة على وحدة العراق وقتال تنظيم داعش»[1].

لقد نجحت فرنسا في العودة بقوة إلى العراق لسببين: الأول، أن الرئيس هولاند كان أول رئيس دولة يزور العراق منذ أن سيطرة داعش على نحو ثلث العراق، والثاني عن طريق الدعوة لمؤتمر دولي تحت شعار «السلام والأمن في العراق» الذي انعقد في باريس في 15 أيلول/سبتمبر 2014 بحضور نحو ثلاثين دولة وافتتحه الرئيسان الفرنسي والعراقي[2]. وقرر الرئيس الفرنسي في 18 ايلول/سبتمبر 2014 وبطلب رسمي من السلطات العراقيّة، إشراك الطيران الفرنسي في الضربات الجوية بهدف إسناد القوات العراقيّة، علما أن فرنسا تحتل المرتبة الثانية في التحالف العسكري لمكافحة داعش، بعد الولايات المتحدة، وتشارك بتأهيل القوات العراقيّة.

وفي ايلول/سبتمبر 2015 رعت باريس مؤتمراً لدعم ضحايا العنف الديني والاثني، وحضره ما يقارب (60) دولة، فضلاً عن المنظمات الدولية، وحضره وزير الخارجية إبراهيم الجعفري، فضلاً عن شخصيات من مختلف المكونات العراقيّة، وتمخض المؤتمر عن تشكيل خطة عمل باريس لدعم السكان المعنيين، وأبدت فرنسا استعدادها لتأدية دورها إزاء المهاجرين الذين هربوا من الاضطهاد، وفي نيسان/أبريل 2016 التقى وزير الخارجية جان ايف لودريان في بغداد وأربيل شخصيات سياسية وعسكرية على مستوى عال لمناقشة المشاركة الفرنسية[3].

قدمت فرنسا دعمها السياسي والعسكري والإنساني إلى العراق في حربه ضد داعش، إذْ تعد الشريك الثاني من حيث عدد الأفراد في التحالف الدولي ضد التنظيم، والتزم الرئيس الفرنسي في عام 2017 بمضاعفة التعاون مع العراق، ووقع وزيرا خارجية البلدين خارطة طريق استراتيجية في 2 أيار/مايو 2019، تحدد أسس العلاقة الفرنسية العراقيّة في العقد المقبل، وتنص على تسريع وتيرة التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والتنمية[4].

---

(1) http://iraq.shafaqna.com/topnews/item/43822

(2) جريدة الشرق الأوسط، 14 أيلول 2014.

(3) ينظر الموقع الرسمي لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية على الرابط: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/la-france-et-l-irak/

(4) ينظر: المصدر نفسه.

شارك السفير العراقي في باريس عبد الرحمن الحسيني في اجتماع الخبراء رفيع المستوى المعنون (مؤتمر التحالف الدولي ضد تنظيم داعش) الذي عقد في مقر وزارة الخارجية للمدة 25-26 حزيران/يونيو 2019، وألقى كلمة العراق أشاد خلالها بالجهود الدولية لمساندة العراق في مكافحة الإرهاب، وأكد أن هزيمة داعش جاءت بتضحيات مكوّنات الشعب العراقي كافة وأجهزته العسكرية والأمنية، وأشار إلى أن العراق يتطلع إلى تعاون المجتمع الدولي مع العراق في الاستمرار بملاحقة التنظيمات الإرهابية، بما يضمن توفير الأمن والسلام[1].

وفي العام نفسه، تمّ تعيين السفير نزار الخير الله سفيرًا للعراق في باريس، وقدم في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 أوراق اعتماده سفيرًا لجمهورية العراق في باريس لرئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون، وجرى خلال اللقاء التأكيد على المهمة الأساسية في تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية في مختلف المجالات وبما يخدم مصلحة البلدين الصديقين[2].

3. العلاقات الاقتصاديّة العراقيّة الفرنسية بعد العام 2003

سجلت المبادلات التجارية بين فرنسا والعراق ما قيمته (1.31) مليار يورو في عام 2019، وهو أعلى مستوى تبلغه منذ عام 2013 على صعيد الصادرات التي زادت بنسبة 44%، وتضاعفت صعيد الإيرادات، بيد أن حصة فرنسا من السوق العراقيّة تبقى متواضعة وتمثل أقل من نسبة 1% من التجارة الخارجية للعراق. وتنشط المنشآت الفرنسية في العراق في قطاعات متنوعة وهي: الوقود (توتال وبيرينكو)، والكهرباء (شنايدر إلكتريك وجيه أو فرانس ألستوم)، والنقل (إيرباص، وآ دي بي إي، وألستوم، وسي إم آ-سي جي إم، ورينو تراكس، وتاليس)، والبيئة (ديغريمون، وفيئوليا)، والبناء والتشييد (لافارج)، والصحة (سانوفي)، والتوزيع (كارفور)، والأغذية (دانون). وقد وقّع البلدان في تشرين الثاني 2019 مذكرة تفاهم بشأن تمويل بقيمة مليار يورو على مدى أربع سنوات لتشجيع إعادة إعمار العراق من خلال القروض السيادية والتأمين على عقود الشركات الفرنسية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة حصة فرنسا في السوق العراقي من خلال قروض لمشاريع تضطلع بها الوكالة الفرنسية للتنمية[3].

(1) الموقع الرسمي للسفارة العراقية في باريس على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/paris/?p=1160

(2) الموقع الرسمي للسفارة العراقية في باريس على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/paris/?p=1716

(3) ينظر الموقع الرسمي لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية على الرابط: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/la-france-et-l-irak/

وذكر السفير الفرنسي أوبيرت أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وفرنسا عبرت مراحل مهمّة خلال العام 2019، ومنها: عملية تسهيل تمويل مليار يورو، لاسيما وأن هذه التسهيلات ستتيح بناء العديد من المشاريع المهمة، من بينها إعادة إعمار مطار الموصل، وبناء مترو بغداد، وستتيح هذه التسهيلات استقرار الوكالة الفرنسية للتنمية في بغداد التي ستعمل على تحسين معالجة وتوزيع المياه في أنحاء البلاد كافة، فضلاً عن المشاركة المهمة في معرض بغداد الدولي، إذْ شاركت ثلاثون شركة فرنسية[1].

التقى السفير نزار الخير الله مع بوولو ارتيني مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في باريس في 15 كانون الثاني/يناير 2020، وناقشا ملف اللاجئين العراقيين في فرنسا، وكيفية إيجاد سبل للتعاون بين السفارة والمفوضية للاستجابة إلى احتياجاتهم الإنسانية، والحماية القانونية وفق ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، وتأكيد موقف العراق على مبدأ العودة الطوعية[2]. والتقى السفير في 16 كانون الثاني/يناير 2020 برئيس دائرة الشرق الأوسط وآسيا في الوكالة الفرنسية للتنمية ريمي جينيفي، وجرى التطرق إلى سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، وأهمية أن يكون للوكالة مقراً دائم لها في بغداد يمكّنها من التنسيق المباشر مع الوزارات العراقيّة المعنية بغية تنفيذ بعض المشاريع المقترحة[3].

وفي 27 تموز/يوليو 2020 التقى السفير نزار الخير الله بالأميرال برنارد غوجل رئيس الاركان الفرنسي، وأشار الأخير إلى أهمية استمرار التنسيق لمحاربة الأفكار المتشددة، مجددًا الدعم الفرنسي لحكومة العراق وبما يحفظ السيادة الوطنية، وقدم السفير الشكر لحكومة فرنسا لوقفتها الجادة مع العراق متمنياً استثمار هذا التنسيق العالي المستوى للوصول إلى كل من شأنه تعزيز العلاقات الثنائية في مجال الدفاع والأمن ومكافحة الإرهاب وبما يخدم مصلحة البلدين[4].

في 26 آب/أغسطس 2020، زار وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان ووزيرة الدفاع فلورنس بارلي بغداد لعقد مناقشات مع المسؤولين العراقيين حول الحرب على «داعش»

(1) برونو أوبيرت، عام الصداقة الفرنسية-العراقية، صحيفة العالم، 14 تموز 2019.
(2) الموقع الرسمي للسفارة العراقية في باريس على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/paris/?p=1791
(3) الموقع الرسمي للسفارة العراقية في باريس على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/paris/?p=1832
(4) الموقع الرسمي للسفارة العراقية في باريس على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/paris/?p=2052

الإرهابي، وناقشا مدى الدمار الذي حلّ بالمدن بسبب الصراع مع «داعش»[1]. واستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي في 27 آب/أغسطس 2020 الوزيرة فلورنس بارلي، وأكد الكاظمي للوزيرة أن «فرنسا شريكة في الحرب ضد الإرهاب، وأن العراق حريص على تطوير هذه الشراكة للوصول إلى تعزيز وتأهيل القدرات الأمنية العراقيّة، وتعزيز تبادل المعلومات الأمنية»، وأكدت بارلي عزم فرنسا على الوقوف مع العراق في الحرب ضد الإرهاب، ودعم القوات الأمنية العراقيّة، وبيّنت أن «فرنسا تشاطر العراق في أن تنظيم داعش مازال يشكل تهديداً للعراق والمنطقة»، وأشارت إلى دور التحالف الدولي بالدعم الجوي وتبادل المعلومات[2].

وتتسم العلاقة بين فرنسا والعراق بزخم خاص يظهر في الزيارات الرفيعة المستوى العديدة التي أجريت في عام 2020، فزار رئيس الجمهورية الفرنسي إيمانويل ماكرون بغداد في 2 أيلول/سبتمبر 2020 التي جدد منها تأكيد دعم فرنسا للعراق في حربه ضد تنظيم داعش وفي تصديه للتدخلات الخارجية، وتعد زيارة ماكرون هي الأولى له إلى العراق، لتأكيد الدعم للعراق وسيادته الكاملة على أراضيه، وقال خلالها إنّه كان حريصاً على زيارة بغداد باعتبار ذلك التزاماً فرنسياً يؤكد عمق الصداقة بين البلدين، وأوضح إنّه بحث مع رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي تعزيز التعاون العسكري، واستعداد بلاده بتأمين مصادر الطاقة للعراق. وحظي ماكرون باستقبال رسمي من قبل نظيره العراقي برهم صالح، قبل أن يلتقي رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ثم رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وأكد الرئيس صالح حرص بلاده «على إقامة أفضل العلاقات مع فرنسا انطلاقاً من العمق التاريخي لها»، من جهته قال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أن فرنسا شريك مهم للعراق ونحن نريد توسيع هذه الشراكة، وقال: «سنعمل على تذليل كل التحديات أمام الشركات الفرنسية»[3].

زار وزير الخارجية فؤاد حسين باريس في 18 أيلول/سبتمبر 2020، والتقى مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان، وبحثا تطورات الوضع السياسي والأمني في العراق، وأهمية استمرار التنسيق سواء في الإطار الثنائي أم ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش

(1) https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201708261025838813

(2) **الكاظمي لوزيرة الجيوش الفرنسية: تصدينا لمحاولات ضد الجيش العراقي، منشور على الرابط:** https://www.nasnews.com/view.php?cat=38861

(3) جريدة العرب (لندن)، 3 أيلول 2020.

الإرهابي، كما بحث الوزيران آليات التعاون الثنائي على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، ودخول الشركات الفرنسية للمساهَمة في إعادة الإعمار، فضلاً عن توظيف فرنسا لدورها الدولي لدعم العراق عبر نشاطات دبلوماسية[1].

في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020، زار مصطفى الكاظمي باريس، والتقى الرئيس الفرنسي ماكرون، وجرى بحث العلاقات الثنائية، وسبل تعزيز التعاون المشترك بين العراق وفرنسا، لاسيما ما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والأمنية والثقافية ومكافحة الإرهاب، وأعرب الكاظمي عن تطلعه إلى تمتين علاقات الصداقة القائمة بين البلدين، فضلاً عن ذلك التقى عدداً من رؤساء الشركات الفرنسية، وأوضح خلال اللقاء مستوى التحديات التي يواجهها العراق بسبب التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا وانخفاض عائدات النفط، وبيّن حرص العراق على إيجاد شراكة اقتصادية راسخة، وسعيه لإدامة الزخم في تطوير الانتقال الحقيقي في الاقتصاد، وحرصه على توفير الظروف المناسبة للاستثمار ومعالجة ما يواجهه من معوّقات[2]. ووقع البلدان في باريس في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على إعلان نوايا بين وزارتي الزراعة، ومذكرة تفاهم بشأن بناء شركة شنايدر إلكتريك مائة محطة كهرباء فرعية، وخطاب نوايا بشأن مترو بغداد الذي ستشيده شركة ألستوم، ووقع كل من وزيرة الجيوش الفرنسية ونظيرها العراقي خطاب نوايا في قطاع الدفاع في باريس في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020[3].

رابعاً: العلاقات العراقيّة - الألمانيّة

تربط ألمانيا والعراق علاقات صداقة متينة يعود تاريخها إلى ما قبل تأسيس الدولة العراقيّة الحديثة، ومن ثم، تطورت العلاقات تدريجيًا ما بين البلدين منذ تغيير النظام في عام 2003 حتى الآن، وسنتناول في هذا المحور تطور تلك العلاقات.

(1) الموقع الرسمي للسفارة العراقية في باريس على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/paris/?p=2092

(2) الاقتصاد والأمن يتصدران مباحثات الوفد العراقي في باريس، منشور على الرابط: https://imn.iq/archives/3793/

(3) ينظر الموقع الرسمي لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية على الرابط: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/la-france-et-l-irak/

1- إطلالة على تاريخ العلاقات العراقيّة الألمانية حتى العام 2003

يعود اهتمام ألمانيا بالمنطقة العربية عمومًا، والعراق خصوصًا، إلى نهايات القرن التاسع عشر، إذْ كانت ألمانيا قبل ذلك منشغلة بترتيب البيت الداخلي بعد تحقيق الوحدة الألمانية، وانطلاق الثورة الصناعية فيها[1]. ويعد عام 1890 بداية لأهم التغيرات في ميدان السياسة الخارجية الألمانية بوصول الامبراطور وليم الثاني إلى سدة الحكم، ورغبته باتباع سياسة خارجية جديدة تختلف عن تلك التي اتبعها بسمارك[2]. فقد قام بزيارتين للدولة العثمانية، أثمرتا عن العديد من المشاريع المهمة[3]، وكان أهمها مشروع سكة حديد برلين - بغداد، إذْ حصلت ألمانيا على امتيازات السكك الحديد في 6 آذار/مارس 1899 [4].

لقد وضعت الحرب العالمية الأولى حداً لطموحات ألمانيا، إذْ لم تكن قادرة على منافسة البريطانيين في العراق والمنطقة، وبقيت تعاني من آثار معاهدة فرساي التي فرضت عليها في 28 حزيران/يونيو 1919 [5]. وفي عام 1927 أرسلت ألمانيا أول قنصل لها إلى العراق وهو وليم ليتين، الذي حاول تعزيز العلاقات التجارية والثقافية مع العراق[6]، وحتى عام 1932 لم تكن هناك مصلحة حقيقية لألمانيا في العراق، إلى أن تم إرسال بعثة فريتز غروبا الذي أعاد الاهتمام الألماني بالعراق إلى الواجهة[7]. وكان لاكتشاف النفط أثر كبير في زيادة الأهمية

(1) ستار جبار الجابري، العلاقات الألمانية الخليجية في عقد التسعينيات، مجلة دراسات دولية، العدد 19، كانون الثاني 2003، ص 125.

(2) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974)، ص 15-18.

(3) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1979)، ص 380؛ تايلر، الصراع على السيادة في أوروبا 1848-1918، ترجمة كاظم هاشم نعمة ويوئيل يوسف عزيز، بغداد، 1980، ص 439.

(4) لوكاز هيرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، (دار المعارف، القاهرة، 1968)، ص 29؛ بورسي يوليف، سكة حديد بغداد - برلين صراع النفوذ في الشرق الأوسط، ترجمة سعد نفطجي، مجلة آفاق عربية، العدد 11، تشرين الثاني 1992، ص 71.

(5) Bernd Lemke, Der Irak und Arabien aus der sicht deutscher kriegsteilnehmer und orientreisender 1918 bis 1945: Aufstandsfantasien, Kriegserfahrungen, Zukunftshoffnungen, Enttauschungen, Distanz , Frankfurt-New York, 2012, p. 99.

(6) Wolfgang G. Schwanitz, Germany and the Middle East 18711945- , Princeton - Great Britain, 2004, p. 10.

(7) Wolfgang G. Schwanitz, op.cit, p. 155.

الاقتصادية للعراق بالنسبة لألمانيا، إذْ اهتمت الشركات الألمانية باستثمار النفط في العراق، بيد إنّها انسحبت في العام 1936[1]، لكونها لم تتمكن من التأثير في السياسات النفطية البريطانية في العراق[2].

إن التعاون الاقتصادي بين البلدين لم يتبلور بشكل جيد لسببين، الأول انشغال الألمان في بترتيب الوضع الداخلي بعد الحرب العالمية الأولى، والثاني أن العراق كان خاضعًا للنفوذ البريطاني، وكان لفريتز غروبا دور مؤثر في العراق أثناء المدة 1932-1941، إذْ نسق زيارات للمثقفين وضباط الجيش لألمانيا، ونشر العديد من المواد التي تتعلق بالدعاية النازية في الصحف العراقيّة، ولاسيما في صحيفة العالم العربي[3].

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 أيلول/سبتمبر 1939 قرر مجلس الوزراء العراقي في 5 أيلول/سبتمبر قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وتسفير الرعايا الألمان إلى الخارج[4]. ولقي ذلك الإجراء معارضة شديدة في الأوساط الوطنية العراقيّة، التي رأت ضرورة اتخاذ سياسة غير منحازة لأي من المعسكرين المتحاربين[5]. وحدثت ثورة أيار/مايو 1941 في العراق، فبعد تشكيل حكومة الدفاع الوطني[6]، حدثت مواجهة سياسية دبلوماسية، ومن ثم عسكرية بين العراق وبريطانيا، وقد حاولت الأخيرة الإيحاء بأن دول المحور كانوا وراء هذه

(1) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 30.

(2) Helmut Mejcher, Die Politik und das Ol im Nahen Osten 1,Kleet-Cotta, Stuttgart, 1980, p. 102.

(3) Elid Podeh and Asher Kaufman, Arab-Jewish relations: from conflict to reconciliation, Sussex Academic, Brighton, 2006, p. 19.

(4) Mansfield, peter. The Middle East. Apolitical and Economic Survey, Forth edition, Oxford University press, London, 1973, p.318;

عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة، ج3، بغداد، 1989، ص 208.

(5) محمد مظفر الأدهمي، الأبعاد القومية لثورة مايس 1941 في العراق، دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1980، ص10؛ ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية 1921-1956، ص 88.

(6) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ج5، ص 222ـ223؛ عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، ج1، ط6، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص 83ـ89.

الأحداث، ولم يظهر من خلال الوثائق التي عالجت هذه الثورة ما يؤيد ذلك[1]، بيد أن الذي حصل هو إتصالات مع ألمانيا للحصول منها على وعود التي تتعلق بالقضايا العربية، فضلاً عن تزويد العراق بالأسلحة[2]. كما أن الرأي السائد في العراق بعد سقوط فرنسا في حزيران/يونيو 1940 كان مع أن موقف بريطانيا في الحرب أصبح ضعيفاً، لذا يجب استغلال هذه الفرصة[3].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقدت ألمانيا سيادتها على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وتولت قوات الحلفاء إدارة الشؤون الألمانية، لذلك لم يعد لألمانيا وجود في العراق[4]. وفي عام 1949 تم تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأعطيت سيادة مشروطة، واحتفظ الحلفاء عن طريق ذلك الاتفاق بالسيطرة الكاملة على شؤون السياسة الخارجية، وكذلك التجارة الخارجية[5]، ولم يُسمح لألمانيا بإنشاء وزارة للخارجية إلا في 15 آذار/مارس 1951 [6].

وفي عام 1952 وافق العراق على طلب ألمانيا الاتحادية بفتح السفارات في البلدين وتبادل السفراء[7]، وتمكنت ألمانيا من الحصول على أول موطئ قدم لها في العراق والمنطقة العربية من خلال موقفها الصريح بانتقاد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 [8].

(1) غانم محمد الحفو، ثورة العراق مايس 1941 في استراتيجية الدول الكبرى، مجلة آداب المستنصرية، العدد التاسع، السنة 1984، ص604؛ وليد محمد سعيد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية 1941، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، 1987، ص 66.

(2) حول المفاوضات مع المانيا ينظر: ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1974، ص 426-431، 496-499؛ عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت، ص 25 وما بعدها؛ فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج 2، بغداد، 1979، ص 329ـ377.

(3) Khadduri, Majid, Independent Iraq 19321958- A study in Iraqi politics, second edition, oxford University press, London, 1960, p. 174; Mansfield, Peter. The Middle East A political and Economic survey, Fourth edition, Oxford University press, London, 1973, p. 318.

(4) Helga Haftendorn, Deutsche Aubenpolitik zwischen selbeschrankung und selbstbehauptung 19452000-, Dt. Verl. Anst, Stuttgart-Munchen, 2001, p. 9.

(5) Katija Engler, Die Deutsche Forge im Nahen Osten: Politische Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zum Irak und zu Jordanien 19511965-, Munster Lit., Berlin, 2007, p. 27.

(6) Wolfram F. Hanrieder, West German Forgin Policy 19491963-: International Pressure and Domestic Response, Stanford University Press, Stanford, 1967, p. 51.

(7) Katija Engler, op.cit, p. 62.

(8) Sven O. Berggotz, Nahostpolitik in Ara Adenauer: Moglichkeiten und Grezen 19491963-, Drote, Dusseldorf, 1998, p. 231.

وبالنظر لإقرار الاتفاقية التجارية بين العراق وألمانيا الاتحادية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1951[1]، فقد ارتفعت الصادرات الألمانية إلى العراق من ما يعادل حوالي 749.000 يورو في عام 1950، إلى ما يعادل حوالي 77.965.000 يورو في عام 1958[2]. وفي المدة من عام 1958 ولغاية عام 1973 تذبذبت الصادرات الألمانية إلى العراق، ففي عام 1966 بلغت ما يعادل 119.496.000 يورو، وانخفضت عام 1969 إلى ما يعادل 35.885.000 يورو، بيد إنّها ارتفعت في عام 1974 بنسبة 742 %، واستمرت بالارتفاع نسبيًا حتى توقفت تقريبًا بعد العام 1990[3]. وكان جزء كبير من الصادرات الألمانية إلى العراق أسلحة ومعدات حربية، فضلًا عن التدريب بعد عام 1978[4].

إن العصر الذهبي في العلاقات التجارية بين البلدين كان في نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي وأنجزت الشركات الألمانية العديد من المشاريع في العراق، ومنها بناء السكك الحديدية، وسد الموصل، ومطار البصرة، وأنشأت شركة سيمينز العديد من المصانع، وبحلول سنة 1980 أصبحت ألمانيا أكبر مورد للعراق، وتم تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة التي تجتمع كل سنتين[5]. وازدادت صادرات ألمانيا العسكرية إلى العراق خلال المدة 1979-1982 بنسبة 40 %، وبلغت قيمتها ما يعادل حوالي ثلاثة مليارات يورو[6]. وكانت ذروة الصادرات الألمانية في عام 1982 عندما بلغت ما يعادل أربعة مليارات يورو، لذلك كان العراق أحد أهم أسواق الصادرات الألمانية، وهو من أكبر موردي النفط إلى ألمانيا[7].

(1) Bundesregierung (51953/29/): Entwurf eines Gesetzes uber das Handelsabkommen vom 7, Oktober 1951 zwischen der Bundesrepublik Deutschland und dem Konigreich Irak, Bundestag, 4390.

(2) Anna E. Richter, German-Iraqi business relations, Fridrich-Alexander - Universitat Erlangen-Nurnberg, 2016, p. 48.

(3) Brigitte Kiechle, Deutsche Wirtschaftspolitik im Irak- Ein stuck vom, Sozialstische Zeitung November 01, 2006, p. 12.

(4) Erich Schmidt-Eenboom, Der Schattenkrieger Klaus Kinkel und der BND, Dusseldorf, 1995, p. 7576-.

(5) Brigitte Kiechle, op.cit, p. 13.

(6) Cynthia Siemsen, Oil,War and semiperipheral mobility: the case of Iraq, Studies in comparative International Development 30, no. 4, 1995, p.35.

(7) Statistisches Bundesmat, Rangfolge Der Handelspartner im Aubenhandel, Jahr 1982, 2011, p. 22.

وبعد أحداث الثاني من آب/أغسطس 1990، كان موقف ألمانيا من ضمن إطار التعاون السياسي الأوروبي الذي اتخذ سلسلة من الإجراءات ومنها الحظر النفطي، وتجميـد الأرصدة العراقيّة، ثم اتخذ قرار الحظر التام استجابة لقراري مجلس الأمن 660 و661[1]، وتدخلت ألمانيا في الأزمة عندما قام المستشار الألماني الأسبق فيلي براندت بزيارة بغداد، بغرض اقناع الحكومة العراقيّة بالإفراج عن مجموعة من الأوروبيين المحتجزين، ومنهم أربعين ألمانياً[2].

وقد رفضت ألمانيا الحلّ العسكريّ للنزاع، وقاد يوشكا فيشر زعيم حزب الخضر العديد المظاهرات الاحتجاجية ضد الولايات المتحدة، ودعا لعدم تورط ألمانيا في الحرب[3]. وبالرغم من كونها عضواً في الناتو، إلا إنّها رفضت المشاركة في الحرب، وسعت لتأكيد استقلاليتها، وحفاظها على أمنها القومي بعيداً عن هيمنة الناتو[4]، وتأكدت هذه السياسة عن طريق رفض ألمانيا تزويد العراق بالأسلحة في حقبة التسعينيات، بسبب ظروف الحصار[5].

عادت العلاقات العراقيّة الألمانية إلى التحسن في منتصف التسعينيات، بالرغم من ظروف الحصار الاقتصادي، وقدمت الشركات الألمانية عروضًا لتوريد احتياجات العراق من المواد الصناعية وقطع الغيار والمواد الأولية للصناعة، ولاسيما الكهرباء بموجب مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة[6]. كما قام وفد من الشركات الألمانية بزيارة بغداد صيف العام 1998 لتنشيط التعاون الاقتصادي وعودة الشركات الألمانية للتعامل مع العراق، فضلاً عن مشاركة ألمانيا في الدورة (32) لمعرض بغداد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر 1998[7].

(1) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهـرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقـات العربية–الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بيروت، 2001، ص183-185.

(2) نبيه الأصفهاني، يوميات حرب الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، نيسان 1991، ص 82.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، العدد 22، 2001، ص 56.

(4) معتز محمد سلامة، الدور الألماني في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، يوليو 1995، ص 179؛ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 319.

(5) وائل بركات، صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط من 1999-2000، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، تشرين الأول 2000، ص 226.

(6) أثمار كاظم الربيعي، دوافع الاهمام الألماني في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد 25، أيلول 2004، ص 135.

(7) مفيد الزيدي، العلاقات الاقتصادية بين العرب وألمانيا وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد 11، كانون الثاني 2001، ص 127.

لم يغب العراق عن السياسة الألمانية، فقد تبوأت تلك القضية المكانة الأولى في انتخابات 2002، ولاسيما الحملات الانتخابية للحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة شرويدر، إذْ رجح تركيزه على العراق كفته في الانتخابات، وأعلن أن التضامن مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب لا يسري على الأزمة العراقيّة، وأنه لا يوافق على قيام الولايات المتحدة بتغيير أهداف المجتمع الدولي في العراق من نزع أسلحة الدمار الشامل، إلى تغيير النظام السياسي[1]. فضلًا عن أن أكثر من (200) منظمة سياسية ومدنية قامت بحشد ما يقارب من مليوني متظاهر ضد جورج بوش أثناء زيارته لألمانيا في عام 2002، وأعلن شرويدر أن نسبة 80 % من الألمان يقفون ضد الحرب، وأن الحرب ضد العراق ربما تسبب قلاقل في الشرق الأوسط، وأعلن يوشكا فيشر بأن الولايات المتحدة تفتقر لرؤية واضحة لعراق ما بعد الحرب[2].

وفي 10 شباط/فبراير 2003 أعلنت فرنسا وروسيا وألمانيا بياناً مشتركاً أكد على نزع سلاح العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن ومنح الفرص كلها لنزع السلاح بشكلٍ سلمي[3]. وكان تعارض رؤية بعض الدول الأوروبية مع الرؤية الأمريكية، لأن مصلحتها تتمثل بعدم إشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط، والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وتاريخية معها[4].

2- العلاقات السياسيّة ما بعد العام 2003

انعكست معارضة كل من فرنسا وألمانيا الحرب على العراق من دون أي تفويض دولي، إلى منعهما من الحصول على عقود إعادة الاعمار في العراق، وبما أن القضية العراقيّة نالت مركز الصدارة في اهتمامات السياسة الخارجية الألمانية، قبيل الحرب، فإنّ موقفها بعد احتلال العراق كان واضحًا، إذْ رفضت إرسال قوات عسكرية ألمانية إلى العراق، وأعلنت بأنها

(1) عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الألمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، ص 191.

(2) خلود محمد خميس، العلاقات العراقية الألمانية وآفاق تطورها، مجلة دراسات دولية، العددان 31-32، أيلول- كانون الأول 2006، ص 210-211.

(3) طارق محمد طيب ظاهر القصار، السياسة الخارجية الالمانية تجاه الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 2007، ص 244.

(4) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 526.

ستستجيب لطلب إرسال القوات في حال صدر من حكومة عراقية شرعية مؤقتة، وبموجب تفويض واضح من الأمم المتحدة[1]. وكانت ألمانيا من بين الدول الأوروبية الداعية إلى التشكيل السريع للحكومة العراقيّة، لكي تتبنى إطلاق عملية سياسية ناجحة، ودعت إلى دور فعال للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار ونقل السيادة للشعب العراقي، وجاء هذا التأكيد من خلال القمة التي عقدت في برلين بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا[2].

بقي الموقف الألماني ثابتاً بعدم الرغبة بإرسال قوات ألمانية إلى العراق، وتأكد ذلك بشكل رسمي مطلع عام 2004، وهذا الأمر أدى إلى قيام الولايات المتحدة بمضايقة ألمانيا في مساعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، لاسيما أن ألمانيا أعاقت صدور قرار من مجلس الأمن يعطي حصانة للجنود وأفراد القوات الدولية في مناطق الأزمات[3].

وبعد صعود اليمين الألماني إلى الحكم واستلام انجيلا ميركل المستشارية في ألمانيا، انتقلت ألمانيا بموقفها من الاستراتيجية الأمريكية في العراق من المعارضة للتوجهات الأمريكية إلى المساند تارة، أو المتحفظ تارة أخرى، ودعت في كثير من الأحيان إلى تحكيم الشرعية الدولية في الموضوع العراقي والتسليم التدريجي للسلطة إلى العراقيين، في سبيل تأمين انسحاب سلس للقوات الأمريكية من العراق[4]. أما بالنسبة للدعم الألماني للعراق بالنسبة للجانب الأمني والعسكري، فقد أجمع الكثير من السياسيين الألمان على استحالة إرسال قوات عسكرية ألمانية، ورأوا أن الدعم الممكن للمساعدة في إحلال الأمن في العراق يتلخص في تقديم الجيش الألماني الاتحادي دورات تدريبية للقوات العراقيّة، شريطة أن يكون ذلك خارج الأراضي العراقيّة، لذك تم الاتفاق مع الحكومة العراقيّة المؤقتة على أن يكون التدريب في الإمارات[5].

لقد عادت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين العراق وألمانيا من خلال اعتماد السفراء في

(1) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد 4399، 12 تموز 2003.

(2) صحيفة الزمان (بغداد)، العدد 1615، 21 أيلول 2003.

(3) صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، العدد 9217، 22 شباط 2004.

(4) ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوروبي من الاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 36، 2008، ص 35.

(5) الدور الألماني في العراق مرهون بتغيير الاستراتيجية الأمريكية، مقال منشور على الموقع:
http://www.dw-world.de/dw/article/02144226434800

كلٍ من بغداد وبرلين بتاريخ 24 و28 آب/أغسطس 2004، وكانت هنالك علاقات دبلوماسية محدودة بين الجانبين منذ قطعها بشكل رسمي في حرب الخليج عام 1991[1]. وقدّمت المانيا للعراق مباشرةً بعد بدء الحرب عام 2003 مساعدة إنسانية شاملة وهي تدعم البلد منذ ذلك الحين في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي، وقد ناهزت قيمة المساعدات التي قُدمت للعراق منذ عام 2003 وحتى عام 2008 مبلغ (400) مليون يورو، وكان من ضمنها إسهام ألمانيا في المساعدات الأوروبية والإسهامات الألمانية متعددة الأطراف (عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، يُضاف إلى ذلك إعفاء العراق من دفع ديون لألمانيا بقيمة (4,7) مليار يورو في إطار نادي باريس. فضلاً عن دورات تدريبية لأكثر من 2500 عراقي، وكذلك تدعم ألمانيا مشاريع تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية داخل العراق[2]. وأقامت وزارة الخارجية الألمانية في برلين بالتعاون مع وزارة الخارجية العراقيّة دورة تدريبية للكادر الدبلوماسي العراقي بهدف إعداده وتأهيله في تشرين الأول 2007[3].

عينت ألمانيا هايز هانس شوماخر سفيراً جديداً في بغداد، وقدم نسخة من أوراق اعتماده لوزير الخارجية هوشيار زيباري في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007، ورحب الوزير بالسفير الجديد وتمنى له النجاح في أداء مهامه، وأشاد بالعلاقات الثنائية التي شهدت تطوراً مهماً، ووجه الدعوة لوزير خارجية ألمانيا لزيارة بغداد، وشكر دعم الحكومة الألمانية للعراق، مبيناً أهمية استمرار الدعم ولاسيما في إطار دعم العملية السياسية وبرامج التدريب وإعادة الإعمار[4].

واستقبل السفير علاء الهاشمي في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007 أيلكه هوف عضو البرلمان الألماني والعضو في لجنة الدفاع في البرلمان الاتحادي الألماني، وعرضت هوف

(1) ينظر: موقع وزارة الخارجية الألمانية على الرابط: http://www.auswaertigesamt.de/sid_79EA49741440601D74F7C66C7797CA55/DE/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/Irak/Bilateral_node.html#top

(2) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط: http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html

(3) مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ 15 حزيران 2016، وهو أيضاً كان سفير العراق السابق في ألمانيا.

(4) ينظر موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط: http://iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/gov258_ar.php

بأنها تنوي زيارة سوريا للاطلاع على أوضاع اللاجئين العراقيين، وقدم السفير عرض عن أوضاع العراقيين في سوريا، وتصور السفارة حول الآليات التي تتمكن من خلالها ألمانيا من المساعدة في هذا المجال، وقد وعدت هوف بإدامة الحوار مع البرلمانيين الألمان لغرض حث الحكومة الألمانية على بذل المزيد من الجهود للمساعدة في استقرار العراق وإعادة إعماره[1].

كما قامت وزارة الخارجية الألمانية منذ العام 2008 بتقديم دعم مالي لصالح بناء مراكز رعاية ضحايا التعذيب في العراق يُقدر بـنصف مليون يورو، فأسس في عام 2005 مركزاً لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في كركوك، وهو المركز الأول من نوعه، وتبعه في عام 2009 مركز ثان في السليمانية، وفي 5 أيار/مايو 2010 تم افتتاح مركز في أربيل[2].

بدأت ألمانيا بتوسيع مستوى التمثيل الدبلوماسي إذْ افتتحت القنصليـة العامـة في أربيل بتاريخ 18 شباط/فبراير 2009 ليشمل نطاقها الإداري إقليم كردستان بغية الاهتمام بالعلاقات مع الإقليم والأكراد العائدين الذين قضوا حياة المهجر في ألمانيا، ويؤشر ذلك الرغبـة الألمانيـة في توسيع ودعـم آفاق التعـاون بيـن البلدين، واستثمار الشركات الألمانية[3].

وقام وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير بزيارة إلى بغداد في كانون الأول/ ديسمبر 2009 بهدف تحقيق بداية سياسية جديدة في العلاقة بين البلدين، وهي أول زيارة لوزير خارجية ألماني إلى بغداد بعد (22) عاماً على آخر زيارة قام بها هانس ديتريش غينشر في عام 1987، والتقى برئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الجمهورية جلال طالباني، وقال طالباني أن الأبواب مفتوحة أمام الشركات الألمانية في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي، بينما قال المالكي إن ألمانيا تحتاج لجهود كبيرة لتعزيز مكانتها، إذْ «كان الألمان في وقت سابق نشطون للغاية، ويتمتعون بسمعة جيدة في العراق»، وافتتح شتاينماير والمالكي مكتب الاتصال الألماني الرسمي للعلاقات التجارية مع العراق، وانشاء الجمعية الألمانية العراقيّة، ويعتقد الألمان أن العراق بعد سنوات من الدمار جراء الحرب والحرب الأهلية

(1) مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ 15 حزيران 2016، وهو أيضاً كان سفير العراق السابق في ألمانيا.

(2) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط: http://www.almania.diplo.de/Vertretung/ Aussenpolitik_arab_Welt_NO/Hilfe_Folteropfer_Irak_Seite.html_03/almania/ar/03

(3) ينظر الرابط: http://www.bagdad.diplo.de/Vertretung/bagdad/ar/Hinweis__Er_C3_ B6ffnung__GK__Arbil__Seite.html

بحاجة إلى استثمارات عالية بمختلف المجالات، وأهمها وسائل النقل والمواصلات والسكك الحديدية، والمستشفيات والجامعات والزراعة ومحطة توليد الكهرباء[1]. وبعد المحادثات السياسية التقى الوزير الألماني بأربعة من الأساقفة العراقيين، الذين وصفوا له الوضع الصعب للمسيحيين، إذْ غادر العراق «أكثر من ثلث المسيحيين العراقيين»، وقالوا أنهم يريدون المزيد من الحماية للأقلية المسيحية، بعدها غادر شتاينماير إلى أربيل، لكي يفتتح بشكل رسمي القنصلية الألمانية فيها[2].

وكانت ثاني زيارة مهمة عندما وصل غيدو فيستر فيله وزير الخارجية الألماني إلى بغداد في 4 كانون الأول/ديسمبر 2010 على رأس وفد حكومي وبرلماني وعدد من كبار رؤساء الشركات والإعلاميين الألمان، وأكد وزير الخارجية هوشيار زيباري بأنه « حان الوقت لتطوير وتفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين»، وجرى بحث أوضاع المواطنين المسيحيين الأمنية والاقتصادية، وجاءت تلك الزيارة بعد تحولات جذرية في السياسة الألمانية ازاء العراق، بعد تولي المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الحكم للمرة الثانية في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2009 ولكن هذه المرّة بالتحالف مع حزب الديمقراطيين الأحرار الذي يتزعمه فيستر فيله، كحليف بديل للحزب الاشتراكي الديمقراطي والذي كان يترأسه شرودر، وتتجلى أهمية الزيارة بأن العلاقات الألمانية العراقيّة لم تشهد تحولاً ايجابياً واضحًا خلال حقبة الحكم الأولى لميركل بسبب تحفظات حليفها آنذاك الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وتجلت هذه التحفظات بشكل واضح على لسان الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والانمائي الملقبة بـ (هايدي الحمراء) في اشارة إلى ماضيها السياسي اليساري حينما عبّرت عن رفضها مشاركة ألمانيا في برامج إعادة إعمار العراق بالقول «بأنها غير مستعدة لإصلاح ما خربه الأمريكان»[3].

واجتمع وزير الخارجية الألماني مع رئيس الوزراء نوري المالكي الذي حث الجانب الألماني على تفعيل الجانب الاقتصادي بين البلدين، ثم التقى بعد ذلك برئيس الجمهورية جلال طالباني الذي أكد للضيف الألماني حرص العراق على تنشيط العلاقات بين البلدين، لاسيما وأن هناك جذورًا تاريخية للعلاقة، وآفاق مستقبلية رحبة، كما التقى الوزير الألماني برئيس مجلس النواب،

(1) MARTIN GEHLEN, Berlin sieht im Irak wieder einen Partner, der tagesspiegel, 18 Desember 2009.

(2) Ibid.

(3) بارق شبر، أهمية العراق في استراتيجية السياسة الخارجية الألمانية، منشور بتاريخ 11 تموز 2011 على الرابط: http://iraqieconomists.net/ar/2011/07/11/

وجرى استعراض العلاقات الثنائية والعلاقات البرلمانية، وقبل مغادرة الوفد الألماني أجرى لقاءً مع عدد من قيادات وممثلي الطوائف المسيحية. وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية لحماية الاستثمارات بين البلدين وقعها عن الجانب الألماني وزير الخارجية، وعن الجانب العراقي فوزي حريري وزير الصناعة ورئيس اللجنة الوزارية العراقيّة الألمانية المشتركة[1].

وفي آب/أغسطس 2014 عقد وزير الخارجية شتاينماير محادثات سياسية في بغداد وأربيل، التقى فيها الرئيس فؤاد معصوم، ورئيس الوزراء حيدر العبادي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، والتقى خلال زيارته في أربيل مع المسيحيين والايزيديين النازحين إليها، فضلاً عن ذلك فقد قام الوزير الاتحادي فون دير والوزير الاتحادي مولر أيضاً بزيارة بغداد وأربيل في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2014، وقام رئيس الوزراء حيدر العبادي مطلع شباط/فبراير 2015 بأول زيارة رسمية له إلى ألمانيا، والتقى مع المستشارة الالمانية انجيلا ميركل ووزير الخارجية شتاينماير لإجراء محادثات رسمية[2].

وأكد وزير الخارجية شتاينماير خلال زيارته إلى بغداد في 7 كانون الأول/ديسمبر 2015 إن عراق موحد وديمقراطي يساهم في استقرار المنطقة، وأن ألمانيا تدعم الحكومة العراقيّة في صراعها العسكري والسياسي ضد داعش، وأجرى محادثات مع الرئيس معصوم ورئيس الوزراء العبادي، ورئيس البرلمان سليم الجبوري، ووزير الخارجية إبراهيم الجعفري، أبلغ الوزير من خلالها عن توسيع الجهود العسكرية الألمانية في مكافحة داعش، فضلاً عن التوسيع المقرر للبعثة التدريبية في أربيل، والاستمرار في مساعدة قوات الأمن العراقيّة من خلال تجهيزها بالمعدات، وكذلك المشاركة في الغارات الجوية، فضلاً عن ذلك تنخرط ألمانيا بشكل خاص في العمل المشترك مع الحكومة في تنسيق المساعدة الدولية للمناطق المحررة من داعش، وقدمت (11) مليون يورو لاتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار في العام 2015[3].

زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي برلين في 11 شباط/فبراير 2016، وفي اجتماع

(1) ينظر موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط: http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige575_ar.php

(2) ينظر: موقع وزارة الخارجية الألمانية على الرابط: http://www.auswaertigesamt.de/sid_79EA49741440601D74F7C66C7797CA55/DE/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/Irak/Bilateral_node.html#top

(3) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط: http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/SteinmeierBesuch Bagdad2015.html

عقد في مقر المستشارية قدمت المستشارة أنجيلا ميركل قرضاً بقيمة أكثر من (500) مليون يورو بشروط ميسرة إلى العراق، كما أشارت المستشارة أن الحكومة الاتحادية تدعم جهود العراق لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وستخصص أموال القرض بالدرجة الأولى للمناطق التي تم تحريرها من داعش، وهو يمثل مساهمة إضافية في مشاركة ألمانيا، التي تشترك في زعامة الفريق التنفيذي العامل لتحقيق الاستقرار في إطار التحالف الدولي لمحاربة داعش[1].

وشكر العبادي ألمانيا لتعاونها ومساندتها العراق، وأكد وجوب إعادة نحو ثلاثة ملايين عراقي إلى مناطقهم الأصلية، ولم يخف الصعوبات المالية التي تواجهها موازنة العراق جراء تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأوضح أن إيرادات بلاده من النفط تراجعت إلى 15 % فقط مما كانت عليه قبل سنتين، وربط العبادي زيارته لبرلين مع مشاركته في مؤتمر الأمن في ميونيخ، وهي المشاركة الثالثة له منذ توليه لرئاسة الوزراء[2].

وحذرت الحكومة الألمانية في 15 أيلول/سبتمبر 2017 من أن القرار الأحادي بإجراء استفتاء على انفصال إقليم كردستان دون موافقة الحكومة المركزية سيجعل الوضع أكثر سوءً، وقال نائب المتحدث باسم الحكومة الألمانية جورج ستريتر في مؤتمر صحفي عقده في مركز الإعلام الفيدرالي أن «ألمانيا تدعم وحدة التراب العراقي»، مبينًا أن «إجراء الاستفتاء دون موافقة الحكومة المركزية العراقيّة سيجعل الوضع أكثر سوءً»[3].

واستقبل وزير الدفاع عرفان الحيالي في 10 شباط/فبراير 2018 وزيرة الدفاع الألمانية أور سولافون دير لاين، وقدم الوفد الألماني خلال اللقاء التهاني بالانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات المسلحة العراقيّة على تنظيم داعش الإرهابي وتحرير كامل الأرض العراقيّة، وأكد الحيالي أن «مرحلة ما بعد داعش هي مرحلة بناء وإعداد وتدريب وتجهيز القوات العراقيّة وزيادة الجهد الاستخباري، من جهتها أكدت وزيرة الدفاع الألمانية أن الحكومة الألمانية مستعدة لتدريب وتسليح الجيش العراقي وتقديم كل ما يحتاج إليه من دعم في المجال العسكري[4].

(1) مقابلة شخصية مع السيد علي هادي البياتي القنصل العام لجمهورية العراق في مدينة فرانكفورت الألمانية في مقر القنصلية العراقية في فرانكفورت بتاريخ 25 مايس 2016.

(2) صحيفة العربي الجديد، 12 شباط 2016.

(3) ألمانيا تحذر من إجراء استفتاء إقليم كردستان دون موافقة الحكومة العراقية، مقال منشور في الخليج الجديد على الرابط: https://thenewkhalij.news/article/80567/

(4) الدفاع الألمانية: مستعدون لتدريب وتجهيز وتسليح الجيش العراقي، على الرابط: http://burathanews.com/arabic/news/328701

استقبل رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018 وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، وبحث اللقاء تعزيز العلاقات بين الدولتين، لاسيما وأن ألمانيا مارست دوراً مهماً في دعم إعادة إعمار العراق، وقال رئيس الوزراء أن العلاقات العراقيّة الالمانية قطعت أشواطاً مهمة، ومن جانبه أشار وزير الخارجية الألماني إلى أن ألمانيا دعمت العراق لتحقيق الأمن والاستقرار والجوانب الإنسانية، فضلاً عن رغبتها بزيادة حضور الشركات الألمانية الكبرى في العراق لتطوير قطاع الكهرباء والمشاريع الحيوية الاخرى[1].

وأجرى رئيس الوزراء عادل عبد المهدي محادثات في برلين في 30 نيسان/أبريل 2019 مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل تناولت سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين العراق وألمانيا، والتنمية الاقتصادية وإعادة إعمار العراق، فضلاً عن الأمن في المنطقة، وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال الطاقة والتبادل الاقتصادي[2].

قدّم السفير الجديد لجمهورية ألمانيا الاتحادية أوله دييل أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية برهم صالح في 20 آب/أغسطس 2019، وصرح: «إنّه لشرف عظيم لي أن أمثل ألمانيا في العراق، أنا سعيد لأنني أتولى هذا المنصب في وقت بدأ فيه العراق أخيراً في المضي قدماً إلى الأمام مرة أخرى بعد السنوات الصعبة التي مرّ بها، يتيح هذا التقدم فرصة ممتازة لتعميق العلاقة بين ألمانيا والعراق وتوسيعها لتشمل مجالات أخرى أكثر من ذي قبل»[3].

أجرت وزيرة الدفاع الاتحادية أنجريت كرامب كارنباور في 20 آب/أغسطس 2019 في بغداد محادثات سياسية مع الرئيس برهم صالح ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي ووزير الدفاع نجاح الشمري ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي، والتقت الوزيرة بعد ذلك في السفارة الألمانية في بغداد بممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الألمانية المتواجدة في العراق، إذْ اطلعت على الأنشطة التي تدعمها الحكومة الفيدرالية كجزء من نهجها لدعم العراق[4].

(1) ينظر: الخارجية الألمانية لعبد المهدي: الشركات الكبرى ترغب بتطوير قطاع الكهرباء، على الرابط: http://burathanews.com/arabic/news/342438

(2) الموقع الرسمي للحكومة العراقية على الرابط: https://gds.gov.iq/ar/prime-minister-abd-al-mahdi-holds-talks-with-german-chancellor/

(3) الموقع الرسمي للسفارة الألمانية في بغداد على الرابط: https://irak.diplo.de/iq-ar/aktuelles/-/2239616

(4) الموقع الرسمي للسفارة الألمانية في بغداد على الرابط: https://irak.diplo.de/iq-ar/aktuelles/-/2240978

وزار وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية نيلز آنين بغداد في 2 أيلول/سبتمبر 2019، وتركزت الزيارة على المحادثات السياسية مع وزارتي الخارجية والدفاع العراقيتين، كما اطلع الوزير الألماني في أثناء زيارته لقواعد الجيش الألماني المتمركزة بالقرب من بغداد وفي إقليم كردستان على المساهمة الألمانية في إطار التحالف الدولي ضد داعش[1].

وكشف وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في 15 أيلول/سبتمبر 2019 أن بلاده قدمت ملياري يورو إلى العراق كمساعدات مالية لمواجهة أزماته المالية والأمنية، وأضاف بعد اجتماعه مع نظيره العراقي محمد علي الحكيم في برلين أن بلاده تقف إلى جانب العراق في جهوده لمواجهة التحديات في مختلف المجلات، وأكد على مواصلة دعم ألمانيا للعراق[2].

ودعمت ألمانيا تنفيذ أعمال التجديد والترميم لمستشفى الرمادي للولادة في محافظة الأنبار الذي أعيد افتتاحه في 25 شباط/فبراير 2020، بعد الدمار الذي ألحقه تنظيم داعش الإرهابي بالمستشفى، من خلال دعم بنك التنمية الألماني والذي بلغ (10.6) مليون يورو[3].

وتعهد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في 12 تموز/يوليو 2020 بالعمل على رفع اسم العراق من قائمة أوروبية سوداء بشأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، خلال اتصال هاتفي بين وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ونظيره الألماني، وبحث الوزيران العلاقات الثنائية، وآفاق الارتقاء بها إلى، ودعا الوزير العراقي ألمانيا إلى ممارسة ثقلها السياسي والاقتصادي مع الدول الإقليمية لمنع التدخل في شؤون العراق الداخلية، وتكثيف الجهود لرفع اسم العراق من قائمة الدول عالية المخاطر في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[4].

التقت لجنة الصداقة العراقيّة-الألمانية النيابية في 8 أيلول/سبتمبر 2020 الدكتور ديل سفير جمهورية ألمانيا في العراق، وبحث اللقاء الذي حضره نائب رئيس مجلس النواب بشير الحداد وعدد من النواب آلية تفعيل لجان الصداقة بين البلدين، وتعزيز التعاون البرلماني

(1) الموقع الرسمي للسفارة الألمانية في بغداد على الرابط: https://irak.diplo.de/iq-ar/aktuelles/-/2243870

(2) اقتصاديا وأمنياً ألمانيا تدعم العراق بملياري يورو، مقال منشور على الخليج الجديد على الرابط: https://thenewkhalij.news/article/204955/

(3) الموقع الرسمي للسفارة الألمانية في بغداد على الرابط: https://irak.diplo.de/iq-ar/aktuelles/-/2313972

(4) ألمانيا تتعهد برفع العراق من قائمة الإرهاب الدولية، مقال منشور على الخليج الجديد على الرابط: https://thenewkhalij.news/article/197723/s

في المجال الاقتصادي والزراعي والصحي، وأبدى السفير استعداد بلاده للتعاون مع العراق، وتقديم كافة التسهيلات لتفعيل عمل لجان الصداقة[1].

والتقى وزير الخارجية فؤاد حسين في برلين في 16 أيلول/سبتمبر 2020 مع وزيرة الدفاع الألمانية كرامب كارنباور، وبحثا تطورات الوضع السياسي والأمني في العراق، والتنسيق القائم في إطار التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، وأشاد الوزير بالدور والدعم العسكري الألماني للعراق في مواجهة التنظيم، وجدد الوزير دعوة الجانب الألماني إلى الاستمرار في تدريب القوات العراقيّة، وتقديم الدعم الاستخباري، وأكدت الوزيرة الألمانية استمرار موقف بلادها الداعم للعراق في مختلف المجالات[2].

وقبيل زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى برلين في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أكدت ألمانيا إنّها تدعم استقرار العراق، وأكد وزير الخارجية الألمانية ماس عند لقاء نظيره العراقي في برلين التزام ألمانيا كجزء من التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ومهمة الناتو، وثمنت الحكومة العراقيّة الالتزام الألماني الذي يتضمن، فضلاً عن المساهمة العسكرية، دعماً واسعاً لاستقرار المناطق المحررة من داعش، وتقديم مساعدات إنسانية للنازحين بسبب ذلك التنظيم)[3]). وقد زار رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي برلين في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بهدف تفعيل الشراكة العراقيّة الألمانية، والحصول على دعم الحكومة الألمانية لإعادة إعمار المناطق المحررة، والتقى بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وبحث الجانبان مجمل العلاقات بين البلدين، وسبل الارتقاء بها، وبحث ملفات الشراكة في مواجهة الإرهاب ضمن التحالف الدولي لمناهضة داعش، وملف المساعدات الألمانية لإعادة إعمار المناطق المحررة، فضلاً عن التعاون في مجال تطوير البنى التحتية وشبكات الطاقة الكهربائية[4].

(1) الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على الرابط: https://ar.parliament.iq/2020/09/09/

(2) ينظر الموقع الرسمي للسفارة العراقية في برلين على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/berlin/?p=2235

(3) دعم حازم للعراق، مقال منشور على الموقع الرسمي للسفارة الألمانية في بغداد على الرابط: https://irak.diplo.de/iq-ar/aktuelles/-/2409630

(4) الكاظمي يبحث في برلين الشراكة العراقية-الألمانية، منشور على الرابط: https://imn.iq/archives/3798/

3- العلاقات الاقتصاديّة 2003-2020

تطلع الكثير من العراقيين للإفادة من الخبرة الألمانية في سبيل إعادة بناء اقتصاده المدمر بالنظر للإرث الاقتصادي المميز بين البلدين، بيد أن الموقف الأمريكي من ألمانيا بُعيد الاحتلال حال دون ذلك، إذْ إنّها حاولت معاقبة ألمانيا وفرنسا على موقفهما الرافض للحرب، بمنعهما من مشاريع إعادة أعمال العراق[1]. فقررت الولايات المتحدة منح مشاريع إعادة الإعمار في العراق للدول الحليفة لها والتي ساهمت في الحرب على العراق[2]، لذلك ذكر هانز هيس (Hannes Hesse) المدير التنفيذي لجمعية الآلات والتجهيزات (VDMA) إنّه «من الواضح أن العقود الأولية سوف تذهب إلى الولايات المتحدة، والشركات البريطانية، والمناخ السياسي بين الولايات المتحدة وألمانيا ليس جيداً، وهذا يحدث فرقاً لشركاتنا»، فضلاً عن ذلك فقد أكد رودولف روبريخت (Rodolf Rupprecht) المدير التنفيذي لشركة مان (MAN) «أنا واثق تماماً أن الأمريكيين سيحجزون هذا النوع من الأعمال لأنفسهم» في إشارة لمشاريع إعادة إعمار العراق، أما ميكائيل روجوسكي (Michael Rogowski) فأكد أن الشركات الأمريكية ستحصل على الحصة الأكبر من المشاريع، ولكن «لا يزال هناك الكثير للشركات الألمانية، لاسيما في مجال البنية التحتية، لاسيما وأن الشركات الألمانية تتمتع بعلاقات طويلة الأمد مع العراق»[3].

لذلك لم تتمكن الشركات الألمانية من الحصول على عقود في العراق خلال العام 2003، وتم إلغاء زيارة كانت مخططة للجمعية العربية الألمانية إلى بغداد بسبب عدم وجود إطار واضح للتجارة مع العراق، وتحذير الولايات المتحدة لرجال الأعمال كافة لتجنب الحضور للعراق من دون حراسة أمنية مسلحة، وبالرغم من ذلك فإنّ القوات الأمريكية لم تكن تصدر أية تراخيصٍ للأسلحة إلى الشركات الألمانية[4]. ولكن وبسبب عدم تمكن الشركات الأمريكية

(1) Matthew Karnitschnig and Vauhini Vara, French, Germans Seek Business in Iraq: Despite Fears of Exclusion By a Resentful U.S., Many see Postwar Opportunities, The Wall Street Jornal, August 15, 2003.

(2) Brigitte Kiechle, Deutsche Wirtschaftspolitik im Irak - Ein stuck vom Kuchen, Sozialistische Zeitung, November 01, 2006, p. 11.

(3) Hugh Williamson, German companies fear missing out on postwar orders, Financial Times, March 27, 2003.

(4) German Business Faces Infratructural, Legal Difficulties in Iraq, Handelsblatt, December 01, 2004.

من التزام العقود كافة، فتم إيكال بعض المشاريع لعدد من الشركات كمقاولين بالباطن، لذلك تمكنت شركة سيمنس من الحصول على بضعة عقود منحتها الأمم المتحدة في مجالات النفط والطب والهندسة، وحصلت على عقد كمقاول بالباطن لشركة الاتصالات الوطنية الكويتية لإعداد شبكة الاتصالات المتنقلة في العراق في كانون الأول/ديسمبر 2003[1].

وعلى الرغم من كل ذلك، بادرت ألمانيا بمساعدة الشعب العراقي، فقد اشترك في عام 2003 أربعة من الخبراء الألمان في المنظمة الخيرية الهندسية الألمانية للطوارئ بتجهيز المختبر المركزي لتحليل مياه الشرب في إطار تعاون فني لتطوير شبكات مياه الشرب العراقيّة، وقدرت قيمة المشروع بمبلغ ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار، فضلاً عن ذلك قدمت الحكومة الألمانية مساعدات فورية للعراق في العام نفسه، قدرت قيمتها بـ (75) مليون يورو[2].

ودعت الولايات المتحدة الدول جميعها لتقديم المساعدات للعراق، وتخفيض ديونه ولاسيما الدول المنضوية في نادي باريس، وقد قررت ألمانيا وفرنسا تخفيض نسبة الديون العراقيّة خلال اجتماع النادي في مدريد أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2003، وتقديم معونة على شكل منح لتفادي تحميل العراق المزيد من الديون، وتعد ألمانيا من أكبر الدائنين في نادي باريس، وتبلغ ديون العراق لألمانيا ما يقارب 4.7 مليار دولار، فقررت ألمانيا تخفيضها إلى 80 %[3].

تطورت العلاقات العراقيّة الألمانية بعد مؤتمر مدريد، وتعاطف الحكومة الألمانية مع العراق لتخفيض ديونه، والمشاركة في معرض إعادة إعمار العراق الذي أقيم في الكويت في كانون الثاني/يناير 2004، وذكر المستشار جيرهارد شرويدر أثناء لقائه بالرئيس جورج بوش «أن بلاده ملتزمة بإعادة بناء العراق»، وأنهم مستعدون لتمويل المشاريع المتعلقة بإعادة الإعمار[4]. بيد أن ألمانيا ومعها فرنسا كانتا تدعوان لإنشاء صندوق دولي منفصل لإعادة إعمار العراق، تديره الأمم المتحدة والبنك الدولي، فقد ذكر غونتر بلوغر سفير ألمانيا في الأمم المتحدة «إننا نعتقد أن

(1) Matthew Karnitschnig and Vauhini Vara, op.cit.

(2) خلود محمد خميس، المصدر السابق، ص 217.

(3) مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ 15 حزيران 2016، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا.

(4) Brigitte Kiechle, op.cit, p. 12.

الدعم الضروري سيأتي قدماً فقط إذا تأكدت شفافية كاملة ومشاركة دولية في عملية صنع القرار، إن إنشاء صندوق دولي منفصل قد يزيل بعض القلق الذي يعبر عنه بعض أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق التنمية للعراق تحت السيطرة الأمريكية»[1].

كانت ألمانيا حريصة على المشاركة في إعادة إعمار العراق، بيد أن الوضع الأمني غير المستقر كان أكبر العوائق، إذْ تعد الكلفة العالية لتوفير الأمن للشركات مانعًا أمام طموحها[2]، وقد عقد الملتقى الاقتصادي العراقي الألماني الأول في عام 2004 من خلال غرف التجارة والصناعة الألمانية (DIHK)، وفي تشرين الثاني 2004 اجتمع الرئيس غازي الياور مع ممثلي أكثر من (300) شركة من خلال اتحاد الصناعات الألماني (BDI) وحثها على مشاركة عالية المستوى مع العراق[3]. وقد أثمرت تلك المشاركة سريعاً، إذْ وصلت الصادرات الألمانية إلى العراق في عام 2004 أكثر من (370) مليون يورو، وفي آب من تلك السنة منحت الشركات الألمانية العقود الرسمية الأولى منذ نهاية الحرب، وحصلت شركة (Elbe Maschinenbau GmbH) على عقد لبناء محطتين للطاقة بقيمة (400) مليون يورو[4]. وفي نيسان/أبريل 2005 وقعت العديد من الشركات الألمانية عقوداً في المعرض التجاري لإعادة إعمار العراق في العاصمة الأردنية عمان، مثل (MG International) و(Terramar)، والهدف منها استعادة العلاقات مع العراق، ووصل الأمر إنّه في العام التالي كانت ألمانيا أكثر الدول تمثيلاً في هذا المعرض، من خلال مشاركة أكثر من (56) من ممثلي قطاع الأعمال الألماني[5].

عقد الملتقى الاقتصادي العراقي-الألماني الثاني في ميونخ، بهدف تحسين فرص الشركات الألمانية، وكانت المشاركة فيه واسعة، وحضر الملتقى خمسة وزراء من الحكومة العراقيّة المؤقتة، وأكثر من (100) من ممثلي الشركات الألمانية، وقد حقق نتائج إيجابية تمثلت باهتمام الألمان المكثف لضرورة التواصل الاقتصادي والصناعي مع العراق[6].

(1) مشروع مراقبة إيرادات العراق - ملف الاحتفاظ بالأسرار - أمريكا والماليات العامة للعراق، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 298، كانون الأول 2003، ص 120.

(2) Messe in Bagdad abgesagt, Frankfurter Rundschau, March 04, 2004.

(3) Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 95.

(4) Silk Mertins, Deutsche Exporte im Irak steigen auf Vorkriegsniveau, Financial Times, November 02, 2005.

(5) Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 95.

(6) Brigitte Kiechle, op.cit, p. 12.

وعقد الملتقى الاقتصادي العراقي-الألماني الثالث في هامبورغ في 27 حزيران/يونيو 2007، وحضره عن الجانب العراقي وفد برئاسة وزير الصناعة والمعادن فوزي حريري، الذي أكد أهمية عودة الشركات الألمانية إلى السوق العراقيّة، ومن ثمّ قدم سامي الاعرجي وكيل وزارة الصناعة والمعادن شرحاً تفصيلياً عن إمكانات الاستثمار في العراق على صعيد جميع القطاعات، مستعرضاً التسهيلات التي تقدمها الوزارة للمستثمرين، من جانبهم أكد المسؤولون الألمان في كلماتهم التي ألقوها في الملتقى على أهمية العراق بالنسبة لألمانيا، والشراكة القديمة بين البلدين، مبررين عدم استمرار تلك العلاقة مع شركائهم العراقيين في القطاعين العام والخاص بسبب تدهور الوضع الأمني الذي يمثل عاملاً حاسماً لعودتهم للسوق العراقيّة[1].

وأعلن نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق والقائم بأعمالها أولريش كنه أن حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين بلغ نحو مليار يورو خلال السنوات 2003-2007 وتوزعت على قطاعي الطاقة والصناعة بشكل رئيس، فضلاً عن إعادة بناء وتطوير البنى التحتية المتهالكة في العراق، وأكد أن حجم التبادل يعدّ متواضعاً بالنسبة للفرص الاستثمارية الهائلة المتاحة في العراق، وأشار إلى أن التبادل يقتصر في المرحلة الحالية على تطوير البنية التحتية كإعادة تأهيل السدود والموانئ في جنوب العراق وشماله وتصدير الآلات والمعدات، وأكد أن بلاده تعمل على استثمار الغاز الطبيعي من حقول كردستان عبر خط «نابوكو»، إذْ لا تخفى أهمية هذا الخط بالنسبة لألمانيا ودول غرب أوروبا، لأنه سيقلل من اعتمادها على الغاز الروسي[2].

وخلال المدة الواقعة بين 2004 و2008 لم تتمكن الصناعات الألمانية من تحقيق اختراق ملموس في السوق العراقيّة، وكانت صادراتها ترتفع ببطء شديد بين 274 و368 مليون يورو، لذلك وجّه مجتمع رجال الأعمال الألمان انتقادات لاذعة إلى الدبلوماسية الألمانية متهماً إياها بالسلبية في الدفاع عن المصالح الاقتصادية الألمانية، بعد ذلك تحسّنت بيانات الصادرات الألمانية إلى العراق، وسجلت ارتفاعاً من حوالي 305 ملايين يورو في عام 2008 إلى ما يربو على 582 مليون يورو في عام 2009، أي بنسبة زيادة مقدارها 91 % خلال عام واحد[3]. وحصلت شركة سيمنس عام 2008 على عقد كبير من وزارة الكهرباء العراقيّة لتوفير (16)

(1) مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ 15 حزيران 2016، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا.

(2) ينظر الرابط: http://www.dw.com/ar/

(3) بارق شبر، المصدر السابق.

توربين لمحطات الطاقة الكهربائية، والعديد من المعدات الكهربائية بقيمة 1.5 مليار يورو[1]. وفي العام نفسه تم توقيع إتفاقية حماية الاستثمار بين العراق وألمانيا، أصبحت بموجبها الحكومة الألمانية تضمن للشركات الألمانية استثماراتها المساهمة في إعادة إعمار العراق[2].

زار وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير بغداد في شباط/فبراير 2009 لإظهار دعمه لجهود إعادة إعمار العراق، ولتعزيز العلاقات الثنائية، وحضور افتتاح مكتب المعلومات الاقتصادية الألماني في بغداد، والمكتب مشروع مشترك بين وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانيتين، ويسعى لتشجيع العلاقات التجارية بين البلدين[3].

وذهب إلى ألمانيا أحد أكبر الوفود الاقتصادية العراقيّة وذلك للمدة 8-19 آب/أغسطس 2009، ضم ممثلي الوزارات العراقيّة، فضلاً عن كل من هاشم الاطرقجي رئيس إتحاد الصناعات العراقي، وراغب بليبل رئيس إتحاد رجال الأعمال العراقيين، وضمن برنامج حافل أعده الجانب الألماني شمل زيارات للوزارات الألمانية ومنها الخارجية، وجرت حوارات عن مجالات التعاون المستقبلي، ثم التنقل لمشاهدة المناطق الصناعية لمعرفة طرائق الإدارة والتشغيل، بغية إفادة العراق من الخبرة الألمانية في مشاريع المناطق الصناعية، كما قام الوفد العراقي بزيارة الغرفة العربية الألمانية، وهي تنشط في المجال الصناعي والتجاري والتدريب، فضلاً عن زيارة البنك الألماني للتنمية (KFW)، الجهة الحكومية الرسمية التي تدعم تنمية القطاع الصناعي الخاص وتمنى الجانب الألماني الإفادة من هذه التجربة في العراق[4].

واشتركت ألمانيا في العام 2009 في معرض بغداد الدولي، وكان أبرز ممثليها في المعرض شركة (MG International)[5]. كما نفّذت الحكومة الألمانية منذ العام 2009 برنامج «آفاق العراق 2015- اليوم نزرع وغداً نحصد» الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل الثقافي بين البلدين من خلال دعم الكفاءات العراقيّة الشابة، ونفّذ المشروع من قبل وزارة

(1) Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 95.

(2) Ibid, p. 96.

(3) Germany Revives Bilatral Ties With Iraq, Deutsche Welle, February 17, 2009.

(4) جميل محسن، العلاقات العراقية الالمانية.. حاجة ملحة للتواصل الرسمي والشعبي، منشور بتاريخ 29 أيلول 2009 على الرابط: http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=186173

(5) Birgit Svensson, Erstmals stellen Deutsche Firmen wieder im Irak aus, Berliner Morgenpost, September 11, 2010.

الخارجية الألمانية ومعهد غوته والاتحاد الألماني لغرف التجارة والصناعة، وخصص المشروع للأكاديميين العراقيين في تخصصات النفط والغاز والطاقة والهندسة[1].

وقعت شركة مان (MAN) الميكانيكية الألمانية ومتاجر التجزئة تيرامار (Terramar) مذكرة تفاهم مع وزارة الصناعة العراقيّة في عام 2009، بغرض إنشاء مصنع لتجميع السيارات في العراق، وتتضمن الشاحنات القلابة والناقلات والجرارات المقطورة والحافلات، إذْ يتم شحن أجزائها من ألمانيا، وتجميعها في العراق[2]. أما شركة دايملر (Daimler) فقد وقعت مذكرة تفاهم لتسليم الحافلات والشاحنات وتوفير الأدوات والمعدات وتقديم المساعدة التقنية، وأصبحت حافلات وشاحنات دايملر واحدة من أول (25) شركة ألمانية تأسس فرعٍ في بغداد، وفي عام 2010 استلمت الشركة العامة لصناعة السيارات في العراق 250 شاحنة دايملر[3]. وفي أواخر عام 2009 فاز (Thyssen Krupp) بعقد قيمته عشرات الملايين من الدولارات من وزارة النقل لتجهيز (30000) طن من القضبان الحديدية لتجديد خطوط السكك الحديدية في العراق[4].

واستمرت وتيرة النمو في العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عام 2010 وبمعدل 73 % بالمقارنة مع العام 2009، أما قيمة الصادرات العراقيّة إلى ألمانيا فكانت ولاتزال في مستويات متدنية منذ عقود طويلة، إذْ سجلت ما قيمته 86 مليون يورو فقط في عام 2009، ما يعني وجود عجز في الميزان التجاري العراقي-الألماني بقيمة 496 مليون يورو في عام واحد. وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكلٍ مطرد، ففي عام 2012 بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى العراق 1,28 مليار يورو، في حين استوردت ألمانيا من العراق بضائع بقيمة 515,6 مليون يورو، وتدعم وزارة الخارجية الألمانية مكتبين اقتصاديين ألمانيين في كل من بغداد وأربيل[5]. وفي أيار/مايو 2012 التقى راينر بروديرل وزير الاقتصاد في حكومة ميركل الثانية وزير الخارجية هوشيار زيباري، بهدف تعزيز

(1) ينظر: معهد غوته على الرابط: http://www.goethe.de/ins/iq/lp/ar6048041.htm

(2) MAN Trucks and buses for Iraq; Industry Minister Hariri signs agreement in Berlin, ENP Newswire, 242009/7/.

(3) Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 98.

(4) Ibid.

(5) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط: http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html

العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأبدى أمله في مشاركة الشركات الألمانية بقوة في مشاريع إعادة الإعمار في العراق[1].

زار وزير المواصلات الألماني بيتر رامزاور العراق للمدة ما بين 4-5 شباط/فبراير 2013 يرافقه وفد اقتصادي مكون من خمسين شخصًا، وافتتح الوزير مع نائب رئيس الوزراء العراقي روز نوري شاويس «مؤتمر الاستثمار والاقتصاد العراقي-الألماني» الذي نظمته هيأة الاستثمار العراقيّة بالتعاون مع اتحادات اقتصادية كبيرة في ألمانيا، والتقى الوزير الألماني وزير النقل العراقي هادي العامري، ووزير الأشغال و البلديات عادل مهودر[2].

وفي نيسان/أبريل 2015 شارك نحو أربعين من رجال الأعمال العراقيين في معرض هانوفر في ألمانيا لتكوين علاقات تجارية مع شركات ألمانية، وزار كريستيان بيرغر المبعوث الخاص لتشجيع التجارة الخارجية مع وفد من كبار رجال الأعمال الألمان بغداد للمدة 19-20 أيار/ مايو 2015 وأجرى محادثات مع عدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة العراقيّة، بينهم نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، ووزير المالية هوشيار زيباري ووزير النفط عادل عبد المهدي ووزير النقل باقر الزبيدي، وأكد بيرغر في المحادثات أن الاقتصاد الألماني يرغب في توسيع التبادل الاقتصادي مع العراق[3].

حضر السفير حسين محمود الخطيب في 15 حزيران/يونيو 2015 اجتماع منتدى خبراء العراق، المكون من ممثلي كبريات الشركات الألمانية العاملة في العراق، وألقى السفير كلمة في الاجتماع تحدث فيها عن تطور الأوضاع في العراق من الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، وأكد بأن العراق يقاتل دفاعًا عن العالم أجمع ممّا يضع مسؤولية أخلاقية على دول العالم لدعم العراق في حربه على تنظيم داعش الإرهابي، ودعا السفير رئاسة المنتدى ورئاسة غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية إلى زيارة العراق ولقاء المسؤولين المعنيين[4].

---

(1) Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 95.

(2) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط: http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html

(3) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط: http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/BergerInBagdad2015. html

(4) ينظر: موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط: http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige1431_ar.php

وشاركت ألمانيا في عام 2015 أيضاً بمكتب استعلامات مدعوم من الوزارة الاتحادية للاقتصاد الألماني، داخل الجناح الألماني في معرض بغداد الدولي، ومثل ألمانيا أكثر من (10) شركات، وزار القائم بالأعمال في السفارة ميلان سيماندل المعرض في «اليوم الألماني»، وافتتح الجناح في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وشدد على اهتمام الجانبين الألماني والعراقي بتكثيف العلاقات الاقتصادية بينهما[1].

وشارك السفير حسين محمود الخطيب في 24 أيار/مايو 2016 في الفعالية التي نظمتها منظمة الشرقين الأوسط والأدنى الاقتصادية (NUMOVE) في برلين بحضور وفد من محافظتي الأنبار وديالى، وحضره مجموعة من رجال الأعمال وممثلي الشركات الألمانية من مختلف القطاعات. وتحدث السفير في كلمته عن الفرص الاستثمارية الكثيرة المتوفرة في العراق، وأكد أن العراق رغم ما يواجهه من تحديات أمنية واقتصادية، إلا إنّه لايزال يتمتع بقوة اقتصادية مهمة وامتلاكه للثروات الطبيعية والبشرية هي أهم مصادر تلك القوة، وأعقب ذلك ندوة تم فيها تداول المعوقات التي تواجهها الشركات الألمانية العاملة في العراق[2].

التقى السفير الألماني في بغداد دييل في 22 آب/أغسطس 2019 وزير التخطيط نوري الدليمي، وتباحثا حول الوضع الاقتصادي للعراق والاتفاق على وضع خطة لإبرام اتفاقية ثنائية للاستثمار، إذْ تعدّ هذه الاتفاقية حافزاً إضافياً للشركات الألمانية للعمل في العراق[3].

والتقى السفير العراقي في برلين ضياء الدباس في 28 آب/أغسطس 2019 أوليفر أومز بمناسبة تعيينه رئيسًا للمكتب التنفيذي للمجلس الألماني العراقي، ورحب السفير بأومز مثنياً على عمق العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وحرص العراق على تعزيزها، مشيدًا بالدعم الألماني ولاسيما في المجال الاقتصادي وجهودها في عملية إعادة الإعمار فضلاً عن المشاريع التي تدعمها الحكومة الألمانية، وبدوره ذكر أوليفر أومز بأنه سيبذل الجهود كافة من أجل التعاون المشترك، وأبدى اهتمام الشركات الألمانية بالاستثمار في العراق[4].

---

(1) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط: http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/BIF2015.html

(2) ينظر: موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط: http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige1429_ar.php

(3) الموقع الرسمي للسفارة الألمانية في بغداد على الرابط: https://irak.diplo.de/iq-ar/aktuelles/-/2241026

(4) ينظر الموقع الرسمي للسفارة العراقية في برلين على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/berlin/?p=1531

كما التقى السفير ضياء الدباس في 16 أيلول/سبتمبر 2019 فولكر هاغمان النائب الأول لرئيس شركة (LUCAS-NÜLLE Gmbh) الألمانية المتخصصة بإنشاء وتجهيز مراكز التدريب المهني في المجال التكنولوجي، مؤكداً حرص العراق على دعم عمل المستثمرين الألمان وتقديم التسهيلات الممكنة، بدوره أعرب هاغمان عن شكره لهذا اللقاء موضحاً بأن الشركة متخصصة في بناء وتجهيز مراكز التدريب المهني وتطوير التقنيات الحديثة، وأضاف بأن شركته لها تاريخ طويل في العراق يعود إلى سبعينيات القرن الماضي[1].

وبدأت في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 في بغداد وبرلين الاجتماعات الاستشارية بين العراق وألمانيا، عبر برنامج (ويبكس) الافتراضي بسبب ظروف جائحة كورونا، وترأس الجانب العراقي في الاجتماعات وزير التخطيط خالد بتال، فيما ترأسها عن الجانب الألماني وزير الدولة لشؤون الاقتصاد مارتن جاغر، وشارك في المباحثات وكلاء العديد من الوزارات، وثمن وزير التخطيط في كلمته مواقف الحكومة الألمانية الداعمة للعراق، داعياً إلى الإفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة في العراق. من جانبه أكد الوزير الألماني أهمية الشراكة مع العراق، معرباً عن استعداد الشركات والحكومة الألمانية لدعم جهود الحكومة العراقيّة، وأعلن الوزير الالماني عن تخصيص (324) مليون يورو لدعم العراق[2].

خامساً: العلاقات العراقيّة الصينيّة

1- العلاقات السياسيّة

تعد العلاقات العراقيّة-الصينية من العلاقات المميّزة في معظم الحقب التاريخية، ومنذ تأسيس تلك العلاقات بصورة رسمية في العام 1958، إذْ اتفق البلدان على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما اعتبارا من 16 آب/أغسطس 1958، فقد ساندت الصين قضايا العراق في المحافل الدولية، فضلاً عن تطور مستويات العلاقة على الصعد السياسية والتجارية والثقافية، لاسيما في ظلّ الإدراك الصيني لأهمية العراق، لما يمتلكه من خزين نفطي هائل، لذلك سعت

(1) ينظر الموقع الرسمي للسفارة العراقية في برلين على الرابط: https://www.mofa.gov.iq/berlin/?p=1567

(2) بدء المباحثات العراقية الألمانية المشتركة: تخصيص 324 مليون يورو لدعم العراق، منشور على الرابط: https://alnoornews.net/archives/280196/

لتوسيع حجم استثماراتها فيه لتأمين حاجاتها المتزايدة إلى الطاقة، فضلاً عن تأمين ممرات الطاقة المهمة[1].

وخلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين تعزّزت العلاقات بين البلدين، إذْ اشترى العراق العديد من الأسلحة من الاتحاد السوفيتي والصين أثناء حرب حزيران/يونيو 1967 وحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 مع إسرائيل. وفي عام 1971 أيد العراق طلب الصين للحصول على مقعد دائم في الأمم المتحدة وصوت لصالح قبول الصين، وفي أثناء الحرب العراقيّة الايرانية 1980-1988 كانت الصين أحد الموردين الرئيسين لطرفي الحرب إذْ أرسلت الأسلحة إلى كل من إيران والعراق[2].

وشهدت تلك العلاقات نموًا حينًا، وتراجعًا حينًا آخر، ويَكمن السبب الرئيس في ذلك إلى الأحداث التي عصفت بالعراق، ففي أثناء حرب الخليج عام 1991 أدانت الصين احتلال العراق للكويت، ودعمت العمل العسكري الذي قام به التحالف، ولكن بعد حرب الخليج تبيّن للمسؤولين الأمريكيين أن الصين قد انتهكت قرارات الأمم المتحدة بشأن حرب الخليج، وأن الصين بدأت في إعادة تسليح العراق، شهدت العلاقات العراقيّة مع الصين تراجعًا ملحوظًا، واستمر ذلك على هذا الحال طويلاً بسبب فرض الحصار الدولي على العراق، ثم عادت العلاقات مع الصين إلى النمو والتطور، لاسيما بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء[3].

عارضت الصين الحرب ضد العراق في عام 2003، وأدانت بشدة إلى جانب فرنسا وألمانيا وروسيا الاحتلال الأمريكي للعراق ودعوا إلى إنسحاب كل القوات من البلاد، واتحدت الدول الأربع ضد الولايات المتحدة وبريطانيا، ورفضت المساهمة بأيّ قوات في العراق ما لم يكن هناك تفويض من الأمم المتحدة، وبالرغم من ذلك، ظهرت الصين كواحدة من أكبر الفائزين بعقود النفط العراقيّة، وكانت الشركات الصينية على استعداد للعمل بموجب عقود قائمة

(1) صباح جاسم محمد علي، استراتيجية الصين تجاه المنطقة العربية بعد عام 2003: العراق أنموذجاً، بحث ترقية مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية، بغداد، 2022، ص 73.

(2) العلاقات العراقية الصينية، منشور على موقع المعرفة، على الرابط: العلاقات الصينية العراقية - المعرفة (marefa.org)

(3) بهاء مانع شياع، العلاقات العراقية الصينية... نجاحات وتطور ملحوظين، موقع الصين بعيون عربية، منشور على الرابط: https://www.chinainarabic.org/?p=34903

على الرسوم لمدة (20) عاماً، والتي قدمت هوامش ربح أقل مما كانت ترغب فيه الشركات الغربية[1].

شهدت العلاقات العراقيّة-الصينية تطورًا بارزًا بعد العام 2003، إذْ رحبت الصين بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في 13 تموز/يوليو 2003، وأيدت قرار مجلس الأمن المرقم (1511) الذي أقرَّ مجلس الحكم وأجهزته الادارية، واستقبلت عضو مجلس الحكم الانتقالي جلال طالباني إلى الصين في ذلك العام، الأمر الذي ساهم باستئناف العلاقات الثنائية، فضلاً عن ذلك فقد قام رئيس المجلس آنذاك محمد بحر العلوم بزيارة رسمية إلى الصين في آذار/ مارس 2004، والتقى الرئيس الصيني (هو جين تاو)، كما قدمت الصين اقتراحًا لمجلس الأمن في 26 نيسان/أبريل 2004 يعكس وجهة نظر الصين من أجل تحسين الأوضاع الأمنية في العراق وتحقيق الأمن والاستقرار فيه، ومساعدة الشعب العراقي على إعادة الاعمار والتنمية[2].

أيدت الصين الانتخابات العراقيّة التي جرت في 30 كانون الثاني/يناير 2005، واصفة إياها بكونها عادلة وشفافة ومن شأنها أن تُسهم في تحديد مستقبل الشعب العراقي، وقدمت مساعدة وصلت إلى مليون دولار للمساهمة في إجراء الانتخابات العراقيّة، فضلاً عن ذلك فقد شاركت في مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في نيويورك في أيلول 2006، وفي المؤتمر الدولي الذي عقد في بغداد في 10 آذار/مارس 2007 من أجل بحث مسائل الأمن والحدود واللاجئين والنازحين وامدادات النفط، وزار الرئيس العراقي جلال طالباني الصين في حزيران/يونيو 2007، ثم أُنشئت آلية للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية العراقيّة والصينية. وألغت بموجب الاتفاقية التي وقعها الرئيس الراحل جلال الطالباني خلال زيارته للصين عام 2007 (80 %) من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة (8) مليارات ونصف المليار دولار، كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني وبرنامج تدريب الموارد البشرية والاستثمار في الحقل النفطي، واكدت الصين وعلى لسان رئيسها (شي جين بينغ) على تطوير العلاقة مع العراق، وأبدت استعدادها لتطوير التعاون بين الجانبين وتعميق العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية لصالح البلدين والشعبين، وأكدت حرصها

(1) العلاقات العراقية الصينية، منشور على موقع المعرفة، المصدر السابق.

(2) عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 402، 408.

على اقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة ولمستقبل افضل[1].

وأشادت الصين في 5 نيسان/أبريل 2010 بنجاح العملية السياسية والديمقراطية في العراق، ووصفت الانتخابات بأنها محطة مهمة في تاريخ العراق[2]، وفي تموز/يوليو 2011، قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزيارة رسمية إلى الصين، وفي كانون الأول/ديسمبر 2012، أعادت السفارة الصينية في العراق فتح خدماتها القنصلية ومنح التأشيرات[3].

وقد شهدت العلاقات السياسية بين العراق والصين تقاربًا كبيرًا بسبب موقف الصين التي ساندت العراق ودعمته في حربه ضد المجاميع الإرهابية، وأيدت العراق باستمرار في المحافل الدولية والأممية، وأعربت الصين مرارًا وتكرارًا عن مساندتها للعراق ووقوفها معه في تصديه لتلك المجاميع من أجل استقراره واستقلاله وسيادته ورفاهية شعبه[4].

وفي 22-23 كانون الأول/ديسمبر 2015، زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الصين، والتقى كبار المسؤولين الصينيين، وعلى رأسهم الرئيس شي جين بينغ، وأعلن البلدان إقامة شراكة استراتيجية بينهما، وهي خطوة يمكن عدّها تتويجا للعلاقات الودية المتنامية بينهما، وهذه الشراكة تتضمن الكثير من التعهدات والاتفاقات، ومنها ما يتعلق بتعاون المصلحة المتبادلة، وهو تعاون حيوي متنامٍ بين الجانبين، ذلك أن البلدين لديهما اهتمام مشترك بتقوية علاقاتهما، وتأكيدًا للأهمية التي توليها الصين لعلاقاتها مع العراق، قال الرئيس شي لدى استقباله العبادي في بكين: «إن الصين تقدر علاقاتها مع العراق، وتراه شريكاً يستحق الثقة وشريكاً هاماً للتعاون في الشرق الأوسط»[5].

(1) ستون عاما على اقامة العلاقات الصينية العراقية، منشور على موقع الحزب الشيوعي العراقي على الرابط: https://www.iraqicp.com/index.php/sections/orbits/9762-2018-09-03-19-12-05

(2) صباح جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص 74.

(3) زهراء شريف زادة، قفزة واسعة في العلاقات العراقيَّة-الصينيَّة، ترجمة مركز البيان، على الرابط: https://www.bayancenter.org/20216563/01/

(4) بهاء مانع شياع، العلاقات العراقية الصينية... نجاحات وتطور ملحوظين، المصدر السابق.

(5) أنسام شاكر خضر، الذكرى الستون لتأسيس العلاقات العراقية الصينية حافز لتعزيزها، منشور على موقع الصين اليوم على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201807/t20180731_800137002.html

2- العلاقات الاقتصاديّة

يعد التعاون في مجال الطاقة حجر الأساس للشراكة الاستراتيجية بين الصين والعراق، ولطالما كان التعاون الصيني العراقي في مجال الطاقة أساس العلاقات الثنائية، وكانت شركة هندسة وإنشاءات البترول الصينية (CPECC) وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، بوصفها أول شركة نفط صينية بدأت في العمل في العراق في عام 1981، وبعد أكثر من عقد بقليل، أصبح العراق وجهة مهمة لشركة البترول الوطنية الصينية (NOC)، وبدأت شركات النفط الوطنية الصينية في العراق وهي أكبر شركة نفط وغاز مملوكة للدولة في الصين، التي وقعت في عام 1997 اتفاقية تقاسم الإنتاج (PSC) مع العراق لتطوير حقل نفط الأحدب، وهو المشروع الذي تم تأجيله نتيجة لعقوبات الأمم المتحدة ضد العراق والغزو الذي تعرضت له البلاد فيما بعد بقيادة الولايات المتحدة[1].

لقد تعطلت تجارة الصين في العراق بشدة في المدة ما بين عامي 2003 وحتى 2007. وانسحبت الشركات الصينية أساسًا من إعادة إعمار العراق بعد الحرب بسبب شبه احتكار الولايات المتحدة والشركات الغربية الأخرى للمشاريع في العراق، وكذلك المستويات العالية من أعمال العنف والمليشيات، والتأخير في المصادقة على قانون جديد بشأن النفط[2].

وتدريجيًا شهدت العلاقات قفزة ملحوظة، لاسيما بعد دخول الصين إلى السوق العراقيّة بقوة متصاعدة، إذْ بدأت البضائع الصينية تُسوّق بشكل كبير، فغزت الأسواق بصورة ملفتة للأنظار، وتوجّه التجار العراقيون إلى عقد صفقات تجارية كبيرة مع الصين، ونشطت وتحوّلت السوق العراقيّة من استيراد المواد اليابانية والغربية والأمريكية، إلى المواد الصينية أساسًا لأسباب عديدة، إذْ غدت الصينية مُغرية ومناسبة لأوضاع العراقيين المالية، ولاسيّما لمحدودية دخل الفرد العراقي العادي، والنوعية التي تتميز بها أنواع من البضائع الصينية التي زاد الإقبال الواسع عليها، بالرغم من توجّه التجار العراقيين لاحقًا، إلى جلب بضائع بدرجات أدنى نوعية من المقبول، في محاولة منهم لجني أرباح كبيرة، دون الاهتمام بجودة المنتج ومَطالب المُستهلكين[3].

(1) زهراء شريف زادة، قفزة واسعة في العلاقات العراقيَّة-الصينيَّة، المصدر السابق.
(2) المصدر نفسه.
(3) بهاء مانع شياع، العلاقات العراقية الصينية... نجاحات وتطور ملحوظين، المصدر السابق.

فضلاً عن ذلك شهدت صناعة النفط والغاز هي الأخرى دخول الشركات الصينية في سوق الاستثمار العراقي، وأصبحت منافسةً لباقي الشركات العاملة في مجال الصناعات النفطية، فأصبحت مؤسسة البترول الوطنية الصينية في عام 2008، أول شركة أجنبية توقع اتفاقية إنتاج نفط مع الحكومة العراقيّة منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003. تحدد الصفقة شروطاً جديدة للاتفاقية التي كان قد تم التوصل إليها بين الصين والعراق في عام 1997، وفي عام 2009، دخلت مؤسسة البترول الوطنية الصينية في شراكة مع شركة بريتيش بتروليوم، وفازت بعقد خدمة لتطوير حقل الرميلة النفطي، وهو أكبر حقل نفط في العراق، وفي عام 2013، اشترت الصين ما يقرب من نصف إنتاج النفط العراقي، حوالي (1.5) مليون برميل يومياً، وفي عام 2015، استورد العراق تكنولوجيا الطائرات المسيرة المسلحة من الصين، مما أدى إلى انعكاسات بساحة المعركة في الموصل والرمادي على تنظيم داعش الإرهابي. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2020 تقدمت الصين بعرض للعراق بإنشاء خط سكك حديدية وطريق سريع يربطان ميناء الفاو الكبير بتركيا، يكون تمويل المشروع بالآجل عبر إيراداته، فضلاً عن العرض الصيني الذي يقتضي بإنشاء وتشغيل الميناء والدفع على 20 عاماً[1].

وعلى الصعيد بالأرقام، الصين حاليًا هي أكبر شريك تجاري للعراق، والعراق ثالث أكبر شريك تجاري للصين بين الدول العربية، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من 22 مليار دولار أمريكي في عام 2017، بزيادة 8ر21 % عن عام 2016 [2]. وهذا يشكل رقماً كبيرًا قد يعادل ميزانية بعض الدول، وقدمت الصين عدة عروض لإنشاء معامل ومحطات واطئة الكلفة وبسعات انتاجية كبيرة، فضلًا عن رفد الأسواق بالمنتجات الصناعية وغيرها مما أسهم في إنعاش الاقتصاد العراقي، ومن هنا تأتي اهمية التبادل التجاري بين الطرفين والحرص الدائم على تعزيزها وتطويرها بشكل جيد، كما يمكن الإفادة من الصين في الحصول على المعلومات والتقنيات والخبرات وفي شتى المجالات[3].

لقد أتاحت هزيمة داعش في أواخر عام 2017 الفرصة للعراق للعمل على تلبية احتياجات إعادة الإعمار في البلاد وحل المشكلات الاقتصادية، ولذلك تخطط الحكومة العراقيّة لتوسيع صناعة النفط وكذلك تنويع المنتجات النفطية على المدى الطويل، وهي تطمح للحصول على

(1) العلاقات العراقية الصينية، المصدر السابق.
(2) أنسام شاكر خضر، الذكرى الستون لتأسيس العلاقات العراقية الصينية حافز لتعزيزها، المصدر السابق.
(3) ستون عاما على اقامة العلاقات الصينية العراقية، المصدر السابق.

دعم الصين لهذه الجهود. ويحتل العراق المرتبة الثالثة في صادرات النفط إلى الصين بعد روسيا والسعودية، ويحتاج العراق إلى الاستثمارات الصينية لتطوير البنية التحتية الحيوية، ويمكن أن يكون لهذه المساعدات تبعات بعيدة المدى على البلاد. وحاولت الصين توسيع وجودها في العراق، ووجدت في بغداد، شريكاً في أمَس الحاجة لدول مثل الصين لإعادة البناء والتعافي، حيث عندما وصل رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي إلى بكين في 19 أيلول/سبتمبر 2019 على رأس وفد من (55) عضواً، وصف زيارة الصين بأنها واعدة «بنقلة نوعية» في العلاقات الثنائية. وتوجت هذه الزيارة التي استمرت خمسة أيام بتوقيع ثماني مذكرات تفاهم واسعة النطاق، واتفاقية ائتمان، وإطار عمل، وصدور بيان عن خطط العراق للانضمام إلى خطة الحزام والطريق الصينية. وإن مذكرة التفاهم هذه هي تعاون بين كل من وزارات التجارة، الخارجية، الداخلية، النفط، المالية، الكهرباء، والثقافة والصناعة، كما تضمنت إعادة الإعمار الشامل، وتنمية قطاع الاتصالات، وتطوير تقنيات الأمن الداخلي، وتخصيص أرض لبعثتين دبلوماسيتين بين البلدين، وإنشاء مكتبة صينية في جامعة بغداد، وإعداد خطة تنفيذية للتعاون الثقافي. وأعرب الرئيس الصيني شي جين بينغ عن رغبته بتنمية علاقات بلاده مع العراق، ويرى العراق شريكًا استراتيجيًا وأساسيًا في الشرق الأوسط، وعبّر عن رغبة بلاده في الاستثمار في العراق لتطوير وتنشيط الصناعات المحلية، وحقول النفط الجديدة، وبناء المدن الحديثة والموانئ والسكك الحديدية والسدود، وإنشاء شبكة اتصالات من الجيل الخامس[1].

وكشفت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عن توجهات حكومية لإدراج المشاريع الحيوية والاستراتيجية ضمن الاتفاقية بين العراق والصين، وقال المتحدث باسم الأمانة العراقيّة حيدر مجيد في تصريحات صحفية أن «هنالك توجهات حكومية لإدراج المشاريع الحيوية والاستراتيجية الذي يحتاجها البلد ضمن الاتفاقية بين العراق والصين»، لافتا إلى أن «هذه المشاريع المراد ادراجها هي ضمن قطاعات الطرق والجسور والبنية التحتية (محطات المجاري ومحطات تحلية المياه)، والطاقة بشقيها النفط والكهرباء»، وأضاف، أن «هنالك مشروع انشاء (15) مستشفى بسعة (200) سرير في كل محافظة، فضلاً عن وجود مشاريع ستدرج أيضاً منها سكك الحديد والموانئ»، مبينا أن «وزارة التخطيط تعمل على إعداد تلك المشاريع العملاقة بالتنسيق مع الجهات القطاعية وبحسب

(1) زهراء شريف زادة، قفزة واسعة في العلاقات العراقيَّة-الصينيَّة، المصدر السابق.

الأولوية والحاجة الملحة لاستكمال الإجراءات القانونية والإدارية والفنية والمالية كافة لإحالة تلك المشاريع للشركات الصينية الرصينة»، وتابع أن «تلك المشاريع ستعمل على إدامة البنية التحتية وأحداث تغير نوعي شامل في عموم مناطق العراق»[1].

سادسًا: العلاقات العراقيّة الروسيّة

يحظى العراق باهتمام بالغ من روسيا لقناعتها أن العراق يشكل جزءًا مهماً في مساعيها بتأدية دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس نجد أن السياسة الروسية دأبت للحفاظ على علاقات جيدة مع العراق وتقديم الدعم والمساندة له.

1- اطلالة على تاريخ العلاقات بين البلدين قبل العام 2003

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتي في 9 أيلول/سبتمبر 1944، ثم انقطعت في كانون الثاني/يناير 1955 بمبادرة من الحكومة العراقيّة، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية في 19 تموز/يوليو 1958. وكان الاتحاد السوفيتي والعراق يتعاونان بنشاط في الحقبة ما بين 1958-1990، لاسيما في المجال العسكري التقني، وكان العراق من أهم مستوردي المعدات الحربية السوفيتية، والى جانب ذلك فإنّ الخبراء السوفييت كانوا يقومون بإصلاح المعدات العسكرية الخاصة، وقد أُنشئت بمساعدة الاتحاد السوفيتي في العراق المصانع العسكرية، وبينها مصنع مدافع هاوتزر ومصنع الرشاشات كلاشينكوف ومصنع ذخائر المدفعية، كما تم إعداد الكادر الوطني العراقي. وكان الاتحاد السوفيتي يساهم بنشاط في قيام صناعة النفط العراقيّة وفي تنمية القدرات العسكرية الدفاعية العراقيّة، وقد أنجز العراق بمساعدة الاتحاد السوفيتي (80) مشروعًا اقتصاديًا، وتم بمشاركة الاتحاد السوفيتي تطوير حقول نفط الرميلة الشمالية وحقول نهر عمر واللحيس التي بلغت إنتاجيتها الاجمالية (45) مليون طن سنويًا، كما جرى إنشاء خط أنابيب مشتقات النفط بغداد - البصرة، وإنشاء المحطات الكهروحرارية والكهرومائية في الناصرية والنجيبية ودوكان بقدرتها الاجمالية (1440) ميغاواط، كما شارك الاتحاد السوفيتي في إنشاء معمل الآلات الزراعية في الإسكندرية ومعمل الأدوية في سامراء[2].

(1) جهاد جميل، العراق.. توجه حكومي لإدراج مشاريع حيوية ضمن الاتفاقية العراقية – الصينية، منشور على الرابط: https://www.alamssar.com/219680

(2) العلاقات العراقية الروسية، منشور على الرابط: العلاقات الروسية العراقية – المعرفة (marefa.org)

وباتت بغداد في منتصف الثمانينيات من أكبر مشتري المعدات الحربية السوفيتية بالشرق الأوسط، وبحلول عام 1990 تم بيع ما يقارب ثلاثة آلاف وحدة من عربات المشاة القتالية والكمية نفسها من ناقلات الجنود المدرعة ومن المدافع و(4500) دبابة و(700) منظومة صاروخية لمكافحة الدبابات و(300) منظومة مضادة للطائرات و(348) مروحية و(1000) طائرة و(41) سفينة، وبحسب تقييمات الخبراء فإنّ العراق اشترى من الاتحاد السوفيتي على خلال المدة 1958-1990 معدات حربية وأسلحة بمبلغ (30.5) مليار دولار وحصل على (60) ترخيصاً بصنع الأسلحة السوفيتية[1].

بلغ حجم التبادل السلعي بين البلدين عام 1989 أكثر من ملياري دولار، كما بلغ حجم الصفقات المعقودة بهدف توريد السلع إلى العراق من الاتحاد السوفيتي ودول أخرى بوساطة سوفيتية (1.5) مليار دولار، ووصل عدد الشركات السوفيتية العاملة في العراق إلى (39) شركة، وبلغت حصة الشركات السوفيتية في استخراج النفط العراقي 40 %، أيضاً ساعد الاتحاد السوفيتي العراق في المجال العلمي والتقني، وهو التعاون الذي أنجز أكثر من (80) مشروعًا علميًا حتى كانون الأول/ديسمبر 1990 [2].

فرض مجلس الأمن الدولي في آب/أغسطس 1990 العقوبات على العراق التي قضت بحظر التعاون مع العراق في المجال العسكري وتصدير واستيراد السلع، وكذلك توجيه الأموال إلى العراق، وصادق الإتحاد السوفيتي على إجراءات الحظر هذه حارمًا نفسه من توريد الأسلحة والمعدات إلى العراق، فيما استمر التعاون في المجال العلمي والتقني حتى كانون الأول/ديسمبر 1990، وذلك في (96) مشروعا تم انجاز (84) منها. وقد تغير مضمون التعاون الثنائي بين البلدين بعد فرض العقوبات، وانتقل التعاون من المجال العسكري التقني إلى المجال الاقتصادي، إذْ كانت روسيا تصدر إلى العراق سيارات الشحن «كاماز» والحافلات والمكائن المختلفة وعربات القطار وقضبان السكك الحديدية والأنابيب ومراجل البخار، واشتغلت الشركات الروسية بإنشاء صوامع الرز والذرة. وظلت شركات النفط الروسية بعد عام 1991 تعمل في العراق. وتم في آب/اغسطس 1993 في بغداد لأول مرة بعد فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي توقيع ثلاث اتفاقيات عراقية - روسية

(1) روسيا والعراق.. تاريخ من التعاون العسكري والاقتصادي منشور على الرابط: https://mubasher. /21/5/aljazeera.net/news/miscellaneous/2015

(2) المصدر نفسه.

في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، وكذلك اتفاقية تشكيل اللجنة الروسية - العراقيّة على مستوى الحكومتين للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني. وعقدت منذ ايلول/سبتمبر 1994 ست اجتماعات لها. وكانت قبل بدء العملية الحربية الأمريكية في آذار/مارس 2003 قد عملت في العراق (39) شركة روسية بلغت حصة (20) شركة منها في استخراج النفط العراقي نسبة 40 %. وبحسب معطيات وزارة التنمية الاقتصادية في روسيا الاتحادية فإنّ الحجم الاجمالي للصفقات المعقودة بغرض توريد السلع إلى العراق من روسيا ودول أخرى بوساطة روسية بلغ قيمة 1.5 مليار دولار. وقد بلغ حجم التداول السلعي لدى الشركات الروسية العاملة في العراق قبل بدء العملية الحربية الأمريكية (7.73) مليار دولار، وكانت روسيا تتقدم الدول الأخرى في مجال التداول السلعي العراقي على الصعيد الاقتصادي الخارجي، وقد بلغت حصتها فيه نسبة 15 %، إلا إنّه تم تعليق كل العقود الروسية العراقيّة مع بدء العملية الحربية الأمريكية في العراق، وتكبدت الشركات الروسية خسائر كبيرة، وانخفض التبادل السلعي بين البلدين في عام 2003 حتى (252) مليون دولار، مما يقل ثمانية أضعاف عما هو عليه في عام 1989 حين زاد هذا المؤشر عن (2) مليار دولار، واقر مجلس الدوما لروسيا الاتحادية في 21 آذار/مارس 2003 بياناً بصدد بدء الأعمال الحربية للولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق وصف فيه هذه العملية الحربية بأنها خرق لأصول القانون الدولي[1].

2- العلاقات السياسيّة ما بعد العام 2003

تقلص النشاط الروسي في العراق بدرجة كبيرة بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة، لاسيما بعد استهداف المواطنين الروس، إذْ وقع هجوم مسلح على قافلة تابعة للسفارة الروسية في نيسان/أبريل 2003، واختطاف 8 موظفين في شركة « انتر انيرغوسيرفيس» في نيسان/أبريل 2004، ومقتل موظف في الشركة نفسها نتيجة عملية وقعت في أيار/ مايو 2004، وهجوم مسلحين على حافلة كانت تقل خبراء شركة «انتر انيرغوسيرفيس» في أيار/مايو 2005 أسفر عن مقتل 3 مواطنين روس، وهجوم مسلحين على سيارة تابعة لسفارة روسيا الاتحادية في حزيران/يونيو 2006 أسفر عن مقتل موظف واحد واختطاف 4 آخرين تمّ اعدامهم فيما بعد، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2008 تسببت قافلة مدرعة

(1) العلاقات الروسية العراقية، المصدر السابق.

تابعة للجيش الأمريكي في حادث مروري خطير وقعت فيه سيارات تابعة للسفارة الروسية ببغداد[1].

وقعت روسيا مع العراق العام 2012، عقوداً بقيمة 1,3 مليار يورو لتزويد العراق بـ (36) مروحية قتالية من طراز (مي 28) و(48) بطارية من بطاريات صواريخ بانتسير، كما وقع البلدان في آب/أغسطس من العام نفسه عقوداً بقيمة (4,2) مليارات دولار، بعد زيارة وفد عسكري عراقي برئاسة وزير الدفاع سعدون الدليمي، وفي عام 2014 بلغت قيمة الواردات العسكرية الروسية إلى العراق حوالي (1.7) مليار دولار أمريكي، شملت (10) طائرات من طراز (سو-25) و(12) منظومة قاذفة لهب ثقيلة و(6) مروحيات من نوع (مي-28) و(10) مروحيات من نوع (مي-35) إلى العراق، فضلاً عن ذلك بدء تسليم العراق منظومات دفاع جوي أرض- جو من نوع (بانتسير اس1)، وبحسب بيانات مصلحة التعاون العسكري الروسية، فإنّ العراق يعد ثاني أكبر مشترٍ للأسلحة الروسية، بنسبة 11 %[2].

وبما أن العراق كان يخوض حرباً ضد تنظيم داعش الإرهابي، فإنّ روسيا اتخذت هذا الوضع منطلقا للدخول إلى الساحة العراقيّة بعد وجودها المباشر في سوريا وقوة علاقتها الاستراتيجية مع إيران عن طريق إنشاء (مركز معلوماتي استخباراتي) في بغداد يضم هيأة أركان الجيش في روسيا وإيران وسوريا والعراق، وتسعى روسيا من وراء انضمام العراق إلى هذا المحور الاستراتيجي تجاوز موضوع تبادل المعلومات الاستخبارية في الحرب على الإرهاب، إلى مديات أوسع، إذْ إن للعراق في الوقت الحاضر دور محوري في الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط بعدِّه نقطة الربط والوصل بين الجانبين الشرقي والغربي للمنطقة لأنه يمثل الجسر الرابط الذي يضمن التواصل بين الطرفين، فإنّ روسيا تدرك جيداً وجود رغبه عراقية لتطوير الحوار الاستراتيجي الذي يفضي لعلاقات أوسع مع استمرار تأثيرات الأزمة السورية وحجم الأداء الروسي فيها[3].

وسعى العراق إلى الدخول في علاقات أكثر توسعًا مع روسيا، لاسيما في مجال الأسلحة، رغم ما ترسله الولايات المتحدة من تهديدات مستمرة بفرض العقوبات، وفي خطوة فعلية،

(1) العلاقات الروسية العراقية، المصدر السابق.

(2) روسيا والعراق.. تاريخ من التعاون العسكري والاقتصادي، المصدر السابق.

(3) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية الروسية، مجلة جيل، الجزائر، العدد 22، أيار 2019، ص 23.

ناقش وزير الدفاع العراقي جمعة عناد سعدون في 14 حزيران/يونيو 2021 مع السفير الروسي لدى بغداد، كيريلوفيتش كوتراشيف، العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، ولاسيما العسكرية منها، وأوضحت وزارة الدفاع العراقيّة أن الاجتماع ناقش سُبل تطوير العلاقات العراقيّة الروسية، ووصفها الوزير العراقي بالمتينة التي تربط الشعبين الروسي والعراقي في المجالات كافة، ولاسيما العسكرية منه، من جانبه جدد السفير الروسي التأكيد على الدعم الروسي للحكومة العراقيّة في حربها ضد الإرهاب، ونشرت (مجلة الدفاع الأميركية) المُختصة بشؤون التسلح تقريراً تفصيلياً حول التطلعات العراقيّة في ذلك الاتجاه، وأجرت عدداً من اللقاءات مع مستشاري المؤسسات الدولية للتسلح، الذين أجمعوا بأن العراق يملك خططًا بعيدة المدى للعثور على مصادر جديدة لتوريد الأسلحة، وأن تفضيلها للأسلحة الروسية يتأتى من تفصيلين مهمين، يتعلق الأول بمنظومات الأسلحة الروسية التقليدية التي ما تزال تُستعمل في العراق، مثل منظومة الدفاع الجوي الروسية (بانتسير)، كذلك مجموعة من طائرات الهليكوبتر الهجومية من نوع (MI24)، والأسلحة الروسية المنوي شراؤها يُمكن ربطها بسهولة بتلك المنظومات، كذلك فإنّ الوزن السياسي الدولي لـروسيا، بالذات من منطقة الشرق الأوسط، ومن حيث كونها عضو دائم في «مجلس الأمن»، يُعطيها الأولوية في «العراق» في ملف شراء الأسلحة، وأكد الخبراء في شؤون الأسلحة بأنه ثمة مستويين مختلفين من الأسلحة الروسية التي يُمكن للعراق الإقدام على شرائها، المنظومات التقليدية التي قد لا تؤثر على منظومات الدفاع الأميركية والأوروبية في العراق وعموم المنطقة، مثل منظومة الدفاع (S-300)، وطائرات (السوخوي) بمختلف أنواعها، وثمة المنظومات الدفاعية المُعقدة، كنظام (S-400) للدفاع الجوي، التي قد تتداخل وتفكك منظومات الدفاع الجوي الأميركية في العراق، إذ إن الإقدام على شراء هذه المنظومات المتطورة ستُعرض العراق: لـغضب أميركي، وربما عقوبات[1].

وشرح كبير المستشارين في برنامج العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية في مركز (كارنيغي) للشرق الأوسط آرام نركيزيان صعوبة الخيارات العراقيّة من القدرة على

(1) نقلًا عن: نشوى الحفني، العلاقات «العراقية-الروسية» تتعمق.. فهل تستطيع «بغداد» إتمام صفقات شراء الأسلحة مع «موسكو»؟، منشور على موقع كتابات في 15 حزيران 2021 على الرابط:
العلاقات «العراقية-الروسية» تتعمق.. فهل تستطيع «بغداد» إتمام صفقات شراء الأسلحة مع «موسكو» - كتابات (kitabat.com)

الموازنة بين الولايات المتحدة وروسيا، داخل العراق، موضحًا: «إن بإمكان روسيا، بالتأكيد أن تلعب دوراً في تحديث أو استبدال بعض أنظمة العراق القديمة، في وقت يواصل العراق تشغيل مروحيات هجومية روسية المصدر، لقد باعت روسيا بالفعل نوعاً مختلفاً من الدبابات القتالية T-90S))، لكن السؤال الأكبر حول كيف يمكن للعراق الحفاظ على أسطول مختلط من الدروع الأميركية والروسية، ويمكن لروسيا أيضاً أن تحاول بيع أنظمة للعراق، التي يمكنها زيادة التنقل المدرع والطائرات متعددة المهام ثابتة الجناحين، ومواصلة استكشاف طرق لتقديم خيارات للعراق لأنظمة الدفاع الجوي متعددة الطبقات. وتعد الأسلحة الروسية عادة أرخص من الأسلحة الأميركية، ما يساعد على اتخاذ خيار في مصلحتها[1].

إن السياسات الروسية تجاه العراق تجلت بشكل واضح عن طريق رفض الصراع الداخلي، وتأكيد موقف روسيا في دعم العراق في حربه ضد الإرهاب، والسعي إلى إقامة تحالف محوري يكون العراق جزءً منه، إلى جانب ذلك فإنّ السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق تنطلق من رؤية ترتكز على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والاستراتيجية للعراق، كونه يمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن وجود نفوذ له فيه ضمن نطاقه الجيوستراتيجي، إذْ تدرك روسيا جيداً أن العراق يؤثر بشكل فاعل في آلية صياغة التوازنات الإقليمية ومسار التحالفات بين القوى الدولية[2].

إلى جانب المكاسب السياسية والأمنية والعسكرية التي تسعى روسيا إلى تثبيتها من وراء الأداء الاستراتيجي نحو العراق، فهي تعمل أيضًا من أجل شراكة استراتيجية اقتصادية وتقنية تجلب عائدًا اقتصاديًا مباشرًا لها، ولذلك كانت المصالح الروسية في المنطقة ترتبط بالدول ذات القطاعات النفطية للتركيز على مصادر الطاقة ومنها بلا شك العراق، ومن خلال التعاون أصبح لروسيا مصالح مشتركة مع الدول العربية عليها أن تحافظ عليها حتى مع بداية التغيير في الأنظمة العربية، وفي هذا الإطار تدرك روسيا أن التحرك صوب العراق سيحقق أهدافاً مرحلية ومستقبلية في عموم المنطقة، حيث سيمكن التقارب مع العراق من الترابط من المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وروسيا تعمل بشكل حثيث على الحد من الدور الأمريكي المتفرد في العراق عن طريق الدخول في

(1) نقلًا عن: المصدر نفسه.

(2) جريدة الزمان الدولية العدد 4199 التاريخ 2012/5/14.

تفاعلات العراق السياسية والأمنية من خلال تكوين محور جديد يضم إيران وسوريا أيضاً، وهذا سوف يؤثر في البنية الاستراتيجية الشرق أوسطية[1].

3- العلاقات الاقتصاديّة

بعد الغزو الأمريكي، تمّ تعليق العقود الروسية العراقيّة كافة مع بدء العملية الحربية الأمريكية في العراق، وتكبدت الشركات الروسية خسائر كبيرة، وانخفض التبادل السلعي بين البلدين في عام 2003 ليصل إلى 252 مليون دولار، ممّا يقل 8 أضعاف عما كان عليه عام 1989، وتقلص وجود الشركات الروسية في العراق بعد عدة حوادث استهدفت مواطنين روس، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية[2].

زار موسكو في 22-23 كانون الأول/ديسمبر 2003 وفد مجلس الحكم المؤقت في العراق برئاسة عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس آنذاك، وقد دارت بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مباحثات أسفرت عن شطب الجزء الأعظم من الديون الروسية بذمة العراق، كما نوقشت في المباحثات مسألة فتح فروع لشركات النفط الروسية في العراق، وقد بلغ الدين العراقي لروسيا عشية الاحتلال الأمريكي ما قيمته 12.9 مليار دولار، وفي أواخر عام 2004 اتخذ نادي باريس الذي تعد روسيا عضواً فيه قراراً بشطب 80 % من الدين الحكومي العراقي، ولكن موسكو ذهبت أبعد من ذلك وقامت بشطب نسبة 93 % من دين العراق لها.

وفي 10 آذار/مارس 2004 وقعت في بغداد بين شركة النفط الروسية (لوك أويل) ووزارة النفط العراقيّة مذكرة التفاهم والتعاون التي تم إيفاد أول مجموعة للخبراء العراقيين بموجبها في 7 حزيران/يونيو إلى روسيا لأخذ دورات في مجال استخراج النفط، واقتضت المذكرة تشكيل اللجنة الفنية الخاصة بتنسيق التعاون في مجال استخراج النفط والغاز في أراضي العراق. وفي 24-25 تموز/يوليو 2004 زار موسكو زيارة عمل وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي ناقش سبل استئناف عمل الخبراء الروس في العراق. وقد وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 26 آب/أغسطس 2004 مرسومًا بإلغاء الحظر على توريدات المعدات الحربية والأسلحة إلى العراق. وزار موسكو في 6-8 كانون الأول/ديسمبر 2004 رئيس الوزراء

(1) حيدر علي حسين، المصدر السابق، ص 23.

(2) روسيا والعراق.. تاريخ من التعاون العسكري والاقتصادي، المصدر السابق.

العراقي إياد علاوي على رأس وفد حكومي كبير، وجرت أثناء الزيارة مباحثات تخص الاستقرار السياسي في العراق، وإقامة علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين في شتى المجالات، واستئناف مفعول العقود المعلقة، لاسيما في مجال قطاع النفط التي تم إبرامها في عهد النظام السابق. وفي 18-21 أيلول/سبتمبر 2007 زار موسكو في زيارة عمل وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي وقع مع نظيره الروسي مذكرة تفاهم بشأن تأسيس القنصليات العامة للبلدين، وبصورة خاصة قنصلية روسيا الاتحادية في مدينة اربيل التي تم افتتاحها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007[1].

وعقد في موسكو في 11 شباط/فبراير 2008 الاجتماع الخامس للجنة الروسية العراقيّة الحكومية الخاصة بالتعاون التجاري والاقتصادي الذي أسفر عن توقيع اتفاقية تسوية دين العراق لروسيا بموجب القروض المقدمة سابقاً، كما تم توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بتطوير التعاون في مجال التجارة والاقتصاد والعلم والتقنيات. وتمت في اواخر آذار/مارس 2008 زيارة وفد روسي إلى العراق ضم وحيد الكبيروف رئيس شركة لوك أويل الروسية والكسندر سلطانوف نائب وزير الخارجية الروسي، ونتيجة المباحثات مع قيادة العراق تم الوصول إلى تشكيل مجموعة العمل الخاصة بخلق الظروف لتفعيل مشروع حقل «القرنة الغربية»، وذلك بموجب القوانين العراقيّة التي يتم وضعها، بما في ذلك قانون النفط العراقي الجديد. وقد استأنفت شركة «سيلوفيا ماشيني» الروسية في مطلع تموز/يوليو 2008 مفعول الاتفاقية الخاصة بإنجاز مشروع المحطة الكهرومائية (العظيم) التي تم عقدها في عام 2001 ومن ثم جرى تعليقها. وتعاقدت الشركة على مشروع آخر في العراق، وهو مشروع توريد المعدات والأجهزة الكهربائية للمحطة الكهروحرارية (دبس).

وجرت في 18 آب/أغسطس 2008 في موسكو المباحثات بين سيرغي شماتكو وزير الطاقة الروسي وكريم وحيد حسن وزير الكهرباء العراقي، ووافق الجانب العراقي على اقتراح روسيا بتشكيل مجموعة عمل ثنائية خاصة بتطوير التعاون في مجال الطاقة، كما نوقشت أثناء المباحثات مسألة إعادة إعمار المحطة الكهروحرارية (الهارثة)، وذلك بمساعدة شركة «تيخنوبروم اكسبورت» الروسية الكبرى. وزار العراق في كانون الثاني/يناير 2009 لأول مرة بعد 2003 وفد روسي رفيع المستوى برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الفيدرالية الروسي

(1) العلاقات الروسية العراقية، المصدر السابق.

الكسندر تورشين، وضم الوفد إدارة مجلس اتحاد مستخرجي النفط الروس برئاسة يوري شافرانيك، وأجرى أعضاء الوفد مباحثات مع القيادة العراقيّة العليا في شتى مجالات التعاون الثنائي، ابتداء من المشاريع في مجال الطاقة والأمن، بما في ذلك استئناف التعاون العسكري التقني وانتهاء بمسائل التعاون في مجال التعليم[1].

سابعًا: الخاتِمة

سعت الحكومتان العراقيّة والبريطانية إلى بناء أسس سليمة للعلاقات الثنائية بينهما، تسمح بالديمومة والاستمرار، وتقوم على الاحترام المتبادل بعد سنوات من الشك والريبة التي فرضتها سنوات العزلة التي عاشها العراق جراء الحصار الاقتصادي الدولي، وتشعر الحكومتان أن ساحة الالتقاء بينهما بدأت بالاتساع شيئًا فشيئاً مع التغيرات المتعاقبة التي مرت بالعراق بعد العام 2003، التي ساعدت في بروز مصالح مشتركة، وفي المجال الاقتصادي سعت بريطانيا والعراق لتعزيز علاقاتهما المشتركة، وزيادة حجم التبادل التجاري، وتطوير الاستثمار، وبالرغم من التطور الكبير في هذا المجال، إلا إنّه يبقى من دون طموح البلدين، ويعد الأمن أحد أهم العوائق الرئيسة أمام الشركات التي تتطلع للعمل في العراق، فضلاً عن التحديات الكبيرة أمام ممارسة الأعمال التجارية في العراق، لوجود الفساد الإداري والبيروقراطية وانعدام الشفافية ونقص في عقود الاستثمارات والبنية التحتية والتي تصنف وضع العراق بالسيئة.

أما بالنسبة لفرنسا، فإنّ التراجع الحاصل في السياسة الخارجية الفرنسية إزاء العراق كان طبيعيًا بعد الاحتلال الأمريكي في 9 نيسان/أبريل 2003، وتحددت طبيعة العلاقة بين فرنسا والعراق أثناء حقبة الاحتلال الأمريكي للعراق على وفق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، إذْ حرصت فرنسا على تأكيد وحدة الأراضي العراقي وسلامتها الإقليمية، وجاءت الحرب على الإرهاب في العراق لتمنح فرنسا دفعة كبيرة في مجال تعزيزها لعلاقاتها مع العراق، من خلال قيادتها للجهد الدبلوماسي الدولي في هذا المجال، وتكشف الزيارات المتقاربة زمنياً لكبار المسؤولين الفرنسيين قرارًا فرنسيًا بالعودة إلى ساحة مهمة كان لباريس فيها قدر من النفوذ في أوقات سابقة، إذْ سبق أن جمعت البلدين علاقات

(1) المصدر نفسه.

جيدة في عدّة مجالات من بينها مجال التسلّح والتكنولوجيا النووية. ويعد تعزيز العلاقات بين فرنسا والعراق رغبة مشتركة بين البلدين، وتعود بالفائدة الكبيرة لكليهما، لذلك لابد من الاستمرار بتطوير العلاقات الدبلوماسية بينهما، ومعاملة فرنسا معاملة متميزة داخل العراق وإعادة دورها السابق كإحدى أهم الدول في العراق، ومنح فرنسا فرص استثمارية حقيقية في العراق، ولاسيما في مجالات الطاقة وإعادة الإعمار والبنية التحتية، ودعوة الشركات الفرنسية العملاقة للاستثمار في العراق، والتوجه لفرنسا في مجال تسليح الجيش العراقي، في مسعى لتنويع مصادر التسليح، لاسيما وأن للجيش العراقي خبرة كبيرة في السلاح الفرنسي.

أما العلاقات العراقيّة الألمانية فقد كانت في خلال المدة 2003-2004 ضعيفة، ولم يكن العراق جاداً بتحسين علاقاته مع ألمانيا، مسنوداً بالموقف الأمريكي الصارم إزاء ألمانيا، بسبب موقفها الرافض للحملة الأمريكية البريطانية ضد العراق في عام 2003، إلا إنّه وبعد العديد من المواقف الإيجابية لألمانيا، ولاسيما إطفاء 80 % من الديون العراقيّة، وتقديم مساعدات عاجلة للعراق، تحسنت العلاقات تدريجياً بين البلدين، وأعيد فتح السفارات في برلين وبغداد، وحصلت العديد من الزيارات على أعلى المستويات بهدف توثيق العلاقات بين البلدين. ويمكن للعلاقات الاقتصادية التقليدية بين ألمانيا والعراق أن تسهم إلى حد كبير في إعادة بناء البنية التحتية المحطمة للاقتصاد العراقي، ولكن بشرط توافر الرغبة الحقيقية من الجانب العراقي. وعلى العراق الإسراع في الإفادة من الرغبة الألمانية بتقديم المساعدة للعراق، فضلاً عن ذلك يمكن الإفادة القصوى من الإمكانيات الثقافية والعلمية والأكاديمية الألمانية الهائلة.

وتعد الصين القوة العالمية الأكثر صعوداً، وسعت بقوة لتوثيق علاقاتها مع العراق، ونجد أن هناك مصلحة عراقية لمقابلة الصين بذات الرغبة في تطوير علاقات البلدين، التي شهدت خلال العقد الأخير تطورات كبيرة.

في حين تسعى روسيا للوصول إلى مرحلة متقدمة من الأداء في المنطقة، والعراق يمثل نقطة ارتكاز أساسية في إعادة توزيع القوة والنفوذ الروسي بشكل عام وهذا ما يفسح المجال أمامها على ترسيخ رؤيتها الأمنية والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية، لذا فإنّ السير نحو تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع العراق سيكون بوابة تعزيز الترابط الاستراتيجي

بين روسيا والعراق ليكون العراق بذلك مدخلا لتوسيع عمليات التواجد والانتقال والتحرك الاستراتيجي في عموم المنطقة والخليج على وجه الخصوص، ويمثل العامل الاقتصادي قمة الاستجابة الروسية لإدراك أهمية العراق الاقتصادية المستقبليّة.

يمثّل إعداد دراسة شاملة تستوعب معظم تطورات البلاد الداخلية وعلاقاتها الخارجية ومجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتنوعة طوال عشرين عاماً تحدّياً علمياً وفنياً قائماً بحدّ ذاته. وانطلاقاً من سعي مركز الرافدين للحوار (R.C.D) في إثراء النقاشات والتحليلات للمشكلات والقضايا التي تمر بالعراق، فإنه أنجز مشروعه التوثيقي (العراق: عقدان ملتهبان تناسل الازمات .. إمتناع الحلول)، بوصفه الكتاب الأضخم والأكثر احتواءً بين ما أصدر حتى الآن عن القضية العراقية عقب التغيير. وذلك بعد مضي سنة كاملة من العمل والجهد المتواصل، بمشاركة خبراء ومتخصصين في الشؤون التي تناقشها الفصول المسندة لهم وتقدّيمها بطريقة العرض التحليلي لأحداث العقدين الماضيين منذ تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 وحتى عام 2023.

تمت كتابة فصول الكتاب وفقاً للتساؤلات الاساسية للدراسة التي دارت حول أهم مراحل تشكّل الدولة الجديدة؟ واهم مؤشرات ترقّبها، وكيف أثّرت أوضاع ما بعد الاحتلال في تفاقم أو تحسّن أحوال العراق، وماهي المشكلات التي تناسلت عنها وظروفها؟ ونتائج هذا التغيير على خريطة التنوع الديني والإثني في البلاد التي كانت أكثر تأثيراً منذ عقود طويلة من محاولات القمع التي مارستها الأنظمة السياسية المتعاقبة والمختلفة.

ISBN 978-1-7747220-4-6

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية